


الاقتصاد والأعمال
Al-Iktissad Wal-Aamal
ARAB BUSINESS MAGAZINE
Issue 359 / Year 31 / November 2009
تشرين الثاني / نوفمبر 2009 / السنة الواحدة والثلاثون / العدد 359

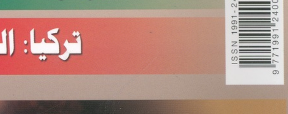
الملتقى السعودي اللبناني الخامس يكرّم الوزيران خوجة وزينل ورواد العلاقات





الجزائر: ماذا بعد تعديل أحكام الاستثمار؟

تركيا: الدعوة إلى التعقل الاقليمي


ISSN 1991-2404



بيت التمويل الخليجي: الانتقال الهادئ



مجموعة فواز الحكير: إستيعاب الأزمة

هذا العدد

بعد إنحسار عاصفة الأزمة المالية العالمية، بدأت عملية حصر الأضرار التي يتضح يوماً بعد يوم أنها أكبر وأعمق مما كان متوقعاً على مستوى الشركات الكبرى في المنطقة. ولكن لا بدّ من التمييز هنا بين الشركات التي شهدت توسعات كبيرة وغير مدروسة وعانت مشاكل فعلية على المستويين الإداري والمالي، وبين تلك التي كانت تطبّق ستراتيجيات توسّعية مبنية على دراسات جدية، ولكنها فوجئت بالأزمة. وليبقى القاسم المشترك بين النوعين هو أن جميعها بدأت بتسديد «فواتير الفورة».

وكانت «**الاقتصاد والأعمال**» بدأت برصد وتحليل أوضاع الشركات المتضررة منذ اللحظة الأولى لظهور تداعيات الأزمة، في مسعى للإضاءة على جوانب الحقيقة التي تتخطى مجرد الحديث عن خسائر. وفي هذا العدد عرض لحالة «مجموعة الحكير» التي تعدّ نموذجاً للفئة الثانية من الشركات المتضررة أي تلك التي فاجأتها الأزمة، وكذلك متابعة لقصة «بيت التمويل الخليجي» الذي دخل عملياً مرحلة لملمة الأوضاع الداخلية.

في المقابل، نظّمت مجموعة «**الاقتصاد والأعمال**» بالتعاون مع مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة اللبنانية تظاهرة اقتصادية في بيروت تمثّلت بالدورة الخامسة للملتقى السعودي اللبناني، الذي استقطب أكثر من 400 مشارك من لبنان والسعودية يتقدمهم رئيس الوزراء اللبناني المكلّف **سعد الحريري** ووزير التجارة والصناعة السعودي **عبد الله احمد زينل**. ورسخت هذه الدورة عملية تحويل الملتقى إلى إطار مؤسسي للعلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين.

ويتضمن هذا العدد أيضاً عرضاً لنظرة البنك وصندوق النقد الدوليين لأوضاع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الأزمة. نظرة تبلورت خلال الاجتماعات الأخيرة للمؤسستين الدوليتين اللتين استضافتهما العاصمة التركية اسطنبول، هذا بالإضافة إلى الإضاءة على المشاركة العربية في الاجتماعات.

ومن تركيا إلى الجزائر، يتضمن العدد رصداً للتطورات المتعلقة بإعادة النظر ببعض القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار.

الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام
ابيكو ش.م.ل.
يصدر عنها مجلة
الاقتصاد والأعمال

رئيس التحرير: رؤوف أبو زكي
المدير المسؤول: إميل خوري

The Arab Press for publishing and Info. Co.
APPICO S.A.L. Publishes
Al-Iktissad Wal-Aamal
Arab Business Magazine

Editor-in-Chief:
RAOUF ABOU ZAKI

HEAD OFFICE:
Lebanon: Beirut, Minkara Center
P.O.Box: 113/6194 Hamra-Beirut 1103 2100
Tel : + 961 1 353577/8/9 - 780200
Fax: + 961 1 354952 - 780206
Email: info@iktissad.com

SAUDI ARABIA:
P.O.Box: 5157 Riyadh 11422
Tel: + 966 1 293 2769
Fax: + 966 1 293 1837

U.A.E:
P.O.Box: 55034 Dubai
Tel : + 971 4 2941441
Fax: + 971 4 2941035
Email: info@iktissad.com

www.iktissad.com

Advertising contact:
E-mail: advert@iktissad.com
Fax: +961 1 863958
Contact person: Fawaz Kaddouh

سعر العدد

- لبنان 7500 ل.ل • سورية 150 ل.س • الاردن 4 دينارات
- السعودية 25 ريالاً • الكويت 2 دينار • البحرين 2.5 دينار
- قطر 25 ريالاً • الامارات 25 درهماً • عُمان 2.5 ريال
- اليمن 500 ريال • مصر 10 جنيهات • ليبيا 9 دنانير
- تونس 7 دنانير • المغرب 70 درهماً

- FRANCE - GERMANY - GREECE - ITALY - SPAIN - SWITZERLAND 8 Euro
- CYPRUS 4 LC • U.K. 4 LS . CANADA 11 $
- AUSTRALIA 10 $ Aus • U.S.A. 8 $

الاشتراك السنوي:

الدول العربية 80$
الدول الاوروبية 80 Euro
الدول الاميركية 100$
الدوائر الحكومية والمؤسسات 150$

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات
طباعة: شمص للطباعة والنشر ش.م.ل

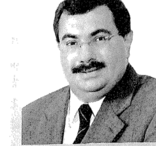
مقال

الملف



138

اقتصاد عربي



144

مواضيع مصر

مؤتمرات



68

عقارات

سياحة

التأمين

المعلوماتية والاتصالات

سيارات



128

كلمة للشيخ خليفة بن زايد ألقاها الشيخ محمد بن راشد: إقتصاد الامارات كل متكامل تحت مظلة الإتحاد



رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

نائب الرئيس الإماراتي، رئيس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

قال رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ **خليفة بن زايد آل نهيان** أن الأزمة المالية العالمية أثبتت متانة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على احتواء تداعياتها المختلفة «بعزم واقتدار». وأضاف في كلمة ألقاها نيابة عنه نائب رئيس الدولة رئيس الوزراء حاكم دبي الشيخ **محمد بن راشد آل مكتوم** خلال إفتتاح الدورة الرابعة من الفصل التشريعي الرابع عشر للمجلس الوطني الاتحادي: «على الرغم من الانعكاسات السلبية التي خلفتها الأزمة، فإن الإجراءات والخطوات التي اتخذتها السلطات ستساهم في استعادة الاقتصاد المحلي لزمام المبادرة».

وأكد أن الاقتصاد الوطني للإمارات «كل متكامل يستظل بالاتحاد كخيار نهائي ينظم مختلف أوجه حياتنا ويتصدى لكل ما قد نواجهه من تحديات». ولفت إلى أن هذه الدورة من المجلس الوطني الاتحادي «تنعقد في ظل تطورات كثيرة، لعل من أبرزها الأزمة الاقتصادية العالمية التي أصابت آثارها كافة دول العالم بنسب متفاوتة».

يُذكر أن رئيس دولة الإمارات أمر في أكتوبر 2008 بضخ 70 مليار درهم (نحو 19.1 مليار دولار) الى وزارة المالية لمواجهة نتائج الأزمة المالية. كما أعلن مصرف الإمارات المركزي في سبتمبر من العام 2008 عن تسهيلات بقيمة 50 مليار درهم، لمواجهة أي خلل محتمل في ميزان السيولة لدى البنوك العاملة في الإمارات. وبلغ عدد البنوك الوطنية التي حصلت على دفعتين من الحصة المتاحة لها من السيولة الحكومية والبالغة مليار درهم، 22 بنكاً تجارياً وإسلامياً.

"ميدروك العمودي" السعودية تبني مصنعاً للسكر في اليمن

تباشر مجموعة «ميدروك العمودي» السعودية مطلع العام 2010 الأعمال الإنشائية لبناء أول مصنع لصناعة وتكرير السكر في المنطقة الحرة في عدن جنوب اليمن، بتكلفة إجمالية تبلغ 240 مليون دولار.

ولفت نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة «ميدروك العمودي» **عبد الرحمن العمودي** أنه «تمّ التعاقد مع إحدى الشركات الألمانية المتخصصة في صناعة المعدات والتي بدأت العمل فعلياً في تصنيع المعدات والآلات اللازمة، على أن تبدأ في يناير المقبل الأعمال الإنشائية».

وسيقام المصنع على مساحة 170 ألف متر مربع، ويستغرق بناؤه نحو العامين ونصف العام، وتبلغ طاقته الإنتاجية مليون طن من السكر النقي عالي الجودة سنوياً كمرحلة أولى على أن ترتفع إلى 1.5 مليون طن في المرحلة الثانية. ويصل إنتاج المصنع من مادة الدبس إلى 16 ألف طن سنوياً لتغطية احتياجات السوق المحلية من السكر فضلاً عن التصدير إلى دول الجوار. ويوفّر المصنع الجديد 400 فرصة عمل مباشرة.

وأوضح **العمودي** أن «المشروع يأتي ضمن حزمة من المشاريع المهمة التي ينفذها مستثمرون سعوديون في اليمن وفي مقدمهم مجموعة ميدروك العمودي ومجموعة عبد الله بقشان». وأشار إلى أن من بين المشاريع الجديدة أيضاً مشاريع إدارة ثلاثة معاهد فنية متخصصة بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في «المكلا» و«تعز» و«الحديدة»، بما يخدم أهداف التنمية ويلبي احتياجات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي ومشاريع أخرى مرتبطة بالموانئ وصناعة مواد البناء.

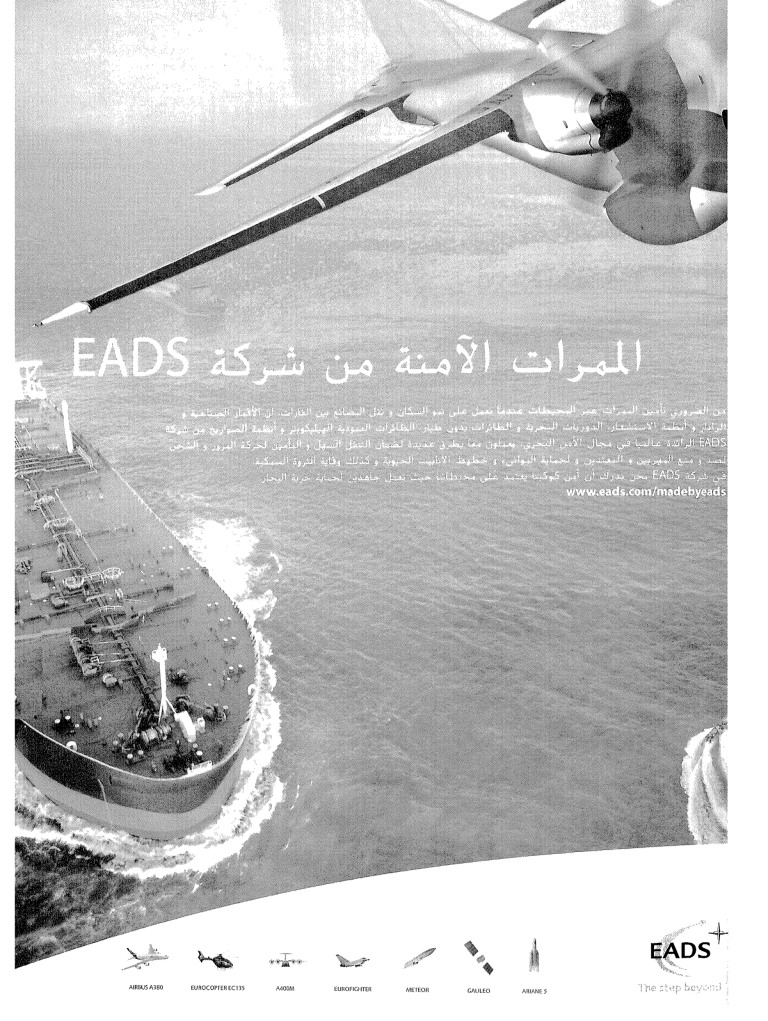
كذلك تطرق **العمودي** إلى مشروع فندق الأوراق الذهبية الذي ستشيده المجموعة في العاصمة اليمنية صنعاء على مساحة 142 ألف متر مربع، لافتاً إلى أنه «تجري حالياً الترتيبات لبدء الأعمال الإنشائية لفندق سياحي من فئة خمس نجوم بتكلفة إجمالية تصل إلى 220 مليون دولار. وتستغرق عملية إنشائه ما بين 3 إلى 4 سنوات، ويضم 262 غرفة، إضافة إلى 29 جناحاً وزارياً وسبعة أجنحة رئاسية، ومركزاً للمؤتمرات يتسع لأكثر من ألفي شخص».

"سكر كنانة" و"بلتون المالية" تطلقان صندوق استثماري بمليار دولار

وقّعت شركة سكر كنانة المحدودة اتفاقية تعاون مع شركة «بلتون المالية القابضة» لتأسيس صندوق استثماري مشترك برأس مال مليار دولار أميركي يستهدف الاستثمار الزراعي في السودان تحديداً وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه العموم.

وتشكل هذه الاتفاقية خطوة داعمة لجهود شركة سكر كنانة لتأمين تمويل مشاريعها وخططها الطموحة في مجال إنتاج السكر بما يتماشى مع رؤيتها في تعزيز المبادرات الزراعية التي تندرج ضمن «برنامج النهضة الزراعية الوطنية» في السودان. ويعكف حالياً فريق تقني مكوّن من ممثّلين عن كل من «سكر كنانة» و«بلتون» على إتمام الترتيبات التقنية والقانونية قبل الإطلاق الرسمي.

وفي هذا الإطار، أشار العضو المنتدب لشركة سكر كنانة **محمد المرضي التجاني**: «أن هذا الاتفاق يمثّل خطوة مهمة تدعم تطلعاتنا لتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد، إذ سيسهم بدور فاعل في تحقيق قفزة كبيرة ونوعية على صعيد خلق فرص استثمارية رائدة من خلال إنشاء مشاريع زراعية صناعية ضخمة لها مردود ايجابي على القطاع الزراعي خاصةً والاقتصاد الوطني بصفة عامة».


الممرات الآمنة من شركة EADS
من الضروري تأمين الممرات عبر المحيطات عندما نعمل على نمو السكان و نقل البضائع بين القارات. ان الأقمار الصناعية و
الرادار و أنظمة الاستشعار، الدوريات البحرية و الطائرات بدون طيار، الطائرات العمودية الهيليكوبتر و أنظمة الصواريخ من شركة
EADS الرائدة عالميا في مجال الأمن البحري، يعملون معا بطرق عديدة لضمان التنقل السهل و التأمين لحركة المرور و الشحن
لصد و منع المهربين و المعتدين و لحماية الموانئ، و خطوط الأنابيب الحيوية و كذلك وقاية الثروة السمكية
في شركة EADS نحن ندرك أن أمن كوكبنا يعتمد على محيطاتنا حيث نعمل جاهدين لحماية حرية البحار
www.eads.com/madebyeads
AIRBUS A380
EUROCOPTER EC135
A400M
EUROFIGHTER
METEOR
GALILEO
ARIANE 5
EADS
The step beyond

الرئيس عمر حسن البشير يستقبل وفد مجموعة «الإقتصاد والأعمال»

استقبل الرئيس السوداني الفريق **عمر حسن البشير** يوم أمس في القصر الرئاسي في الخرطوم وفداً من مجموعة «الاقتصاد والأعمال» ضمّ رئيس المجموعة **سعيد خوري**، والمدير العام **رؤوف أبو زكي**، والمدير الإقليمي لدول شمال أفريقيا **حسين فواز**. وحضر اللقاء أيضاً شقيق الرئيس السوداني **عباس البشير** والأمين العام للمجلس الأعلى للإستثمار **أحمد الشاور**.

جرى البحث خلال اللقاء في برنامج لترويج مناخ وفرص الاستثمار في السودان. ورحب الرئيس السوداني بالزيارة وأكد اهتمامه بكل ما يساعد على التعريف بالأوضاع الحقيقية للسودان وبالفرص التي يضعها هذا البلد بتصرف المستثمرين.

وتحدث الرئيس **البشير** عن الحملة المغرضة التي يتعرض لها السودان من الإعلام الغربي، مؤكداً أن الكثير مما ينشر هو عار عن الصحة، والكثير مما يجري في الجنوب أو في دارفور مفتعل. لكن هذه الحملة لن تؤدي إلى شيء «لأننا في صراع منذ 20 سنة، وتمرسنا في الصراع وفي مواجهة الأزمات والحملات».

وتابع الرئيس **عمر البشير**: "من هنا تأتي أهمية زيارة مجموعة «**الاقتصاد والأعمال**» في هذا الظرف المهم، وأهمية التعاون الذي يمكن أن ينشأ بين السودان والمجموعة، في مختلف المجالات ولا سيما في تنظيم عدد من المؤتمرات المتخصصة، وتنظيم زيارات لوفود من السودان إلى الدول العربية، وتغطية دائمة للتطورات الاقتصادية، وذلك في إطار برنامج مدروس يهدف إلى التعريف بفرص الاستثمار في قطاعات يحتاجها السودان وتوفّر للمستثمر مردودية عالية مثل مشاريع البنى التحتية ومشاريع الزراعة والتصنيع الزراعي.

وتوجه **سعيد خوري** بالشكر إلى الرئيس **البشير** على استقباله الوفد وأكّد أن مجموعة «الاقتصاد والأعمال»



الرئيس عمر حسن البشير مستقبلاً وفد المجموعة

ستضع كل إمكاناتها بتصرف السودان لمساعدته في المرحلة الحالية، كما أن شركة «اتحاد المقاولين» ستكون في طليعة الشركات العربية الكبرى التي ستتعاون مع السودان. واعتبر **خوري** أنه لولا المشاكل السياسية والحملات الدولية لكان السودان من الدول التي تستثمر في الدول العربية الأخرى نظراً لما يتمتع به من

المجموعة تعرض برنامجاً لترويج مناخ وفرص الاستثمار في السودان

اهتمام سوداني بالتعاون مع مجموعة اتحاد المقاولين في مشاريع البنى التحتية السودانية

إمكانات وموارد طبيعية وبشرية.

وعرض المدير العام للمجموعة **رؤوف أبو زكي** الخطوط العريضة للبرنامج المقترح لترويج مناخ الاستثمار في السودان، وما يمكن أن تؤديه المجموعة اعتماداً على خبرتها وعلى شبكة علاقاتها الواسعة في أوساط رجال الأعمال والمستثمرين في جميع الدول العربية.

وإضافة إلى اللقاء مع الرئيس **عمر البشير**، قام الوفد بجولة على عدد من الوزراء المختصين وعلى والي الخرطوم **عبد الرحمن الخضر**، وكان لقاء مهم مع وزير الدولة للمالية والاقتصاد الوطني **طارق حسن شلبي** الذي قدّم عرضاً حول فرص الاستثمار والحوافز التي يوفرها السودان للمستثمرين. كما عرض وزير الطاقة والمعادن **الزبير أحمد الحسن**، عدداً من المشاريع في قطاعات النفط والكهرباء والمعادن. كما اجتمع مع التقى الوفد وزير البنى التحتية **حسن المولى**، والي الخرطوم **عبد الرحمن الخضر**، الذي أشار إلى عدد من المشاريع الكبرى في ولاية الخرطوم، والى العزم على إنشاء مجلس للاستثمار خاص بالولاية.■

«الخبير المالية»
تبحث آفاق الاستثمار والتمويل في لبنان


الرئيس ميشال سليمان مع وفد الشركة

تسعى شركة «الخبير المالية» السعودية، إلى التأسيس لأولى خطواتها الاستثمارية وأنشطتها المالية في لبنان، ضمن مشروعها للتوسع في مجال التمويل والاستثمار على مستوى منطقة الشرق الأوسط، حيث قام وفد من الشركة مؤخراً، بزيارة إلى لبنان بغرض استكشاف الفرص الاستثمارية المتوافرة فيه، التقى خلالها الرئيس اللبناني العماد **ميشال سليمان**، وأطلعه على مشاريع الشركة وتطلعاتها للتعاون الستراتيجي والاستثماري مع عدد من الشركات اللبنانية.

ضم وفد الشركة كلاً من رئيس مجلس الإدارة الشيخ **صالح بن لادن**، وعضو المجلس ورئيس اللجنة التنفيذية للشركة الشيخ **عبد الله بن زقر**، والعضو المنتدب **عمار شطا**، ورئيس إدارة الاستثمارات البنكية **وليم جورج**.

وبعيد هذا اللقاء، عقد كل من **عمار شطا** و **وليم جورج**، طاولة مستديرة بحضور عدد من وسائل الإعلام اللبنانية المكتوبة والمسموعة، أشار خلالها **شطا** إلى أن «لبنان حقق نمواً ملحوظاً خلال العام الجاري على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يجعله وجهة مثالية بالنسبة لنا في مجال تمويل المشاريع. وسيرتكز نشاط الشركة في السوق اللبنانية على عقد شراكات ستراتيجية واستثمارية مع شريحة مختارة ومتنوعة من الشركات متوسطة الحجم والشركات العائلية اللبنانية التي تمتاز بجهاز بشري محترف قادر على تطوير أعمالها وتوسيع نشاطها محلياً وخارجياً، متى ما توفرت له السيولة الكافية».

ولفت **جورج** إلى أن «الشركة لا تزال في طور دراسة العروض وتقييم الفرص المتوافرة، ومن المبكر تحديد الحجم الذي ستكون عليه استثماراتنا في السوق اللبنانية، حيث سنعمل بدايةً على ضخ استثمارات مباشرة والاستحواذ على حصص ملكية في محفظة متنوعة من الشركات اللبنانية. ومع تطور حجم نشاطها وحاجات شركائها من الشركات اللبنانية، فإن «الخبير» قادرة على وضع الهياكل المالية المناسبة لإدخال عدد من عملاء الشركة من المؤسسات وأصحاب الثروات كمستثمرين مساهمين معها».

يعقد في أديس أبابا يومي 14 و 15 نوفمبر 2009:
أول ملتقى سعودي – شرق أفريقي

يستعدّ كبار المسؤولين الحكوميين وقادة المجموعات الاستثمارية والمالية والصناديق ورجال الأعمال في كل من السعودية وخمس دول شرق أفريقية لعقد ما يمكن اعتباره «قمة اقتصادية» تستهدف تعزيز الروابط الاقتصادية والتدفقات الاستثمارية في ما بينها.

ويجمع «الملتقى السعودي الشرق أفريقي» المقرر عقده في أديس أبابا يومي 14 و15 نوفمبر الجاري، المملكة العربية السعودية وخمس دول أفريقية هي أثيوبيا، أوغندة، تنزانيا، كينيا وجيبوتي. وعلى الرغم من وجود علاقات تاريخية متشعبة بين الجزيرة العربية ودول شرق أفريقيا، إلا أنها المرة الأولى التي يعقد فيها الطرفان اجتماعاً اقتصادياً وتنموياً على هذا المستوى من الأهمية. وسوف يحقق الملتقى مشاركة رفيعة المستوى من الدول الأفريقية التي من المتوقع أن يحضر قادتها ورؤساء حكوماتها وكبار وزرائها.

ويستقطب الملتقى أيضاً إهتمام القطاع الخاص نتيجة الإهتمام الكبير الذي تبديه السعودية لهذا الحدث، إذ حرصت على إيفاد أربعة من كبار وزرائها المعنيين بشؤون الاقتصاد والمال والتجارة والبنى الأساسية. وسيحضر الوزراء السعوديون على رأس وفد يضم مجموعات الأعمال والصناعة والمستثمرين. وحرصت المملكة على دعم الملتقى بمعرض كبير تشارك فيه أكثر من 50 من كبريات الشركات السعودية العاملة في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة والخدمات. وستنظم هذه الشركات ورش عمل تستهدف التعريف بمنتجاتها وفي الوقت نفسه توثيق الأواصر وروابط الصداقة مع نخبة رجال الأعمال والإعلام والرأي العام في الدول الأفريقية الخمس.

مدلولات سياسية

وتنظر الأوساط الاقتصادية الى هذا الحدث باعتباره تحولاً بالغ الأهمية على طريق عقد تحالف اقتصادي يجمع بين الموارد الطبيعية والطاقات الاقتصادية والبشرية غير المحدودة للدول الأفريقية الخمس وبين الموارد المالية للمملكة العربية السعودية وتجربتها الواسعة في التنمية الاقتصادية.

وحسب مصادر المنظمين فإن «الملتقى السعودي الشرق أفريقي» سيركّز مداولاته وورش العمل التي ترافقه على تحديد أسس ستراتيجية الشراكة الاقتصادية بين الجانبين وعلى المشاريع ذات الأولوية. كذلك سيبحث في معوقات الاستثمار والإصلاحات المرغوبة والإجراءات والمبادرات الأخرى المصممة لتشجيع التدفقات الاستثمارية السعودية إلى بلدان شرق أفريقيا. وسيركّز الملتقى أعماله على مجموعة من القضايا الأخرى أهمها فرص الاستثمار في البنى الأساسية، صيغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الزراعة والصناعات الزراعية. كذلك ستخصص جلسات لبحث قضايا مثل المحاصيل الموجهة للتصدير، المشاريع الصناعية، السياحة والعقار ومراكز التسوّق وفرص الاستثمار في قطاع الطاقة.

البنك الاسلامي للتنمية: مساهمات بـ 250 مليون دولار في «بنك استثماري إسلامي عالمي»

أعلن رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية د. **أحمد محمد علي** أن المساهمات الأولية لتأسيس «بنك استثماري إسلامي عالمي» بلغت 250 مليون دولار.

ويهدف البنك الجديد إلى «تعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية ونشرها عالمياً، وإدارة السيولة وتسهيل إنشاء سوق مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية».

ومن المقرر أن تبلغ قيمة رأس المال المبدئي للبنك مليار دولار.

وجاء إعلان د. **أحمد محمد علي** عن المساهمات الأولية في رأس مال البنك إثر اجتماع عقد في مقر البنك الإسلامي للتنمية في جدّه بمشاركة رئيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الشيخ **صالح كامل**، ونحو 30 من كبار المستثمرين، ومدراء عدد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية.



رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية د. أحمد محمد علي

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار عضواً دائماً في الإتحاد الدولي لتأمين الائتمان والاستثمار

باتت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات «أيسك» عضواً دائماً في الإتحاد الدولي لتأمين الائتمان والاستثمار (Berne Union)، بعد موافقة الجمعية العامة للإتحاد خلال اجتماعها العام الذي عقد في سيول في كوريا الجنوبية في أكتوبر الماضي.

وأشار مدير عام المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات **د. عبد الرحمن الطيب طه** إلى أن «هذا الإنجاز الذي تحقق بقبول المؤسسة كعضو دائم في أهم تجمع دولي يجمع كبار أقطاب صناعة ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار في العالم، سيمكن المؤسسة من الاستفادة من خبرات أعضاء الإتحاد، كما يضعها في مصاف كبريات الشركات العاملة في هذا المجال. وستنعكس هذه العضوية إيجاباً على أنشطة المؤسسة وتمكنّها من تقديم خدمة أفضل لعملائها في دولها الأعضاء».



د. عبد الرحمن الطيب طه

وأضاف: «بعضويتها في الإتحاد الدولي لتأمين الائتمان والاستثمارات، ستتمكن المؤسسة من الحصول على البيانات والخبرات الفنية من أعضاء الإتحاد، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، الشركة الفرنسية «كوفاس Coface»، والهولندية «Atradius» والألمانية «Euler Hermss» وشركة ECGD البريطانية، وEximbank الأميركي، وEDC الكندية، وSinosure الصينية، وNEXI اليابانية، ومؤسسة الضمان الدولية «MIGA» التابعة للبنك الدولي.

تصنيفات عالية لبرنامج صكوك البنك الإسلامي للتنمية

أجمعت مؤسسات التصنيف الدولية الثلاث، «فيتش ريتنجز»، و«ستاندرد آند بورز»، و«موديز»، على منح أعلى التصنيفات الائتمانية لبرنامج «البنك الإسلامي للتنمية» للصكوك، والبالغ 1.5 مليار دولار.

ومنحت مؤسسة «فيتش ريتنجز» مؤخراً هذا البرنامج تصنيف AAA، وكذلك للإصدار الفعلي الذي أجري مؤخراً بمبلغ 850 مليون دولار. كذلك أكدت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» تصنيفها AAA للبرنامج المذكور.

وكانت مؤسسة «موديز» قد أصدرت تصنيف AAA مع نظرة مستقبلية مستقرة لبرنامج صكوك البنك الإسلامي للتنمية، وأشارت في بيان لها أن هذا التصنيف يتماشى مع التصنيف الممنوح من المؤسسة للبنك وهو تصنيف AAA على المدى الطويل للعملات الأجنبية من موارد رأس مال البنك العادية.

وتطرقت «موديز» في بيانها إلى التصنيفات المرتفعة التي سبق وحصل عليها البنك، مستندة في ذلك إلى متانة قاعدته الرأسمالية، ومؤكدة أن موارد البنك الرأسمالية المتاحة للاستخدام (رأس المال المدفوع إضافة إلى إجمالي الاحتياطيات) تتجاوز إجمالي أصوله التشغيلية واستثماراته الرأسمالية. كما أن معدل تغطية مخاطر الأصول لدى البنك بشكل عام يعتبر إيجابياً مقارنة مع بنوك التمويل التنموي متعدد الأطراف الأخرى، حيث تتميز الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية بقوة التزامها نحوه.

المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص تؤسس شركة تمويل أفريقيا


خالد العبودي ومدير عام اسيا بنك

أعلنت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة لمجموعة البنك الاسلامي للتنمية عن إنشاء شركة قابضة تتولى تأسيس عدد من البنوك الإسلامية في الدول الأفريقية، بمساهمة من البنك الإسلامي للتنمية وبعض البنوك الإسلامية الأخرى.

جاء الإعلان عن الشركة خلال حفل دعا إليه البنك الإسلامي للتنمية، على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اسطنبول، بحضور رئيس مجموعة البنك الإسلامي د. **أحمد محمد علي** وعدد من قياديي المجموعة.

وقال الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) **خالد بن محمد العبودي**، «إن «آسيا بنك» التركي سيكون شريكاً رئيسياً في الشركة الجديدة الى جانب عدد من البنوك الاسلامية الأخرى». وتبلغ حصة «آسيا بنك» 40 في المئة من رأس مال الشركة التي سيكون مقرها في السنغال. وقام كل من **خالد العبودي** ومدير عام «آسيا بنك» Unal Kabaca بتوقيع اتفاقية بهذا الشأن.

وستقوم الشركة الجديدة بتملك أسهم المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص في عدد من البنوك الأفريقية في مرحلة أولى، تمهيداً لتملك هذه البنوك بالكامل، على أن يتم في مرحلة لاحقة إنشاء عدد آخر من البنوك.

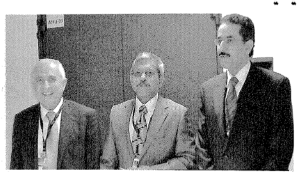
وبناءً على هذه الاتفاقية سوف تعمل المؤسسة مع «آسيا بنك» في القطاع المصرفي الاسلامي في كافة أنحاء أفريقيا خصوصاً الجزء الغربي من القارة، حيث يتوقع أن ترفع شركة تمويل أفريقيا القابضة حصتها في البنك الإسلامي للنيجر بنسبة 66 في المئة، والبنك الإسلامي للسنغال بـ77.5 في المئة، والبنك الإسلامي لغينيا بنسبة 100 في المئة، كما تتملك كامل أسهم البنك الإسلامي الموريتاني الذي يتوقع أن يبدأ عملياته العام المقبل.

وفي هذا السياق، أعلن **خالد العبودي** أن المؤسسة حصلت على رخصة لإنشاء بنك إسلامي في موريتانيا، وسينضوي البنك الجديد تحت نشاط «شركة تمويل أفريقيا».

والمعروف ان المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي مؤسسة مالية متعددة الأطراف، تابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ويتشكل هيكل المساهمين في رأس مالها من البنك الإسلامي للتنمية، و45 دولة عضو، و5 مؤسسات مالية من الدول الأعضاء. خالد العبودي ومدير عام اسيا بنك

... وبنك اسلامي في المالديف


الوزير علي هاشيم (من اليسار) وخالد العبودي يوقّعان الاتفاقية


الوزير علي هاشيم يتوسط خالد العبودي (من اليمين) ومدير عام مجموعة الاقتصاد والاعمال رؤوف ابوزكي

وقّعت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) اتفاقية تعاون مع حكومة المالديف لتأسيس مصرف إسلامي يكون في صلب اهتماماته تطوير الخدمات المصرفية الاسلامية.

جرى التوقيع في اسطنبول على هامش اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبحضور كل من وزير مالية المالديف **علي هاشيم** والرئيس التنفيذي للمؤسسة **خالد العبودي**، وكبار موظفي وزارة المالية والمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص. واعتبر الوزير **هاشيم** ان هذه الاتفاقية تعكس الثقة بالمناخ الاستثماري في المالديف، وتدعم سعي الحكومة لتنمية الاقتصاد الوطني.

أما **العبودي** فقال: «إن إطلاق أول بنك إسلامي في المالديف هو خطوة متقدمة في مسيرة تعاون طويل الأمد بين الجانبين»، وأعرب عن ثقته بأن هذا البنك سيلعب دوراً فاعلاً في دفع عجلة التنمية في المالديف، مؤكداً ان المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص تفتخر بالتعاون الوثيق مع حكومة المالديف، وأن البنك الإسلامي للتنمية سيعزز حضوره في هذا البلد، في إطار سياسته الرامية الى تعزيز العلاقة مع جميع الدول الأعضاء.


DHL
FUJITSU
FUJITSU
FUJITSU


كيف نساعد فوجيتسو على تقديم التكنولوجيا المتطورة
بأسلوب صديق للبيئة؟
اختيار برنامج GoGreen الذي تطبقه DHL لحماية البيئة ✓
تخفيض، إعادة استخدام وإعادة تدوير مواد التعبئة ✓
تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الشحن بنسبة 40% مع حلول عام 2010 ✓
فوز الشركتين بجائزة «Green Logistics» المقدّمة من
وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية ✓
ابتكار حلول متفوقة لشبكات الإمداد لخلق ميزة تنافسية ✓
يعمل ماساكي كاكينوما وفريقه من DHL لإعطاء فوجيتسو الضوء
البيئي الأخضر في مجال الاتصالات المتطورة
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الشحن ابتداءً من السنة المالية 2000 وانتهاءً في السنة المالية 2010

مؤتمرات الاقتصاد والأعمال:

ملتقى القاهرة للاستثمار والمنتدى الصناعي العربي الدولي

تنظم مجموعة «الاقتصاد والأعمال» خلال الفترة المقبلة ملتقى القاهرة للاستثمار في مصر، والمنتدى الصناعي العربي الدولي في قطر. ويأتي الحدثان في سياق مجموعة من المؤتمرات القطاعية والإقتصادية التي تنظمها مجموعة الإقتصاد والأعمال. ويسلّط ملتقى القاهرة الذي يُعقد في دورته الرابعة، الضوء على أحدث المستجدات في خطط التنمية الإقتصادية التي أطلقتها القيادة المصرية منذ أعوام عدّة. أما المنتدى الصناعي العربي الدولي فيركز على إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على القطاع الصناعي ويبحث في سُبل تعزيز جاذبية الاستثمار الصناعي العربي والشراكة العربية-الدولية. ويُقام الى جانب المؤتمر، معرض يمتد لأربعة أيام.

ملتقى القاهرة للاستثمار

القاهرة – 14 و 15 ديسمبر



صورة: جلسة افتتاح الدورة الثالثة من ملتقى القاهرة للاستثمار

يُقام هذا الملتقى برعاية رئيس جمهورية مصر العربية **محمد حسني مبارك** يومي 14 و15 ديسمبر 2009 في فندق سميراميس انتركونتيننتال – القاهرة. ويكتسب الملتقى الذي تنظمه سنوياً وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار ومجموعة **الاقتصاد والأعمال**، في دورته الرابعة أهمية خاصة في ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على البلدان العربية. . ويستقطب الملتقى كما في دوراته الثلاث السابقة مشاركة واسعة من الوزراء والمسؤولين في مصر والبلدان العربية وحشداً من رجال الأعمال والمستثمرين وقادة المصارف والمؤسسات العاملة القطاعات.

ويتناول الملتقى هذه السنة مجموعة من المحاور الاقتصادية تبدأ عند أداء الاقتصاد العربي بعد الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على السياسات الاقتصادية مستقبلاً. كما يتناول مناخ وفرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية والاستثمار في البنية الأساسية في مصر والعالم العربي وما تتيحه من فرص للأعمال. كذلك سيتطرق الملتقى الى مستقبل قطاع النفط والغاز ومدى تأثره بالأوضاع الحالية والاستثمار في الصناعة والزراعة ومستقبل المناطق الصناعية الجديدة، إضافة الى إتجاهات القطاع المصرفي والمالي في مواجهة الأزمة العالمية والسياحة والاستثمار العقاري في ظل الأزمة العالمية.

المنتدى الصناعي العربي الدولي

الدوحة – من 25 إلى 28 مايو

ويُعقد المنتدى الصناعي العربي الدولي تحت رعاية الشيخ **حمد بن خليفة آل ثاني** أمير دولة قطر ما بين 25 و28 مايو في مركز الدوحة للمعارض، قطر. وتنظم المنتدى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ووزارة الطاقة والصناعة في قطر ومجموعة **الاقتصاد والأعمال** بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة قطر وبدعم الشريك الستراتيجي الحصري «قطر للبترول».

ويتضمن المنتدى مؤتمراً يشارك فيه عدد كبير من وزراء الصناعة والتجارة والتعدين والطاقة والاستثمار العرب، وقادة هيئات التمويل والصناديق العربية والإقليمية والدولية ووكالات ومجالس الاستثمار ومراكز تنمية الصادرات، وكبار رجال الأعمال والمستثمرين العرب وجميع المعنيين في القطاعات الصناعية المختلفة، فضلاً عن جمعيات التجار والمستوردين في الدول العربية وفي الأسواق الدولية التي تتجه إليها الصادرات العربية.

ومن المتوقع أن يشارك في المنتدى نحو 1000 شخصية عربية ودولية ليناقشوا خلال المؤتمر الصناعي عددا من المحاور أبرزها: تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الصناعي والتعديني وتحديد سبل المواجهة، جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الصناعي، الشراكة العربية-الدولية وأهميتها بالنسبة إلى الصناعات العربية، تنمية الصناعات المستقبلية ومجهودات حماية البيئة، دعم التنافسية الصناعية العربية، الاستثمار في العقار والبناء في البلدان العربية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية، دور الصناعة في التنمية وفي خلق فرص العمل، البحث العلمي والتطوير الصناعي ونقل التكنولوجيا، ودور القطاع الخاص وتجارب صناعية عربية ودولية ناجحة.

وإلى جانب المؤتمر، يقام معرض متنوع على مساحة 5 آلاف متر مربع في مركز المعارض في الدوحة على مدى 4 أيام، يفتتح أمام الجمهور من خارج المشاركين في المنتدى يومي 27 و 28 مايو. وتم تخصيص مساحات للأجنحة الوطنية في الدول العربية وللهيئات والمؤسسات المتخصصة في التمويل وترويج الاستثمار والصادرات، في حين تتمتع المؤسسات الراعية للحدث بمساحات كبرى ومواقع متميزة. ■

«سابك» نتائج جيدة رغم الأزمة

الماضي متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي

سجّلت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» صافي أرباح بلغ 3.6 مليارات ريال في الربع الثالث من هذا العام، ما شكل نمواً بنسبة مئة في المئة مقارنة مع الربع الثاني الذي حقق 1.8 مليار ريال.

الا أنّ الشركة في المقابل ما زالت تسجّل نتائج سلبية اذا ما قورنت نتائج الربع الثالث من هذا العام بالربع المماثل من العام الماضي، حيث وصلت نسبة صافي الأرباح حينها الى 7.2 مليارات ريال. وأرجعت الشركة هذا الانخفاض الى الهبوط الحاد في الأسعار العالمية للمنتجات البتروكيميائية والبلاستيكية والمعادن نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وفي هذا الإطار، لفت نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة **محمد بن حمد الماضي** الى أنّ «العام 2008 يعتبر أفضل عام بالنسبة الى «سابك»، والربع الثالث من العام الماضي كان ربعاً قياسياً». مضيفاً: «تلك النتائج التي حققناها في العام الماضي يصعب تكرارها».

وأشار **الماضي** إلى أنه «على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فقد حافظت «سابك» على مستوياتها التشغيلية المتميزة. وقال إن إجمالي الإنتاج خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام بلغ 44 مليون طن، بزيادة نسبتها 4 في المئة، بينما بلغت الكميات المباعة 34.5 مليون طن، بزيادة نسبتها 3 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق». وأكد في الوقت نفسه على «قوة موقف الشركة المالي المتين وقدرتها على توفير التدفقات النقدية اللازمة، الى جانب برامجها وخططها المتواصلة لخفض التكاليف. ولفت إلى أن الشركة تسعى إلى زيادة معدلات الطاقة الانتاجية من خلال توسعاتها الحالية في كل من شركة «ينساب» التي بدأ الانتاج في مجمعها في مدينة ينبع الصناعية، وكذلك توسعة شركة «شرق» وشركة «كيان السعودية» والمشروع المشترك مع شركة «ساينوبك» في الصين».

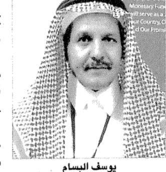
وتوقّع نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي بتحقيق الشركة نتائج ايجابية في العام المقبل «بفضل الطاقات الانتاجية الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ معتمدين في ذلك على كفاءة موظفينا».

وبلغ إجمالي الربح خلال الربع الثالث 8.6 مليارات ريال مقابل 15.9 ملياراً للربع المماثل من العام السابق، بانخفاض قدره 45 في المئة. كما بلغ الربح التشغيلي خلال الربع الثالث 6.4 مليارات مقابل 12.5 ملياراً للربع المماثل من 2008، بانخفاض نسبته 48 في المئة. ووصل صافي الربح خلال الأشهر التسعة 4.5 مليارات مقابل 21.7 ملياراً للفترة المشابهة من العام الماضي بانخفاض قدره 79 في المئة. وبلغت ربحية السهم خلال الأشهر التسعة 1.49 ريال مقابل 7.24 ريالات للفترة ذاتها من 2008. كذلك بلغ إجمالي الربح خلال الأشهر التسعة 18.4 ملياراً مقابل 44.5 ملياراً للفترة ذاتها من العام السابق بانخفاض قدره 58 في المئة. أما الربح التشغيلي خلال الأشهر التسعة الأولى فقد وصل الى 10.8 مليارات مقابل 35.6 ملياراً للفترة المماثلة من 2008 بانخفاض نسبته 69 في المئة.

39 مليون دولار أرباح «العربية للاستثمار»

عقد مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار اجتماعه الدوري في المركز الرئيسي للشركة في الرياض برئاسة رئيس مجلس إدارة الشركة **يوسف إبراهيم البسام** وبحضور أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون الدول المساهمة.

واستعرض المجلس في اجتماعه تقارير الأداء الخاصة بأوضاع المشاريع الـ39 التي تساهم فيها الشركة، الى نشاطات الشركة القابضة التابعة لـ «العربية للاستثمار»، والتي تنشط في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات في 13 دولة عربية. وناقش المجتمعون التقرير الخاص بنشاط «العربية للاستثمار» في مجال تقديم الخدمات المالية عبر فرعها المصرفي في البحرين، الذي يقدم حزمة من الخدمات المالية المتكاملة التي يستفيد منها عدد كبير من مؤسسات القطاعين العام والخاص في الدول العربية.



يوسف البسام

واطّلع المجلس على النتائج المالية للشركة حتى نهاية سبتمبر 2009، التي أظهرت قوة الموقف المالي للشركة، وتحقيقها أرباحاً صافية جيدة تزيد على 39 مليون دولار.

يشار إلى أن الشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات 17 دولة عربية ويبلغ رأس مالها المدفوع 600 مليون دولار، وقد تم تأسيسها في العام 1974 لتنمية الموارد العربية وتنفيذ المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية على أسس إقتصادية وتجارية سليمة بما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي.

طرح الإصدار الثاني لسندات "المجتمعات العمرانية" في مصر

فاز كونسورتيوم مصرفي يضم البنوك التالية: التجاري الدولي «CIB» و «HSBC» و«الأهلي» و«مصر» و«القاهرة» بعقد إدارة إصدار الشريحة الثانية من سندات التوريق لمصلحة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والبالغة قيمته 3.5 مليارات جنيه.

وسيحدد الكونسورتيوم في اجتماع يضم ممثلين عن وزارتي المالية والإسكان الخطوط المبدئية للإصدار والبرنامج الزمني للطرح والاطلاع على محفظة المديونيات المقرر توريقها.

وتوقعت مصادر وثيقة الصلة بالعملية أن ترتفع قيمة الإصدار من 3.5 مليارات جنيه الى نحو 5 مليارات لتتخطى بذلك قيمة الشريحة الأولى التي بلغت 4.65 مليارات جنيه، وأن يتم طرح السندات للاكتتاب قبل نهاية العام الحالي.

وأوضحت المصادر أن البنوك الخمسة ستقوم بمهام متساوية كما ستحصل على الاتعاب نفسها بعد أن كان مصرفا «HSBC» و «CIB» هما مديرا الإصدار ومروجا الاكتتاب الرئيسيان في الشريحة السابقة، حيث لعبت بنوك «التعمير والإسكان» و«القاهرة» و«العقاري المصري العربي» دور مساعد مدير الإصدار فقط.

وتوقعت المصادر ألا يقابل الكونسورتيوم أية عقبات تذكر خلال إصدار الشريحة الثانية من السندات خصوصاً «HSBC» و «CIB»، حيث قاما في الشريحة الأولى ببناء النموذج المالي الخاص بهذه النوعية من السندات، نافية أن يكون الكونسورتيوم قد تقدم بتعهد بتغطية الاكتتاب، ومشيرة الى أن دعوة وزارة المالية لم تتطرق الى هذا الأمر.

وكانت الشريحة الأولى من سندات توريق مديونيات هيئة المجتمعات العمرانية قد تم تغطيتها بالكامل منتصف شهر يونيو الماضي، وبلغ أجلها 8 سنوات تستهلك على 4 أقساط ربع سنوية، بعائد سنوي متغير يعادل سعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي، مخصوماً منه 25 في المئة، وبلغت القيمة الأسمية للسند الواحد 1000 جنيه.

وتتمثل المحفظة التي سيتم توريقها في المديونيات الخاصة بالشركات التي اشترت من الهيئة الأراضي بهدف التطوير. وكانت الهيئة اتجهت في الشريحة الأولى إلى توريق مديونيات شركة «بروة القاهرة الجديدة للاستثمارات العقارية» التابعة لشركة «بروة القطرية» البالغ عقد شرائها 8.3 ملايين متر مربع ضمن مزايدة الأراضي الكبرى في مايو 2007، مقابل 6.1 مليارات جنيه.

ومن المنتظر أن يحصل الإصدار الجديد على التصنيف الائتماني نفسه، الذي سبق أن حصل عليه الإصدار الأول وهو AAA نظراً لضمان وزارة المالية للمحفظة.

وفي حال بلوغ حجم الإصدار الجديد 5 مليارات جنيه ينتظر أن يكون الأكبر في تاريخ سوق التوريق المصرية بعد الإصدار الأول الذي طرحته هيئة المجتمعات العمرانية أيضاً، لتحطم بذلك الأرقام القياسية في هذا الصدد، وشهدت السوق حتى الآن 8 إصدارات توريق بقيمة 2.75 مليار جنيه، اثنان منها لصالح البنك العقاري المصري العربي قيمتهما 1250 مليون جنيه، و4 إصدارات لشركة كونتكت لتجارة السيارات بقيمة 966 مليون جنيه، وعمليتان في قطاع التأجير التمويلي إحداهما لشركة كوربليس بقيمة 360 مليون جنيه، والأخرى لشركة انكوليس قيمتها 200 مليون جنيه.

"الاستثمار الأوروبي" يضخ 15 مليون دولار في صندوق تابع لـ "القلعة"

سيستثمر بنك الاستثمار الأوروبي نحو 15 مليون دولار في أحد الصناديق الخاصة المملوكة لمجموعة القلعة للاستثمارات المالية الخاصة في مصر وعدد من البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأعرب **فيليب دو فونتين** نائب رئيس بنك الاستثمار في مؤتمر حضره **أحمد هيكل**، رئيس ومؤسس مجموعة القلعة، عن التزام البنك تجاه الصندوق، لافتاً إلى أن الصندوق يتماشى مع ستراتيجية مجموعة القلعة، ومع أهداف بنك الاستثمار الأوروبي وبنك الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتشجيع شركات القطاع الخاص، وخلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة وفقاً لسياسة الجوار الأوروبية.

أنشئ الصندوق بمبادرة من مجموعة القلعة برأس مال مبدئي قدره 150 مليون دولار، ويتوقع أن يرتفع إلى نحو 500 مليون بحلول العام 2010. وشاركت في تمويله مؤسسات مالية دولية مثل بنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسة التمويل الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي وبعض المستثمرين.

أما النشاط الأساسي للصندوق فيقوم على توفير التمويل لمجموعة متنوعة من الشركات في مختلف الصناعات مثل التعبئة والتغليف وإدارة النفايات وإعادة التدوير والمنسوجات والصناعات الزراعية والطاقة المتجددة.

كما يهدف الصندوق إلى خلق قادة للسوق الإقليمية لمساعدة الشركات على التوسع خارج أسواقها المحلية، ومن المتوقع أن يوفر 12 ألف فرصة عمل من خلال مجموعة من الشركات المستثمر فيها.

وأظهرت مؤشرات أداء «القلعة» خلال العام المالي الحالي وصول حجم الأعمال إلى 8.3 مليارات دولار في 14 مجالاً صناعياً متنوعاً، في مقدمها مصافي التكرير والتنقيب عن البترول والتعدين وتوليد وتوزيع الطاقة والصناعات الغذائية والخدمات المالية. وبلغت العائدات النقدية للمستثمرين نحو 2.2 مليار دولار منذ العام 2004.



بنك لبنان والمهجر ش.م.ل

أفضل مصرف في الشرق الأوسط

للعام ٢٠٠٩*

نتـــائج أعمـــال الستة أشهر الاولى من العام ٢٠٠٩:

الأول في لبـنـان

أكبر حجم أرباح في لبنان: ١٣٨،٣ مليون دولار أميركي (خلال الـ ٦ أشهر الاولى من ٢٠٠٩)، بزيادة ٥،٨٪ عن الفترة نفسها من العام ٢٠٠٨

أعلى مردود على اموال المساهمين (الأسهم العادية): ١٩،٧٣٪ (بين المصارف المُدرجة)

أعلى مردود على السهم وفقاً" لسعر تداوله في نهاية حزيران ٢٠٠٩ : ١٦،٣٩٪ (بين المصارف المُدرجة)

أكبر حجم سيولة في القطاع المصرفي اللبناني

بلغ حجم الأموال الجاهزة الصافية ١٠،٩ مليار دولار أميركي

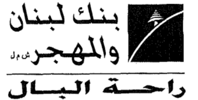
استمرار النمو القوي في كافة بنود الميزانية

الموجودات: ١٩،٤٢٠ مليار دولار أميركي، بزيادة ١،٥٢٣ مليار دولار أي بزيادة ٨،٥١٪
(في الـ ٦ أشهر الاولى من العام ٢٠٠٩)

الودائع: ١٦،٦٩١ مليار دولار أميركي، بزيادة ١،٥٨٢ مليار دولار أي بزيادة ١٠،٤٧٪
(في الـ ٦ أشهر الاولى من العام ٢٠٠٩)

المصرف اللبناني الأوسع انتشارا" إقليميا" ودوليا"

لبنان | فرنسا | إنكلترا | سويسرا | سورية | مصر | دبي | الشارقة | أبو ظبي (مكتب تمثيلي) | الأردن | رومانيا | قبرص | قطر | المملكة العربية السعودية |



* حصل بنك لبنان والمهجر على هذا اللقب من المؤسسة العالمية Banker Middle East وهي المرة الأولى التي يحوز فيها مصرف لبناني على هذا اللقب.

www.blom.com.lb

الكويت:
خطة تنمية خمسية بقيمة 140 مليار دولار

قال نائب رئيس الوزراء الكويتي للشؤون الاقتصادية الشيخ **أحمد الفهد الصباح** أن بلاده تعتزم إنفاق نحو 40 مليار دينار (140 مليار دولار) على خطة تنمية مقترحة تمتد لخمس سنوات. وتهدف الخطة إلى توسيع موارد اقتصاد رابع أكبر بلد مصدرة للنفط في العالم، لجذب المزيد من الاستثمارات وزيادة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الحكومية. وأوضح **الصباح** أن اللمسات النهائية لم توضع بعد على ميزانية الخطة الحكومية للفترة الممتدة مابين العامين 2009 و2014. وتحتاج خطة التنمية الجديدة إلى الإقرار في مجلس الأمة قبل إعتمادها بشكلها النهائي من جانب الحكومة. يُذكر أن القطاعات غير النفطية ساهمت بنحو 6 في المئة فقط من عائدات الكويت على مدى السنة المالية المنتهية في مارس 2009 والتي بلغت 21 مليار دينار (نحو 73.5 مليار دولار).



الشيخ أحمد الفهد الصباح

السدحان: الصناعة السعودية قريباً على الخريطة العالمية

أحمد محمد السدحان

أكّد مدير عام الأبحاث والسياسات الصناعية في وزارة التجارة والصناعة السعودية المهندس **أحمد محمد السدحان** على «أهمية الستراتيجية الوطنية للصناعة التي تعدّها الوزارة والتي تهدف الى الارتقاء بالصناعة ووضع السعودية على الخريطة الصناعية العالمية». **السدحان** وفي تصريح لـ «**الإقتصاد والأعمال**» أشار الى ان «هذه الستراتيجية قد تم صياغتها استناداً الى تحليل تفصيلي للوضع الراهن للصناعة في المملكة العربية السعودية، وهي تقدم رؤية وطنية لدور الصناعة في النمو والتنمية وترسيخ واستدامة الثروة عن طريق تعظيم عائدات الثروات الطبيعية واستثمارها لتوطين الخبرات البشرية»، مؤكداً أنّ «الهدف الأسمى من هذه الستراتيجية، التي تحاول ان تغطي نحو 13 عاماً (لغاية العام 2020)، هو الانتقال من الاعتماد على الثروة الطبيعية الموروثة الى الثروة المكتسبة وجذب الاستثمارات المحلّية والعالمية في المجالات الصناعية الوعدة».

وإذ شدّد مدير عام الأبحاث والسياسات الصناعية على أنّ «هذا المشروع قد جرى أعداده وفق شراكة ستراتيجية ناجحة وبالتنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص»، لفت الى انّ «الستراتيجية تسعى الى رفع مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي الى 20 في المئة بحلول العام 2020، اضافة الى سعيها لتحقيق معدل صناعي مركب للقيمة المضافة يصل الى 8 في المئة سنوياً، واحداث تحول هيكلي واضح في نمط ايجاد القيمة المضافة في القطاع الصناعي وذلك بالعمل على وصول نسبة المصنّعات ذات القاعدة التقنية الى 60 في المئة من أجمالي الانتاج الصناعي». مضيفاً: «نعمل لتفعيل القطاع الصناعي في منظومة التجارة الدولية عبر دفع نسبة التصدير من الانتاج الصناعي الى 35 في المئة مقارنة بمستوياتها الحالية والتي لا تتعدى الـ 18 في المئة». وختم **السدحان** مشيراً الى أنّ «الأهداف الرئيسية لتنمية القطاع الصناعي تتركز في تعزيز الكفاءات التقنية والانتاجية والقدرات التنافسية، تطوير البنية الأساسية وتوفير الخدمات المساندة للصناعة، توسعة مشاركة القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم الصادرات الصناعية وتشجيعها، اضافة الى الاهتمام بالموارد البشرية وتطوير مهارات العمالة الوطنية في الصناعة»، لافتاً الى أنّ ما يجري اليوم «هو العمل على تبني آليات تنفيذ للستراتيجية الوطنية للصناعة لزيادة ارتباط هذا القطاع التكاملي محلّياً واقليمياً وعالمياً».

«الكهرباء» السعودية: اصدار صكوك اسلامية بنحو 6.8 مليارات ريال


علي البرّاك

أعلنت «الشركة السعودية للكهرباء» عزمها على طرح إصدار جديد من الصكوك الإسلامية هو الثالث لها في غضون عامين، لتوفير نحو 6.8 مليارات ريال لتغطية تكاليف تحويل محطة القرية في المنطقة الشرقية إلى محطة مركّبة تعمل بالغاز والبخار، من خلال إنشاء وحدة بخارية تضيف نحو 1241 ميغاواط.

ولفت الرئيس التنفيذي للشركة **علي البرّاك** الى أنّه «سيتم تمويل هذا المشروع أسوة بالمشاريع التي يجري تنفيذها حالياً، من خلال موارد الشركة الذاتية والإقترض من البنوك المحلية الذي يتضمن إصدار صكوك إسلامية». وأضاف: «سيتم تمويل المشروع بصورة جزئية من خلال إيرادات الصكوك التي جرى بيعها في 2009، ومن خلال إصدارات مستقبلية لسندات إسلامية»، رافضاً ذكر موعد الإصدار الثالث، ومشيراً الى أنّ «الأمر يعتمد برمّته على تدفق السيولة النقدية والوضع في السوق». وتمّ ارساء العقد رسمياً على تحالف سعودي – كوري من خلال شركتي «بمكو العربية للمقاولات المحدودة» و «دوسان الكورية للصناعات الثقيلة والإنشاءات المحدودة»، حيث من المنتظر أن يوفّر المشروع 30 في المئة من استهلاك الوقود لكامل المحطة، ويقلّل من الاحتراق ويسهم في حماية البيئة من انبعاث الغازات.

من جهة أخرى، كانت «الكهرباء» وقّعت عقدين بقيمة 620 مليون ريال لتزويد جامعة الأميرة نورة في الرياض بالطاقة الكهربائية.



عقلان مدبّران في ساعة يد واحدة



ديومتر آ كرونوغراف. جيغر - لوكولتر عيار ٣٨٠/١٠٠٠®

ساعة يد مصمّمة بفكرة لم يسبق لها مثيل تقوم على تقنية «الوحدة المزدوجة» المتمثّلة بوجود ساعتين مستقلّتين ومتزامنتين بفضل أداة ضابطة واحدة فقط. تمّ ابتكارها خصّيصاً لأوّل كرونوغراف عامل من غير أداة رابطة ومضبوط بدقّة تصل إلى سُدُس الثانية.



هل سبق أن اخترت لنفسك ساعة يد حقيقية؟

بوتيك جيجر - لوكولتر، الإمارات العربية المتحدة: **دبي،** دبي مول +٩٧١ ٤ ٣٢٩ ٨٧٦٩ – وافي (التوسعة الجديدة) الطابق الأرضي +٩٧١ ٤ ٣٢٧ ٩١١٧ – خط مجاني: ٨٠٠ ٤٤٤٢ – **بوتيك جيجر - لوكولتر، أبو ظبي:** مارينا مول الطابق الأرضي، محل GE46، +٩٧١ ٢ ٦٥٨ ٠٠٠٤ – **دبي،** منصور للمجوهرات، +٩٧١ ٤ ٢٢٨ ١١١٥: رينولي، خط مجاني: ٨٠٠ - ٧٤٨٥٤، جيمس وورلد +٩٧١ ٤ ٢٢٦ ٥١٣٩، **العين،** +٩٧١ ٣ ٧٦٦ ٢٣١٤، سوق دبي الحرة – **الكويت:** مراد يوسف بهبهاني، صالحية +٩٦٥ ٢ ٢٤٢ ١٩٤٥، +٩٦٥ ٥٧١ ٩٧٨٠، **المملكة العربية السعودية:** شركة الفردان المحدودة للمجوهرات، الرياض، +٩٦٦ ١ ٤٦١ ٢٣٥٥ – جدة، +٩٦٦ ٢ ٦٦٤ ٠٠٧٤ – الخبر، +٩٦٦ ٣ ٨٩٨ ٠٠٠٩، **البحرين:** مركز البحرين للمجوهرات، المنامة، +٩٧٣ ١ ٧٥٣ ٥٠٩١، **قطر:** الماجد للمجوهرات، الدوحة، +٩٧٤ ٤٤٧ ٨٤٧٨، **عمان:** مركز عمان للمجوهرات، مسقط، +٩٦٨ ٢٤٥٦ ١٨٨١، **مصر:** توماس للتجارة، القاهرة، +٢٠٢ ٤١٥ ٤٧٧٠، **الأردن:** تايم سنتر، عمان، +٩٦٢ ٦ ٥٥٢ ٥٧٠٦، **لبنان:** كادرانز، بيروت، +٩٦١ ١ ٩٧٥ ٣٣٣ – أتاميان، بيروت، +٩٦١ ١ ٢٥٦ ٦٥٥

اقتصادية أبو ظبي: خطوات على طريق "رؤية 2030"


محمد عمر عبد الله


حمد النعيمي

في إطار مشروع رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 توصلت دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي إلى اتفاقات تعاون مع 13 جهة حكومية محلية واتحادية لتنمية وتطوير البيئة الاستثمارية. وشملت هذه الجهات: الأمانة العامة للمجلس التنفيذي، دائرة المالية أبوظبي، وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل، وزارة الإقتصاد، المجلس الوطني للإعلام، شركة مرافئ أبو ظبي، هيئة مياه وكهرباء أبوظبي، هيئة البيئة أبوظبي، مركز النقل بسيارات الأجرة، نادي الإمارات للسيارات والسياحة، والهيئة العامة لرعاية الشباب والرياضة، وجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية.

وتأتي هذه الاتفاقات في إطار ستراتيجية التحديث والتطوير التي تنفذها إمارة أبوظبي لتعزيز كفاءة الأداء الحكومي وزيادة فاعلية خدماتها لقطاع الأعمال. وقال وكيل دائرة التنمية الإقتصادية **محمد عمر عبد الله** إن الدائرة بدأت بالتعاون مع لجنة أبوظبي للنظم والمعلومات بتنفيذ مشروع مركز أعمال يوفر نافذة استثمارية واحدة تقدم لرجال الأعمال جميع الخدمات المطلوبة.

وأشار المدير التنفيذي للشؤون التجارية في الدائرة **حمد النعيمي** أن دولة الإمارات احتلت المركز 23 في تقرير التنافسية العالمية 2010 – 2009 وتقدمت 14 درجة ضمن تصنيف البنك الدولي لأفضل دول العالم على صعيد سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، محتلة المرتبة 33 في التقرير الدولي. وأشار إلى تطلع دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي لتبني المزيد من الإصلاحات لتعزيز ثقة رجال الأعمال والمستثمرين في الإمارة.

تعاون ستراتيجي بين أبو ظبي وكوينزلاند

وقعت حكومة إمارة أبو ظبي اتفاق تعاون ستراتيجي لتعزيز وتطوير سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية مع حكومة ولاية كوينزلاند الاوسترالية.

وشمل الاتفاق التعاون المشترك بين أبو ظبي وكوينزلاند في مجالات الزراعة، بما في ذلك تصنيع المواد الغذائية، والسياحة والنقل والمواصلات والصناعة والتجارة والاستثمار والتعليم والخدمات وإدارة المعلومات ونقل التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب تطوير قدرات وخبرات الموارد البشرية وتطبيق معايير المنظمة العالمية للجودة (ISO) ، وإدارة الجودة الشاملة (TQM) ، وتطبيق قوانين وأنظمة الحوكمة.

وقّع على الاتفاق رئيس دائرة التنمية الاقتصادية **ناصر أحمد السويدي** ورئيسة مجلس الوزراء ووزيرة الفنون في كوينزلاند الأوسترالية **آنا بلي** بحضور كبار المسؤولين من الطرفين.

واعتبر **السويدي** أن هذه الاتفاق يشكل إطاراً عاماً للأولويات الأساسية للعمل المشترك بين الجانبين في ميادين التطوير والتعاون في مختلف المجالات.

وأشار إلى أن التطور الاقتصادي الكبير الذي تشهده إمارة أبو ظبي يتطلب إبرام مثل هذه الاتفاقات والتي تركز على خلق الشراكات الستراتيجية التي من شأنها الإستفادة من الخبرات والإمكانات التي حققتها الدول المتقدمة كأوستراليا، خصوصاً في المجالات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. واعتبرت **آنا بلي** أن التعاون المشترك يأتي في إطار العلاقات المتميزة التي تربط دولة الإمارات وأوستراليا..

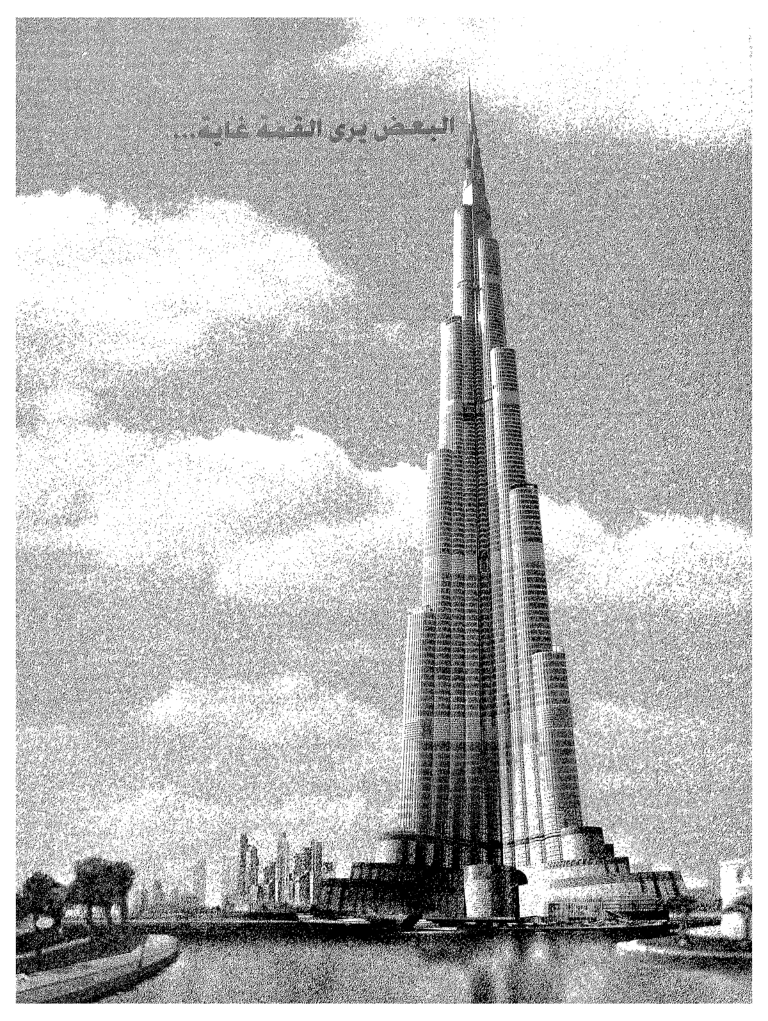
شركة الخليج القابضة تستعد للإدراج


احمد الأمير

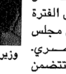
أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الخليج القابضة **أحمد الأمير** على متانة الأوضاع المالية في الشركة، والذي يعكسه عدم وجود أصول أو أسهم مرهونة، بالإضافة إلى احتفاظها بسيولة بقيمة نحو 36 مليون دينار كويتي كما في نهاية العام 2008.

ولفت **الأمير** إلى وجود اهتمام من شركات ومصارف عدّة للمساهمة في الشركة. كلام **الأمير** أتى خلال الجمعية العمومية للشركة، علماً ان الأشهر الماضية شهدت جدلاً بين مجلس إدارة الشركة ومجلس إدارة شركة بيان للاستثمار في الكويت أحد المساهمين الرئيسيين فيها. وكانت الجمعية العمومية الأخيرة، شهدت تحفظاً من جانب شركة بيان للاستثمار على التقرير المالي للخليج القابضة عن العام 2008، بالإضافة إلى تحفظها على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وتحفظها على مصاريف الدعاية والإعلان.

من جهة أخرى أوضح **أحمد الأمير** ان الشركة وقعت مذكرة تفاهم مع شركة كاب كورب الاستثمارية في الكويت لتلعب هذه الأخيرة دور مدير ومستشار الإدراج لأسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية.


البعض يرى القمة غاية...

وزير التجارة والصناعة المصري: خطة تعاون مصرية ـ سويسرية

وزير التجارة والصناعة المصري رشيد محمد رشيد

قال وزير التجارة والصناعة المصري **رشيد محمد رشيد** في ختام زيارة له الى سويسرا أنه إتفق مع الجانب السويسري على تنفيذ خطة عمل واسعة خلال الفترة المقبلة وإطلاق مجلس أعمال مصري- سويسري. وتتضمن الخطة مجالات عدة أبرزها: برنامج لنقل تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة وإنتاج وقود الهيدروجين من الطاقة الشمسية.

كما تمّ الاتفاق علي تطوير تكنولوجيا العلاج الاشعاعي للأورام من خلال نقل تكنولوجيا جديدة إلى كل من معهد الأورام ومستشفى سرطان الأطفال، كذلك تضمّن الإتفاق تعزيز التعاون في مجال «النانو تكنولوجي» Nanotechnology ضمن المجال الصناعي. وسيعقد مجلس الأعمال المصري – السويسري أول اجتماعاته في القاهرة خلال زيارة وزيرة الشؤون الاقتصادية السويسرية **دوريس لوتهارد** الى مصر، حيث سيتم الاعلان عن الخطوات التنفيذية لتفعيل ما تمّ الاتفاق عليه خلال زيارة الوفد المصري إلى سويسرا.

«القلعة» أولى شركات الاستثمار المباشر في أفريقيا

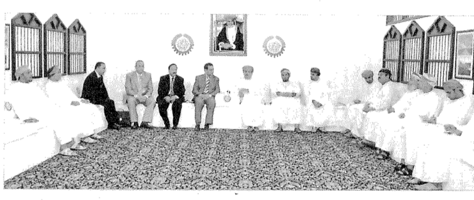


احمد هيكل

حازت شركة القلعة على جائزة «أفضل صناديق الاستثمار لعام 2009»، واعتبر مؤسس ورئيس مجلس إدارة الشركة **أحمد هيكل**: «أن هذه الجائزة شهادة على حسن اختيارنا لإعطاء الأولوية لدعم وتنمية كافة استثماراتنا، قبل السعي وراء المزيد من فرص الاستحواذ التكميلية لاستثماراتنا. وبعد أن تفهمنا أبعاد الأزمة الاقتصادية العالمية، نرى فرصاً هائلة للنمو في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا». بدوره، أشار المؤسس المشارك والعضو المنتدب في شركة القلعة **هشام الخازندار** إلى أن «المنطقة ما زالت تحتوي على إمكانات هائلة للاستثمار والنمو، واعتبر الجائزة الممنوحة من قبل مجلة أفريكان بانكر «دليلاً واضحاً على سلامة نموذج الأعمال الذي نتبعه في شركة القلعة، فقد نجحت الشركة حتى الآن في تحقيق عوائد نقدية لمستثمريها تقدر بأكثر من 2.4 مليار دولار».

تجدر الإشارة إلى أن مجلة «برايفت إيكويتي إنترناشونال» صنّفت شركة القلعة في المركز الأول بين شركات الاستثمار المباشر في أفريقيا، وفي المركز 75 بين نظرائها في العالم. فمنذ إنشائها في العام 2004، جمعت الشركة أكثر من 4 مليارات دولار للاستثمار في 14 قطاعاً صناعياً متنوعاً، وتنتشر استثماراتها في 12 دولة في أنحاء المنطقة، حيث تصل قيمة استثماراتها الحالية إلى أكثر من 8.3 مليارات دولار.

وفد من هيئة الاستثمار السورية في غرفة عمان



التقى رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان، **خليل بن عبد الله الخنجي** وفداً من هيئة الاستثمار السورية برئاسة المدير العام ونائب رئيس مجلس الإدارة **د. أحمد عبدالعزيز**، بحضور عضو مجلس إدارة الغرفة ورئيس الجانب العماني في مجلس الأعمال العماني السوري المشترك، **أيمن بن عبدالله الحسني**، وأعضاء الجانب العماني في المجلس.

وتمّ خلال اللقاء، بحث التعاون والشراكة في المجالات التجارية والاستثمارية، والعمل للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين رجال الأعمال ومؤسسات وشركات القطاع الخاص في البلدين، بالإضافة الى التعاون للتعريف بالفرص والحوافز الاستثمارية.

وأكد الجانبان على أهمية تفعيل دور مجلس الأعمال المشترك، الذي تمّ تأسيسه بين غرفة تجارة وصناعة عمان واتحاد الغرف السورية والذي يضم أعضاءً من أصحاب وصاحبات الأعمال في البلدين، بالإضافة الى العمل على تعزيز التعاون بين المجلس والهيئات المتخصصة في جانب الترويج لفرص وحوافز الاستثمار في كل من سلطنة عمان والجمهورية السورية.

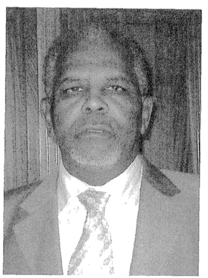
محافظ «المركزي» السوداني:
نتطلع لتطوير العلاقات مع تركيا

صرّح محافظ بنك السودان المركزي **د. صابر محمد الحسن**، أن السودان يتطلع الى تطوير علاقاته مع تركيا، والافادة من المزايا التي يتمتع بها الاقتصاد التركي ومن العلاقات الحالية بين البلدين التي تشهد تطوراً مهماً على صعيد التبادل التجاري.

وقال **د. الحسن** في لقاء مع **«الاقتصاد والاعمال»** على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عُقدت في اسطنبول مؤخراً: «يبدو أن تركيا تشعر بأن حظوظ الانضمام الى الاتحاد الأوروبي تتراجع، وبالتالي عمدت الى خطط بديلة أهمها التوجّه نحو البلدان العربية ونحو أفريقيا، حيث أعلنت انها ستفتح 10 سفارات في دول أفريقية جنوب الصحراء، ومن الممكن أن يكون السودان باباً لتركيا نحو أفريقيا الداخلية.

وأشار **د. صابر محمد الحسن**، الى أن «الجالية التركية في السودان ناشطة جداً، وارتفع عددها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث هناك أحياء تجارية كاملة في الخرطوم يديرها مواطنون أتراك. وهذا ليس مستغرباً، فبين البلدين علاقة تاريخية ترجع الى العهد العثماني، وهناك مهاجرون أتراك أصبحوا مواطنين سودانيين».

وحول التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية، اعتبر المحافظ، أن «تركيا كانت صاحبة مبادرة مهمة، واستطاعت أن تنمي صادراتها الى السودان، لكننا نرغب بقيام علاقات متوازنة تكون فيها الإفادة متبادلة. وهذا الأمر ممكن تحقيقه اذا قام السودان بمبادرة مماثلة للمبادرة التركية، وحدد خياراته واحتياجاته، ووضع خططاً واضحة تؤدي الى الافادة من العلاقات المتنامية مع تركيا».



د. صابر محمد الحسن

وأضاف **د. الحسن**: «هناك نجاحات تركية في مجالات عدة يمكننا الإفادة منها، ولدى الأتراك خبرات وتجارب نحتاجها في السودان. فعلى سبيل المثال سجلت تركيا نجاحاً بارزاً في تطوير القطاع الزراعي وفي تصنيع المنتجات الزراعية ما أدى الى صناعات غذائية تركية. والمعروف أن إهم ما يتميز به السودان، هو الإمكانات الطبيعية الضخمة لقيام قطاع زراعي ناشط واستثمار المنتجات الزراعية في صناعة المواد الغذائية. ويمكن الخوض في جميع المجالات الزراعية في السودان من حبوب وخضار وفواكه وغيرها. وهناك منتجات زراعية تدخل في صناعات غير غذائية، فقبل 8 سنوات فقط أي قبل الاكتشافات النفطية، كان القطن أهم صادرات السودان، ولا تزال زراعة القطن ناشطة لدينا، وبدل تصديره بشكل خام يمكن التعاون مع تركيا لإنتاج الخيوط والنسيج وتصنيع الملبوسات، ولا يخفى على أحد مدى التقدم الذي حققته تركيا على هذا الصعيد».

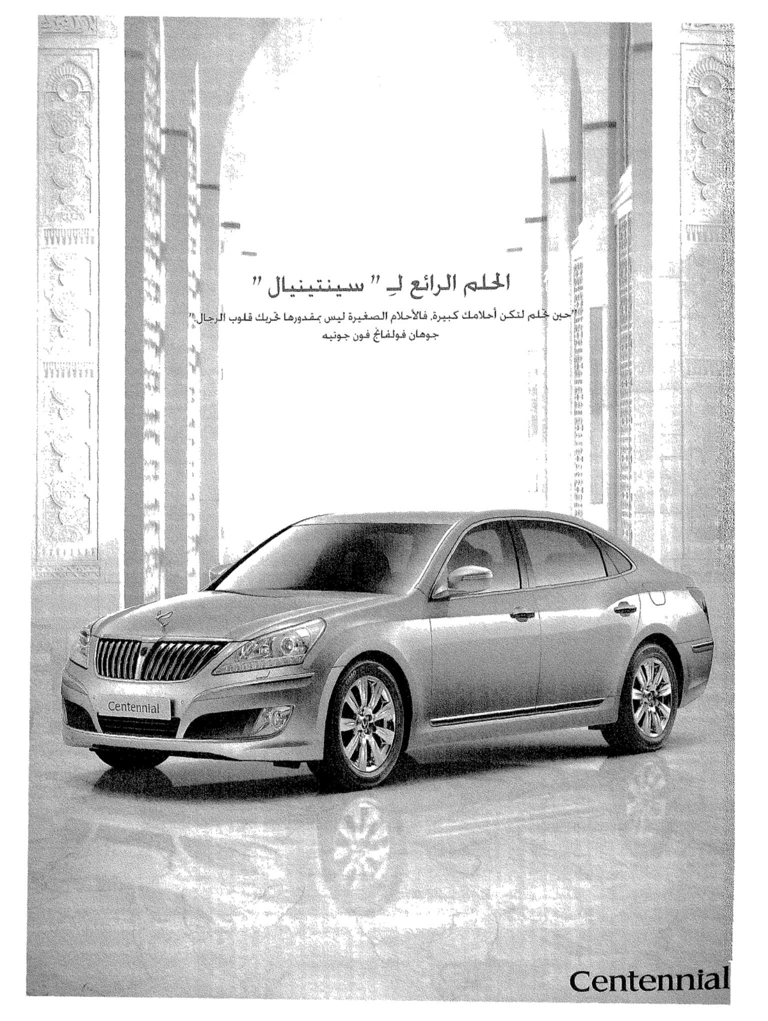
وتابع **د. صابر الحسن**: «المعروف أن القطاع الصناعي في تركيا سجل نمواً كبيراً في السنوات الماضية، وهناك تفوق تركي في صناعات مختلفة، ويمكن إقامة شراكة مع الأتراك لتطوير قطاعنا الصناعي، خصوصاً أننا أنجزنا دراسات متكاملة في إطار ستراتيجية صناعية لأكثر من عقدين من الزمن. ويمكننا أن نعرض على الجانب التركي، أشكالاً أخرى من التعاون في مجال المشاريع الكبرى والبنى التحتية، والتي يمكن تنفيذها بكل أنواع الصيغ من تمويل، واستثمار وBOT. ولدينا مشروع مطار جديد، ومشاريع طرق وسكك الحديد وموانئ. والفرص متوفرة لإنجاح مشاريع من هذا النوع لأن السودان مجاور لـ9 دول أفريقية، معظمها في العمق الأفريقي، ما يعزز فرص نجاح المشاريع، لأن أي مرفأ على البحر الأحمر، سيؤدي خدمات الاستيراد والتصدير لعدد من دول العمق الأفريقي».

مؤشر ثقة شركات الأعمال الخليجية
يواصل ارتفاعه خلال الربع الثالث

زادت مستويات الثقة بين مجتمع رجال الأعمال في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي إزاء التوقعات المستقبلية بالنسبة لشركاتهم في الربع الثالث، وذلك وفقاً لنتائج مؤشر HSBC لثقة شركات الأعمال الخليجية، والذي يعكس نتائج استطلاع آراء 1641 من رجال الأعمال من كافة دول مجلس التعاون الست. حيث ارتفع مؤشر ثقة شركات الأعمال من 75.9 نقطة التي سجلها في الربع الثاني من هذا العام إلى 81.4 نقطة في الربع الثالث من العام نفسه، مسجلاً بذلك أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2008.

ويظهر المؤشر، تفاؤل شركات الأعمال التجارية في المنطقة بمستقبل أفضل، سواءً على صعيد العوائد أو هوامش الأرباح أو تحقيق الأهداف المحددة لهذا العام.

وقال الرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية التجارية في بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود **سايمون فون جونسون**، «لقد سادت أجواء التفاؤل بشكل متزايد في المنطقة منذ تراجعها إلى أدنى مستوياتها في بداية العام. كل المؤشرات تعكس توجهات عملائنا الذين يقولون لنا أن الشعور السائد هو أننا قد تجاوزنا أسوأ مراحل التباطؤ الاقتصادي، لكن الأوضاع الاقتصادية العامة لم تعد إلى فترة الازدهار التي كنا قد شهدناها خلال العام 2007 وأوائل العام 2008».


الحلم الرائع لِـ " سينتينيال "
"حين تحلم لتكن أحلامك كبيرة. فالأحلام الصغيرة ليس بمقدورها تحريك قلوب الرجال."
جوهان فولفانج فون جوتيه
Centennial
Centennial

الخطوط السعودية تطرح قريباً وحدة التموين للإكتتاب


خالد الملحم

أعلن المدير العام لشركة الخطوط الجوية العربية السعودية **خالد الملحم** ان «الشركة ستطرح نسبة 30 في المئة من وحدة التموين الخاصة بها للاكتتاب العام في غضون تسعة أشهر»، وذلك في إطار أحدث جهود لخصخصة الناقلة الوطنية.

وقال إن الشركة «ستدمج وحدتها للمناولة الأرضية مع شركتين أخرتين خلال شهرين إلى ثلاثة أشهر، في حين تعتزم خصخصة وحدة الصيانة أواخر العام المقبل»، لافتاً الى «ان وحدة التموين ستكون أولى شركات المجموعة التي يجري إدراجها في سوق الأسهم».

وكانت الخطوط السعودية حددت طريقها إلى الخصخصة خلال العام 2006 عندما قسمت الشركة إلى 6 وحدات هي: التموين، الشحن، الصيانة، الخطوط الجوية، أكاديمية الطيران والمناولة الأرضية. وتعتزم الشركة خصخصة كل وحدة بمفردها عبر طرحها للاكتتاب العام.

من ناحية أخرى، منحت الهيئة العامة للطيران «شركة الوفير الوطنية للطيران» رخصة نقل جوي عارض Charter تتيح لها نقل الحجيج في موسمي الحج والعمرة.

وأكد **عدنان الدباغ**، الرئيس التنفيذي لشركة «الوفير»، أن الشركة الجديدة تملك 3 طائرات بوينغ — 777، وتسعى إلى اقتناء 6 طائرات أخرى من الطراز نفسه. وستبدأ «الوفير» عملياتها في موسم حج هذا العام «ذلك أن الشركة أسست لخدمة الحجاج والمعمرين والزوار». يذكر أن رأس مال «الوفير» يبلغ 100 مليون ريال وعدد موظفيها 300.

ومن جهته، أكد رئيس هيئة الطيران المدني السعودي **عبد الله رحيمي**، أن الهيئة تدرس طلبات تقدم بها مستثمرون للحصول على ترخيص نقل جوي عارض.

صافولا تعتزم شراء 6 مصانع للسكر في تركيا


د.سامي باروم

وقعت مجموعة صافولا مذكرة تفاهم لإقامة شراكة مع كل من اتحاد المزارعين التركي ومجموعة نسما السعودية بهدف شراء ستة مصانع للسكر مطروحة للبيع من قبل الحكومة التركية عن طريق المزايدة وذلك ضمن برنامج الخصخصة. وتتولى مجموعة صافولا تنفيذ هذه الصفقة عن طريق شركتها الفرعية «صافولا للأغذية» (المملوكة بنسبة 90 في المئة لمجموعة صافولا و10 في المئة لمجموعة المهيدب)، علماً بأن مذكرة التفاهم تنص على حصول صافولا على نسبة 40 في المئة من الصفقة و40 في المئة لاتحاد المزارعين التركي و20 في المئة لمجموعة نسما.

وأوضح العضو المنتدب لمجموعة صافولا **د.سامي باروم** أن «مذكرة التفاهم تأتي تماشياً مع ستراتيجية صافولا للتركيز على قطاعاتها الرئيسية والتي من أبرزها قطاع الأغذية»، معتبراً أن «هذه الخطوة ستعزز تواجد صافولا في السوق التركية وتخلق فرصاً للتكامل مع أنشطة قائمة في تركيا في مجال زيوت الطعام تديرها عبر شركتها الفرعية «شركة يودوم التركية لزيوت الطعام» التي تستحوذ على 20 في المئة من سوق زيوت الطعام التركي. كما أنها تعمل على تعزيز جهود وأنشطة المجموعة في مجال السكر، والمتمثلة في مصفاة للسكر في مدينة جدّه بطاقة إنتاجية تصل إلى 1.2 طن متري سنوياً ومصفاة أخرى في مصر بطاقة إنتاجية قدرها 750 ألف طن متري، بالإضافة إلى مشروع لإنتاج سكر البنجر في مصر وبعض المشاريع الأخرى في مجال السكر التي تنوي الشركة الدخول فيها في بعض دول المنطقة».

... وتتملك بعض أصول «جيان السعودية»

وعلى صعيد آخر، أتمت شركة العزيزية بنده المتحدة التابعة لمجموعة صافولا صفقة شراء بعض أصول شركة جيان السعودية المملوكة لمجموعة فواز الحكير، وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس حماية المنافسة. وبموجب هذه الصفقة، حصلت شركة جيان السعودية على 7 في المئة من أسهم شركة العزيزية بنده المتحدة إضافة إلى مبلغ 248.6 مليون ريال تم دفعه نقداً لشركة جيان السعودية مع الإشارة إلى أن شركة جيان ستتولى تسديد مستحقات مورديها مباشرة. كما يعطي الاتفاق شركة جيان السعودية الحق في شراء حصة إضافية تصل الى 3 في المئة من شركة العزيزية بنده المتحدة خلال فترة 3 سنوات.

تراجع أرباح "سافكو" 75 في المئة في الربع الثالث

تراجع صافي أرباح شركة الأسمدة العربية السعودية «سافكو»، للربع الثالث من هذا العام بنسبة 75 في المئة ليصل الى 464 مليون ريال مقابل 1.8 مليار للربع نفسه من العام المنصرم.

وبلغ صافي الربح خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 1.469 مليار ريال، مقابل 3.744 مليارات للفترة المماثلة من العام السابق بانخفاض نسبته 61 في المئة.

وأرجعت الشركة في بيانها الذي نشرته على موقع «تداول» سبب إنخفاض أرباحها إلى هبوط الأسعار عالمياً.

CPC "مواد الإعمار" تطلق مع مجموعة الزاهد "وارد القابضة"

أعلنت شركة «وارد القابضة المحدودة» لخدمات النقل والدعم اللوجيستي مباشرة أعمالها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انطلاقاً من السعودية. وتعمل «وارد القابضة» في مجال الاستيراد، والنقل، والتوزيع، وحلول الدعم اللوجيستي والمساندة والحاويات. وتمتلك نحو 500 شاحنة ثقيلة ومتوسطة وخفيفة. كما تمتلك شاحنات ثقيلة تستطيع نقل معدات بطول 45 متراً ويصل وزنها حتى 200 طن، بالإضافة إلى رافعات عملاقة.

وتوفر الشركة خدمات النقل من الباب إلى الباب، سواء عن طريق البحر أو الجو أو البر. وتتولى إدارة أعمال التخليص والتفريغ والنقل عبر الموانئ والمطارات. وتعود ملكية «وراد القابضة» إلى كل من شركة مجموعة الزاهد القابضة وشركة مواد الإعمار القابضة «CPC».

وفي هذا الإطار، أشار مدير تطوير الأعمال في مجموعة الزاهد القابضة وعضو مجلس إدارة «وارد القابضة» **مروان الفضل** إلى أنه «مع اتساع الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة عامة، وفي السعودية بصورة خاصة، قرّرنا أن نتواجد في هذه المنطقة لنقدّم خدماتنا انطلاقاً من خبرة 30 عاماً من العمل في هذا المجال».

بدوره، اعتبر مدير تطوير الأعمال في شركة مواد الإعمار القابضة CPC **د. فيصل إبراهيم العقيل** أن «تأسيس شركة «وارد القابضة» جاء بعد دراسة متأنية وعميقة لحاجات الشركات العاملة في السوق السعودية وأسواق المنطقة. وقد استفدنا من خبرة شركة النقل المتحدة المحدودة التي كانت إحدى شركات مواد الإعمار القابضة و«زاهد هينور» في مجال النقل والمساندة لنقدم خدمات متطورة لعملائنا».



من اليسار: مروان الفضل، د. فيصل ابراهيم العقيل، عدنان قرنفل، وبراين ماكهيل

ويتكون مجلس إدارة شركة «وارد القابضة المحدودة» من **وليد يوسف زاهد** رئيساً، وعضوية كل من: **صالح محمد بن لادن، سعد محمد بن لادن، المعتز واصف الصواف، مروان فيصل الفضل، وعلاء الدين سامي**. كما تتكون اللجنة التنفيذية للشركة من **المعتز واصف الصواف** رئيساً وعضوية كل من **مروان الفضل، عدنان قرنفل** وتمّ تعيين **براين ماكهيل** مديراً تنفيذياً للشركة.

... وتزيد رأس المال إلى مليار ريال

وافق مجلس إدارة شركة مواد الإعمار القابضة (CPC) بالإجماع على زيادة رأس مال الشركة إلى مليار ريال سعودي.

وجاءت هذه الخطوة في إطار تحقيق الهيكل التنظيمي للشركة القابضة، بما يتيح تنفيذ الخطط المستقبلية للشركة نحو الطروحات الخاصة أو العامة في ما تملكه من شركات قابضة فرعية.

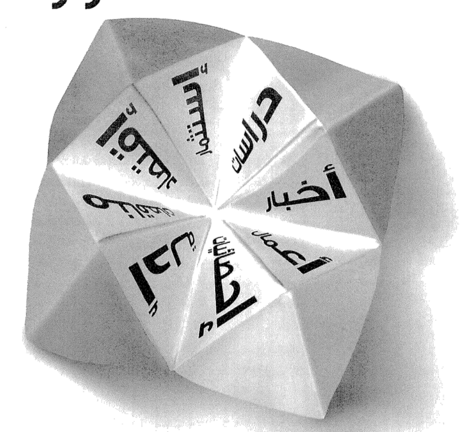
ولفت مدير تطوير الأعمال والشؤون الإدارية والمتحدث الرسمي بإسم الشركة **د. فيصل إبراهيم العقيل** إلى أن «زيادة رأس المال تمت باستخدام الحسابات الجارية للشركاء وهي تعكس جزءاً من القيمة الحقيقية لما تملكه الشركة من أصول ثابتة ومصانع قائمة فعلاً في مناطقها الصناعية في كل من جدة وبحرة والرياض وقريباً في الدمام».


د. فيصل إبراهيم العقيل

وأضاف: «كما أن هذه الزيادة تمنح الشركة مزيداً من القوة المالية والاستقلالية التي تمكّنها من توسيع عملها داخل المملكة، وتلبية الطلب المتزايد على مواد الإنشاء المختلفة والتي تقوم شركة مواد الإعمار القابضة بتصنيعها، ولاسيما بعد الثقة الكبيرة التي حصلت عليها من المقاولين والمطورين بفضل ستراتيجيتها التي ترتكز على المركز الواحد لتأمين كافة مواد البناء للسوق السعودية».

وكانت شركة مواد الإعمار القابضة، تأسست كشركة مساهمة مغلقة العام 2005، وتتخذ من مدينة جدّه مقراً لها. وهي تعتبر والشركات التابعة لها أولى الشركات التي تقدم 80 في المئة من جميع مواد البناء للأسواق السعودية بما يتوافق مع الستراتيجية الوطنية للصناعة داخل المملكة.

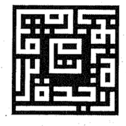
اتـــخـــذ قـــرارك...



معلومات اقتصادية...بآسهل طريقة
تصفح.. قرر.. استثمر..

www.jeg.org.sa

بوابة جدة الاقتصادية هي موقع الكتروني تابع للغرفة التجارية الصناعية بجدة
ويوفر معلومات متنوعة وموثقة عن مدينة جدة في مختلف المجالات:
التجارة، الاستثمار، الصناعة، الفعاليات، أدلة الشركات، والكثير
فتفضل بزيارة www.jeg.org.sa للحصول على رؤية أكثر تنوعاً وشمولاً عن جدة.



بوابـة جـدة الإقتصـادية

Jeddah Economic Gateway



انتخابات غرفة جدّه التعيين لتحقيق التوازن

جدّه- باسم كمال الدين

حُسمت معركة انتخابات الغرفة التجارية والصناعية في جدّه بدورتها الـ20، وبقيت معركتان: معركة التعيين، ومعركة الرئاسة. وإذا كانت المعركة الأولى أديرت علناً بين ترشيح وحملة انتخابية واقتراع، فإن لحملتي التعيين والرئاسة طابعاً مختلفاً يتّسم بالهدوء والعمل من وراء الكواليس. فلائحة الأسماء المتداولة للتعيين تطول، وأمام وزير التجارة والصناعة السعودي عبد الله زينل 6 مقاعد فقط لملئها، وبالتالي يرى البعض أن «التوازن» سيكون إسم اللعبة خصوصاً وأن البيوت التجارية الجداوية التقليدية نأت بنفسها عن خوض غمار هذه الانتخابات بسبب طبيعة نظام الترشح والاقتراع الذي تمّ اعتماده للمرة الأولى في تاريخ انتخابات الغرف التجارية السعودية.

بعد فرز الأصوات وإعلان أسماء الفائزين الـ12 في انتخابات غرفة تجارة وصناعة جدّه، تتمثل المرحلة التالية في فتح باب الطعون. وبحسب مصادر الغرفة، تقدّم نحو 18 مرشحاً من إجمالي 65 مرشحاً ومرشحة برسائل احتجاج إلى وزير التجارة والصناعة تشكك في نتائج الانتخابات وفي حسن سير العملية الانتخابية. وتدور في أروقة الغرفة أحاديث عن احتمال إعادة الانتخابات إذا ما تمكّن هؤلاء المرشحون الـ18 من جمع 16 توقيعاً إضافية ليصل العدد الإجمالي إلى 34 توقيعاً، وإن كان هذا الأمر مستبعداً في أوساط الفائزين وبعض الخاسرين على حدّ سواء.

التعيين

وفي الوقت الذي يسعى فيه المشككون إلى جمع أكبر عدد من التواقيع، ويتحضّر الفائزون للمرحلة المقبلة، تشهد الكواليس حركة غير اعتيادية تسبق قرار وزير التجارة والصناعة السعودي تعيين 6 أعضاء في مجلس إدارة غرفة جدّه. وتبرز في هذا السياق الحملات غير المعلنة لتزكية بيت تجاري أو التوصية بإسم مرشح شارك في الانتخابات ولم يحالفه الحظ.

ومن المتوقع أن تعمد وزارة التجارة والصناعة إلى الاستفادة من صلاحيتها في تعيين 6 أعضاء (3 تجار و3 صنّاع) في مجلس الإدارة لإعادة إشراك البيوت التجارية التقليدية في القرار الاقتصادي لمدينة جدّه، بعد أن عزفت هذه الأخيرة عن المشاركة في الدورة الـ20 بسبب نظام الانتخاب الجديد الذي اعتمدته الوزارة. فالنظام الجديد نص على أن يكون لكل منتسب في الغرفة الحق في التصويت لمرشحين فقط واحد من فئة التجار والثاني من فئة الصنّاع (من أصل 65 مرشحاً ومرشحة تنافسوا على 12 مقعداً موزعة مناصفة بين فئتي التجار والصنّاع) في مسعى لكسر التكتلات التقليدية التي كانت تحدّد سلفاً مصير المرشحين من جهة، وفي محاولة لإدخال دم جديد إلى الغرفة من جهة أخرى.

وإذا كانت الوزارة نجحت إلى حد كبير، في فك التكتلات الانتخابية، وإدخال دم جديد إلى مجلس إدارة الغرفة، إلا أنها أبعدت البيوت التجارية الجداوية التي تملك باعاً طويلا في تطوير وتنمية المدينة. وهنا ترى مصادر الغرفة أن التعيين سيشكل مخرجاً أمام وزارة التجارة والصناعة لإعادة بعض العائلات التجارية والصناعية العريقة إلى حلقة القرار الاقتصادي، وتعيين بعض الأفراد الذين لم يحالفهم الحظ في الانتخابات والذين تنظر إليهم دوائر القرار على أنهم يستطيعون لعب دور مهم في تطوير الغرفة ورفع كفاءتها. ومن المحتمل أيضاً أن يتم تعيين سيدة أعمال، خصوصاً أن مرشحة واحدة فقط تمكّنت من الفوز بالانتخابات، علماً أن المجلس السابق ضم 3 سيدات أعمال، وترجع بعض المرشحات عدم تمكنهن من اجتياز هذا الاستحقاق إلى النظام الجديد الذي حصر التصويت لمرشحين فقط.

الرئاسة لمنتخب أو مُعيّن؟

بعد تعيين 6 أعضاء في مجلس الإدارة ليصبح العدد الإجمالي للمجلس 18 عضواً، والذي من المتوقع أن يتم في الأسبوع الأول نوفمبر، يتم انتخاب رئيس لمجلس الإدارة الذي ينتخب في أول اجتماع رئيسا له. والسؤال المطروح هل سيؤول مركز الرئاسة إلى مُنتخب أو مُعيّن؟ تاريخياً، فإن أغلبية الفائزين برئاسة غرفة جدّه قدموا من صفوف المنتخبين، لكن ذلك لا يعني أبداً أن باب الرئاسة مغلق أمام المعيّنين حيث شهدت الغرفة حالات عديدة مشابهة. ومن المؤكد أن شخص المرشح وثقله الاقتصادي يبقى العامل الأهم في حسم معركة الرئاسة.

تبقى الإشارة إلى أن وزارة التجارة والصناعة السعودية تعتبر أن انتخابات غرفة جدّه ستشكّل مختبراً لقياس مدى نجاح نظام الانتخاب الجديد الذي تمّ تطبيقه لأول مرة، بحيث يتم تعميمه لاحقاً على جميع غرف التجارة والصناعة في المملكة، علماً أن انتخابات غرفة الشرقية على الأبواب. ■

تقدم إلى انتخابات غرفة جدّه 65 مرشحاً ومرشحة، 51 منهم عن فئة التجار و14 عن فئة الصنّاع، تنافسوا على 12 مقعداً. شارك في عملية الاقتراع 6414 ناخباً من أصل 34 ألف منتسب للغرفة. وسجّلت الدورة الـ20 مشاركة عدد من المستثمرين الأجانب في الانتخابات في ظاهرة جديدة على انتخابات الغرف السعودية. وتمكّن 5 أعضاء بينهم سيدة أعمال من المحافظة على مقاعدهم التي فازوا بها في الدورة السابقة.

وجاءت نتائج الفرز على الشكل الآتي:

عن فئة التجار، فاز كل من: عصام عبدالله ناس (282 صوتاً)، محمد حبيب الرحمن خوجه (278 صوتاً)، زياد بسام البسام (258 صوتاً)، بسام جميل سليمان أخضر (234 صوتاً)، د. عبدالله صادق دحلان (185 صوتاً)، وزهير بن علي المرحومي (135 صوتاً).

عن فئة الصنّاع، فاز كل من: سليم بن سالم الحربي (576 صوتاً)، د. لمى عبد العزيز السليمان (557 صوتاً)، د. عبدالله مرعي بن محفوظ (496 صوتاً)، مازن محمد بترجي (435 صوتاً)، أحمد بن علي المريعي (389 صوتاً)، وعبد الخالق سعيد (302 صوت).

الشركة المتحدة للتنمية:
408 ملايين ريال أرباح الربع الثالث


حسين الفردان

أعلنت الشركة المتحدة للتنمية، عن تحقيق أرباح صافية قدرها 408 ملايين ريال قطري خلال الربع الثالث من العام 2009. وأظهرت تقارير الميزانية العمومية أن إجمالي الأصول بلغ 8.3 مليارات ريال قطري.

وأشار رئيس مجلس الإدارة **حسين الفردان**، إلى أن «الشركة، ستواصل ستراتيجيتها الناجحة والتي عكستها نتائجها المالية، وسوف تستند إلى إمكانياتها لتحقيق المزيد من النمو».

من جانبه قال العضو المنتدب والرئيس **خليل الشولي**، «استطعنا مواصلة التركيز على تحقيق رؤية الشركة والمحافظة على نمو أرباحها. لقد استجبنا للتحديات التي فرضتها الأوضاع الاقتصادية، بتخفيض النفقات وتعزيز التعاون بين شركاتنا التابعة».

ومن الإنجازات التي حققتها الشركة، حصولها على جائزة «قطر اليوم للمنظمة الخضراء» لقاء إسهاماتها تجاه البيئة، اضافة الى نجاح «شركة براغماتيك» التابعة، والتي تمّ تأسيسها في الربع الثاني من العام 2009، في إنجاز أربعة مشاريع وبدء العمل على مشروعين جديدين، وتحقيقها شراكة مع شركة «سناغ آر» البريطانية تحصل بموجبها على حقوق بيع خدماتها المتخصصة في قطاع الإنشاءات في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى صعيد آخر واصل الملاّك الجدد للعقارات التابعة لـ «الشركة المتحدة للتنمية» في مشروع «اللؤلؤة – قطر» الانتقال إلى مساكنهم في الجزيرة.

هاشم الهاشمي مديراً لرابطة رجال الأعمال القطريين


الشيخ فيصل من قاسم آل ثاني — هاشم الهاشمي

أعلن رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين، الشيخ **فيصل بن قاسم آل ثاني** عن تعيين **هاشم الهاشمي** مديراً عاماً للرابطة.

وتقلّد **الهاشمي** العديد من المناصب القيادية في شركة «كيوتل»، كما قام بتمثيل دولة قطر في مؤتمرات عربية وإقليمية ودولية وكان عضواً في مجالس إدارات بعض الشركات المحلية وبعض المنظمات والهيئات العربية والدولية من بينها المنظمة العربية للاتصالات الفضائية. ويحمل **الهاشمي** بكالوريوس في هندسة الاتصالات من جامعة «كنت» في بريطانيا.

تحالف مصرفي يستحوذ على شركة قطر للهندسة والإنشاءات

أعلن تحالف يتألف من عدد من الشركات المالية القطرية والبحرينية، يضم «كونسورتيوم قطر- أميركا وآسيا»، و«بنك يونيكورن للإستثمار»، و«بنك قطر الأول للإستثمار»، و«المستثمر الأول»، عن الاستحواذ على شركة «قطر للهندسة والإنشاءات»، المتخصصة في مجالات النفط والغاز، والبتروكيميائيات، والطاقة، وقطاعات البنى التحتية الصناعية الأخرى، منذ تأسيسها العام 1975.

ولعب «كونسورتيوم قطر- أميركا وآسيا» دور المنسق الرئيسي، بينما عمل «يونيكورن» كمنسق ومرتب للصفقة. ويعتبر «بنك قطر الأول للإستثمار» و«المستثمر الأول» من أكبر المساهمين في هذا التحالف بنسبة 41 في المئة لكل منهما.

رئيس مجلس إدارة «كونسورتيوم قطر- أميركا وآسيا»، الشيخ **أحمد بن محمد بن جبر آل ثاني**، قال «إن هذا التحالف قادر على إضافة قيمة حقيقية للشركة وهي تستعدّ للدخول في المرحلة الثانية من خططها للنمو والتطور».

واعتبر الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ«يونيكورن»، **ماجد بدر الرفاعي**، «إن هذا الاستثمار يمثّل الصفقة الثالثة التي يبرمها «يونيكورن» في قطاع الطاقة في المنطقة خلال الأشهر القليلة الماضية، الأمر الذي يعكس ثقتنا بقدرة هذا القطاع على الاستمرار في توجيه النمو الاقتصادي فيها».

رئيس مجلس إدارة «بنك قطر الأول للإستثمار» **عبدالله بن فهد بن غراب المري** قال: «نتطلع للعمل مع شركائنا لدعم خطط توسّع «شركة قطر للهندسة والإنشاءات» في قطر وعلى نطاق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً، في ظل ما تمتلكه من قدرات وخبرات في مجال الإنشاءات الهندسية وخدمات الصيانة في قطاع النفط والغاز».

وعلّق عضو مجلس إدارة «المستثمر الأول» **محمد عبدالعزيز سعد آل سعد** قائلاً: «تتربع «شركة قطر للهندسة والإنشاءات» على صدارة قائمة شركات قطاعات الإنشاءات والصيانة وتتطلع إلى مستقبل واعد».

غرفة أبوظبي في عيدها الأربعين

كرّمت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، بمناسبة مرور 40 عاماً على تأسيسها، الشيخة **فاطمة بنت مبارك** الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيسة الفخرية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي. كما كرّمت الغرفة الشيخ **د. سلطان بن خليفة آل نهيان** عضو المجلس التنفيذي، تقديراً لدعمه ومساندته لمسيرة الغرفة خلال السنوات الماضية، التي تولى رئاستها الفخرية لمدة 15 عاماً، وتمّ تكريم رؤساء الغرفة ومدراءها العامين السابقين.



غرفة تجارة وصناعة أبوظبي تحتفل بعيدها الأربعين
وتكرم الشيخة فاطمة بن مبارك والشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان

وخلال الحفل الذي أقامته الغرفة برعاية الشيخ **حامد بن زايد آل نهيان** رئيس ديوان ولي عهد أبوظبي، اعتبرت وزيرة التجارة الخارجية الشيخة **لبنى القاسمي** أن غرفة أبوظبي بذلت كل الجهود المكنة للترويج لإمارة أبوظبي والتعريف بالمناخ والفرص الاستثمارية من خلال وجودها المكثف والدائم في المعارض المحلية والعالمية، ومشاركاتها المتواصلة، وتنظيمها للمؤتمرات المتخصصة التي تهدف في مجملها إلى التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة وتسهيل مهمة رجال الأعمال والشركات العاملة في إمارة أبوظبي.

وقال رئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي **صلاح سالم بن عمير الشامسي** أن القاعدة الاقتصادية التي تم بناؤها خلال السنوات الماضية وما تبذله حكومة أبوظبي من جهود كبيرة في هذا المجال، بقيادة الشيخ **خليفة بن زايد آل نهيان** رئيس الدولة، بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي، أدت إلى إيجاد بنية اقتصادية صلبة، تتعامل مع مجمل المتغيرات البيئية والتكنولوجية المتسارعة، للتفاعل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

من جانبه أكد مدير عام الغرفة **محمد راشد الهاملي** أن الغرفة حققت، وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، سلسلة من الإنجازات وطرحت العديد من المبادرات لدعم وتوفير أفضل بيئة جاذبة للاستثمارات. ومن أهم هذه المبادرات تأسيس عدد من المؤسسات التابعة للغرفة والتي من أهمها أكاديمية الإمارات، مركز أبوظبي العالمي للتميّز المؤسسي، مركز أبوظبي للحوكمة، ومركز خدمات الأعضاء.

جمال الظاهري رئيساً تنفيذياً لـ «أبوظبي للصناعات الأساسية»

أعلنت شركة أبوظبي للصناعات الأساسية «أدبيك» عن تعيين **جمال الظاهري** في منصب الرئيس التنفيذي للشركة.

وكان **الظاهري** تدرج في عدد من الوظائف في شركة أدنوك قبل تسلّمه منصب نائب مدير إدارة الخصخصة في هيئة مياه وكهرباء أبوظبي ثمّ نائب مدير إدارة المشاريع. كما تم اختياره ليتولى منصب مدير عام شركة الاتحاد للمياه والكهرباء التابعة للهيئة قبل أن ينضم الى شركة «أدبيك» ليتولى منصب نائب رئيس أول لقطاع المعادن.

وفي تعليق له على هذا التعيين، قال رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي للصناعات الأساسية «أدبيك»، نائب رئيس مجلس إدارة «الشركة القابضة العامة»، **حسين النويس**: «إن تولّي **الظاهري** منصب الرئيس التنفيذي في الشركة يمثل ثمرة السياسة التي اتبعتها الشركة بخصوص كوادرها والقائمة على التدريب والتأهيل الفني والإعداد ليكونوا قادرين على تولي زمام الإدارة والمضي في مسيرتها».

تجدر الإشارة إلى أن شركة «أبوظبي للصناعات الأساسية» هي إحدى الشركات التابعة لـ «الشركة القابضة العامة» المملوكة بالكامل في حكومة أبوظبي، وتتركز استثماراتها في قطاعات المعادن الأساسية وهي الألمنيوم والحديد والنحاس، والبتروكيميائيات وغيرها من القطاعات الصناعية.

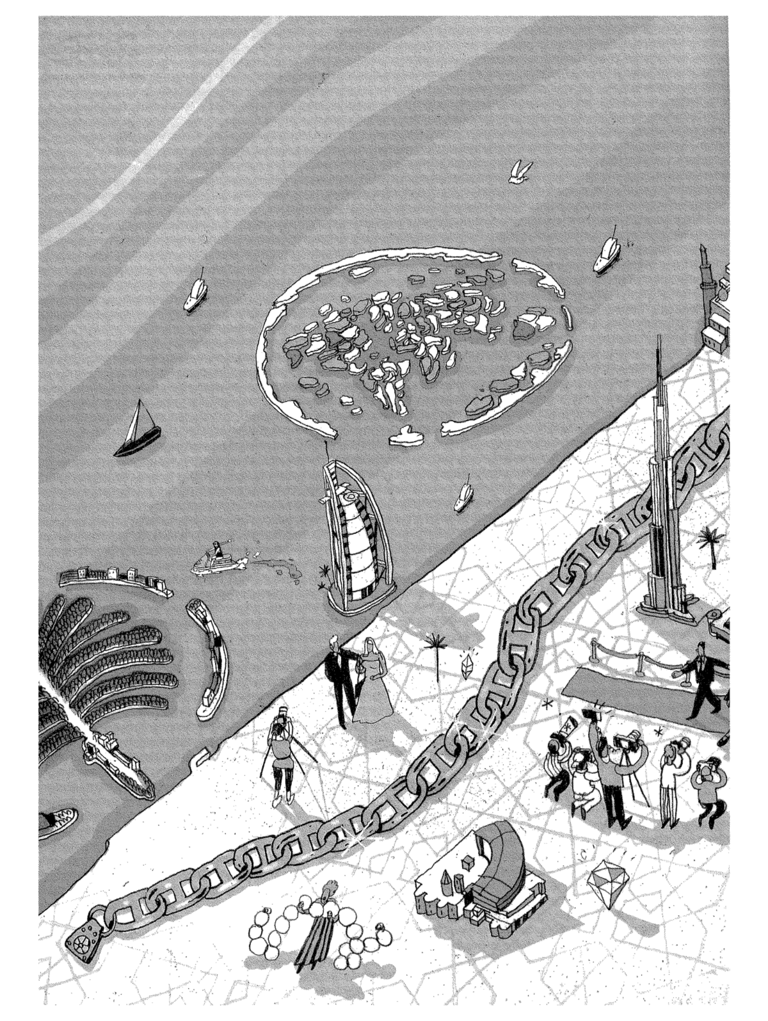
قطر تدشّن أكبر خط لإنتاج الغاز في العالم

دشّنت قطر مؤخرا أكبر خط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في العالم في مدينة رأس لفان الصناعية، وتدعى المنشأة الجديدة وحدة "رأس لفان 6". وتملك "إكسون موبيل" الأميركية ما نسبته 30 في المئة من المحطة، بينما تمتلك النسبة المتبقية "قطر للبترول" المملوكة للدولة. وتمتلك قطر ثالث أكبر احتياطيات العالم من الغاز، وقد ضخت عشرات المليارات من الدولارات لتطوير مواردها.

يذكر أن قطر التي تعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، تسعى إلى زيادة إنتاجها وتلبية أسواق عالمية مثل السوق الصينية. وكانت الصين وهي ثاني أكبر بلد مستهلك للطاقة في العالم، استوردت نحو 800 ألف طن من الغاز المسال في سبتمبر الماضي. ومؤخرا تسلمت الصين أول شحنة لها من الغاز المسال القطري، وبلغ حجمها نحو 216 ألف طن وذلك في إطار اتفاق توريد مدته 25 عاما بين مؤسسة النفط البحري الوطنية الصينية "سنوك" وقطر غاز.



هيئة الطرق والمواصلات
ROADS & TRANSPORT AUTHORITY
RTA
GOLD CLASS
نقدم لك مقصورات الدرجة
الذهبية على مترو دبي
تم تصميم المقصورة الأولى في كل قطار من قطارات مترو دبي ذي الطراز
العالمي لتكون مقصورة من الدرجة الذهبية، لذلك ستجد هنا كل ما تتوقعه
من سبل الراحة العصرية والرفاهية والمتمثلة بالمقاعد الجلدية العريضة
والأرضيات المكسوة بالسجاد الفاخر إلى التصميم الفريد للإضاءة والإطلالة
البانورامية عبر مقدمة القطار، وإحساسك الرائع بالتميز.
المترو
اختياري
مترو دبي
Dubaimetro
Roads and Transport Authority Dubai – Group :فايسبوك
ask@rta.ae www.youtube.com/rtadubaigov :يوتيوب
مركز الاتصال 800 90 90
www.rta.ae



داني ريشا رئيساً لمجموعة IMPACT BBDO



داني ريشا وآلان خوري

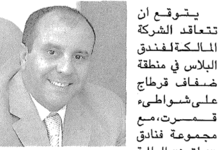
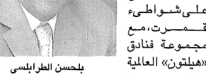
عيّنت مجموعة IMPACT BBDO **داني ريشا** رئيساً للمجموعة، وهو منصب جديد تمّ استحداثه.

وكان **ريشا** يشغل منصب مدير العمليات التنفيذية لمنطقة المشرق وشمال أفريقيا في المجموعة التي عمل فيها مدة 22 عاماً، شغل خلالها مناصب متنوعة، وشملت مهامه تنمية العمليات في لبنان، وتولّى إدارة توسّع الوكالة إلى شمال أفريقيا والمشرق إلى جانب دوره كمدير إبداع إقليمي.

رئيس مجلس إدارة المجموعة **آلان خوري** قال: «منذ تأسيس IMPACT BBDO العام 1971 وبداية شراكتنا مع BBDO العام 1978، تعهدنا لزبائننا توفير النمو لأعمالهم من خلال فننا المبدع. ولا شك في أن تعيين **داني ريشا** هو تأكيد على هذه المهمة وهذا الدور الذي نأمل أن نؤديه بشكل أكثر فعالية اليوم».

يذكر ان IMPACT BBDO هي شبكة شرق أوسطية تابعة لـ BBDO Worldwide، كما أنها عضو في BBDO Europe منذ العام 1978. وكبرت IMPACT BBDO التي أسسها **آلان خوري** في بيروت في العام 1971 على مدى السنوات 38 الماضية وهي معروفة كأفضل شبكة إعلانية في المنطقة. وتضم مجموعة Impact وكالة الإعلانات IMPACT BBDO والشركات الشقيقة Impact Porter Novelli (العلاقات العامة) وImpact Proximity (الرقمية)، ومقرها في دبي مع مكاتب إقليمية في جدّه، الرياض، بيروت، القاهرة، الكويت، قطر، أبو ظبي والجزائر إضافة إلى شركاء متعددين في الأسواق الإقليمية الرئيسية الأخرى. كما أن BBDO Worldwide تعتبر واحدة من أكبر شبكات وكالات الإعلان في العالم، إذ يعمل لديها أكثر من 15 ألف موظف في 79 بلداً. وBBDO هي جزء من Omnicom Group Inc.

"كرطاغو البلاس" هل يصبح "البلاس هيلتون تونس"

بلحسن الطرابلسي

يتوقع ان تتعاقد الشركة المالكة لفندق البلاس في منطقة ضفاف قرطاج على شواطىء قمرت، مع مجموعة فنادق «هيلتون» العالمية لادارة فندقها الذي تشرف عليه حالياً مجموعة كرطاغو تحت اسم «كرطاغو البلاس».

وعلمت «الاقتصاد والأعمال» ان المفاوضات مع «هيلتون» والتي بدأت منذ أكثر من سنة شارفت على النهاية، ومن الممكن ان تتخذ العملية شكل إدارة لحساب الشركة المالكة التي يرأسها **بلحسن الطرابلسي** الذي يملك أيضاً مجموعة كرطاغو للفنادق. وإذا تمت العملية سيدخل فندق البلاس في مرحلة جديدة ولا سيما وأن هذا الفندق يملك كل المقومات ليتصدر الفنادق الفخمة في تونس لجهة موقعه وامتلاكه أكبر عدد من الأجنحة ذات المستويات المختلفة.

وكان **بلحسن الطرابلسي**، اشترى مجمع البلاس قبل نحو 3 سنوات، وأنجز مشروعاً متكاملاً لإعادة تأهيل الفندق الكائن في المشروع وتحديث تجهيزاته، وأضاف عليه قاعة جديدة متعددة الاستخدام للمؤتمرات والحفلات. وتخلت الشركة مؤخراً عن القسم العقاري من المشروع الذي يضم فيللات وشققاً سكنية ومحلات تجارية حيث تملكه أحد رجال الأعمال التونسيين.

الهيئة الملكية للجبيل وينبع تتسلّم إدارة "رأس الزور التعدينية"

وافق مجلس الوزراء السعودي على قيام «الهيئة الملكية للجبيل وينبع» بإدارة منطقة رأس الزور للصناعات التعدينية وتوفير الخدمات لصناعات التعدين والصناعات الأخرى على نمط مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، وذلك وفق الأحكام النظامية الواردة في المرسوم الملكي الرقم / 75 تاريخ 16 / 9 / 1395هـ.

وأشار نص الموافقة الى ضرورة «اعتماد برنامج لإنشاء وإدارة منطقة رأس الزور للصناعات التعدينية بميزانية مستقلة على أن تسترد الهيئة تكاليفها طبقاً لنظامها».

وقال رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع الأمير **سعود بن عبد الله بن ثنيان آل سعود**: «إن هذا القرار يجسد رؤية حكيمة تجاه قطاعي الصناعة والتعدين في المملكة باعتبارهما الخيار الأنسب والأمثل في تنويع مصادر الدخل والاستفادة من الموارد المتاحة، كما أنه يمثل نموذجاً حقيقياً لعملية التكامل بين قطاعات الدولة».

ولفت رئيس الهيئة الملكية إلى أن «قرار مجلس الوزراء يحمل الكثير من الايجابيات، لعل من أبرزها جذب وتوطين المزيد من الاستثمارات والتكامل بين الصناعات البتروكيميائية والتعدينية وتوسعها رأسياً وأفقياً».

تجدر الإشارة الى انّ موافقة مجلس الوزراء جاءت بعد الاطلاع على ما تم رفعه من الهيئة الملكية للجبيل وينبع ووزارة البترول والثروة المعدنية في شأن الاستثمار الصناعي في منطقة رأس الزور، وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى الرقم (34 / 30) تاريخ 28 / 6 / 1430هـ.

مؤسسة التمويل الدولية: استثمار في الجزائر وتمويل في الكويت


وليد المرشد

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي عن استثمار 24 مليون دولار لدعم إنشاء مصنع للإسمنت في الجزائر.

ولفت مدير IFC في السعودية وكبير مسؤولي الاستثمار **وليد المرشد** الى أن «المصنع سينشأ في منطقة «ديجلفا» التي تعتبر من أقل مناطق الجزائر تنمية، موفراً 600 وظيفة مباشرة و800 أخرى غير مباشرة». مضيفاً: «تهدف ستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية إلى تعزيز الاستثمارات بين دول المنطقة، وكذلك دعم الجزائر في تنويع اقتصادها».

من جهة أخرى، وقّعت IFC اتفاقية تمويل بقيمة 50 مليون دولار مع «شركة الكويت للطاقة» (كويت انرجي) بهدف الإسراع في تنمية واستكشاف أصول الشركة في قطاع النفط والغاز في مصر واليمن، وتعزيز الإدارة البيئية والاجتماعية في القطاع على المستوى الإقليمي.

وأشار **المرشد** الى أنّ «التمويل المقدّم من مؤسسة التمويل الدولية يتضمن قرضاً بقيمة 35 مليون دولار، إلى تمويل قائم على المشاركة بالأرباح بقيمة 15 مليوناً بنظام المرابحة الإسلامية»، وهو نوع من عمليات التمويل يتيح فرصة مميزة للمؤسسة لدعم شريحة جديدة من شركات القطاع الخاص المحلية العاملة في مجال النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

يذكر أن مؤسسة التمويل الدولية بصدد التخطيط لإجراء تقييم شامل لحوكمة «شركة الكويت للطاقة» لمساعدتها على اتخاذ إجراءات الإدراج المحتمل للشركة في بورصة الأوراق المالية العالمية.

«جلوبل» موافقة المصارف على خطة إعادة الهيكلة


مها الغنيم

حصلت شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» على موافقة شريحة كبيرة من المصارف الدائنة تمثل الغالبية، على خطة إعادة هيكلة الشركة، حيث تم استعراض الجدول الزمني للانتهاء من عملية إعادة الجدولة.

وفي هذا السياق، قالت رئيسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة **مها الغنيم**: «سررنا بالدعم الذي أبدته المصارف تجاه «جلوبل» خلال هذه الفترة العصيبة في مسيرة الشركة، ونتطلع للانتهاء من عملية إعادة الجدولة لنركز اهتمامنا على الأنشطة التشغيلية».

من جهته، قال رئيس لجنة البنوك الدائنة وممثل بنك ويستت أل بي **دايفد بيبر**: «نحن متفائلون من التقدم الكبير الذي أحرزته «جلوبل» ومستشارها (اتش اس بي سي)». مشيراً إلى الشفافية والمهنية التي اعتمدتها الشركة خلال عملية اعادة الجدولة.

ووفقاً لخطة إعادة الهيكلة التي أقرت، ستركز «جلوبل» خلال المرحلة المقبلة على 3 قطاعات رئيسية هي الوساطة المالية، إدارة الأصول والاستثمارات المصرفية. كما من المتوقع ان تتغير خريطة ملكية الشركة خلال المرحلة المقبلة، وذلك بعد زيادة رأس المال، حيث تدرس مصارف محلية وخليجية عدة المساهمة في هذه الزيادة، لتنضم إلى قائمة المساهمين الجدد في الشركة.

أعيان للإجارة والاستثمار: هيكلة وبحث لدخول شريك ستراتيجي

من المتوقع أن تشهد شركة أعيان للإجارة والاستثمار دخول مساهم ستراتيجي، يساهم في زيادة رأس مال الشركة بعد تخفيضه، وذلك في إطار خطة إعادة الهيكلة التي تشهدها الشركة والتي تشمل إعادة جدولة ديونها.

في هذا السياق، تردد أن شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» قد تكون بين الشركات المهتمة بالمساهمة في الشركة. وكانت شركة أعيان قد عينت شركة «روث سشيلد» مستشاراً مالياً لها، بعد أن أنهت شركة أرنست آند يونغ مهمتها من دون تحقيق نتائج ملموسة، مع الإشارة إلى أن شركة أعيان عملت في الوقت نفسه على دمج بعض الشركات العاملة تحت مظلتها، حيث تم دمج شركة أعيان كابيتال مع المجموعة الأم تحت مظلة قطاع الاستثمار، كما تمّ فصل قطاع الإجارة عن الشركة الأم وتأسيس شركة أعيان القابضة للإجارة لتضم تحت مظلتها كافة الشركات العاملة في هذا المجال بما فيها شركات «سهالة» و«المدللة»، ومن المتوقع ان يتم في مرحلة ثالثة استكمال الخطة عبر دمج كافة الشركات المخصصة في مجال النقل تحت مظلة شركة متخصصة تتفرع من الشركة الأم.

دبي تطرح سندات بقيمة 1.9 مليار دولار

طرحت حكومة دبي مؤخراً سندات إسلامية جديدة بقيمة 1.93 مليار دولار. وبلغت قيمة الشريحة الجديدة المقومة بالدولار من السندات نحو 1.25 مليار، بينما بلغت قيمة الشريحة المقومة بالدرهم الإماراتي نحو 2.5 مليار درهم (680.6 مليون دولار).

وكانت حكومة دبي قد أطلقت خطة لإصدار سندات بقيمة 6.5 مليارات دولار الشهر الماضي تشمل سندات أجنبية متوسطة الأجل بقيمة أربعة مليارات دولار، وبرنامج سندات إسلامية بقيمة 2.5 مليار دولار. ويمثل هذا الطرح تقدماً مهماً في مسيرة الحكومة نحو إعادة هيكلة جزء من ديونها وديون الشركات المرتبطة بها.

أكثـــر مـــن ٢٥٠ عــامــاً مــن الــتــاريــخ الـمـتـواصـل.

١٨٢٥: عندما افتتحت أول سكة حديدية في العالم في إنكلترا، كانت فاشرون كونستانتين في الـ ٧٠ من عمرها

كاي دو ليل – اليوم و التاريخ و مؤشر الطاقة
علبة ٤١ ملم من الذهب الزهري. حركة كاليبر SC٢٤٧٥ حفرعليها شعار جنيف الشهير. حركة ميكانيكية ذاتية التعبئة. يتضمـن الميناء مجموعة كاملة من التقنيات الضامنة لحماية الطباعـة. مؤشر تحديـد التاريخ و اليوم و الثوانـي الرئيسية. علبـة شفافـة من الخلـف. غطاء بلّـوري بلون السفيـر مقاوم لانعكاسات الضوء. سوار الساعة من جلد التمساح. تتوفر هذه الساعـة بسوار آخر من المطـاط. مقاومة للماء حتّى عمق ٣٠ متراً (١٠٠ قدم تقريباً أو ٣ وحدات).

85050/000R-9340

GENEVE

VACHERON CONSTANTIN

Manufacture Horlogère. Genève, depuis 1755.

www.vacheron-constantin.com

الوكلاء الحصريون:

Alfardan الفردان

أبو ظبي، مجوهرات الفردان، برج الفردان، هاتف، ٥٠٠٠ ٦٧٤ ٠٢
دبي، الفردان للمجوهرات و الأحجار الكريمة، سيتي سنتر، هاتف، ٣٧٨٠ ٢٩٥ ٠٤، فستيفال سيتي، هاتف، ٦٩٩٠ ٢٣٢ ٠٤

الموزعون في دولة الإمارات



داماس خدمة العملاء: ٢٢٥٧٠٠٠ ٠٤
أبراج الإمارات ٣٢٦٢ ٣٣٠ ٠٤ - برج العرب ٤٨١٦ ٣٤٨ ٠٤
ساكس برجمان ١٩٨٠ ٣٥١ ٠٤ - وافي سيتي ٢٤٢٥ ٣٢٤ ٠٤



بوتيك
مول الإمارات، الطابق الأول،
شارع الشيخ زايد، دبي
هاتف: ١٢٢٢ ٢٢٢ ٠٤

تركيا: الدعوة إلى التعقّل الإقليمي

...... بقلم: د.شفيق المصري ......

1 - يشهد التاريخ الحديث لتركيا أنها لم تتخلّ يوماً عن وضعها الجيوسياسي وان كانت تميل أحياناً إلى الجانب الأوروبي أكثر من الجانب الآسيوي الذي ترتبط به أصلاً منذ أيام الإمبراطورية.

ويشهد التاريخ الحديث أيضاً أن هذه الدولة عرفت كيف تتصالح مع نفسها منذ العام 1923 (معاهدة لوزان) من دون أية عقد إمبراطورية تاريخية غابرة.

ويشهد كذلك التاريخ التركي أن هذه المصالحة مع الذات كانت من أهم الإنجازات التي حققتها تركيا في ميادين وظروف كانت تبلغ من الخطورة حداً يهدد كيان الدولة بالأساس.

واليوم تعود تركيا، وبنجاح ملحوظ، إلى ممارسة دور إقليمي متميّز على الصعيد السياسي والجيواقتصادي وحتى الدولي العام. وفي سياق شهادات المعلّقين، كتّاباً وسياسيين، على الإنجاز التركي، نسمع ونقرأ أهمية هذا النجاح التركي في جمع التناقضات وتوجيهها في الاتجاه العقلاني الأكثر مناعة وديمومة:

– حزب إسلامي حاكم في دولة تعتمد العلمانية منذ أكثر من ثمانين سنة.

– وسيط ديبلوماسي فاعل لرعاية المفاوضات بين دولتين عدوّتين (سورية واسرائيل) منذ أكثر من ستين سنة.

– دولة راعية تعلن العفو عن مجموعة من مواطنيها الأكراد فيتقدّم إلى إدارتها العشرات بكل طيبة خاطر وتعفو عنهم فعلاً بكل طيبة خاطر.

– نشاط ملحوظ يمتد من البحر الأسود ساعياً إلى التوفيق بين دول متنازعة على الخليج أو البحر المتوسط أو الأحمر، ويستجاب لهذا المسعى إقليمياً كما يحظى برضى متبادل دولياً.

– اقليم يكفل ضمان الأمن الدولي من خلال الأمن المائي الذي يعتبر، بعد الأمن النفطي وربما معه، من أهم عناصر الاستقرار في هذه المنطقة من الخليج إلى المتوسط ومن البحر الأسود إلى البحر الأحمر.

– دولة تطوي، بنجاح، قرناً كاملاً من العداء التركي – الأرميني ومن ذيوله أيضاً.

2 – أما الرصيد الذي استند إليه الحزب الحاكم التركي – العدالة والتنمية - في حسن تقييم وتوقيت هذه المقتربات والسياسات الناجحة فيتمثل بـ:

أ – الموقف المستند إلى القوة: فالمعروف أن الدولة التركية – الأطلسية وذات المركز الجيوستراتيجي المهم لم تسعَ يوماً إلى استغلال أي منهما. فهي استندت إلى قوتها الذاتية مع وعيها التام لهذين العنصرين الكبيرين، قوة تركيا في جيشها وفي اقتصادها وفي استقرارها. وبذلك قامت ولا تزال باتخاذ المواقف الصلبة والصعبة: رفضت المشاركة في الحرب على العراق مع ان التعاطف الأطلسي كان قائماً مع الولايات المتحدة، ورفضت الامتثال إلى الإرادة الأميركية العليا في طلبات أخرى تتعلق بآسيا الوسطى والخليج. ورفضت الامتثال إلى الإلحاح الإسرائيلي على الرغم من الاتفاقات الثنائية والستراتيجية أحياناً بين البلدين، ورفضت أن تمثّل، تلقائياً وعند الطلب، القوة الموازنة لإيران في المنطقة.

ولكن تركيا تبني، من جهة ثانية، مقومات أساسية لتعاون ستراتيجي مع سورية من جهة والعراق من جهة ثانية، بالإضافة إلى تعاونها السابق والقائم مع إسرائيل، ووجودها أصلاً في الحلف الأطلسي... وهذه كلها عوامل مؤيدة للقوة التركية الإقليمية.

ب – الموقف المستند إلى الحسابات الداخلية: تشعر تركيا أن تماسك المجتمع التركي هو الضمانة الأساسية لاستقرار الدولة ولقوتها وبذلك كان الحزب الإسلامي الحاكم ولا يزال يراعي هذه المعادلات الدقيقة:

– بين الإسلامية الفكرية للحزب والمبادىء الأساسية لسلوكه وبين الممارسات العملية العلمانية التي يرعاها الجيش التركي بدقة متناهية.

– وبين الاقتصاد الضخم المستند إلى قطاعات منتجة في الداخل والموجّه إلى التعامل مع أوروبا وكذلك مع آسيا في الخارج.

– وبين المكونات الديموغرافية – التركية التي تجمع الأتراك والأكراد والتركمان والأرمن والعرب وسواهم وعلى مختلف مذاهبهم وتعقد التفاهمات المنوّعة والصلبة من أجل الاعتراف والتعاون وتعزيز المواطنية التركية المطلوبة. وهذا الواقع أعلنه **أردوغان** منذ 14 / 10 / 2009 عندما أعلن «أننا استمعنا إلى صوت شعبنا، وشعبي رفض مشاركة اسرائيل في المناورات التي كانت مقرّرة في تركيا».

جـ – الموقف المستند إلى التعقّل والبصيرة: ويمكن أن يتلخّص هذا الموقف بجهات وجهود متشعّبة تنطلق من الداخل التركي أي التعقل والبصيرة في مقاربة المشاكل المزمنة وحلّها: كمشكلتها مع الأكراد وإنهاء ذيول المشكلة مع الأرمن وأرمينيا. ويبدو أن هذا الأسلوب أنتج قطافاً إيجابياً مع الإثنين سواء في الداخل التركي أو في كل من أرمينيا وكردستان – العراق معاً.

وكانت الحكومة التركية أعلنت أنها تعدّ مبادرة تشجيعية لحل المشكلة الكردية وإعطاء الأكراد في تركيا (ويبلغ عددهم 12 مليون نسمة) المزيد من الحرية الذاتية والحقوق الإنسانية. ومصب مثل هذه السياسة تساعد في تذليل إحدى أهم العقبات التي تحول دون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

أما التوتّر القائم حالياً، على المستوى الديبلوماسي، بين تركيا واسرائيل فإن الرئيس التركي نفسه **عبدالله غول** صرح في 18 / 10 / 2009: «إن تركيا من الدول القليلة التي تقيم علاقات جيدة مع إسرائيل والدول العربية في آن واحد. وهي لذلك تستطيع ان ترفع صوتها ضد الأخطاء الإسرائيلية من دون أن يهزّ ذلك دعائم العلاقات الثنائية بينهما».

د – الموقف المستند إلى الحسابات الإقليمية: والواقع أن هذه الحسابات تمتد من طهران إلى المتوسط ومن بحر عمان إلى البحر الأسود ومن دون استثناء أماكن أخرى في القوقاز.

وتبدو المهارة الديبلوماسية، في هذا المجال، مدروسة ودقيقة: فهي تريد تعزيز التعاون الستراتيجي مع سورية ولكنها تحرص على إبقاء تعاونها الستراتيجي أيضاً مع إسرائيل، وهي عقدت تعاوناً أمنياً واقتصادياً مع أرمينيا، ولكنها أعلنت أنها لن تقوم بإحراج أذربيجان. وهي تسعى إلى توثيق علاقاتها مع الدول الخليجية العربية ولكنها تحافظ على علاقاتها الجيدة أيضاً مع إيران. وهي لم تتنازل عن «أوروبيتها» ولكنها تسعى إلى تفعيل «آسيويتها» في الوقت ذاته. كل هذه الحسابات الإقليمية الدقيقة والصعبة تقوم تركيا اليوم بإجرائها من نقطة انطلاق صامدة ومسالمة ومنفتحة على الاتجاهات المختلفة والتوجهات المتناقضة أحياناً.

3 – تركيا تدرك **هامشية الاعتراض الاسرائيلي**، استناداً في ذلك، إلى عوامل ووقائع عدّة منها:

– إن السبب الأساسي الذي دفع تركيا إلى انتقاد الحكومة الإسرائيلية حصل على أثر الاعتداء على غزة والجرائم الإسرائيلية التي ارتكبتها هناك، وهذا أمر معروف لا تستطيع إسرائيل التغاضي عنه ولا سيما بعد تقرير «غولدستون» وإصدار القرار الذي يؤكده من قبل مجلس حقوق الإنسان، وبالتالي فإن انتقاد تركيا لإسرائيل بصدده ليس الوحيد ولا هو المقرر.

– إن رفض تركيا مشاركة إسرائيل في المناورات التي تشترك بها مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية أملته ظروف تركية اسلامية من جهة وظروف اقليمية (مع سورية ودول عربية أخرى) من جهة ثانية، وإذا كانت تركيا ستبقى وسيطاً فاعلاً في المفاوضات السورية الإسرائيلية والفلسطينية الاسرائيلية والسورية العراقية... الخ، فهي مضطرة إلى اتخاذ هذا الموقف. ولكن العلاقات التعاقدية التركية – الاسرائيلية لم تنقطع وكذلك التفاهم الأمني الستراتيجي بينهما سيبقى على وتيرته الراهنة، هذا فضلاً عن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدولتين.

ومن هنا كانت نصيحة تركيا إلى اسرائيل بالتروي ودعوتها لها بـ«التعقّل» من دون أي انفعال ولا أي تسرع، لأن المطلوب اليوم هو اعتماد السياسة التي تتسع للجميع في إطار سلمي متعاون.

وعلى كل حال فإن تركيا تدرك ان أي اعتراض إسرائيلي راهن أو مستقبلي لن يدفع الجانبين الأميركي والأوروبي إلى معاداة تركيا الأطلسية ولا إلى مقاطعة تركيا كمركز متوسطي لنقل النفط وإعادة تصديره إلى أوروبا.

وقد تستوعب إسرائيل الدعوة التركية إلى «التعقّل» الإقليمي وربما الدولي بعد عدد من المآزق التي أوقعها فيها وزير خارجيتها **افيغدور ليبرمان** من جهة ورئيس وزرائها **بنيامين نتنياهو** من جهة أخرى، مع عدد من الدول الأخرى حتى مع الولايات المتحدة ذاتها.

4 – وهي تدرك **إيجابيات الاتفاق التركي – السوري**، وقد حرص الفريقان على توصيف هذا الاتفاق بأنه ستراتيجي. ولذلك أعلنا إنشاء «مجلس التعاون الستراتيجي السوري – التركي» في مدينة حلب في 13 / 10 / 2009. وقد شرع هذا التعاون الستراتيجي الباب واسعاً أمام انتقال الأشخاص ونقل البضائع من دون أية تأشيرات ولا موانع فضلاً عن إمكانات التعاون الاقتصادي في مجالات الزراعة والتجارة والري والنفط والثروة والكهرباء والخدمات... الخ.

ولعلّ الإشارة التي ذكرها وزير الخارجية التركي في هذه المناسبة تحمل دلالات جيواقتصادية مهمة: «ان علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، لا تتناقض مع العلاقات مع سورية. وإذا دخلت تركيا الإتحاد الأوروبي، فإن سورية ستصبح جارة الاتحاد الأوروبي عبر تركيا». وهذا التصريح يتضمن وعداً متعدد الجوانب: إلى سورية لتقريبها من أوروبا باتجاه تسهيل وتحقيق الشراكة السورية الأوروبية، وإلى أوروبا لوصولها إلى الشاطىء السوري المتوسطي بعد تسهيل وتحقيق دخول تركيا بشكل كامل إلى الاتحاد الأوروبي، وإلى الاقتصاد التركي ذاته لتوفير اليد العاملة الرخيصة وأسواق الاستهلاك وما إلى ذلك.

وبالإضافة إلى الجانب الاقتصادي من هذا التعاون تبرز أيضاً الجوانب الأمنية الأخرى. فقد سبق لتركيا ان عانت من المساعدة السورية لحزب العمال الكردستاني إلى أن تمّ التفاهم مع الرئيس السوري السابق **حافظ الأسد**. واليوم تريد تركيا ان تتأكد من صلابة هذا الموقف السوري. وبذلك كان تصريح وزير الخارجية السوري في مناسبة إعلان مجلس التعاون الستراتيجي مهماً، حين أعلن: «أننا في سورية نعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية محظورة في سورية... وسورية تدعم الستراتيجية السورية – التركية التي اتفق عليها حول هذا الموضوع، وذلك لأن أمن واستقرار تركيا هما جزء من أمن واستقرار سورية...».

أما مسألة فتح الحدود السورية التركية للأشخاص والبضائع والتبادلات الأخرى المفتوحة فإنها، كما ذكر الجانبان، تشكّل هدية مشتركة للشعبين. وهي، على كل حال، تشكّل نهاية سلمية إيجابية للمطالب التاريخية التي لم تعلن سورية، قبل ذلك، أي انتهاء رسمي لها.

5 – وتركيا تدرك **الأبعاد الجيوسياسية المرتقبة إقليمياً ودولياً**. وهذه الأبعاد تتضمن:– المنحى الجيوسياسي والجيواقتصادي القائم حالياً على سياسة الأنابيب. وهذه السياسة تتمحور حول الشاطىء التركي – المتوسطي: ذلك أن أنابيب كركوك تتصل بالمرفأ التركي على المتوسط منذ زمن بعيد. وأنابيب قزوين تمر في باكو – أذربيجان وتبليسي – جورجيا وتصل إلى مرفأ جيمان التركي على المتوسط، لإبعادها عن طريق روسيا. ومشروع ناباكو الذي وقّعه زعماء النمسا وبلغاريا والمجر وتركيا في انقره في 13 / 7 / 2009 لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي عبر تركيا المتوسطية (وسيبدأ تشغيله في العام 2014).

وما من شك في أن سياسة الأنابيب هذه تجعل من تركيا محوراً حيوياً ناشطاً لاهتمام أوروبي ودولي في آن.

ولن تقصّر تركيا في توظيف هذا الدور بما يكفل لها استقراراً في نظامها السياسي وازدهاراً في اقتصادها ونشاطاً مميزاً في الساحتين الاقليمية والدولية.

أما في المخططات الجيوستراتيجية للمنطقة فلا يمكن لأحد أن يستبعد ضرورات الأمن المائي والأمن النفطي والأمن الوقائي والأمن الرادع. وتركيا لن تغيب عن الأمنين الأولين، المائي والنفطي، بالنظر إلى وفرة العنصر الأول لديها بما يسمح لها في تقرير الإفادة والتوزيع. وهي كذلك المصب الستراتيجي للنفط والغاز الآتي من العراق ومن قزوين. أما الأمن الوقائي والرادع فإن تركيا مؤهلة أكثر من أية دولة أخرى لكي تصبح المركز المحوري للاثنين معاً. وبالتالي فإن أمن المتوسط والبحر الأحمر والأسود منوط بها من خلال دور أطلسي أو دور متعاون مع الضابطين الأميركي والإسرائيلي عند اللزوم.■

مجموعة فواز الحكير إعادة هيكلة لاستيعاب الأزمة

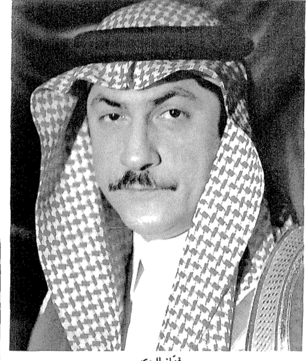
قسم الأبحاث، وروجيه رومانوس

فواز الحكير ظاهرة نجاح تمثل علامة بارزة في السوق السعودية. لكنها ظاهرة نجاح قد تكون فقدت البوصلة ووصلت من جراء ذلك إلى رمال متحركة كادت أن تغرق الكثير مما أنجزته في سنوات العمل الدؤوب والالتزام بستراتجية واضحة المعالم تركّز على التحول إلى قوة مهيمنة في سوق التجزئة السعودية وخصوصاً في قطاع المخازن العمومية والامتيازات التجارية وفي قطاع الأزياء ومنتجات الموضة وكمالياتها.

إنها غلطة الشاطر كما يقال، لكن لكل غلطة ثمن أو أثمان قد تهون وقد تعظم بحسب حجم الغلطة وحجم المخاطر التي ترتبت عليها.

ما الذي حصل؟ وهل الصعوبات التي تواجهها المجموعة تنذر بأزمة من النوع الذي أصاب بعض المجموعات العائلية من جراء أزمة السيولة والمديونية الجامحة، أم أنها «أزمة نمو» أو «أزمة نضج» مثل تلك التي تساعد رجال الأعمال الكبار على التعلّم من الخطأ والبناء على الدروس المستفادة لتجاوز الصعوبات وتعزيز مناعة المؤسسة التي يقودونها؟

كيفما نظر المراقب إلى تركيبة مجموعة الحكير الأصلية، فإنه يجد مجموعة لديها كل «حظوظ الدنيا»، قوة في «الهايبرماركت» تدعم قوة في قطاع التجزئة وخصوصاً قطاع الألبسة والمخازن العمومية Department stores، واستئثار فعلي بأهم العلامات التجارية في حقول الأزياء والموضة والأكسسوارات، وتغطية شاملة للسوق السعودية مع أكثر من 700 محل تجاري تبيع علامات الحكير. وتعطي أرقام المبيعات الإجمالية في السنة المالية 2007-2008 صورة واضحة عن قوة المجموعة إذ بلغت تلك المبيعات أكثر من 5 مليارات ريال في وقت تنمو فيه سوق التجزئة السعودية بنسبة لا تقل عن 15 إلى 20 في المئة سنوياً.



فوّاز الحكير

أهم ميّزات مجموعة الحكير تظهر في كونها مثل كل المخازن وتجارة التجزئة تبيع نقداً وتشتري غالباً بتسهيلات لا بأس بها من المزودين العالميين. ولهذا فإن قطاع التجزئة يعتبر أكثر القطاعات سيولة وهو يتمتع بميزات تسمح للعاملين فيه بالتوسّع عبر استخدام الموارد الذاتية ومن دون الحاجة للإستدانة من السوق. وحتى في حال التوسع الكبير المموّل من السوق، فإن قطاع التجزئة يملك غالباً ما يمكّنه من تسديد مستحقاته في آجال مقبولة.

ولهذا السبب إذاً، وبسبب شهرة المجموعة والصورة العامة عن قوتها وربحيتها الكبيرة، فقد تمكنت في العام 2006 وفي عزّ أزمة سوق الأسهم السعودية وانهيار الأسعار، من بيع 30 في المئة من حصة الشركاء إلى الجمهور بعلاوة غير مسبوقة بلغت 100 ريال على سهم مقيّم اسمياً بـ 10 ريالات. يومها حددت قيمة الاصدار بنحو 1.32 مليار ريال (352 مليون دولار) كما أن تقييم 30 في المئة من الشركة بهذا المبلغ كان يعني تقييم القيمة الصافية للشركة بنحو 4.4 مليارات ريال أي نحو 1.12 مليار دولار.

مفارقة... أولى إشارات الإنذار

الملفت يومها أن الشركاء في مجموعة الحكير لم يستخدموا حصيلة الاكتتاب في عمليات التوسّع في قطاع التجزئة، إذ نصّت نشرة الإصدار على أن الأموال المحصلة من بيع حصة الـ 30 في المئة لن تدخل في أموال الشركة، وبالتالي فإنها ستذهب إلى الشركاء وعلى رأسهم **فواز الحكير** رئيس المجموعة.

كانت هذه علامة فارقة في سلوك **فواز الحكير**، لكنها كانت في الوقت

الحكير لم يستطع مقاومة إغراء العقار وأراد النسج على منوال شركات التطوير الكبرى



فندق ماريوت كورت يارد الذي توقفت أعمال البناء فيه



سلسلة مطاعم «توني روماس» التي ما زالت لمجموعة الحكير

نفسه إشارة قوية على أن الرجل يريد استخدام سيولة المجموعة وقوتها المالية لأغراض جديدة ولتمويل طموحات مستجدة سرعان ما تمت ترجمتها بسلسلة من المشاريع والمبادرات المكلفة التي طاولت أكثر من قطاع. حدث ذلك بدلاً من توجيه الموارد الجديدة لتدعيم قيادة مجموعة الحكير لقطاع التجزئة، خصوصاً الألبسة النسائية وألبسة الأطفال أو لتعزيز دفاعات المجموعة في وجه التقدم المستمر لمجموعة «كارفور» المنافس الأخطر لمجموعة «جيان» في المملكة.

هل لعب الفريق البريطاني دوراً في سياسة التنويع العشوائي وهل للأزمة علاقة باستثمارات في مجموعة "سيتي غروب"؟

التنويع الأفقي: ستراتيجية السراب

قبل سنوات قليلة من أزمتها، بدأت مجموعة فواز الحكير عمليات مكلفة يقع معظمها خارج نطاق نشاطها الرئيسي في تجارة التجزئة، ولا يمنحها بالتالي أية ميزة حقيقية في قطاعها وحيث تكمن قوتها التنافسية وقدرتها الأهم على توليد الإرباح. وإذا كانت عملية التنويع بدأت بإقامة المجمعات التجارية والمطاعم والمتاجر الكبرى بما في ذلك متاجر الأثاث والمفروشات في الشركة، فسرعان ما تمددت إلى قطاعات أخرى عبر تأسيس نحو 13 شركة مختلفة منها «كيكا» النمساوية للمفروشات و«شركة فواز عبد العزيز الحكير العقارية» و«شركة الأولى للسيارات» (وكيل ماركة تشيري الصينية) و«شركة الوحيدة للتجهيزات المحدودة» و«شركة فواز الحكير

سلسلة انتكاسات بعد الآمال العريضة

هناك شبه كبير بين الصعود السريع لمجموعة فواز الحكير وبين الهبوط السريع الذي شهدته المجموعة بعد أن فاجأتها أزمة السيولة العالمية وتراجع النمو الاقتصادي في عزّ انطلاقة مشاريعها وتضخم مديونيتها. أما الأنباء التي ذاعت قبل سنة أو أكثر عن إطلاق هذا المشروع أو ذاك فقد حلّت محلها أنباء عن إلغاء أو تجميد معظم المشاريع التي أعلن عنها أو حتى بوشر بتنفيذها. وعلى سبيل المثال فقد تم إقفال محلات «كيكا» المتخصصة ببيع المفروشات النمساوية بخسارة قدّرت بنحو 200 مليون ريال، علماً أن أوساط السوق تردّ الإقفال ليس إلى الأزمة المالية بل إلى العيب الذي شاب استثمار الحكير في الماركة التي أخذ وكالتها الحصرية لمنطقة الشرق الأوسط والتي تبيّن أنها لا تلائم السواد الأعظم من الزبائن في المملكة. وكان الحكير قام في أواخر 2007 بتجهيز صالة عرض ضمن «الرياض غاليري» بمساحة تبلغ 18 ألف متر مربّع تضمّنت نحو 20 ألف منتج وكان من المخطط افتتاح 10 معارض أخرى مماثلة في الظهران وجدّه والمدينة ومكّة المكرّمة وصولاً إلى مدن أخرى بمساحات تتراوح ما بين 10 و18 ألف متر مربّع، وبمعدل استثمار لكل معرض قدّر بنحو 150 مليون ريال، ما يعني استثمار نحو 1.3 مليار ريال في غضون 3 سنوات.

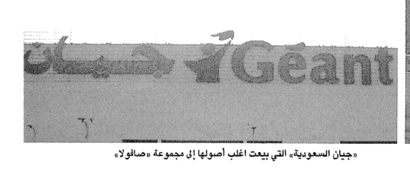
وتشير الدلائل إلى أن فواز الحكير أوقف أيضاً العمل بمشروع «ماريوت كورت يارد» بعد ان وصلت أعمال البناء الى الطابق الثاني وبعد أن كان متوقعاً افتتاح الفندق الفخم مع بداية العام المقبل، كما توقف على الأرجح العمل في فنادق «ماريوت» الثلاثة الأخرى.

لكن التطور الأكثر إيلاماً لمجموعة الحكير سيكون ولا شك وقف العمل بعدد من المخططات والمشاريع العقارية والعمرانية العملاقة التي كانت في مرحلة الدراسات بعد شراء الأرض وأبرزها مشروع إنشاء المدينة الاقتصادية في شمال الرياض (ثلاثة ملايين متر مربّع بتكلفة 15 مليار ريال)، علماً أن أرض المشروع مرهونة اليوم لحساب المصارف السعودية.

الملفت، أن أزمة الحكير لم تقف تداعياتها عند تحجيم المجموعة ونشاطاتها في القطاعات المستحدثة، بل انتقلت لتصيب نشاطها الأساسي إذ قامت بخفض عدد الوكالات التجارية التي كانت تخطت عتبة الـ 50 إلى نحو 30 وكالة بعد بيع قسم من تلك الوكالات أو التخلي عنها. كما تم أيضاً في إطار إعادة الهيكلة والتخلص من الوحدات غير المنتجة بيع عدد من متاجر الألبسة وذلك بعد أن كانت خطة الشركة تقضي بفتح 40 متجراً جديداً وإضافة ماركات جديدة في العام 2009.



مجمع «الرياض غاليري» في الرياض الذي تدرس الشركة إمكانية بيعه



«جيان السعودية» التي بيعت اغلب أصولها إلى مجموعة «صافولا»

للمشاريع» (مقاولات) و«شركة منار للاستثمار المالي» التي تضم مجموعة شركات منها «منار للطاقة» و«منار للهندسة» و«منار لإدارة الأصول» و«منار للمصرفية» و«منار للاستثمارات»، إضافة إلى دخولها مجال الرعاية الصحية عبر تحالف مع مستشفى «أبولو» الهندي، لإنشاء 3 مستشفيات في المملكة كمرحلة أولى، ناهيك عن شراء ماركة اللياقة البدنية «فتنس فيرست» وغيرها.

استلحاق الفورة العقارية

في مجال التطوير العقاري وبشكل خاص رفع فواز الحكير بصورة غير مسبوقة مستوى طموحاته والتزاماته للمستقبل، فتعاقد مع شركة «ماريوت إنترناشونال» على إدارة 4 فنادق جديدة من الدرجة الممتازة ومجمّع خاص بالمدراء التنفيذيين يضم أكثر من 800 غرفة. كما بدأت «شركة فواز الحكير العقارية» المالكة لمشاريع الفنادق ببناء فندق «ماريوت كورت يارد» في الرياض.

وخطت المجموعة خطوة عملاقة في مجال الاستثمار العقاري عندما أعلنت عن إنشاء مدينة اقتصادية في صلبوخ (شمال الرياض) على مساحة 3 ملايين متر مربّع بتكلفة إجمالية كانت ستصل إلى 15 مليار ريال. وتم الحصول على التراخيص اللازمة وإعداد الدراسات والمخططات الأولية للمدينة التي تقع ضمن مخطط تطوير مدينة الرياض، وصُمّمت «مدينة الحكير» لتحوي مجمعات سكنية تتضمن 1300 فيلا فخمة و1200 غرفة فندقية مقسمة الى 3 منتجعات فئة 5 نجوم وفندق 4 نجوم وشققاً فندقية فاخرة ومرافق تجارية وصحية وترفيهية وغيرها. وتوقع المراقبون أن يشكل تنفيذ المشروع إضافة نوعية إلى العاصمة السعودية.

مشكلة الحكير ليست في جدوى المشاريع التي دخلها بل في صعوبة إعادة تمويل التسهيلات المالية

مديونية عالية

من الواضح أن **فواز الحكير** الذي يعتبر من أنجح رواد تجارة التجزئة في السعودية، لم يستطع مقاومة إغراءات الفورة العقارية والتي كانت بلغت طلائعها سوق المملكة مع مشاريع عملاقة في مكة وجدّه والمدينة والرياض. وقرّر فجأة أن عالم التجزئة لم يعد يسعه، وأن عليه أخذ مكان تحت شمس العقار السعودي وأن يبني لنفسه معلماً عقارياً يحمل إسمه كما برج المملكة وبرج الفيصلية وغيرهما، كما قرّر دخول العالم الجذاب لفنادق الدرجة الأولى أيضاً باستثمارات ضخمة. لكن طموحات **فواز الحكير** كانت من الضخامة بحيث لم يعد ممكناً تمويلها من التدفقات النقدية لقطاع التجزئة، وهذا العامل كان سبباً رئيسياً لبيع حصة الـ 30 في المئة من المجموعة والتي تم توجيه الأموال التي تحصلت منها إلى المشاريع الجديدة، كما أنه كان في أساس المديونية الكبيرة التي

فتش عن الأجانب

تعتقد بعض أوساط الأعمال السعودية أن أحد العناصر التي ساهمت في أزمة مجموعة الحكير، ربما تكون المشورة السيئة التي تلقاها من فريق المستشارين والمدراء البريطانيين الذين كانت تزخر بهم المجموعة، علماً أن هؤلاء كانوا يتقاضون مبالغ ضخمة، إذ كان يتقاضى أحد المدراء التنفيذيين راتباً شهرياً يصل الى 420 الف ريال. ويبدو أن عملية تقليص الجهاز الوظيفي أصابت أول ما أصابت البريطانيين الذين اكتشف الحكير، على ما يبدو، دورهم السلبي في انفلاش المجموعة وانحرافها عن فلسفتها.

مجموعة فريدة من العلامات والامتيازات التجارية العالمية

يتربّع فواز الحكير على مجموعة ضخمة من العلامات والامتيازات التجارية العالمية والتي تغطي قطاعات الأزياء والعطور ومستحضرات التجميل والأكسسوارات والأحذية والحقائب، ومن أهم هذه العلامات في قطاع الأزياء: زارا، مانغو، ألدو، ماسيمو دوتي، اويشو، بيرشكا، ميس، وأليس، فيرو مودا، جاك أند جونز، جاب... الخ.

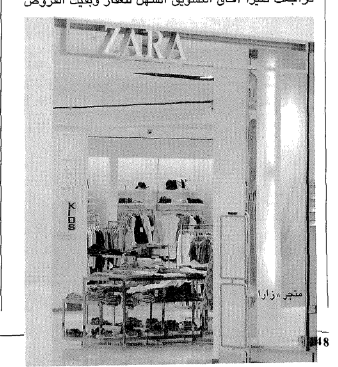


معرض «كيكا» في الرياض الذي تمّ إقفاله

بدأت تتراكم لحساب المصارف في ما كان **الحكير** مندفعاً في إطلاق المشاريع واحداً بعد الآخر.

وكشفت مصادر مالية لـ«الإقتصاد والأعمال» أن مجموعة فواز الحكير تعاني الآن من انكشاف كبير على البنوك السعودية، ويقدر حجم مديونيتها بنحو 5 مليارات ريال، تتوزع على جميع بنوك المملكة ولاسيما في 5 منها من بينها «مجموعة سامبا المالية» التي تعتبر المُقرض الأكبر، كما أن العديد من الأراضي التي يملكها **فواز الحكير** مرهونة إلى البنوك، منها قطعة أرض تبلغ مساحتها نحو 3 ملايين متر مربع في شمال العاصمة الرياض.

بهذا المعنى، فإن مشكلة **الحكير** قد لا تكون في جدوى المشاريع الطموحة التي دخلها، بل هي في صعوبة إعادة تمويل التسهيلات المالية التي حصل عليها قبل سنوات بتكلفة مقبولة بل ورخيصة لكن لآجال قصيرة على الأرجح، إذ كان **الحكير** مثل العديد من المطورين العقاريين يأمل في بيع قسم كبير من مشاريعه على الخريطة وبالتالي تحقيق تدفقات نقدية تمكّن من تسديد أقساط المصارف. لكن مع تعمّق أزمة السيولة في السوق ودخول القطاع العقاري في الخليج عموماً، مرحلة تصحيح حاد أو تباطؤ، تراجعت كثيراً آفاق التسويق السهل للعقار وبقيت القروض والديون بالتالي عبئاً مرهقاً على العديد من المطورين.



متجر «زارا»

هل استثمر الحكير في "سيتي غروب"؟

تدور في كواليس السوق السعودية تكهّنات قوية تزعم أن أحد أسباب أزمة فواز الحكير هي ربما قيامه بتجميع حصة مؤثرة في «سيتي غروب» على مدى العامين 2006 و2007 وباستثمارات تقدر بمليارات الريالات.

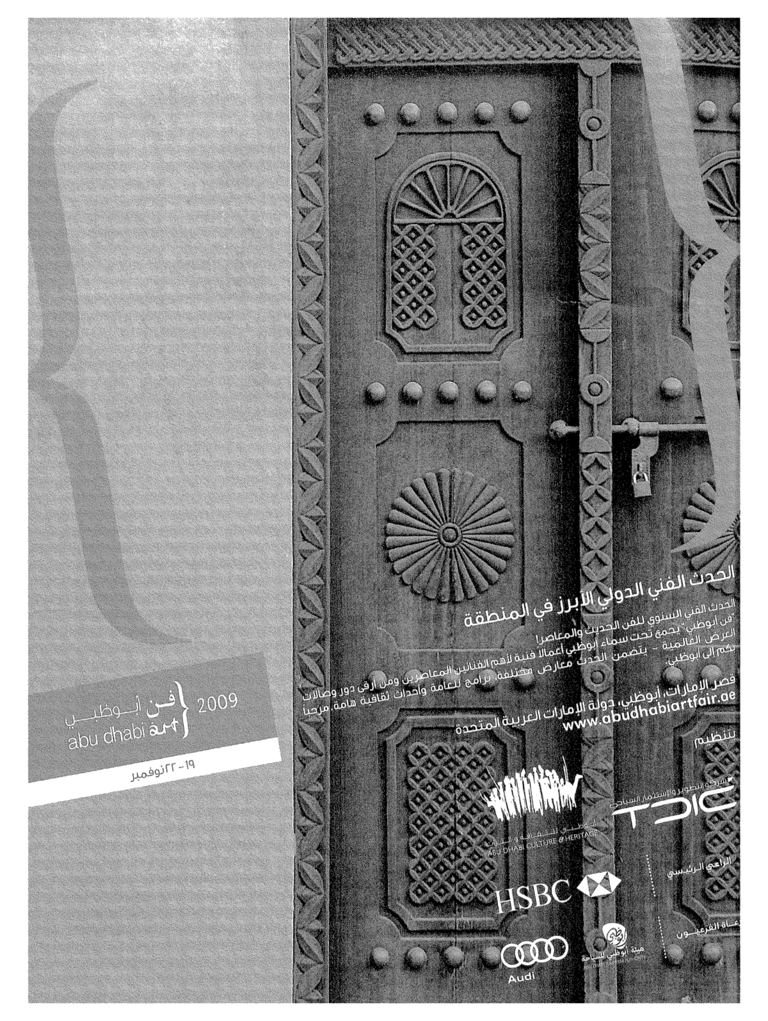
وتضيف التكهنات أن الحكير اشترى يومها بالأسعار المرتفعة التي كانت رائجة آنذاك، أما الآن فقد تراجعت قيمة محفظة الأسهم في «سيتي غروب» والتي تم تمويل معظمها بتسهيلات مصرفية.

ما الذي يجري الآن؟

من الواضح أن **فواز الحكير**، يمرّ بظرف دقيق بسبب تكلفة خدمة الدين وتحوّل المشاريع العقارية والمشاركات الأخرى التي لم تبدأ بعد بإنتاج العائد أو لم يتم إطلاقها بعد، إلى عامل استنزاف لقوته الأصلية في قطاع التجزئة ولاسيما وأنه وظّف أموالاً طائلة في تكوين بنك الأراضي التي كان يعدها لاستثماراته.

وتشير المعلومات إلى أن **الحكير** دخل في مفاوضات حثيثة مع البنوك لإعادة جدولة الديون من دون أن يعني ذلك أنه يعاني عجزاً مالياً، فهو يمتلك مجموعة مربحة وتحقق تدفقات نقدية ممتازة، لكن المفاوضات تتعلق على الأرجح بمعالجة ضغوط السيولة والاستحقاقات قصيرة الأجل. ويبدو أن الخطوات الدفاعية التي يجريها، تدخل ضمن الخطة التي نصحت بها البنوك وكذلك المراجعة التي قامت بها مجموعة الحكير داخلياً. وبدأ **فواز الحكير** منذ مطلع الصيف خطوات عاجلة لتحسين سيولته عبر فتح المفاوضات مع شركة «بندة العزيزية» لبيع حصته في سلسلة مخازن «جيان»، وأنهى تلك المفاوضات بإتمام صفقة البيع بسعر 248.6 مليون ريال، وحصة نسبتها 7 المئة من اسهم شركة العزيزية بندة المتحدة.ب وأفادت مصادر مطّلعة في السوق أن الحكير بدأ بتصفية عدد من الاستثمارات في قطاع التجزئة والمطاعم بما في ذلك «الظهران مول» و«مول» آخر بقيمة قد تصل الى 387 مليون ريال. كما أن المجموعة تدرس بيع مجمّع «الرياض غاليري» الواقع شمال العاصمة الرياض، كل ذلك ضمن مراجعة جذرية لستراتيجية التوسع والتنويع السابقة بهدف التركيز على ثلاثة خطوط نشاط رئيسية هي تجارة تجزئة الأزياء وعدد من المجمّعات التجارية والمطاعم.

بذلك يكون **الحكير** قد اختتم تجربته القصيرة والحافلة في التوسع الأفقي بالعودة إلى الأساسيات. وبالطبع لا يعني ذلك، الانكفاء السلبي وتجميد المبادرات والنمو، لكنه يعني على الأرجح إتباع مقاربة جديدة تجمع بين طموح الرجل المعروف بديناميته وبين الدروس المكلفة المستخلصة من تجربة السنوات الثلاث المنصرمة. والذين يعرفون **فواز الحكير**، يؤكدون أن الرجل مازال وسيبقى قوة يحسب حسابها في السوق السعودية وأنه قادر على العودة لتأكيد حضوره القيادي، وإن بأسلوب مختلف، في السوق. ■



فن أبوظبي
abu dhabi art
2009
١٩ - ٢٢ نوفمبر
الحدث الفني الدولي الأبرز في المنطقة
الحدث الفني السنوي للفن الحديث والمعاصر!
"فن أبوظبي" يجمع تحت سماء أبوظبي أعمالاً فنية لأهم الفنانين المعاصرين ومن أرقى دور وصالات
العرض العالمية - يتضمن الحدث معارض مختلفة، برامج للعامة وأحداث ثقافية هامة. مرحباً
بكم إلى أبوظبي.
قصر الإمارات، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
www.abudhabiartfair.ae
بتنظيم
أبوظبي للثقافة والتراث
ABU DHABI CULTURE & HERITAGE
شركة التطوير والاستثمار السياحي
الراعي الرئيسي
HSBC
رعاة الفرعيون
هيئة أبوظبي للسياحة
Audi

«بيت التمويل الخليجي»: التغيير الهادئ


احمد فاعور

كتب رشيد حسن:

ماذا يجري في «بيت التمويل الخليجي»؟

كيف نقرأ التطورات المتلاحقة التي توالت على البنك منذ شهر يوليو الماضي الذي شهد في آن معاً تعيين أحمد فاعور المصرفي المجرّب القادم من أوستراليا رئيساً تنفيذياً للبنك، ثم إعلان مساهمي البنك التزامهم بزيادة رأس المال و«إعادة الاستثمار» في المصرف؟

هل ما نشهده هو عملية تعديل روتينية في ظل قيادة تنفيذية شابة أم أن الأمر بلغ في حقيقته مرحلة وضع خاتمة هادئة لعهد عصام جناحي؟

في ظاهر الأمور لم يشأ «بيت التمويل الخليجي» وبالأحرى الرئيس التنفيذي **أحمد فاعور** الجديد إعطاء طابع درامي للتغييرات الكبيرة الحاصلة، وهي تغييرات جذرية فعلاً سواء في مواقع القرار أم في التركيبة الإدارية أم في ستراتيجية عمل البنك التي عمل **فاعور** بحنكة وهدوء على تبديلها 180 درجة في ما تستمر الجهود الحثيثة لتحسين سيولة البنك وإعادة رسملته استعداداً كما يبدو لما قد يتكشف من صعوبات إضافية في مستقبل الأيام المقبلة.

وفي هذا المجال تنتظر الأوساط المالية بترقّب الإعلان المتوقّع قريباً عن نتائج المصرف عن الفصل الثالث من العام 2009، لأن نتيجة هذا الفصل ستساعد على جلاء الكثير من الأمور وخصوصاً مدى كفاية الزيادة التي يجريها البنك على رأس المال، حيث أمكن جمع نحو 150 مليون دولار من المساهمين الحاليين. وأضيف إلى هذه الزيادة مبلغ 50 مليون دولار حققه «بيت التمويل الخليجي» من بيع حصته في «بنك قطر الإسلامي» الشهر الماضي.

وفي حال تمكّن البنك من وقف الخسائر في الفصل الثالث من العام الحالي، فإن ذلك قد يحمل مؤشراً على ان الإدارة الجديدة بدأت باحتواء النزف متعدد المصادر في محفظة البنك مترامية الطرف والمفتقدة في الحقيقة لأي شفافية. أما إذا حملت النتائج علامات سلبية أو المزيد من الخسائر، فإن السوق قد لا تعتبر الزيادة الجارية في رأس المال كافية لتغطية النزف الحالي أو الذي قد يضاف في المستقبل من جراء إعادة تقييم محفظة العقار والمشاريع والمشاركات التي يمتلكها المصرف في أكثر من مؤسسة. والواقع أن مساعي المصرف لإعادة تكوين رأس ماله العامل مرّت حتى الآن بمراحل وتقلبات عدة، إذ تميّزت الإعلانات الأولى بتوقع تحقيق زيادة كبيرة لا تقل عن 300 مليون دولار، في حين كان البنك قد حصل على نصف هذا المبلغ قبل أيام من تاريخ إقفال إصدار أسهم الأفضلية للمساهمين الحاليين.

أحمد فاعور يعزّز مكانته

يمكن القول أن نجاح البنك في تحقيق الزيادة الحالية يعود بصورة أساسية إلى الجهود المكثفة التي بذلها الرئيس التنفيذي **احمد فاعور** منذ تعيينه، متسلحاً بخلفيته المصرفية الطويلة وما قيل عن اشتراطه لقبول تعيينه في المنصب إطلاق يده في إعادة هيكلة البنك ورسم ستراتيجية عمله. والواقع أن التفويض الذي حظي به **فاعور** من مجلس الإدارة كان أحد أبرز العوامل التي شجعت المساهمين على المساهمة في عملية الإنقاذ الجارية، وبالتالي إعطاء القيادة الجديدة فرصة لتعويم البنك. وقاد **فاعور** على ما يبدو مفاوضات صعبة مع المساهمين لإقناعهم بإمكانية لتعويم البنك فعلاً وإعادته إلى مسار الربحية، وان ترك البنك إلى مصيره، ليس خياراً مطروحاً. وما ساعد **فاعور** هو المساهمين الذين يضمون شخصيات خليجية مرموقة وأفراداً من أسر حاكمة ليس من السهل عليها قبول سقوط البنك.

عصام جناحي "غاب عن الصورة" وأحمد فاعور أكّد رسمياً أنه صاحب الأمر

تركة غامضة

إن استمرار الترقّب بشأن مستقبل «بيت التمويل الخليجي» يعود في جزء كبير منه إلى الغموض الذي اكتنف طبيعة استثماراته «وفتوحاته» المالية العديدة، وهذا الغموض جعل البعض يتوقع أن لا تقتصر المفاجآت على خسائر من هنا أو هناك، بل أن تمتد لتطاول أسلوب عمل المصرف وأساليبه المحاسبية في تقييم الأصول وكذلك في طبيعة الأرباح التي أعلن عنها في السابق والتي قيل في وقت ما أن بعضها ناتج عن عمليات بين أطراف المجموعة نفسها وبالتالي لا تعدو كونها أرباحاً دفترية أو إفتراضية.

الواضح حتى الآن، هو أن الدور الأساسي للرئيس التنفيذي الجديد في ترميم رأس مال المصرف وضمان تأييد المساهمين، جعل منه الرجل الأول بالفعل في البنك، وقد ظهر هذا التحول في المواقع القيادية وبصورة تدريجية في نوع التصريحات التي بدأت تصدر عن **فاعور** والإشارات المهذبة، لكن الواضحة، التي تعلن عن عمق التغييرات التي طرأت في ظل قيادته على «بيت التمويل الخليجي». وتجلى الغياب التدريجي لصورة **عصام جناحي** (والذي



الصورة التي نطقت بعمق التغيير في «بيت التمويل الخليجي»: أحمد فاعور يعلن في 14 أكتوبر الماضي عن حصول البنك على التزامات بقيمة 100 مليون دولار من المساهمين في غياب رئيس مجلس الإدارة عصام جناحي. والواقع أن غياب جناحي يخدم غرضاً آخر هو القول أن زيادة رأس المال هي إنجاز حققه الرئيس التنفيذي على أساس الثقة الممنوحة له من المساهمين بالدرجة الأولى

كان يمارس عملياً مهام الرئيس التنفيذي) عن اجتماعات القيادة وحتى عن المؤتمرات الصحفية المهمة. وتوّج هذا المسار بتقليد باتت فيه صورة **أحمد فاعور** وحدها ترسل مع البيانات الصحفية وذلك في تأكيد لا لُبس فيه على وحدانية الإدارة الجديدة، وأن الرجل الذي يعمل بصورة حثيثة على تعويم البنك وحلحلة مشكلاته المعقدة، قرر وبدعم من كبار المساهمين المؤثرين، خصوصاً في البحرين، تولي زمام القيادة وإزالة اللبس عن من يقود البنك في المرحلة الحالية.

إعادة نظر في النهج السابق

من المؤكد أن التغيير الجذري في الأشخاص، لا بدّ وأن يُترجم بتغيير جذري في ستراتيجية «بيت التمويل الخليجي»، بل إن الحاجة إلى التغيير في الستراتيجية هي التي استدعت كما يبدو تعيين **أحمد فاعور** رئيساً تنفيذياً، لأن التغيير وتصحيح الأوضاع في البنك لا يمكن أن يقوم بهما الطاقم الذي أعتبر المسؤول عن تطبيق السياسات التي قادت إلى الأزمة.

لكن الرئيس التنفيذي الجديد الذي بدأ فعلاً عملية تبديل شاملة في سياسات البنك، لم يشأ أن يسلّط الضوء على هذا الجانب بهدف الحفاظ على مظهر الاستقرار والتضامن داخل البنك في مرحلة كان يحاول فيها إقناع المساهمين بالموافقة على زيادة رأس المال وتوفير الدعم اللازم له. وكان ممكناً لتسليط الضوء على التغييرات، وبالتالي المشكلات القائمة، أن يضعف الثقة بالبنك ويقوي جانب المترددين أو المشككين في جدوى الزيادة بين المساهمين.

لكن على الرغم من تحفّظ **فاعور** وأسلوبه الحذر، فإن البيانات الصحفية التي بدأت تصدر تحت إشرافه، تشير بوضوح متزايد إلى عمق التحولات الجارية وتمهّد بالتالي للكشف عنها في الوقت المناسب. وبمناسبة حصول البنك على التزامات قطعية بقيمة 100 مليون دولار من المساهمين الحاليين جاء في البيان الصحفي، الذي أشرف عليه **فاعور** بنفسه، أن الإعلان عن التزام المساهمين ترافق مع «تدشين النموذج الحديث لعمل «بيت التمويل الخليجي» والهيكل التنظيمي للفريق الإداري الجديد».

وفي مناسبة الحصول على التزامات المساهمين بزيادة رأس المال حرص **فاعور** على القول في بيان وزع على الإعلام «إن إصدار أسهم الحقوق هو بلا شك عنصر مهم في خطة إدارة رأس المال» لكنه يتم في موازاة عمليات تسييل للأصول غير الأساسية «والتي يفترض أن تساهم في تعزيز قوة رأس المال وميزانية البنك» وكشف عن أن البنك يتوقع القيام بإعلان «المزيد من الإخبار المتعلقة بتسييل الأصول في الأسابيع المقبلة»

وفي تصريح آخر تحدّث **فاعور** عن «الحد من المخاطر وتحقيق قيمة (تسييل) محفظة الاستثمارات العقارية» وفي الوقت نفسه «إعادة هيكلة أنشطة البنك»، معتبراً تلك الإصلاحات خطوة لا بدّ منها قبل التطلع مجدداً نحو التوسع على مستوى المنطقة أو المستوى الدولي.

■■

نتائج الفصل الثالث ستقدّم مؤشرات مهمة على حجم الأزمة وحظوظ عملية التعوم

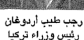
■■

والواقع أن هذه التصريحات تقدّم صورة موجزة عن خطة تعويم البنك التي يتبعها **فاعور** والتي تقضي بوقف أي مشاريع جديدة ثم إيجاد بدائل للدخل الذي كان «بيت التمويل الخليجي» يحققه من تسويق المشاريع الاستثمارية الطموحة. وغاب عن البنك الآن كل حديث عن تلك المشاريع، كما اختفت لغة التوسع الدولي لتحلّ محلها لغة متحفظة وتركيز على الأولويات الملحة والتي من بينها تسييل الموجودات بهدف تعزيز السيولة وربما تغطية خسائر إضافية قد تتحقق من جراء إعادة تقييم الأصول وإتمام عملية إعادة الهيكلة. إنه نهج متوقع من مصرفي واقعي وخبير يعلم أن المهم هو صيانة مالية البنك قبل التوسّع، كما أن المهم اليوم بل المهمة الأولى هو تأمين بقاء البنك بالدرجة الأولى. ■

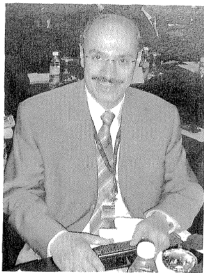
هيكل تنظيمي جديد

أعلن «بيت التمويل الخليجي»، عن هيكل تنظيمي جديد يتّسق مع ستراتيجية الأعمال والأنشطة المستقبلية التي سيتولاها البنك. ويتضمن النموذج نشاطين أساسيين هما: العقارات والبنية التحتية ويشمل كذلك مبادرات مدن الطاقة والمرافئ المالية القائمة، إضافة إلى التطلعات والمشاريع العقارية الأخرى. أما النشاط الآخر فيشمل الخدمات المصرفية، والتي تتضمن ثلاث وحدات للأنشطة المتخصصة وتشمل: إدارة الاستثمارات، الخدمات المصرفية الاستثمارية، والصيرفة التجارية الإسلامية.

وتزامناً مع إطلاق خطة العمل الجديدة، أعلن «بيت التمويل الخليجي» عن انضمام تيد بريتي، إلى البنك كرئيس تنفيذي لإدارة الاستثمار التابعة للخدمات المصرفية، وتعيين صلاح رحيمي رئيساً تنفيذياً للأنشطة العقارية وأنشطة البنى التحتية. وأجرى البنك عدداً من التنقلات الداخلية شملت تعيين: جون رايت رئيساً تنفيذياً لعمليات المجموعة، شاندان غوبتا رئيساً مالياً تنفيذياً، جينيش باتل رئيس الستراتيجية والتسويق، وعيسى مسيح رئيس إدارة المخاطر.

رجب طيب أردوغان
رئيس وزراء تركيا



د. محمد الجاسر
محافظ ساما



رياض سلامة
حاكم مصرف لبنان

المجموعة العربية في اجتماعات اسطنبول 2009: لا للمواجهة مع البنك الدولي

اسطنبول - حسين فواز

الإشادة بالبنك الدولي وما قام به في الفترة الأخيرة، أم المحاسبة والمطالبة بالمزيد من المساعدات؟

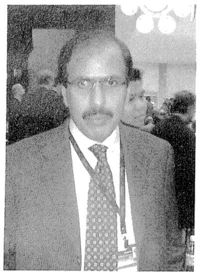
شغل هذا السؤال الأفارقة والعرب المشاركين في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في اسطنبول خلال الأسبوع الأول من أكتوبر الماضي. ففي اجتماع تجمّع البنوك المركزية الأفارقة (CAUCUS)، رفض العديد من المحافظين الإشادة بالبنك الدولي، وحتى التنويه أو الترحيب لم يكن مقبولاً. أما في اجتماع المحافظين العرب الذي شارك فيه وزراء المال ومحافظو البنوك المركزية، والذي سبق اللقاء مع رئيس البنك الدولي روبرت زوليك وفريق عمله، فقد اختلفت الآراء حول كيفية التعاطي مع البنك. فهذه المؤسسة قامت بمبادرة نحو الدول العربية قبل سنتين، وهناك إجماع على ايجابية هذه المبادرة لأنها فصلت الدول العربية عن أفريقيا والشرق الأوسط وتعاملت معها على أساس المجموعة العربية. وطلب البنك الدولي من العرب الاتفاق على مشاريع تكاملية مبدأياً استعداده لتمويل أي مشروع يساهم في التكامل العربي.

يرى بعض العرب أن ما يقوم به البنك الدولي لا يكفي أو أنه لم يقم بشيء يذكر تجاه العرب خلال الأزمة المالية العالمية، فيما يرى البعض الآخر أن المشكلة هي في التشرذم العربي. واستقر الرأي على عدم الشكوى وتحويل اللقاء إلى مؤتمر صحفي، بل تحضير أوراق عمل بالتعاون مع هيئات التمويل العربية ولاسيما صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تتحدد في هذه الأوراق مطالب الدول العربية من البنك الدولي ويأتي العرب كتلة واحدة وبمطالب موحدة.

وفي اللقاء مع **زوليك**، التزم المحافظون العرب بالاتفاق، ما دفع رئيس البنك الدولي الى التوجّه للمحافظين بالقول: «نحن نعرف أنكم تنتمون الى منطقة لها تقاليدها وعاداتها وتتميز بمكارم الأخلاق، لكن لم نتوقع أن يكون موقفكم بهذا الشكل، لأننا نحتاج أن نعرف ماذا تريدون وماذا تنتظرون منا. ونحن نتطلع الى الورقة الموحدة التي ستعدونها وسننظر اليها بكل اهتمام. ونشير الى أننا لم نكن على اطلاع كافٍ بما حققته الدول العربية على مستوى التكامل، والواضح ان القطاع الخاص بات يلعب دوراً مهماً في هذا المجال، وهو أمر متعارف عليه في العالم. ففي أوروبا وغيرها من مناطق العالم، لاحظنا أن القطاع الخاص قام بانجازات كبيرة على طريق التكامل، وشكّل أهم حافز للسياسيين للمضي في عملية التقارب وتجاوز الخلافات الضيقة».

واعتبر بعض المحافظين خلال المناقشات التي سبقت اللقاء مع **زوليك** أن سياسة البنك نحو العرب لا تزال ضبابية وهو لم يفعل شيئاً مهماً للدول العربية خصوصاً بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، لكن أحد المحافظين الخليجيين تصدى لهذا التوجّه سائلاً: «لماذا نتهرب من مسؤولياتنا، الخطأ منا وفينا، وزراء المال العرب لا يجتمعون إلا صدفة وإذا


سلطان السويدي
محافظ مصرف الامارات المركزي


عبدالله بن سعود آل ثاني
محافظ مصرف قطر المركزي


د. محمد الحسين
وزير المالية السوري

اجتمعوا يكون ذلك على هامش مؤتمر كبير ولمدة لا تتجاوز الـ 5 دقائق، وقبل أن ننتقد البنك الدولي علينا أن نحدد ماذا نريد»؟

أحد وزراء المالية كان له رأي وسطي، فأشار إلى مبادرة البنك الدولي نحو الدول العربية كخطوة جيدة لكنها لم تتبلور حتى الآن. كما أيد الرأي القائل بأن المشكلة هي لدى العرب، داعياً إلى تحديد المطالب من البنك الدولي، ومتوجهاً إلى مؤسسات وهيئات التمويل العربية «لتقوم بدور في هذا المجال وعليها أن «تحدد لنا الطريق» لنعرف ماذا نحتاج وما يمكن الحصول عليه».

وجرت محاولات للإبقاء على الطابع الهادئ في مخاطبة البنك الدولي، وعدم إلقاء المسؤولية على عاتقه، طالما لا يوجد موقف عربي موحّد وواضح الأهداف حتى الآن، خصوصاً وان مجلس وزراء المال العرب هو آخر المجالس العربية التي نشأت في إطار جامعة الدول العربية. واعتبر أحد وزراء المالية من عرب أفريقيا «أن العيوب موجودة لدى الجميع ولكن إذا بليتم ... فاستتروا». وأضاف: صحيح أيضاً أننا لم نكن نجتمع من قبل، لكن هذا لا يبرر ان نتحدث أفراداً مع رئيس البنك الدولي وكل على حده يطالب بأموره القطرية ليتحول اللقاء إلى ما يشبه ندوة صحفية ويظهر موقفنا في غاية الضعف، في حين لو قدمنا ورقة مشتركة سيكون لها وقع أقوى».

وخلص المحافظون العرب الى انه من الأفضل للعرب وصورتهم الدولية أن يكون


عبد الله باحمدان ورؤوف آبوزكي

موقفهم موحداً. واتخذ اقتراح بتكليف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي بمتابعة الموضوع والاطلاع على آراء الدول العربية للخروج بورقة عربية موحدة تقدم للبنك الدولي في اجتماع لاحق.

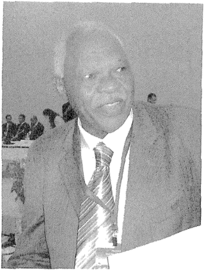
وعلى الرغم من هذا الاتفاق، كانت مداخلات للمحافظين العرب خلال الاجتماع

وزير مالية سورية يلقي كلمة المجموعة العربية

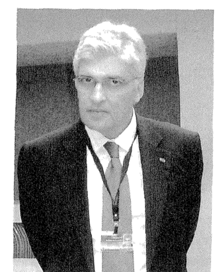
مع رئيس وإداريي البنك الدولي، وكانت للوزير السوري المداخلة الأخيرة فتحدث كممثل لسورية وليس كرئيس للجلسة، فأشاد بالتعاون القائم بين سورية والبنك الدولي، وأشار إلى التحسن المستمر للعلاقة بين الطرفين، وطلب من البنك أن يوافق على تمويل مشاريع للبنى التحتية في سورية، فرد **روبرت زوليك** بالتنويه بالمتغيرات في سورية، وقال: «إن البنك الدولي وهو شخصياً، يقدران ما تقوم به سورية من إصلاحات وجهود للتنمية، لكن البنك الدولي يرغب بتمويل مشاريع إقليمية في هذه الفترة وهو يدعم كل ما يعزز مشاريع التكامل العربي».



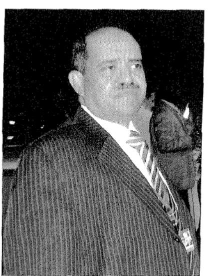
رشيد المعراج
محافظ البنك المركزي البحريني



د.عوض الجاز
وزير المالية والاقتصاد الوطني السوداني



نوري الجويني
وزير التنمية الاقتصادية التونسي



محمد لكصاصي
محافظ بنك الجزائر

كلمة المجموعة العربية

كلمة المجموعة العربية في اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اسطنبول، ألقاها وزير مالية سورية د. **محمد الحسين** نيابة عن المحافظين العرب، فبدأ بالحديث عن الأزمة المالية وانعكاساتها على الإقتصادات العالمية، ونوه بالإجراءات المتخذة داعياً إلى المزيد منها، والى استمرار الدول المتقدمة في تنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع الطلب المحلي واستعادة الثقة بالنظام المالي. ورحّب بانضمام عدد من البلدان النامية إلى مجموعة العشرين، وطالب بتطبيق حازم لمقررات لجنة «بازل» ومجموعة الـ20.

الاتفاق على إعداد ورقة موحّدة بالمطالب العربية وتقديمها للبنك الدولي

المحافظون العرب: اذا بليتم ... فاستتروا

وأضاف **الحسين**: «نؤكد على التعهدات بمساعدة الدول النامية، ونشير الى ان دولنا المنتجة للنفط ساهمت في استقرار أسواق الطاقة العالمية، ولذلك نتوقع معاملة عادلة للنفط مقابل مصادر الطاقة الأخرى».

وحول تداعيات الأزمة على المنطقة العربية، توقّع الوزير **الحسين** عودة الانتعاش في 2010، معتبراً أن التدابير والسياسات الاقتصادية لدول المنطقة ساهمت في تخفيف أثر الصدمة مقارنة بمناطق أخرى في العالم. وفي حين حافظت الدول العربية المصدرة للنفط على مستويات إنفاق مرتفعة، واجهت الدول العربية المستوردة للنفط مشاكل كبرى مثل انخفاض معدلات النمو وزيادة العجز وانخفاض الصادرات والاستثمار وعوائد السياحة والتحويلات. ونوّه بمقررات وتوجهات القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في الكويت مطلع العام الحالي، التي أبرزت جهود الدول العربية على تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنى التحتية وتعزيز فرص الاندماج بالاقتصاد العالمي.

وتابع الوزير السوري: «نحن ندرك مدى حاجتنا إلى المزيد من الإصلاحات في الاقتصادات العربية، ويتمثل التحدي الأساسي في خلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة الشابة، ونتطلع في هذا الصدد الى تكثيف دعم البنك والصندوق الدوليين لجهودنا الإصلاحية. واننا إذ ندعم دور صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي العالمي، ونرحب بحصوله على تمويلات جديدة، فإننا ندعو لدور واضح ومسموع للدول النامية في الصندوق، ونكرر دعوتنا له لتقوية وظيفته الرقابية من خلال المساواة بين الدول الأعضاء وتعزيز فعالية الرقابة على الدول المتقدمة المؤثرة على النظام العالمي. أما بالنسبة للبنك الدولي فنرحّب بالإجراءات التي اتخذها للحدّ من تأثير الأزمة على القطاع الخاص، وندعو إلى اهتمام اكبر بالدول العربية التي تعاني من الصراعات، ونوصي بالتعامل المرن مع هذه الدول، وندعو هيئات التمويل الدولية لتقديم الدعم الفاعل للشعب الفلسطيني في مواجهة الحصار الاقتصادي، وندعم انضمام فلسطين إلى البنك والصندوق. وأخيراً نكرر دعوتنا الملحة ليقوم الصندوق والبنك الدوليان بتوظيف أعداد مناسبة من مواطني الدول العربية في كافة المستويات ولاسيما في الإدارات العليا. ■

الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين
البنك الدولي يدعو العرب للتكامل

اسطنبول - طارق زهنان

«أكثر مناطق العالم صموداً في وجه الأزمة المالية العالمية»، هذا ما خلصت إليه التقارير المختلفة الصادرة عن «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» في تقييمها لأداء دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعيد عام على اندلاع الأزمة، وبالتزامن مع الاجتماعات السنوية لـ«مجموعة البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي»، التي انعقدت في مدينة إسطنبول التركية خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر المنصرم.

ومع أن تلك التقارير لا تزال تصنّف الدول العربية ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن البنك الدولي بدأ، ولو على «استحياء»، يتعامل مع الدول العربية كمجموعة، وهو الأمر الذي يستوجب من العرب المبادرة لتفعيل حضورهم المشترك في المؤسسات الدولية. والعرب كانوا حاضرين في الاجتماعات السنوية لهذا العام كما في الاعوام السابقة، من محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية، الى وفود مصرفية رسمية ومن القطاع الخاص، جاؤوا مدركين أن الأزمة لم تمرّ عليهم مرور الكرام، بل كانت لها تأثيرات ضخمة على مختلف قطاعاتهم الإنتاجية، ومستوى نمو إقتصاداتهم، دولاً منتجة للنفط كما دولاً مستهلكة له.

وعلى الرغم من الإشادة التي خلصت إليها تقارير «صندوق النقد الدولي» كما «البنك الدولي»، بنجاح دول المنطقة في التصدي للأزمة، فإن التحدي الأساسي يكمن في قدرة تلك الدول على مواجهة متطلبات التعافي، ككتلة واحدة متراصة، وهذا ما دعا إليه «البنك الدولي» في مبادرته للتكامل بين الدول العربية التي طرحها العام 2007، والعرب مجمعين على أنها تشكل إطاراً صالحاً للتنمية، لكن يبقى أن يقترن الإجماع بالتنفيذ.

اتسمت الأشهر الفاصلة ما بين اجتماعات العام 2008 والعام 2009 بالتغيرات العميقة، حيث تكاتفت بلدان العالم أمام الأزمة لمواجهة التحديات المشتركة بحلول مشتركة. ويبدو أن قاطرة النمو بدأت تستأنف السير من جديد، وإن كان من السابق لأوانه إعلان النصر، حيث أن الأزمة لم تنته بعد. وبدأ العالم بالسير على الأقل في طريق التعافي ولو ببطء، وفق توقعات تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد نمواً بنسبة 3 في المئة في العام 2010، بعد انكماشه بنسبة 1 في المئة العام 2009. لكنّه لا يزال في وضع بالغ الحرج، ومن السابق لأوانه سحب الدعم المقدّم من قبل صانعي السياسات المالية العالمية، وإن كان عليهم رسم استراتيجيات موثوقة للخروج من مرحلة الدعم الحالية، بعد توفّر الظروف المناسبة. ومع تحول المزاج العام نحو التفاؤل يجب أن لا تتباطأ الجهود الرامية إلى علاج مشكلات القطاع المالي، وجعله أكثر أمناً واستقراراً، والتركيز في مرحلة ما بعد الأزمة على استعادة توازن النمو العالمي.

شكلت تلك الصورة لواقع الاقتصاد العالمي، الإطار العام للخطاب الذي وجهه المدير العام لصندوق النقد الدولي، دومينيك ستراوس- كان، وهو خطاب يتوافق، مع ما جاء في عدد أكتوبر 2009 من «تقرير الاستقرار المالي العالمي»، والذي لفت إلى أن الركود العالمي في سبيله للانتهاء ولكن التعافي سيكون ضعيفاً.

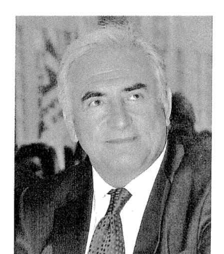
لا يمكن إغفال الأهمية التي تحتلها تلك المعطيات الدولية، في رسم الواقع الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعد مرور عام على الأزمة. غير أن الفورة الاقتصادية التي شهدتها المنطقة على مر السنوات الخمس الماضية بقيادة دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بموارد الطاقة، وما نتج عنها من وفرة في السيولة ومن قدرات ذاتية على تمويل المشاريع الاستثمارية وتطوير بناها التحتية، وفّرت لاقتصاديات المنطقة شبكة أمان تقيها شر الأزمات ومخاطر الانهيار الاقتصادي والمالي، ورسخت أسساً متينة للصمود ومعاودة الانطلاق.

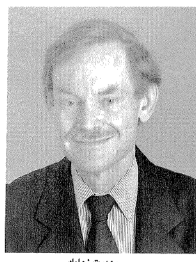
ضعف اندماج دول المنطقة في الأسواق المالية العالمية، جنّبها شرور الأزمة

صندوق النقد يدعو العرب لتفعيل الرقابة المالية وتطوير الأسواق وتحسين مناخ الأعمال

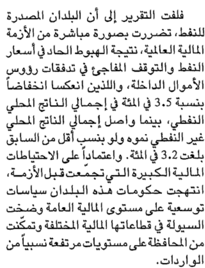
نظرة صندوق النقد

جرياً على عادته السنوية قام صندوق النقد الدولي، بعيد أيام من اختتام اجتماعاته السنوية بإصدار تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» الذي يركز على آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. في العنوان العام، لم يشذ التقرير عن الإجماع العام بأن الأضرار الشديدة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على بلدان المنطقة، كانت أخف وطأة مقارنةً بغيرها من البلدان حول العالم، غير أنه ميز بين البلدان المصدرة للنفط وتلك المستوردة له.


دومينيك ستراوس- كان


روبرت زوليك

شامشاد أختار

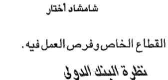


فلفت التقرير إلى أن البلدان المصدرة للنفط، تضررت بصورة مباشرة من الأزمة المالية العالمية، نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط والتوقف المفاجئ في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، واللذين انعكسا انخفاضاً بنسبة 3.5 في المئة في إجمالي الناتج المحلي النفطي، بينما واصل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي نموه ولو بنسب أقل من السابق بلغت 3.2 في المئة. واعتماداً على الاحتياطات المالية الكبيرة التي تجمّعت قبل الأزمة، انتهجت حكومات هذه البلدان سياسات توسعية على مستوى المالية العامة وضخت السيولة في قطاعاتها المالية المختلفة وتمكّنت من المحافظة على مستويات مرتفعة نسبياً من الواردات.

ويشير التقرير إلى عاملين أساسيين تستند إليهما تلك الدول للتعافي من آثار الأزمة. العامل الأول هو ارتفاع أسعار النفط والانتعاش المنتظر في الطلب العالمي، ما سيساعدها على إعادة بناء احتياطياتها الدولية بأكثر من 100 مليار دولار العام 2010، وبالتالي وضع الأساس اللازم للحفاظ على مستوى الإنفاق العام. أما العامل الثاني فيكمن في كون معظم بنوك تلك الدول ظلت بمنأى عن مخاطر الأصول السامة، وتركّز تضررها على انهيار أسواق الأصول المحلية وسحب الأرصدة الأجنبية، وهي تمكنت من احتواء هذه التداعيات بفضل الإجراءات المالية والنقدية الحكومية. بذلك، تبرز أهمية التدابير الرامية إلى تقوية التنظيم والرقابة الماليين، بالإضافة إلى تطوير الأسواق المالية وتجاوز حدود النظام المالي القائم على البنوك، وتحسين مناخ الأعمال بغية دعم التنوع في النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

أما بالنسبة لبلدان المنطقة المستوردة للنفط، فيشير التقرير إلى أنها كانت أقل تعرضاً لأثر التباطؤ الاقتصادي مقارنةً بالعديد من الأسواق الصاعدة الأخرى، نظراً لضعف اندماجها في الأسواق العالمية. أما القناة الأساسية لانتقال آثار التباطؤ العالمي إلى تلك الدول، فتتمثل بانخفاض الإيرادات المحصلة من الخارج، كالصادرات السلعية وإيرادات السياحة وتحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد واجهت هذه البلدان الأزمة بانتهاج سياسات معاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية، وإن على نطاق محدود، مقارنةً بالبلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو تلك البلدان إلى 3.6 في المئة العام 2009، مقارنةً بـ 5 في المئة العام 2008، على أن يظل ثابتاً في العام 2010 نظراً للتعافي الاقتصادي البطيء في الاقتصادات المتقدمة الشريكة لها في التجارة، ولعدم قدرة تلك البلدان على انتهاج المزيد من السياسات المالية التحفيزية في ظل ارتفاع مستوى الدين العام لدى أغلب تلك الدول، وبالتالي يتعين عليها التركيز على الإصلاحات التي تسهم في تعزيز نشاط القطاع الخاص وفرص العمل فيه.

دومينيك ستراوس- كان: الاقتصاد العالمي بدأ يتعافى ولكن ببطء



نظرة البنك الدولي

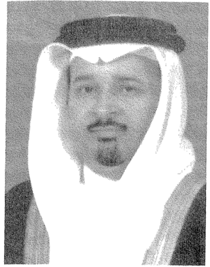
في المقابل، تتصف نظرة البنك الدولي لدول المنطقة، «ببعد قومي»، عبر مشروع التكامل بين الدول العربية الذي أطلقه رئيس مجموعة البنك الدولي **روبرت زوليك**، في العام 2007. ويستند هذا المشروع إلى مقاربة شبيهة بمقاربة صندوق النقد لإجمالي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لناحية توزع دولها ما بين دول غنية بالموارد الطبيعية والمصدرة للنفط، وأخرى غنية بالموارد البشرية واليد العاملة وتشكل سوقاً استهلاكية واسعة النطاق من جهة أخرى.

وتلفت نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي **شامشاد أختار**، إلى منافع التكامل ما بين الاقتصاديات العربية وتركيز البنك الدولي على توفير الدعم للمشاريع التي تعزز هذا التكامل، سواء على مستوى البنى التحتية من مطارات ومرافئ وسكك حديد ووسائل نقل الطاقة، ودعم التعليم، وبرامج الحماية الاجتماعية، أو على مستوى تعزيز ودعم عمليات التبادل التجاري الحر وتحرير أسواق العمل ما بين دول المنطقة». وتقول **أختار**، «إن ثبات واستمرارية النمو الاقتصادي في المنطقة، يستدعيان التعاون ما بين الدول التي تتمتع بموارد مختلفة على تقاسم المنافع وتفعيل التبادل التجاري والاستثماري في ما بينها».

أما لناحية تقييم البنك الدولي لواقع الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً، فهو يتناغم مع


رشاد كلداني

وزير المالية البحريني رئيساً للجنة التنمية


الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة

عيّن «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي»، وزير مالية مملكة البحرين الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، رئيساً جديداً «للجنة التنمية»، خلفاً لوزير المالية والائتمان العام المكسيكي أجوستين كارستينز. وسيتولى مهام منصبه الجديد في صيف 2010، قبل اجتماعات «مجموعة البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» في أبريل المقبل.

ويعتبر الدور المناط بهذا المنصب أساسياً في خلق وتعزيز التوافق الحكومي على مستوى دول العالم بشأن القضايا الكبرى، بما في ذلك الموارد المالية المطلوبة لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

ويتمتع الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، بسجل حافل بالإنجازات سواء على الصعيد المحلي أو على الساحة الدولية. فقد سبق له أن شغل منصب محافظ «مصرف البحرين المركزي»، وهو يمثل مملكة البحرين في مجلس محافظي المؤسسات المالية الدولية والإقليمية المختلفة، بما في ذلك «صندوق النقد العربي»، «البنك الإسلامي للتنمية» و«الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي»، كما أنه عضو ناشط في لجنة التنمية منذ العام 2005 ممثلاً لمنطقة الشرق الأوسط.

نظرة صندوق النقد. حيث تلفت **أختار**، إلى أن ما أظهرته منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مناعة في وجه الأزمة، لا يعني عدم تأثرها المباشر وغير المباشر بها. فعلى الرغم من أن الطابع المالي قد طغى على تلك الأزمة، غير أن أبعادها الغذائية والنفطية والاقتصادية سرعان ما ظهرت إلى العلن. وهو أمر تؤكده الآثار المختلفة والمتنوعة للأزمة على دول المنطقة، ولاسيما الآثار الاجتماعية الناتجة عن الزيادة المتوقعة في حجم البطالة المرتفعة أساساً، والبالغة قرابة الـ 20 مليون عاطل عن العمل. زد على ذلك، ما لمسه البنك الدولي خلال العام الحالي من ارتفاع قارب الضعف في حجم الطلب على التمويل من قبل دول المنطقة، وبلغ نحو 3.5 مليارات دولار.

وتشير **أختار** إلى، أنه في الوقت الذي يشكل ارتفاع أسعار النفط عاملاً أساسياً في تخطي الدول النفطية آثار وتداعيات الأزمة، فإن تلك الأسعار من شأنها الضغط على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة المستوردة للنفط، ما يعني ضرورة استثمار تلك الدول عاجلاً أم آجلاً في مشاريع الطاقة البديلة.

أما نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «مؤسسة التمويل الدولية» التابعة لـ «مجموعة البنك الدولي» **رشاد كلداني**، فيلفت إلى الدور الذي لعبته المؤسسة في مساعدة دول المنطقة ولاسيما غير النفطية على تجاوز تداعيات الأزمة، والنمو الكبير في حجم الطلب على تلك المساعدات، ما يعكس مستوى وطبيعة تأثر تلك الدول بالأزمة العالمية. حيث وصلت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى نحو 1.3 مليار دولار في 46 مشروعاً في 12 بلداً خلال السنة المالية 2009. وزادت قيمة الخدمات الاستشارية المقدمة من المؤسسة إلى أكثر من 19 مليون دولار بزيادة كبيرة عن مستواها قبل أربع سنوات، حين بلغت 5.7 ملايين دولار لمساندة النمو الذي يقوده القطاع الخاص في المنطقة. وقدمت المؤسسة أدوات استثمارية واستشارية بغية مساندة العملاء، فعملت مع العديد من البنوك في أنحاء المنطقة لمساعدتها على تصميم أنظمة قوية لإدارة المخاطر من أجل تغيير مسار الهبوط في التدفقات التجارية في المنطقة، حيث قدمت المؤسسة للبنوك نحو 500 مليون دولار لتمويل عمليات التجارة في أفغانستان والأردن ولبنان وباكستان والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن.

أما لناحية تقييمهم للسياسات المالية والنقدية التي اعتمدتها حكومات دول المنطقة، للحد من تداعيات الأزمة على قطاعاتها الاقتصادية المختلفة. فتنبه **أختار**، إلى ضرورة عدم تحول بعض الخطوات الاستثنائية إلى ستراتيجيات ثابتة، خصوصاً على مستوى حماية القطاع المالي والمصرفي عبر ضمان الودائع، وتملك الحكومات حصصاً في المصارف، وضخ السيولة في خزائنها. وفي حين يبدي **كلداني**، تفهمه لضرورة اتخاذ مثل تلك الخطوات بغرض تجنب انهيار النظم المصرفية في بعض الدول، لكنه يتّفق مع **أختار**، لناحية عدم جعل تلك الخطوات مظلة أمان تختبئ تحتها المصارف لإهمال متطلبات إدارة المخاطر.

وفي ما يتعلق بما يشهده النشاط المصرفي ولاسيما نشاط التمويل من تباطؤ في أسواق المنطقة، وخصوصاً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فيعكس وفق كل من **كلداني** و**أختار**، حقيقة تراجع الطلب على الائتمان في أسواق المنطقة، والسياسة الحذرة التي بدأت تنتهجها المصارف في مقاربة مخاطر الائتمان.■

شامشاد أختار: دعم المصارف يجب أن لا يتحول إلى ستراتيجية ثابتة

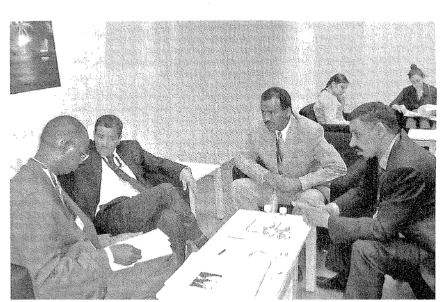
موريتانيا تستعيد رئاسة مجلس المحافظين الأفارقة وتلقي كلمة المجموعة الأفريقية

لا مبالغة في القول إن موريتانيا كانت نجم أفريقيا في الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين. فقد حضر وفد موريتاني رفيع المستوى وجرى تبادل للأدوار بين وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية د. سيدي ولد تاه، ومحافظ البنك المركزي سيد أحمد ولد الرايس، ووزير المالية عثمان كان، ومستشار الرئيس الموريتاني للشؤون الاقتصادية محمدو ولد ميشال. وعلّق أحد أعضاء الوفد على هذه المشاركة بالقول: «لا تتعجبوا هذه هي موريتانيا الجديدة. قيادة جديدة تعرف ماذا تريد وتخطط للوصول إلى ما تريده، يضاف إلى ذلك تفاهم وطني على مواصلة الإصلاح والإسراع في التنمية، والإفادة من الثقة التي تتمتع بها موريتانيا حالياً في الأوساط الدولية».

كانت موريتانيا قد استضافت في آخر شهر يوليو 2008، اجتماع محافظي البنوك المركزية الأفريقية. وترأس الاجتماع محافظ البنك المركزي الموريتاني آنذاك **عثمان كان**. فبعد التغيرات السياسية التي جرت بعد أسبوع من الاجتماع، قررت الدول الأفريقية تعليق رئاسة موريتانيا وتسليمها إلى سيراليون. إلا أن الوفد الموريتاني في اسطنبول، قام باتصالات واسعة قبل اجتماع المحافظين الأفارقة (CAUCUS)، وشكّل نوعاً من اللوبي لاستعادة موريتانيا الرئاسة. وهو ما حصل فعلاً حين تسلّم وزير المالية الموريتاني **عثمان كان** موقعه كرئيس للمحافظين الأفارقة على أن تكون سيراليون في منصب نائب الرئيس، وكأن شيئاً لم يتغيّر خلال أكثر من سنة.

هذا الانتصار لموريتانيا، جرى استثماره في مكان آخر، إذ تولت موريتانيا تقديم كلمة المجموعة الأفريقية في اجتماعات البنك والصندوق الدوليين، التي ألقاها الوزير **عثمان كان**، الذي يتمتع بخبرة في المشاركة بهذا النوع من الاجتماعات حيث عمل لسنوات عدة في البنك الأفريقي للتنمية وتولى منصب محافظ البنك المركزي الموريتاني.

على خط مواز، قاد الوزير **سيدي ولد تاه** مفاوضات جانبية مع هيئات التمويل العربية والدولية ومع البنك الإسلامي بتنسيق مع المحافظ **ولد الرايس** والمستشار **ولد ميشال**. ويمتلك الوزير **ولد تاه**، خبرة عميقة في هذا المجال، فهو عمل لسنوات في الهيئة العربية للاستثمار الزراعي، قبل أن ينتقل إلى البنك الإسلامي للتنمية حيث تولى مهمة تشجيع الاستثمار ومن ثم مستشار فني لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وهو يرتبط بعلاقات واسعة مع قادة هيئات التمويل العربية ورؤساء الصناديق الإقليمية والدولية، وأهم المجموعات الاستثمارية العربية.



من اليمين الوزير سيدي ولد تاه، المستشار محمدو ولد ميشال، المحافظ سيد احمد ولد الرايس الوزير عثمان كان

وعقد الوفد الموريتاني سلسلة من الاجتماعات كان أبرزها مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حيث تم توقيع اتفاقية لتمويل مشروع لمحاربة الفقر، وقام بتوقيع الاتفاقية الوزير **سيدي ولد تاه** ورئيس الصندوق **كانايو نوانزي**. كما التقى مع مجموعة البنك الإسلامي، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.■

الوزير ولد تاه ونوانزي يوقعان الاتفاقية

BlackBerry

إذا سبق لكم أن اشتريتم BLACKBERRY® SMARTPHONE فقد فاتتكم الفرصة!

BlackBerry®
Curve™ 8520
smartphone

ذلك لأنكم مع عروض «الباقة المضاعفة» للمؤسسات على BlackBerry® smartphone من du ستتمنون لو أنكم لم تشتروه بعد! ادفعوا ثمن هذا الجهاز على أقساط شهرية متساوية واسترجعوا حتى 100٪ مما دفعتموه.

هذا العرض متوفر في «الاشتراك الممتاز» و«الاشتراك السوبر» للمؤسسات.







وتحيا بها الأعمال

بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009

ماذا يجري في الجزائر؟

الجزائر: حسين فواز

ماذا يجري في الجزائر على الصعيد الاستثماري؟ سؤال يطرحه الجميع عرباً وأجانب وجزائريين. هل هي عودة بالزمن إلى الوراء أم إعادة نظر فرضتها التجربة وعززتها تداعيات الأزمة العالمية؟ لماذا تضمّن قانون المالية الجديد تدابير وإجراءات أشاعت جواً من الخوف والتردّد لدى المستثمرين وأثارت اعتراضات من الاتحاد الأوروبي وجهات دولية أخرى؟ الردّ من الجانب الجزائري واضح وسريع، فالهدف هو حماية الاقتصاد الوطني، الذي يأتي فوق وقبل أي اعتبار آخر. فاتفاق الشراكة مع أوروبا تحوّل الى عملية استنزاف للاقتصاد الجزائري، ولم ينفّذ منه أي بند يهمّ الجزائر. وفرض الشراكة الوطنية على المستثمرين الأجانب هو لتشجيع الانتاج والحدّ من سلوكيات غير صحية لدى بعض المستثمرين، اما الإجراءات المصرفية فهي لدعم القطاع المصرفي ومنع التهرّب من دفع الضرائب..

تدابير جديدة تضمّنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تفرض شراكة وطنية لا تقل عن 30 في المئة للمشاريع التجارية، وتنظيماً لعمليات الاستيراد بحيث تمر من خلال فتح اعتمادات لدى البنوك الوطنية، وإعادة نظر بالقروض الاستهلاكية، فضلاً عن فرض شراكة وطنية لجميع المشاريع الاستثمارية. وأتت الصرخة الأولى من اتحاد البحرية في مرسيليا، الذي اعتبر ان ذلك يؤدي إلى انعكاسات سلبية على المبادلات التجارية الجزائرية الفرنسية، فوجّه تحذيراً لكاتبة الدولة للتجارة الخارجية الفرنسية **آن ماري إدراك**، حول ما اعتبره «تهديداً» للمبادلات بين البلدين.

اعتراض من مرسيليا

يرفض الاتحاد الذي يمثّل الجمعيات المهنية لميناء «مرسيليا فوس» والشركات البحرية، الإجراء الذي تضمنّه قانون المالية التكميلي، الذي يفرض على المستوردين الحصول على القروض الوثائقية لتسوية فواتيرهم، وهو إجراء متعامل به في التجارة الدولية، لكنه غير متّبع في معظم العمليات التجارية التي تقوم بها المؤسسات الجزائرية. واستغرب التنظيم الفرنسي منع استيراد آلات الأشغال العمومية المستعملة. معتبراً ان الإجراءات التي جاء بها قانون المالية التكميلي، ستتسبب في انخفاض نشاط ميناء «مرسيليا فوس»، الذي يمثل فيه حجم المبادلات التجارية مع الجزائر 10 في المئة من إجمالي السلع المقدّرة بـ 8 ملايين طن، بما فيها المواد النفطية. وتتوجه نسبة 35-40 في المئة من السلع من حوض شمال مرسيليا إلى الجزائر، فيما يصل رقم المعاملات لأعضاء الاتحاد الذين يصدّرون سلعهم إلى الجزائر، الى نحو 75 في المئة من النشاط، حسب الأرقام التي قدمها التنظيم الفرنسي. ودعا اتحاد البحرية في مرسيليا كاتبة الدولة للتجارة الفرنسية، إلى تدخل الحكومة الفرنسية من خلال المباشرة في مفاوضات مع الجزائر بشأن الإجراءات الجديدة التي تضمنها قانون المالية التكميلي 2009 لمراجعتها، على اعتبار أن فرنسا هي الشريك الثاني للجزائر على صعيد المبادلات التجارية، وستكون المتضرر الأول من هذه الإجراءات.

قلق الاتحاد الأوروبي

بعد موقف مرسيليا، كان موقف للاتحاد الأوروبي، الذي أرسل كتاباً الى الحكومة الجزائرية يبلغها فيه قلقه من أن تكون الجزائر قد تراجعت عن التزاماتها التي وافقت عليها خلال مفاوضات عقد الشراكة مع أوروبا.

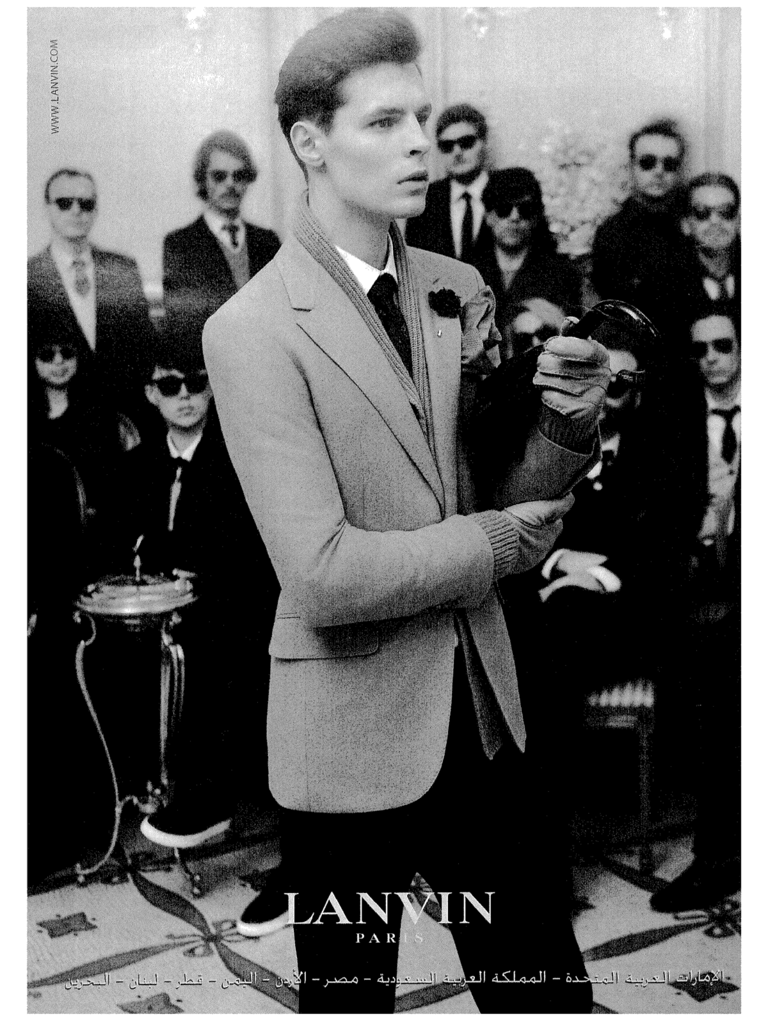
■■

هل انتهت مرحلة الخصخصة لتحلّ محلها "الشراكة" بين المستثمر والدولة؟

■■

وجاء في الرسالة التي وجّهتها مفوضة التجارة الخارجية في اللجنة الاوروبية **كاترين أشتون** الى وزير التجارة الجزائري **الهاشمي جعبوب**، أن الهيئة الأوروبية التي ساهمت في بلورة اتفاق الشراكة مع الجزائر، قلقة بشأن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر في ما يخص مناخ الاستثمار، ولا سيما القرارات الصادرة عن الوزير الأول **أحمد أويحيى** في شهر ديسمبر الماضي، لأن هذه القرارات تناقض المبادئ التي تمّ على أساسها التوقيع على اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في 2002، ودخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وتناقض أيضاً مسار المفاوضات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وحسب رأي اللجنة الأوروبية، فإن القوانين الجديدة تمسّ الاستيراد بشكل حاد، وبالتالي لا بدّ من اعتماد إجراءات غير تمييزية تتسم بالاستقرار والوضوح. لذلك يلاحظ حالياً ان الدول الأوروبية أهم شريك تجاري واقتصادي للجزائر، تمارس ضغوطاً متعددة للحصول على بعض التنازلات ولا سيما وأن الجزائر لا تزال تواصل مفاوضاتها متعددة الطرف والثنائية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وقد يزول التعجب من موقف اللجنة الأوروبية من هذه الإجراءات اذا علمنا بأن نسبة المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر هي الأعلى على الإطلاق حيث تقدّر بـ 65 في المئة استيراداً بالنسبة للجزائر و55 إلى 65 في المئة تصديراً. وتعتبر أوروبا أنها متضرّرة


WWW.LANVIN.COM
LANVIN
PARIS
الإمارات العربية المتحدة - المملكة العربية السعودية - مصر - الأردن - اليمن - قطر - لبنان - البحرين

للغاية من هذه الإجراءات خصوصاً أنها أتت في خضم الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية خانقة.

يأخذون الكثير مقابل القليل

الردّ الأول الذي أتى من الجزائر هو أن الأوروبيين لا يريدون الاعتراف بأنهم اخذوا الكثير من البلاد مقابل القليل المتواضع الذي قدموه. فعلى أثر اندلاع الأزمة المالية العالمية أواخر العام الماضي، طلب الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** من الوزراء المختصين إعداد تقرير عن الأوضاع الاقتصادية والتوقعات في سيناريوات مختلفة. وتصادف إعداد التقارير في فترة كانت الأوساط الجزائرية تقوم بجردة بعد مرور 4 سنوات على دخول اتفاق الشراكة الموقّع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيّز التطبيق. وظهر من التقارير ان كل ما يهم الجزائر ضمن بنود الاتفاق لم يتحقق، فيما اقتصرت المنجزات على المجال التجاري حيث جرى إغراق السوق الجزائرية بمنتجات استهلاكية آتية من البلدان الأوروبية، وبالتالي أصبحت الجزائر مجرد سوق لتصريف الفائض من السلع والخدمات الأوروبية.

وتقول المصادر الجزائرية أن اتفاق الشراكة مع أوروبا تحوّل الى عملية استنزاف للإقتصاد الوطني، الذي لم يجن سوى تسجيل ارتفاع غير مسبوق في قيمة الواردات التي تجاوزت الـ 20 مليار دولار (يقول البعض ان الرقم الصحيح للمستوردات الجزائرية ارتفع الى 40 ملياراً)، مقابل صادرات غير نفطية بمليار دولار. ويرى الخبراء الجزائريون والأجانب المحايدون بأن الأمر لم يقتصر على الاستنزاف عن طريق التصدير الى الجزائر، نظراً لما جرى من تشديد أوروبي للمقاييس والشروط المفروضة على المنتجات المصدّرة إلى الدول الأوروبية. وعليه، وحسب آراء الخبراء، فإن الاتحاد الأوروبي كان سبّاقاً في خرق بنود اتفاق الشراكة وفي مقدمها تواضع الاستثمارات الأوروبية المباشرة، وهي «التهمة» التي تردّ عليها أوروبا بغياب الانسجام والرؤية الواضحة بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية. ويردّ الجانب الجزائري على هذا المنطق بأن هدف الأوروبيين تحقيق المكاسب في السوق الجزائرية والاستفادة من التسهيلات والتفضيلات التي يقدمها اتفاق الشراكة، من دون تكليف أنفسهم عناء المخاطرة بإقامة استثمارات حقيقية في الجزائر. وهذا ما برز من خلال سياسة أغلب الشركات الأوروبية التي اتجهت نحو ميادين التجارة والخدمات، فضلاً عن سياسة البنوك الأجنبية التي ركّزت على جني الأرباح الطائلة من وراء تقديم القروض الاستهلاكية، ورفضت


أحمد أويحيى


الهاشمي جعبوب

أهم الإجراءات المتّخذة

تضمن قانون المالية التكميلي للعام 2009، إلزام الشركة الأجنبية إشراك متعاملين محليين بنسبة 30 في المئة من رأس مال شركات الاستيراد تطبق بأثر رجعي، وترتفع النسبة الى 51 في المئة من رأس مال المشاريع الاستثمارية التي تنجز بالشراكة مع الحكومة الجزائرية. وتقرر تعليق القروض الاستهلاكية بأمر رئاسي للتقليل من فاتورة استيراد السيارات، حيث كانت سوق الجزائر المنقذ لصناعة السيارات الأوروبية من الإفلاس بسبب الركود العالمي وامتناع عدد من كبار المصنعين الأوروبيين عن إقامة استثمارات في صناعة وتركيب السيارات في الجزائر، وتفضيل وجهات أخرى كما فعل «مجمع رونو» في المغرب. وجدّدت الحكومة عزمها على إصدار المزيد من القوانين والإجراءات الحمائية لتحصين الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وذلك بإجراء تعديلات على قانون الاستثمار، والتنازل عن العقار الصناعي، لأن التجربة التي خاضتها الجزائر في مثل هذا القطاع المهم من خلال القانون 2001، الذي تمّ تعديله العام 2006 أثبت عدم فعاليته الاقتصادية. وفي السياق ذاته، قررت الجزائر تأجيل التفاوض بشأن ملف الخدمات مع الاتحاد الأوروبي إلى ما بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وكانت مجموعة عمل مكونة من ممثلين عن وزارتي المالية والتجارة وبنك الجزائر، عقدت لقاء لتوضيح الإجراءات التي تضمنها قانون المالية التكميلي، وكيفية تطبيق القرارات الجديدة.

وأشار هؤلاء الى الأمر المتعلق بعدم إمكان قيام شخص مادي أو معنوي بنشاط تجاري خارجي إلا في إطار الشراكة، حيث تمثل نسبة المساهمة الوطنية بها ما لا يقل عن 30 في المئة من رأس المال الاجتماعي، وتطبق أحكام هذه المادة فقط على الشركات التجارية المذكورة التي تمارس نشاطات استيراد المواد الموجّهة للبيع، التي تم إنشاؤها بعد دخول قانون المالية التكميلي لسنة 2009 حيّز التنفيذ، بينما تقرّ المادة 32 نسبة الضريبة بالنسبة للهاتف النقال. ويتم تطبيق ضريبة التوطين المصرفي لمستوردي الخدمات، وتحتسب هذه الضريبة على قيمة كل فاتورة أو كل وثيقة مع أخذ مكان توطينها في الاعتبار، وتخصّ الضريبة كل تحويل للتوطين بما في ذلك عقود استيراد الخدمات الموطنة قبل هذا التاريخ، وهناك مادة تشترط تطبيق الإجراءات المصرفية المتعلقة بنشاط الاستيراد، ومراقبته على مستوى الحدود ومطابقة المواد المستوردة. ويقتضي ذلك حضور صاحب السجل التجاري أو مدير المؤسسة المستوردة، أو بتخويل قانوني لأحد الموظفين، وينبغي التصريح بهؤلاء الموظفين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتكرّس إحدى المواد التزام استعمال القرض الوثائقي فقط في عمليات استيراد السلع في إطار مشاريع استثمارية في طور الإنجاز. وأشارت مادة أخرى إلى أنه من غير المسموح للبنوك منح قروض للخواص إلا في إطار القروض العقارية.

منح تمويلات لاقتناء التجهيزات والمعدات وتجسيد المشاريع الاقتصادية المهمة للبلاد.

هل الاستثمار في أزمة؟

هل من انعكاسات سلبية مرتقبة على حركة الاستثمار في الجزائر؟ وهل تسير الجزائر عكس التيار؟ لا يستطيع أحد القول بأن الجزائر تسعى ، خصوصاً في الظروف الحالية، الى ايذاء اقتصادها أو تعكير صفو مناخ الاستثمار الذي تحسن بشكل كبير في السنوات العشر الماضية، فالجزائر بدأت تجني ثمار ما حصدت لتتبوأ في السنة الماضية المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في استقطاب الاستثمارات العربية. ولولا حصول الأزمة العالمية، وخروج مجموعة «إعمار» من الجزائر لكانت الأرقام مختلفة ولكانت الجزائر متقدمة على جميع الدول العربية في استقطاب الاستثمار العربي.

قد تكون بعض الإجراءات المتخذة سبباً في وقفة تأمل وإعادة نظر لدى بعض المستثمرين، ومن الممكن أن ردّة الفعل على سلوكيات مستثمرين عرب بالتحديد، كانت سبباً لفرض شراكة وطنية بنسبة مرتفعة، لكن الاجراءات المتخذة تهدف الى حماية الاقتصاد الوطني، وتشجيع الانتاج والحد من الاستهلاك، وبعض الاجراءات يسهم في دعم القطاع المصرفي الوطني، وتشديد الرقابة على المتهربين من دفع الضرائب.



آن ماري إدراك



كاترين اشتون

ويرى بعض المراقبين انه لا بدّ من توضيحات إضافية وتعديلات على بعض البنود الواردة، حماية لمصالح جميع الفرقاء خصوصاً أن نسبة الـ51 في المئة المطلوبة للجانب الجزائري في أي مشروع استثماري، قد لا تتوفر في كثير من الأحيان، فهل تتوقف عجلة الاستثمار؟ لا بدّ من القبول بالواقع وهو أن الإجراءات أصبحت «أسود على أبيض» ولا تراجع فيها، ولا يمكن الاعتراض على إجراءات اتّخذت طابعاً رئاسياً، بل يذهب البعض أبعد من ذلك فيقول ان نسبة 30 في المئة للجانب الجزائري في الشركات التجارية هي قليلة ويجب رفعها، حتى أن الأحزاب المعارضة تؤيد هذه الإجراءات وتشجّع على حماية الثروة الوطنية، وهذا ما قالته **لويزا حنون** رئيسة حزب معارض. أما في موضوع تراجع حركة الاستثمار، وعجز القطاع الخاص الجزائري عن مشاركة المستثمر بنسبة 51 في المئة، فالحل تعرضه الدولة التي رصدت مبلغاً يتجاوز المليار دولار لصندوق حكومي للاستثمار. وهناك من يرى بأن المستثمر الأجنبي سيكون مرتاحاً بالشراكة مع الدولة لأن استثماره مضمون ومحمي ومن الممكن ان ينال حق إدارة المشروع، وهذا ما حصل مع مجموعة «غيث فرعون» التي اشترت نسبة 35 في المئة من مصنع للإسمنت واحتفظت بحق إدارة المشروع. وينوّه الكثيرون بالدور الايجابي لهذه المجموعة في الجزائر، لأنها حققت الأرباح واستثمرت المزيد لتوسيع طاقة الإنتاج، ووفّرت مناعة للدولة في قطاع ستراتيجي كي لا تقع ضحية ابتزاز الشركات الأجنبية، وكي لا يقع المواطن الجزائري ضحية ارتفاع الأسعار في العالم لسلعة يعتبرها أساسية لبناء منزله.

دور متزايد للدولة

هل نشهد دوراً متزايداً للدولة بعد مسار لسنوات عدة باتجاه اكبر عملية خصخصة في المنطقة؟ ما المانع في ذلك ، يقول البعض؟ ألا تقوم الحكومات في الغرب بشراء المؤسسات المتعثّرة ويتعاظم دور البنوك المركزية والسلطات الحكومية في جميع المجالات المالية والمصرفية والاقتصادية؟ لعلّ من إفرازات الأزمة المالية العالمية، حصول ردة وعودة لدور الحكومات في الاقتصاد، ولعلّ الجزائر سبّاقة في فرض الشراكة بين المستثمر والقطاع العام، فتكون الادارة للمستثمر والرقابة للحكومة.■

الوزير كريم جودي يوضح الاجراءات

قال وزير المالية كريم جودي أن 80 في المئة من القروض الاستهلاكية التي قدمتها المصارف خلال السنة الماضية، ذهبت لاقتناء السيارات، ما أثر على الوجهة الطبيعية للقروض، وانعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.

وأوضح جودي أن «هذا الوضع لا يخدم الإقتصاد الوطني لأنه كان وراء ارتفاع الواردات من السيارات وقطع الغيار إلى 3.7 مليارات دولار خلال سنة 2008، وهو رقم كبير أسهم في تقليص إحتياطي العملات الصعبة، وزاد من تبعية الاقتصاد الوطني».

وتابع وزير المالية: «إنّ ما قامت به الدولة لا يتعدى حماية الإقتصاد الوطني من الأخطار المتوقعة، بدليل أنها لم تحرم المواطنين من القروض العقارية الموجّهة لاقتناء السكن، التي تشكل أولوية بالنسبة للغالبية العظمى من الجزائريين»، مشيراً إلى أن القرار له علاقة أيضاً بالأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصادات العالم.

وأضاف جودي أن قانون المالية التكميلي 2009 يتضمن تدابير من شأنها تعزيز قروض العقار وإلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي على الإيجار، بالإضافة إلى وضع فائدة على قرض الخزينة بنسبة واحد في المئة لفائدة الراغبين في تمويل المساكن.

وختم الوزير بالقول أن القرارات الجديدة تهدف إلى التوجيه التدريجي لبعض المنتجات نحو السوق الوطنية مثل المنتجات الفلاحية والسياحية، وهي القطاعات التي تصل فيها قيمة الواردات إلى 11 مليار دولار، ما دفع بالحكومة إلى تحديد الضريبة على الواردات من الخدمات بـ3 في المئة، في محاولة للحدّ من الاستيراد والتوّجه نحو المنتجات المحلية.

مندوب مصر في الأمم المتحدة هشام بدر:
لن نقبل بإعادة النظر في نتائج «جولة الدوحة للتنمية»



جنيف – إياد ديراني

«لم تُترجم الإلتزامات والمواقف الصادرة عن إجتماعات مجموعة العشرين ومجموعة الثماني تجاه إستكمال محادثات «جولة الدوحة للتنمية» على أرض الواقع، ونحن نطالب بتسريع المفاوضات وعدم العودة إلى الوراء والوصول الى إتفاق عادل». ويضيف مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة السفير هشام بدر في لقاء مع «الإقتصاد والأعمال» أن ملف محادثات الدوحة يحتاج إلى قرارات دولية جريئة لإستكمال مفاوضات دخلت عامها الثامن. وبدر الذي يملك خبرة طويلة في العلاقات الدولية، وسبق أن شغل مناصب رفيعة ممثلاً فيها مصر في محافل عالمية كبرى، يشير إلى أن البلدان النامية، وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية تحتاج الى البتّ بالإتفاقات الدولية الخاصة بتحرير الأسواق وتنشيط التجارة.

يقول السفير بدر إن «جولة الدوحة للتنمية» هي اليوم العنوان الأول المطروح أمام جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية»، ويضيف: «نعمل على حشد التأييد للتوصل الى خلاصات إيجابية للموضوع بما يرضي الدول النامية والأقل نمواً». وحول الكلام الصادر عن بعض البلدان، الذي يعتبر أنه من المبكر الوصول إلى نتائج سريعة للملف، يقول بدر: «أستطيع القول أن مصر ومجموعة الدول الأفريقية تنظر الى هذا الكلام بإستغراب، فكيف يكون الاتفاق، مبكراً بعد ثمانية أعوام من المفاوضات والنقاشات؟».

نرفض التراجع عن الإلتزامات

ويضيف: «يهمّني التركيز في هذا السياق على نقطتين: أولاً، في ضوء الأزمة المالية التي تمر بها بلدان العالم من الأهمية بمكان التوصل الى إتفاق سريع يحمي مصالح الدول النامية. وبالمناسبة، جاءت «جولة الدوحة للتنمية» بعد إجتماعات طرحت فيها نقاط لم تنل رضى البلدان النامية، واعتبرها البعض مجحفة. لذلك كان من المهم التركيز خلال جولة الدوحة على قضية التنمية. وحالياً، نرى محاولات لتغيير الإلتزامات السابقة وفتح الملف من جديد، وموقفنا إزاء ذلك واضح: لا نريد أن نخوض من جديد النقاش في كل المواضيع، نحن اليوم في المرحلة الأخيرة من المحادثات ولا يجوز العودة إلى الوراء في هذه القضية. وبصريح العبارة نحن كمجموعة الدول الأفريقية نرفض تغيير الإلتزامات أو التفاهمات خصوصاً ما اتفقنا عليه في إجتماعات هونغ كونغ».

ويضيف: «ثانياً، نصرّ على أن مجال الزراعة يشكل أساس جولة الدوحة، وبالتالي يجب الأخذ في الإعتبار مصالح الدول النامية. والمشكلة الرئيسية في هذا الموضوع هو أن كثيراً من البلدان النامية عاجزة عن تصدير منتجاتها الزراعية الى الدول المتقدمة مثل أوروبا والولايات المتحدة، في مجالات مختلفة كالقطن والفواكه والخضار. وسبب إنخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصدّرة من البلدان النامية هو الدعم الحكومي الكبير الذي يتلقاه قطاع الزراعة في البلدان المتقدمة. في الولايات المتحدة تتلقى هذه المجالات دعماً بنحو 45 مليار دولار سنوياً والأمر عينه يحصل في أوروبا. المطلوب تخفيف الدعم لمنح البلدان النامية فرصة لإدخال منتجاتها والمنافسة في الأسواق. وأعتقد أن جميع البلدان حالياً بإنتظار معرفة موقف الولايات المتحدة، بينما الإدارة الأميركية تنتظر تبلور الوضع الداخلي قبل اتخاذ أية قرارات. وأعتقد أن لدى لولايات المتحدة اليوم أولويات أخرى غير مفاوضات منظمة التجارة العالمية». ويضيف: «اليوم نحن في مرحلة توازن دقيق على مائدة المفاوضات، ولا ينبغي تحريك أي ملف خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية».

> "المجموعة الأفريقية أفضل استعداداً من المجموعة العربية" في مفاوضات الدوحة

نحو نشاط عربي أكبر

أما عن النشاط العربي في المنظمة فيقول: «يجب أن تلعب البلدان العربية دوراً أنشط، مع الإنتباه الى أن بلداناً عربية ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية، وثمة بلدان عربية تلعب فقط دور المراقب. ندعو الى إيلاء إهتمام أكبر من جانب البلدان العربية لنشاطات وإجتماعات ومقررات منظمة التجارة وتوفير فرق عمل أو لجان متخصصة تراقب القرارات والتوصيات والتطورات والأخبار الخاصة بمفاوضات المنظمة. ومع أن للدول العربية منسقاً خاصاً بأعمال المنظمة، إلا أن التنسيق الحاصل ليس على ما يرام، أما المجموعة الأفريقية فتعمل بكفاءة أكبر».

ويختم السفير بدر: «لدينا نقطة مهمة اليوم على المستوى العربي، فقد تقدّمت فلسطين بطلب إنضمام كمراقب إلى المنظمة خلال الشهر الماضي. نعتبر هذا الطلب مهماً، وهو يأتي بعد نجاح إنضمامها كمراقب في الإجتماع الوزاري في المنظمة. ومن جهتنا طلبنا من جميع أركان المنظمة الموافقة على طلب فلسطين».

© 2009 Four Seasons Hotels Ltd.

تمضي السنوات،

وتبقى الذكريات.



لرفاهةٍ تدوم

اتصل بمستشارك السياحي أو قم بزيارة موقعنا على الإنترنت: WWW.FOURSEASONS.COM

سياسة الطاقة والمياه في السعودية

استثمار 500 مليار ريال خلال 10 سنوات



■■

الوزير عبدالله الحصين: الأزمة المالية لم تؤثر على وتيرة تنفيذ المشاريع

■■

جدّه- باسم كمال الدين

في مساعيها لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة والمياه، تقف السعودية أمام خيارين: إما أن تستمر في تخصيص جزء من عائداتها النفطية لسد الاحتياجات المالية المتنامية لهذين القطاعين وبالتالي حرمان الخزينة من مبالغ كبيرة، أو أن تعمل على إدارة الطلب من جهة واستكمال عملية الخصخصة من جهة أخرى. وإذا كان الخيار السعودي محسوماً لناحية استكمال الخصخصة وإدارة الطلب، إلا أن الحاجات الملحة تفترض تدخلاً سريعاً وتطويراً متواصلاً. فبحسب أرقام وزارة المياه والكهرباء السعودية، تحتاج عمليات التوسّع في قطاعي المياه والكهرباء إلى ضخ نحو 500 مليار ريال (134 مليار دولار) خلال السنوات العشر المقبلة. لكن استقطاب الأموال الخاصة أو تعزيز الإنفاق الحكومي على هذين القطاعين لن يقدّم وحده حلاً جذرياً للمشكلة، إذا لم تعالج مسائل متعلقة بالتعرفة والموارد البشرية، وآليات الشراكة مع القطاع الخاص ومدى قابلية المجتمع السعودي لتبنّي تقنيات ومعالجات حديثة.

من المؤكد أن تحقيق التغيير الجوهري في قطاع الطاقة والمياه السعودي وضمان استدامته يتطلب في الأساس وضع وتنفيذ خطط وطنية تأخذ في الاعتبار معدلات الاستثمار اللازمة، والدور المطلوب من القطاع الخاص والبدائل التي توفرها مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وتقود وزارة المياه والكهرباء السعودية هذا التوجّه على خط موازٍ لمتابعة ورشة التطوير التي بدأتها في الأعوام الماضية. والواقع أن عام الأزمة لم يشكل عائقاً أمام الوزارة التي سجلت خلال العام الحالي انجازات عديدة مدفوعة بإصرار المملكة على زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية، جسّدته موازنة الحكومة للعام 2009.

وفي هذا السياق، يقول وزير المياه والكهرباء السعودي المهندس **عبدالله الحصين** أنه «على الرغم مما يشهده العام من أزمة مالية، لم تنخفض وتيرة التنفيذ للمشاريع القائمة أو الارتباط بالمشاريع الجديدة». ويشير الوزير إلى أن «العمل مستمر في تحسين وتمديد البنية الأساسية لشبكات المياه والصرف الصحي، حيث بلغت التكاليف المالية للمشاريع قيد التنفيذ 86 مليار ريال سعودي، وبلغ عدد السدود المنفذة والجاري تنفيذها 409 سدود بطاقة تخزينية إجمالية تبلغ 2،3 مليار متر مكعب. وفي مجال الكهرباء، يواجه قطاع الكهرباء في المملكة نمواً في الطلب بنسبة أكثر من 8 في المئة سنوياً أي ما يقارب 3 آلاف ميغاواط. وقد تمكّنت الشركة السعودية للكهرباء من رفع طاقتها الإنتاجية إلى 40 ألف ميغاواط. لكن مقارنة بنسبة النمو المشار إليها، تتوقع الشركة أن تقوم بتنفيذ مشاريع في قطاعات التوليد والنقل والتوزيع بقيمة 300 مليار ريال خلال الأعوام العشرة المقبلة. ومن المتوقّع أن يسهم القطاع الخاص بنحو 30 في المئة منها».

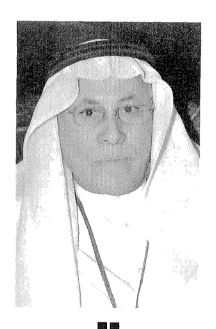
خيار لا اثنان

المملكة لا تقف وحدها في الحرب ضد شحّ مصادر المياه والطاقة، فهذا الهم بات يؤرق حكومات المنطقة على وجه العموم. وقد يكون تتابع الأزمات الأخيرة وتداخلها قد زاد من حجم التحدي. فمن أزمة الغذاء العالمية مروراً بأزمة النفط، وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية ومنها مستقبلاً إلى أزمة المناخ والاحتباس الحراري، تبدو الصورة أكثر ضبابية.

هذه الأزمات أو «الديناميات» كما يحبّ مدير النقل والطاقة والمياه في البنك الدولي **جمال صغير** تسميتها «ستترك انعكاسات مضاعفة على المنطقة التي تعاني بالأساس شحاً في المياه. وبحلول العام 2050، لن تتخطى حصة الفرد من المياه سنوياً الـ 700 متر مكعب. وإذا ما أضفنا عوامل المناخ والكوارث الطبيعية، سيتراجع الرقم بنسبة 30 في المئة، وبالتالي سنشهد أيضاً تأثيراً على جبهة الغذاء وظهور معادلة تجارة الغذاء. وبما أن توليد الطاقة يحتاج إلى مياه ومصادر المياه شحيحة في المنطقة عموماً، لا بدّ من اللجوء إلى مصادر بديلة وفي طليعتها الطاقة الشمسية والتي تقدم فرصة مهمة للمملكة لسد احتياجاتها منها».

لكن قبل أن تدخل الطاقة البديلة حلقة الإنتاج، والأمر يتطلب وقتاً واستثمارات ضخمة، لا بدّ من إيجاد حلول سريعة تُسهم بالحد الأدنى في تقليل حجم الطلب المتنامي. وفي هذا الإطار، يرى نائب الرئيس لخطوط الإنتاج والأنابيب والتوزيع وأعمال الفرض في أرامكو السعودية **أحمد السعدي** أن «تلبية احتياجات المملكة من الطاقة







د. فريد زيدان:
زيادة التعرفة من دون المس بالشريحة الفقيرة

ستستهلك 8.5 ملايين برميل نفط مكافئ يومياً (بترول وغاز) بحلول العام 2030 مقارنة بـ 3.5 ملايين برميل يومياً في الوقت الراهن». ماذا يعني هذا الأمر بالنسبة للاقتصاد السعودي ككل؟ يجيب بالقول «هذا يعني على المدى البعيد تقلّص قدراتنا التصديرية وبالتالي انخفاض مستوى العائدات النفطية. فبحلول العام 2030 سنستخدم أكثر من 50 في المئة من إنتاجنا النفطي لتوليد الكهرباء، وبالتالي تتراجع العائدات النفطية بنسبة 50 في المئة».

وبالحديث عن الحلّ، يؤكد **السعدي** «أن أمام المملكة خيارين: إما زيادة الإنتاج النفطي، أو إدارة الطلب على الطاقة. ففي حالة زيادة إنتاجنا النفطي، سوف نحتاج إلى ضخ استثمارات بنحو 700 مليون دولار لاستخراج النفط من حقول صغيرة بالطبع من دون المس بالحقول الأساسية، وهذا بديل مكلف. ونحن نرى أن هنالك فرصة لإدارة الطلب استناداً إلى معدلات النمو المرتقبة. ويمكننا البدء بالمناطق الاستهلاكية الرئيسية كالصناعات والمرافق الخدماتية من خلال العمل على رفع كفاءة هذه المرافق والمصانع وإخراج القديم منها من دائرة

فهيد بن فهد الشريف:
إلغاء ترسية "رأس الزور" لا يعني إعادة النظر بسياسة الخصخصة

الإنتاج في موازاة إدخال تقنيات جديدة كالطاقة الشمسية وصولاً إلى إعادة النظر بالأسعار».

التعرفة شأن وطني

عندما تُثار مسألة تعرفة خدمات المياه والكهرباء في المملكة، يحاول معظم المعنيين إرجاعها إلى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة نظراً إلى الانقسام الحاصل حول هذه المسألة. ومؤخراً حسم مجلس الوزراء الموقف بشأن تعرفة الكهرباء لفئات الاستهلاك غير السكني بعدم تجاوز الحدّ الأعلى المعمول به حالياً عند 26 هللة لكل كيلوواط / ساعة. وأعطى المجلس هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج

3 خطوات للمعالجة:
إدارة الطلب
استكمال الخصخصة
واعتماد الطاقة البديلة

علي صالح البراك:
خصخصة من دون منافسة لن تؤدي إلى رفع الكفاءة والفعالية

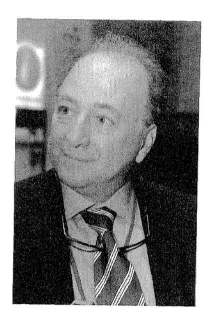
المزدوج حق مراجعة تعرفة الكهرباء لفئات الاستهلاك غير السكني (التجاري والصناعي والحكومي) وإجراء تعديلات على قيمها وإقرارها بما لا يتجاوز الـ 26 هللة لكل كيلوواط / ساعة، بحيث تراعي هذه التعريفات الأحمال الكهربائية في أوقات الذروة. وبالتالي أسقطت الحكومة التوجّه لرفع تعرفة الكهرباء غير السكني عند الحد الأعلى المعمول به حالياً. أما على صعيد تعرفة الكهرباء السكني، فيبدو الأمر أكثر تعقيداً. لذا لجأت المملكة إلى إقرار الخطة الوطنية لترشيد استهلاك الكهرباء الهادفة إلى تخفيض قيمة الفاتورة الشهرية وتقليل الارتفاع الكبير في الحمل الأقصى وإزاحة الأحمال، كما يجري حالياً العمل على إنشاء مركز وطني لترشيد الطاقة.

«التعرفة فن وليست سياسة أو علم» وفقاً لمحافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج **د. فريد زيدان** الذي أضاف «المطلوب بالدرجة الأولى رفع وعي المواطن والمستثمر بأهمية وقيمة خدمات المياه والطاقة. وأرى أن على الحكومة توجيه الدعم لمن يستحقه، أي الشريحة غير القادرة على تحمل تكاليف هذه الخدمات.


THOMSON FOUNDATION


THOMSON REUTERS
FOUNDATION


BBC





جمال صغير: لا بدّ من اللجوء إلى مصادر بديلة

من حق الحكومة خفض تعرفة الكهرباء والمياه لتحقيق التنمية، لكن ذلك يجب أن يكون محصوراً بشرائح محددة وإلا نسهم في زيادة عادات الهدر الموجودة حالياً. والواقع أن تسعير خدمات المياه والكهرباء تشكّل أداة رئيسية لجعل المستهلك مدركاً لمسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية. لكن يجب دعم هذا التوجّه بآليات تسهّل على المستهلك تسديد سعر الخدمات بما لا يؤثر على وضعه المالي».

وهنا يستطرد موضحاً «حتى في مجال الخصخصة، يجب أن تكون لدينا ستراتيجية واضحة ضمن إطار زمني محدد، من دون التأثير على الشريحة الفقيرة التي لن تستطيع مجاراة الارتفاع في الأسعار».

الخصخصة مستمرة

نجحت المملكة خلال الأعوام القليلة الماضية في جذب الاستثمارات الخاصة إلى قطاعي المياه والكهرباء، لتعطي إشارات واضحة على نيتها ورغبتها في تحويل قطاعي المياه والطاقة إلى القطاع الخاص. وجاء تأسيس شركة المياه الوطنية كتأكيد إضافي

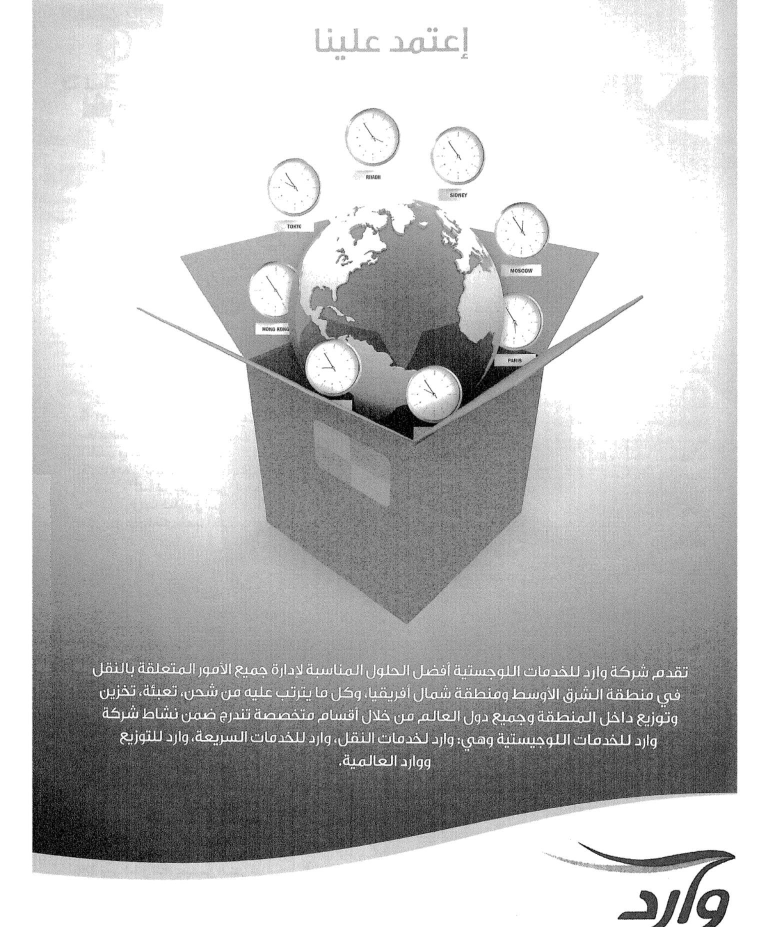
أحمد السعدي: الإنفاق على الكهرباء سيخفّض عائداتنا النفطية بنحو 50 في المئة

على هذا التوجّه، بحيث ستتولى الشركة إدارة قطاعي المياه والصرف الصحي وصولاً إلى تخصيصهما. وفي مجال المشاريع المشتركة لإنتاج المياه والكهرباء (BOO) التي يتولاها القطاع الخاص، بدأ هذا العام الإنتاج في مشروعي «الشعيبة 3» و«مرافق» اللذين سيضيفان 1.6 مليون متر مكعب من المياه و3500 ميغاواط كهرباء، على أن يبدأ نهاية العام الحالي إنتاج المرحلة الثانية من مشروع الشقيق بطاقة قدرها 312 ألف متر مكعب مياه وألف ميغاواط كهرباء.

لكن قيام شركة المياه والكهرباء مؤخراً بإلغاء ترسية مشروع رأس الزور أثار تساؤلات حول مصير الخصخصة بشكل عام. ويوضح الوزير **الحصين** الأمر بالقول إن «شركة الماء والكهرباء طرحت مشروع رأس الزور بطاقة مليون متر مكعب من المياه وألف ميغاواط كهرباء. وتمّ اختيار الائتلاف الفائز لتنفيذ المشروع، لكنه لم يتمكن من توقيع عقد المشروع على الرغم من تمديد الفترة المحددة لذلك بنحو الشهرين حيث حالت مشاكل تمويلية وإئتلافية دون ذلك، ما اضطر شركة الماء والكهرباء إلى إلغاء الترسية. ونظراً إلى الارتفاع الهائل في تكلفة التمويل في هذا الوقت والانخفاض الواضح في تكلفة المواد، ارتأينا أن تقوم المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بتنفيذ المشروع بتمويل كامل من الدولة. كما تقرر رفع طاقته الإنتاجية إلى مليون متر مكعب من المياه و2400 ميغاواط لتلبية الاحتياجات الإضافية لشركة معادن».

ويبرر محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة **فهيد بن فهد الشريف** هذه الخطوة بأن الأزمة المالية العالمية أوجدت شحاً في السيولة وفي مصادر التمويل لدى القطاع الخاص، مضيفاً «غير أن ذلك لا يعني إعادة النظر في السياسة العامة المتعلقة بالخصخصة، فلن نتمكن من توفير المياه في المملكة من دون التعاون مع القطاع الخاص». ويؤكد أن «عملية خصخصة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة مستمرة من دون أي تأخير أو تأجيل. وقطعنا عدداً من المراحل في برنامج التخصيص وإعادة هيكلة المؤسسة لتحويلها إلى شركة قابضة تعمل على أسس تجارية. وبالتالي يتم تحويل المصانع إلى شركات تجارية قائمة بحد ذاتها، ونتوقع اعتماد الهيكلة الجديدة خلال الربع الأول من العام المقبل».

هذا النموذج من الخصخصة سيتم أيضاً اعتماده من قبل الشركة السعودية للكهرباء التي وقعت مؤخراً اتفاقية مع القطاع الخاص بأسلوب البناء والتشغيل والتملك (BOO) لإنشاء محطة رابع بطاقة 1200 ميغاواط، وطرحت مشروعاً مماثلاً في الرياض بطاقة 2000 ميغاواط. ويلفت الرئيس والمدير التنفيذي للشركة المهندس **علي صالح البراك** إلى أن الشركة السعودية للكهرباء ستباشر في العام المقبل تأسيس عدد من الشركات تحت مظلتها بوصفها شركة قابضة. وستقوم الشركة القابضة بدعم هذه الشركات من النواحي الإدارية والفنية والمالية لفترة انتقالية تصل إلى 5 أعوام قبل طرحها كلياً في السوق. وقد يكون أسلوب الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص PPP حلاً مرحلياً عوضاً عن البيع بالكامل دفعة واحدة، الأمر الذي يوفّر لهذه الشركات مرحلة انتقالية تُنظم فيها المنافسة في السوق. فنحن نؤمن أن ملكية القطاع الخاص لمنشأة من دون وجود منافسة لن تؤدي إلى رفع كفاءة وفعالية العمل». ■


إعتمد علينا
RIYADH
SIDNEY
TOKYO
MOSCOW
HONG KONG
PARIS
تقدم شركة وارد للخدمات اللوجستية أفضل الحلول المناسبة لإدارة جميع الأمور المتعلقة بالنقل في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، وكل ما يترتب عليه من شحن، تعبئة، تخزين وتوزيع داخل المنطقة وجميع دول العالم من خلال أقسام متخصصة تندرج ضمن نشاط شركة وارد للخدمات اللوجيستية وهي: وارد لخدمات النقل، وارد للخدمات السريعة، وارد للتوزيع ووارد العالمية.

تقرير لـ«البنك السعودي الفرنسي»: السعودية قد تسجّل 4 في المئة نمواً في 2010

الرياض- الإقتصاد والأعمال

تحت عنوان «زيادة في الإنفاق ولكن بتعقّل» توقّع تقرير أصدره «البنك السعودي الفرنسي» ان يرتفع الإنفاق السعودي بنحو 20 في المئة ليصل إلى 579 مليار ريال في العام 2009، لافتاً الى أنّ «الإقتصاد السعودي قد يسجّل نسبة نموّ تصل الى 4 في المئة في 2010».

قال التقرير الذي أعدّه كبير الاقتصاديين في البنك د. **جون سفاكياناكيس** بمساعدة عدد من الباحثين العاملين في البنك أنّ «عودة أسعار النفط للارتفاع تعني أنه يمكن للحكومة السعودية أن تسجّل فائضاً غير متوقّع يصل إلى نحو 2.3 مليار ريال لهذا العام، وفي أسوأ الأحوال يمكن أن تسجّل الحكومة عجزاً طفيفاً جداً في الموازنة».

أول انكماش

على الرغم من الإنفاق المرتفع، الاّ انّ التقرير أشار الى انّ ذلك «لم يكن كافياً لحماية القطاع الخاص غير النفطي من تباطؤ نموه»، متوقّعاً الاّ يزيد النمو على «2.5 في المئة في العام 2009، وهو أبطأ معدّل تشهده المملكة منذ العام 1995». ولفت الى أنه «لا بدّ من الإشارة إلى أن هذا القطاع قد توسّع بما يزيد على 22 في المئة خلال السنوات الأربع الماضية». وأضاف: «بالتزامن مع تراجع إنتاج النفط، فإن الاقتصاد السعودي يواجه تراجعاً بنسبة 0.9 في المئة في إجمالي الناتج المحلي لهذا العام، وهذا هو الانكماش الأول الذي يشهده الاقتصاد السعودي على مدى عقد من الزمن»، متوقّعاً أن «يرتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للقطاع الحكومي أكثر من المعدّل الذي وصله في العام 2008 وهو 3.5 في المئة، حيث من المنتظر أن يصل إلى 3.8 في المئة في العام 2009 وهو معدّل قريب من المعدّل الذي سجّل في العام 2005 والذي وصل الى 4 في المئة».

ارتفاع القروض المصرفية

في ما يتعلق بالمؤشرات على عودة الانتعاش الاقتصادي، أشار التقرير إلى ان ذلك «يظهر من خلال قروض القطاع الخاص التي ارتفعت بنسبة 1.9 في المئة في أغسطس، وهي أعلى زيادة تسجّل خلال 11 شهراً. وتابع: «إن التراجع الذي تشهده المملكة لن يكون طويلاً أو عميق التأثير، ولن يكون للتضخم التبعات التي تشهدها الاقتصادات المتقدّمة. فالتباطؤ الاقتصادي الذي تركّز في النصف الاول من العام الحالي، والذي طاول القطاع الخاص على وجه التحديد، يشهد الآن تحولاً تدريجياً للتعافي. فقد شهدت أسعار النفط تحسناً خلال الربع الثالث، ما يسمح للمملكة بتخطي توقعاتها بالنسبة للعجز في الموازنة والمقدر بنحو 65 مليار ريال». وبيّن أنّه مع بقاء أسعار النفط تحوم حول مستوى 70 دولاراً للبرميل، فإن التوقعات تشير إلى تحقيق المملكة فائضاً قليلاً في الموازنة العامة. ورأى أن عملية الإقراض المصرفي ستشهد تحسناً تدريجياً خلال الأشهر القليلة المقبلة، وستتسارع عملية التعافي الائتماني خلال 2010.

وأكّد تقرير «السعودي الفرنسي» أن «إقراض المصارف لن يعود الى المعدلات التي عرفها في 2008»، لافتاً الى انّ «عمليات اقراض القطاع الخاص شهدت للشهر الثالث على التوالي تحسناً ملموساً في شهر أغسطس بعد الانكماش الذي وصلت نسبته 2.5 في المئة خلال الأشهر الستة التي سبقت شهر مايو».

تحسن تدريجي لإقراض القطاع الخاص في الربع الثالث


د. جون سفاكياناكيس

ونبّه التقرير إلى أن مستحقات البنوك السعودية على القطاع الخاص تضاعفت ثلاث مرات ما بين العامين 2003 و2008. وفي هذا الصدد لفت الى انّه «ولّت أيام هذا النمو المتزايد إلى غير رجعة على الأقل حتى السنة المقبلة. فالمصارف ستصبح أقل تساهلاً واندفاعاً للإقراض، وستسعى الى اقراض الأعمال التي ستوفر السيولة والأسس التي تحمي حقوق المصارف ورأس مالها. ولفت التقرير الى أنّ نحو ثلث المبلغ الإجمالي المخصّص للإنفاق الحكومي حتى العام 2013 والذي يبلغ 400 مليار دولار «سيكرّس لزيادة قدرة المملكة على إنتاج النفط، مع تخصيص المبلغ المتبقّي لتقليل الاعتماد على عوائد النفط التي تتعرض لتقلبات حادة بسبب ارتفاع وانخفاض أسعار هذه السلعة».

«سعد» و«القصيبي»

أما في ما يتعلّق بقضية تعثر مجموعتي «سعد» و«القصيبي»، فاعتبر التقرير أنّه «لا شك في أن القضية أثّرت سلباً على صورة الشركات السعودية في العالم، لكن المشهد العام على صعيد الشركات والاقتصاد الكلي يبدو سليماً، وهناك ما يدعو للإعتقاد بأن تأثير هذه الاضطرابات على القروض المصرفية سيضمحل الى حدّ ما العام المقبل، وسيكون على الشركات السعودية تعزيز شفافيتها تماشياً مع متطلبات المصارف المقرضة المحلية والدولية».■


المجتمعون خلال اللقاء الثاني الذي نظمه مجلس الغرف

تطوير التجارة والاستثمار بين السعودية وأفريقيا

الرياض - الإقتصاد والأعمال

يبدو أن المملكة العربية السعودية تنتهج توجّهاً جديداً لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع القارة الأفريقية، حيث بدأت بتكوين فريق عمل وتنظيم زيارات استكشافية لعدد من دول القارة السوداء للوقوف على الفرص الاستثمارية والتجارية المتاحة للقطاع الخاص السعودي في تلك الدول، إضافة الى بحث سبل زيادة المبادلات التجارية.

يأتي ذلك في ظلّ مؤشرات اقتصادية غير مشجّعة لناحية التبادل التجاري والاستثماري مع الدول الأفريقية، إذ تصف دراسة أعدّها مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية واقع التجارة والاستثمار بـ«الضعيف»، كاشفة أنه لا يمثّل إلاّ 1.7 في المئة من إجمالي التجارة الخارجية للمملكة، في حين لا تمثّل الاستثمارات الأفريقية في السعودية سوى 1.2 في المئة من اجمالي الاستثمارات الأجنبية البالغة نحو 38 مليار دولار في العام 2008.

وانطلاقاً من هذه الحقائق، قام مجلس الغرف السعودية بتنظيم اللقاء الثاني الموسّع الذي جمع عدداً كبيراً من رجال الأعمال السعوديين وسفراء وقائمين بالأعمال وممثلين لأكثر من 30 دولة أفريقية معتمدين في المملكة.

وأكّد رئيس مجلس الغرف السعودية **محمد الفضل**: «إن كل القوى الاقتصادية في العالم تسعى إلى إعادة اكتشاف أفريقيا كأرض بكر وواعدة للاستثمار والتجارة، وذلك في ظل الظروف الدولية التي احتدمت فيها المنافسة على الأسواق». وأضاف: «هناك توجّه جديد للقطاعين الحكومي والخاص في المملكة نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا، وهو توجّه تسانده كافة الجهات الحكومية في المملكة».

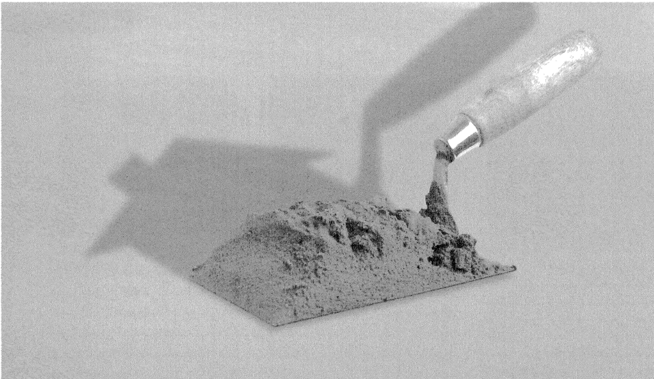
ولفت **الفضل** الى أن «أحد أهم توجّهات مجلس الغرف السعودية هو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول القارة الأفريقية خاصة في ظل ما يلقاه هذا التوجّه من دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين». وأشار إلى أن «المجلس يهدف للإرتقاء بحجم العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة ودول أفريقيا ما يعود بالنفع على كافة الأطراف»، متابعاً: «جميع أهدافنا وتطلعاتنا تتّسم بأنها أهداف مشتركة وليست صعبة التحقيق، وكل دولة لديها ما تقدّمه للطرف الآخر لتكون علاقة المملكة مع الدول الأفريقية علاقة مشاركة اقتصادية حقيقية».

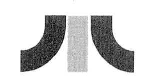
من جهته، لاحظ سفير بوركينا فاسو وعميد السلك الديبلوماسي في الرياض **عمر دياوارا** تنامي الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا، وبخاصة الاستثمارات الصينية واليابانية، منوهاً بجهود السعودية في هذا الاتجاه وقال «سنقدم كل الدعم لهذا التوجّه الإيجابي»، لافتاً الى انّه «لو كان هناك من حاجز نفسي يمنع الاستثمار في أفريقيا فهو من صنع المستعمر الذي نقل صورة سيئة عن أفريقيا»، داعياً الى ضرورة أن يرى المستثمر الوضع على الأرض كما فعلت الهند والصين.

وأكّد السفير أن أفريقيا تشهد تغييرات سريعة وفي مختلف المجالات، مشيراً الى أن العلاقة مع السعودية ضاربة في القدم من خلال الدين الإسلامي، كما أن القطاع الخاص في افريقيا قوي وسيقدّم كل الدعم لشريكه السعودي الراغب في الاستثمار.

بدوره، قدم الأمين العام لمجلس الغرف **د. فهد السلطان** بإسم المجلس آليات مقترحة للإسهام في تعزيز العلاقات الاقتصادية السعودية الأفريقية أبرزها تشكيل فريق متابعة يضمّ في عضويته أعضاء من مجلس الغرف السعودية وممثلين عن بعض الدول الأفريقية وهو يجتمع بشكل دوري لمتابعة ما يتم الاتفاق عليه من آليات وبرامج عمل وتوصيات. كذلك طالب بأن يقوم فريق المتابعة من الجانب الأفريقي بالمساعدة في تسهيل مهمة الوفود التجارية والاستثمارية السعودية التي ينظّمها المجلس لبعض الدول الأفريقية وتهيئة الظروف المناسبة لها. كما أشار الى «أهمية قيام فريق المتابعة بالتنسيق مع التكتلات الاقتصادية الأفريقية لتنظيم وفود تجارية واستثمارية افريقية لزيارة المملكة بهدف تفعيل التعاون التجاري والاستثماري مع اصحاب الأعمال السعوديين»، لافتاً الى «قيام مجلس الغرف السعودي بتنظيم لقاء سنوي يجمع سفراء ورؤساء البعثات الديبلوماسية الأفريقية مع نخبة من أصحاب الأعمال السعوديين».

من جانبه، اعتبر رئيس مركز تنمية الصادرات السعودية ورئيس مجلس إدارة مجموعة الزامل **د. عبد الرحمن الزامل** ان «مسؤولية البنك الإسلامي للتنمية كبيرة في دعم التنمية في أفريقيا، مطالباً بتوظيف جزء من موارد البنك في تطوير البنى التحتية في الدول الإسلامية».■







قطاع الإيواء السعودي: بين المقومات والمعوقات

الرياض- روجيه رومانوس

تشير بعض الإحصاءات غير الرسمية إلى أن إيرادات قطاع الإيواء السعودي (الفنادق والوحدات السكنية) بلغت نحو 12.8 مليار ريال في العام الماضي، توزّعت على القطاع الفندقي بنسبة 62 في المئة والوحدات السكنية المفروشة بنسبة 38 في المئة. الاّ ان المعنيين بالقطاع وعلى الرغم من وصفهم أداء الأعمال للشهور التسعة الأولى للعام 2009 بـ«الجيّد»، يقرّون بتراجع نسب الإشغال، ولاسيّما في الفنادق، الى نحو 20 في المئة. «الإقتصاد والأعمال» استطلعت آراء رجال الأعمال والرسميين حول القطاع.

يشير رئيس اللجنة الوطنية للسياحة في مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، ورئيس مجلس إدارة فندق «المطلق» **فيصل المطلق** إلى أن «قطاع الإيواء شهد طفرة نوعية في السنتين الأخيرتين تمثّلت في نسب الإشغال العالية التي وصلت إلى ما بين 85 و90 في المئة في قطاع الفنادق تحديداً. إلا أن هذا الواقع، وعلى الرغم من اشراقته، تقابله مشاكل كثيرة نعاني منها في أعمالنا، ولاسيّما مسألة آلاف الوحدات السكنية غير المرخّصة على مستوى المملكة. صحيح أن الهيئة العامة للسياحة والآثار بدأت بتنظيم هذا القطاع حيث نشهد إقفالاً لعدد قليل من هذه المرافق، إلا أنه لا تزال هناك الكثير من الوحدات غير المرخّصة». مضيفاً: «في الماضي قام عدد كبير من أصحاب الأبنية بتحويلها إلى مرافق لتأجير الوحدات المفروشة من دون مراعاة الشروط المطلوبة خصوصاً على صعيد الأمن والسلامة». متابعاً: «هناك مشاكل أخرى يعاني منها القطاع تتمثّل في التعرفة العالية للكهرباء وغياب تمويل حكومي للقطاع، إلى اشتراطات نسبة السعودة المرتفعة صعبة التحقيق».

السعودة صعبة التطبيق

لمعالجة هذه المسائل، يطالب **المطلق**

المطلوب معالجة جذرية للمرافق غير المرخصة

بـ«إعادة تقديم القروض الحكومية أسوة بالقطاعات الصحية والتعليمية والصناعية، وبتفعيل الخريطة السياحية لكل مدينة عبر تحديد الأماكن التي تحتاج إلى فنادق ووحدات سكنية مفروشة. كذلك إعطاء استثناءات في الارتفاعات وأنظمة البناء، وتخصيص أراض حكومية للاستثمار الفندقي لمدة 40 عاماً بدلاً من 20، كذلك نأمل باتّباع النظم المطبّقة في جميع الدول العربية خصوصاً تصنيف الفنادق، وترك أسعار الغرف للإدارة طبقاً لقدرتها على التسويق، وإعادة النظر بنسب السعودة المفروضة على القطاع، لتكون على المهنة وليس النسبة، حيث أن نسبة الـ 44 في المئة التي تسعى إلى تطبيقها الهيئة العامة للسياحة والآثار في غضون سنتين من الآن يصعب تحقيقها، لأن نحو 90 في المئة من عمالة الفندق خدمية»، مطالباً أيضاً «بضرورة دراسة تخفيض رسوم الكهرباء للفنادق أسوة بقطاعات اخرى ولاسيّما الصناعية منها، مع التشديد على أهمية تنسيق أوقات الفعاليات والمؤتمرات والندوات والمعارض من حيث التوقيت بجدول زمني يضمن عدم الضغط على الفنادق وضمان نسب التشغيل بمعدل متّزن».

ويشدّد رئيس اللجنة السياحية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، الرئيس التنفيذي لمجموعة عبدالمحسن الحكير، **ماجد الحكير**، على «مسألة صعوبة التمويل وارتفاع فوائد القروض، ناهيك بصعوبة إجراءات الحصول على التراخيص واعتماد المخططات»، متمنّياً على «الهيئة» إعادة النظر في سياسة التسعير التي تعمل عليها من دون حدّ أعلى لأسعار إيجارات الغرف الفندقية بل مراعاة عامل العرض والطلب».

الرياض وفئة الخمسة نجوم

يلحظ **الحكير** أن «قطاع الإيواء بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات، ولاسيّما في العاصمة، التي تحوّلت إلى مركز لسياحة الأعمال والمؤتمرات، وبالتالي لا بدّ من العمل على تسهيل البيئة الاستثمارية في هذا القطاع. ففي مجال فئة الخمس نجوم، لا تزال الرياض بحاجة إلى ضعف الموجود حالياً، الذي لا يتعدّى 7 فنادق بسعة استيعابية لا تتجاوز 2000 غرفة»، مشيراً إلى أنّ هذا الواقع «جعل مجموعتنا تركّز على هذا القطاع بشكل أكبر حيث بات لدينا أكثر من 20 ألف غرفة فندقية على مستوى

64 % من الفنادق في مكّة المكرّمة

أشارت إحصائية رسمية صادرة عن مركز المعلومات والأبحاث السياحية «ماس» التابع لـ«الهيئة العامة للسياحة والآثار» إلى أنّ 64 في المئة من فنادق المملكة متركّزة في منطقة مكّة المكرّمة، تليها المدينة المنوّرة بنسبة 8 في المئة، والرياض بنسبة 7 في المئة. ولفتت إلى أنّ فنادق الدرجة الثانية تمثّل 42 في المئة من المجموع الإجمالي، ثم فنادق الدرجة الثالثة بنسبة 30 في المئة، تليها فنادق الدرجة الأولى بنسبة 20 في المئة وفنادق الدرجة الممتازة بنسبة 6 في المئة. وبيّنت الإحصائية الرسمية أن الغالبية العظمى من هذه الغرف تتركز في مكّة المكرمة بنسبة 70 في المئة بواقع 87.5 ألف غرفة من إجمالي 142.6 ألف غرفة، وفي المدينة المنوّرة بواقع 16.4 ألف غرفة بنسبة 13 في المئة، والرياض بواقع 8 آلاف غرفة بنسبة تصل إلى حدود 8 في المئة. وكان القطاع حقّق نمواً وصل إلى 20 في المئة في 2008 مقارنة بالعام 2007. إذ تمّ بيع 48.7 مليون غرفة توزّعت بين الفنادق والوحدات السكنية المفروشة، مقارنة بـ40.5 مليون غرفة في العام الذي سبقه.







فيصل المطلق: السعودة صعبة التحقيق

المملكة من مختلف الفئات. وسنقوم في السنوات الخمس المقبلة بضخّ نحو مليار ريال لإقامة نحو 13 فندقاً في أرجاء المملكة بعدد غرف تصل الى 7 آلاف، وما قيامنا منذ أيام بافتتاح فندق «هيلتون غاردن الرياض العليا» سوى الدليل على هذا التوجّه القوي». متابعاً: «السعودية تشهد معدلات نموّ جيّدة ما يستدعي مماشاة هذا الواقع وتلبية الاحتياجات المطلوبة».

20 في المئة تراجع نسب الإشغال

ويكشف رئيس اللجنة السياحية عن «التراجع في نسب الإشغال في القطاع الفندقي على مستوى المملكة في الشهور التسعة الأولى من العام الحالي والتي وصلت الى حدود 20 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام المنصرم. وذلك نتيجة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية»، الاّ انه يعبّر عن تفاؤله «بعودة رحلة الصعود في العام المقبل نتيجة للمؤشرات الإيجابية والنمو المتوقّع للإقتصاد السعودي في 2010».

«هيئة السياحة»: تراخيص الكترونية

في ما يشبه الردّ على ما تقدّم، يعكس المدير التنفيذي لجهاز السياحة لمنطقة الرياض في الهيئة العامة للسياحة والآثار **عبد الرحمن الجساس** أجواء تفاؤلية لناحية العمل على تنظيم قطاع الإيواء، فيشير إلى «أنّنا نعمل على ربط استخراج التراخيص من خلال بوابة الكترونية بحيث يستطيع المستثمر

ماجد الحكير: ضخ مليار دولار خلال 5 سنوات

الحصول على ترخيصه إلكترونياً من جهة واحدة وفي وقت قصير من دون مراجعة جهات عدة للحصول على مطلبه»، مشيراً إلى منح «الهيئة» 132 رخصة لقطاع الإيواء على مستوى المملكة، منذ بداية العام وحتى آخر رمضان، توزّعت بين 13 ترخيصاً فندقياً و119 رخصة للوحدات السكنية». مضيفاً: «نعمل على برنامج لتطوير قطاع الإيواء السياحي يتمثل في تعزيز ورفع مستوى خدمات مرافق الإيواء العاملة كمرحلة عاجلة، كما أنّ جهدنا اليوم ينصبّ على توفير بيئة نظامية واستثمارية تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة لتغطية متطلبات النمو، وذلك بالتنسيق والتكامل بين برامج الهيئة لإحداث نقلة نوعية في القطاع».

من جهة ثانية، يبدو ان الهيئة العامة للسياحة والآثار تسير بشكل معاكس لتمنّيات المستثمرين، إذ يؤكد **عبد الرحمن الجساس**، السعي الى «دراسة وضع حدّين أدنى وأعلى لأسعار الفنادق كمبادرة لحماية صغار المستثمرين والقطاع من المتلاعبين»، موضحاً «قرب الانتهاء من إعداد الدراسة من

■■

زيادة عدد الغرف في الرياض بنسبة 175 % خلال عامين

■■

عبد الرحمن الجساس: سنضع حدّين أعلى وأدنى للتعرفات

قبل إدارة التراخيص والجودة في «الهيئة» بالتعاون مع مكتب هندسي، وذلك بعد أن أخذت عيّنات من أسعار الشقق والفنادق الموجودة».

90 مرفقاً غير مرخص

ويضيف **الجسّاس**: «في مسألة إعادة التصنيف، نتّبع أحدث المعايير العالمية المطبّقة في هذا المجال، وذلك للإرتقاء بمستوى القطاع، وقطعنا شوطاً كبيراً في ذلك. وتمّ الانتهاء من المسح الشامل للفنادق وأُنجز نحو 85 في المئة من الشقق المفروشة ورأينا تجاوباً كبيراً من المستثمرين وأصحاب هذه المرافق، حيث يتعامل كثيرون مع الملاحظات التي أبداها مفتشو «الهيئة»، وقام المستثمرون بالمطلوب منهم للمحافظة على التصنيفات المعطاة لهم»، معلناً ان «الهيئة قامت مؤخراً بحصر نحو 90 مرفقاً للوحدات السكنية المفروشة غير المرخّصة وتعمل اليوم على إقفالها».

14 ألف غرفة في سنتين

يكشف المسؤول عن منطقة الرياض أنّ «هناك نحو 8 آلاف غرفة فندقية موجودة في العاصمة موزّعة بين الفئات الأولى الثلاث»، معلناً أنّه «خلال سنتين من الآن سيصل عدد الغرف الفندقية إلى 22 ألفاً، أي بإرتفاع يصل الى 175 في المئة»، مشيراً إلى أنّ «7 فنادق من فئة 5 نجوم قيد الإنشاء وستبدأ التشغيل في الفترة القريبة المقبلة».■

في تقرير لـ «بوز أند كومباني»
مرحلة ما بعد الأزمة في دول مجلس التعاون

رغم تمكّن دول مجلس التعاون من النأي بنفسها إلى حدّ كبير عن التأثيرات المباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية، إلاّ أنّها لم تكن محصّنة بالكامل ضد انعكاساتها. ومع بدء الاقتصاد العالمي بالتعافي، يمكن للمسؤولين في دول مجلس التعاون اتخاذ خطوات خاصة في المنطقة لتسريع وتيرة التعافي، وحماية اقتصاداتها من أزمات مستقبلية محتملة، وذلك حسب دراسة جديدة صادرة عن «شركة بوز أند كومباني».

يعتبر **نبيه مارون** وهو شريك في «بوز أند كومباني» أنّ «الأزمة المالية العالمية أبرزت الحاجة إلى المزيد من التنويع في اقتصاديات دول مجلس التعاون كما سلّطت الضوء على مكامن الضعف في النظام المالي، التي تتأتى بشكل رئيسي من معدّلات الاستدانة المرتفعة»

تأثير الأزمة

يشير **ريتشارد شدياق** وهو شريك أيضاً في «بوز أند كومباني» إلى أنّ «المنطقة بدت في بداية الأزمة وكأنّها بمنأى عن تأثيراتها، إلاّ أنّه بحلول نوفمبر 2008، ظهرت بوادر التأثّر وتبيّن أنّها لن تخرج من العاصفة من دون خسائر».

نتيجة لذلك، تأثّرت بعض الاقتصادات بما فيها دبي والكويت والبحرين بالأزمة بشكل ملحوظ. ويعتبر **د. جهاد أزعور** وهو مستشار تنفيذي أوّل في «بوز أند كومباني» أنّ «المنطقة برمّتها عانت من تداعيات الانكماش الاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار النفط من نحو 110 دولارات للبرميل في نهاية الفصل الثالث إلى ما يقارب الـ 40 دولاراً للبرميل الواحد، وتباطؤ حركة التجارة الدولية، وانخفاض التدفقات الرأسمالية إلى المنطقة، فضلاً عن الخسائر الجسيمة التي تكبّدتها الصناديق السيادية».

من هذا المنطلق، عمد العديد من دول مجلس التعاون إلى وضع خطط لمواجهة الأزمة، واعتبرت الخطة السعودية من الأكبر في العالم نسبة إلى الناتج المحلي القائم، إذ شكّلت 10.3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي للمملكة للعام 2008. في المقابل، وضعت دولة الإمارات خطتين بقيمة 120 مليار درهم، ما يتجاوز 12 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2008. كما وضعت دولة الكويت تسهيلات بقيمة 5.2 مليارات دولار صُمّمت للسماح للمصارف بإقراض نحو 13 مليار دولار خلال سنتين. كذلك اتخذت السلطات النقدية في دول مجلس التعاون خطوات لضخ السيولة في المصارف وخفض تكاليف التمويل وتعزيز الثقة والتخفيف من شروط الإقراض الصارمة.

قياس وقع الأزمة

يمكن قياس وقع الأزمة العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون من خلال ثلاثة أبعاد:

1- **التأثير على النتائج الاقتصادية**: يتوقّع أن تنخفض معدلات النمو في دول مجلس التعاون إلى ما دون 3 في المئة بالمقارنة مع نسب تجاوزت الـ 6 في المئة سنوياً خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008. ولوضع حدّ لهذا المنحى السلبي، عمدت حكومات دول المجلس إلى رفع مستوى الإنفاق العام. وشكّل التراجع الحاد في الإيرادات النفطية عبئاً على المالية العامة، حيث أدّى إلى تقليص كبير للفوائض في الموازنات العامة.

2- **التأثير على النظم المالية**: أظهرت الأزمة مواطن الخلل في النظام المصرفي في دول الخليج. ففي الكويت والإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، شكّلت الشركات المالية غير المصرفية نقطة الضعف الرئيسية في النظام المالي بسبب نسبة الاستدانة المرتفعة. أما النظم المصرفية الأخرى الأكثر محافظة كالسعودية، فقد أثبتت قدرة أكبر على مواجهة الأزمات. كما شهدت الأسواق المالية في دول المجلس تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة ما بين سبتمبر 2008 وسبتمبر 2009.

3- **الوقع على القطاعات الاقتصادية**: انعكس الركود الاقتصادي سلباً على الاستثمارات الجديدة في مختلف القطاعات بما فيها قطاع النفط والغاز، باستثناء الاستثمارات المبرمجة في المشاريع النفطية ما بعد الإنتاج. وتمّ إرجاء بعض المشاريع الكبرى أو حتى إلغاؤها، أما مشاريع ما قبل الإنتاج فيجري إعادة جدولتها. فضلاً عن ذلك، تأثّرت التكتلات العائلية سلباً بفعل استثماراتها في الأسواق الأجنبية واتساع نطاق عملياتها.

ويشير **د. أزعور** في هذا السياق إلى أنّ «العديد من هذه الشركات قد يواجه صعوبات مالية بفعل تراجع جودة الأصول المالية، وزيادة المخاطر الائتمانية، فضلاً عن التوسّع في قطاعات تأثّرت بشدة جراء الأزمة، بالإضافة إلى مستويات المديونية المرتفعة».

وتأثّر القطاع العقاري في دول المجلس بشدّة نتيجة انخفاض الطلب وتراجع الأسعار. أما بالنسبة إلى قطاع السياحة، فتشير آخر توقعات منظمة السياحة الدولية إلى انخفاض عدد السياح الدوليين القادمين إلى منطقة الشرق الأوسط بنسبة 18.1 في المئة في العام 2009.

المستقبل

يتعيّن على صانعي القرار إعادة تحديد موقع اقتصادياتهم للاستفادة من التعافي الاقتصادي العالمي عبر اجتذاب استثمارات جديدة إلى القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ودعم المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم. كما يتوجّب عليهم تحسين مناخ الاستثمار من خلال تطبيق الأنظمة والتشريعات المحفّزة. ويدعو **شدياق** إلى، تسريع تنفيذ الوحدة النقدية المقترحة لحماية اقتصاديات دول مجلس التعاون من تقلبات العملة، والحفاظ بشكل أفضل على الاستقرار المالي، وضمان عمق الأسواق المالية، وتوفّر السيولة». كما يتعيّن تعزيز حوكمة القطاعات المصرفية والمالية، والعمل عل توسيع الأسواق المالية وتفعيل قطاع التأمين.■

اللقاء السنوي لغرفة الرياض

إستضافت الغرفة التجارية الصناعية في الرياض خلال حفلها السنوي عدداً من الوزراء والمسؤولين الحكوميين ورجال المال والأعمال.

جاء في مقدمهم وزير النقل **د. جبارة بن عيد الصريصري** ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» **د. محمد الجاسر** ورئيس مجلس إدارة غرفة الرياض **عبدالرحمن بن علي الجريسي** وأعضاء مجلس الإدارة وحشد من كبار المسؤولين من رجال الأعمال.



الوزير الصريصري (الأول من اليسار) الى جانبه الجريسي وعدد من رجال الأعمال



عدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة يتقدّمهم (من اليمين) الجريسي وسعد المعجل وعبدالعزيز العجلان وخالد السيف وفهد الحمادي أحمد الراجحي



د. الجاسر وخالد المقيرن



(من اليسار) سليمان الحربي وابراهيم بن سعيدان وعدد من رجال الأعمال



(من اليمين) سعد المعجل وأحمد الكريديس وأحمد الراجحي

(من اليمين) عبدالله الحبيّب وعبدالله الفايز وآخرون

نكسب التحدي...
دائماً

في دبي للإستثمار نواصل مسيرتنا بخطى راسخة، فالتنوع الذي تتسم به إستثماراتنا يتيح لنا فرص النمو في مختلف القطاعات. ومع كل إنجاز جديد نتطور ونضفي بعداً جديداً يعزز مكانتنا. من هنا نستمد قوتنا لنحقق المزيد من النجاحات في سعينا المستمر لرصد الفرص الواعدة حتى في ظل ظروف إقتصادية مليئة بالتحديات... بالتنوع نتفوق.



دبي للإستثمار شركة مساهمة عامة - دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص.ب: ٢٨١٧١
هاتف: ٣٣٣ ٣٣٧٩ (٩٧١٤+)، فاكس: ٥٤٧ ٣٣٤٦ (٩٧١٤+)، الموقع الإلكتروني: www.dubaiinvestments.com

هشام جبر: «أسيك القابضة» نحو الإقليمية

القاهرة - محمود عبد العظيم

تتّخذ مجموعة «أسيك» القابضة، الذراع الاستثمارية لمجموعة القلعة المصرية في مجال التصنيع الثقيل وصناعة الاسمنت، خطوات متسارعة على طريق التحول إلى كيان إقليمي عملاق ولاعب رئيسي في مجال صناعة الاسمنت في المنطقة العربية.

تراهن «أسيك»، في تحوّلها هذا، على قدرة مالية كبيرة تتمتع بها المجموعة الأم «القلعة» من ناحية، وفرص استثمارية سانحة ومغرية في عدد من بلدان المنطقة منها سورية والجزائر والسودان ومصر، إلى جانب توقعاتها بانفجار الطلب على الاسمنت في معظم البلدان العربية خلال السنوات العشر المقبلة ما يضمن لأي مصنع أسمنت جديد بيع إنتاجه بالكامل، بأرباح كبيرة استنادا إلى دراسات جدوى اقتصادية أعدّتها بيوت خبرة استشارية عالية في هذا المجال.

وحدّدت "أسيك" القابضة، حسبما كشف لـ "**الاقتصاد والأعمال**" **هشام جبر**، العضو المنتدب للشركة، هدفها الستراتيجي بأن تصل إلى طاقة إنتاجية قدرها 13 مليون طن سنوياً من الاسمنت خلال السنوات الخمس المقبلة، عبر مصانعها الموزعة على أكثر من بلد، وأن يصل حجم الأعمال إلى 8 مليارات جنيه، باستثمارات حالية تبلغ نحو ثلاثة مليارات جنيه منها مليارات رأس مال الشركة، إلى جانب مليار جنيه كقروض مصرفية.

توسع إقليمي

من هذا المنطلق تكثّف «أسيك» جهودها لانجاز خطة التوسع الإقليمي التي اعتمدتها قبل عامين والتي تتمثل في افتتاح مصنع «التكامل» في السودان البالغة طاقته الإنتاجية 1.5 مليون طن، وذلك مطلع العام المقبل وإنشاء خطي إنتاج بطاقة ثلاثة ملايين طن في مصنع «جلفة» في الجزائر على بعد 200 كلم من الجزائر العاصمة، إلى اقتناء حصة 35 في المئة من رأس مال مصنع «زهانه» مع الاحتفاظ بحق الإدارة والتشغيل، وهو مصنع قائم وتتولى «أسيك» تطويره لزيادة طاقته الإنتاجية إلى 1.6 مليون طن.

في الإطار نفسه، حصلت الشركة على رخصة لإقامة مصنع للاسمنت في محافظة المنيا في مصر ومن المقرّر أن يدخل مرحلة الإنتاج مطلع العام 2011، إلى جانب الاستحواذ على حصة قدرها 28 في المئة من مصنع قنا للإسمنت مع الاحتفاظ بحق الإدارة والتشغيل.

نمو خدمي

ويتواكب طموح «أسيك» الإقليمي في مجال إنتاج الاسمنت مع طموحها في المجال الخدمي خصوصاً أن الشركة القابضة تتبعها 6 شركات فرعية تعمل جميعها في مجال الخدمات الفنية والبيئية والاستشارية في صناعة الاسمنت وبالتالي نجحت الشركة في إحداث نوع من التكامل الإنتاجي والخدماتي في أعمالها عبر رحلة تاريخية بدأت قبل ربع قرن.

هذه الرحلة يروي تفاصيلها **هشام جبر** فيقول: «يعود تأسيس مجموعة «أسيك» إلى العام 1975 حين أنشأها رجل الأعمال المصري **عمر جميعي** مع شريك سويسري، وأطلق عليها «الشركة العربية السويسرية للهندسة» «أسيك». وكانت الفلسفة الرئيسية لإنشاء الشركة تقديم خدمات متكاملة لصناعة الاسمنت في مصر، التي كانت واقعة حينذاك في قبضة الحكومة والقطاع العام، وبالتالي لم تكن هناك عمليات تطوير كافية. وظهر أن هناك حاجة في هذه المصانع إلى خدمات كبيرة على مستوى عالٍ من الناحية التقنية».

ويضيف: «كانت مهمة الشركة إستقدام الخدمات الفنية والتكنولوجية عبر الشريك السويسري. وعندما حققت الشركة نجاحاً في مجال أعمالها أسست مجموعة من الشركات التابعة منها شركة «أسيك لحماية البيئة» كما أنشأت شركة «أسيك للتحكم الآلي» التي تتولى عمليات التحكم في المصانع وهو محور مهم من محاور صناعة الاسمنت خصوصاً إذا علمنا أن أفران الاسمنت تعمل على مدار الساعة. وهناك شركة «أريسكو» لتصنيع مصنعات الصلب التي تستخدم في إنشاء مصانع الاسمنت وبالتالي كانت «أسيك» تتولى مهام إنشاء وتشغيل مصانع الاسمنت بنظام تسليم المفتاح. ثم أنشئت شركة أسيك للتعدين «أسكوم» مهمتها القيام بأعمال التحليل الجيولوجي للمحاجر التي تقدم المواد الخام لصناعة الاسمنت إلى جانب عمليات إدارة المحاجر ذاتها».

وعن دخول الشركة الى قطاع الاسمنت يشرح **جبر**: «بمرور الوقت تملّكت «أسيك» مصنع حلوان للإسمنت الذي باعته الحكومة المصرية أواخر التسعينات. وهكذا دخلت «أسيك» للمرة الأولى في تاريخها قطاع إنتاج الاسمنت بشكل مباشر وكل ذلك تم في عهد **عمر جميعي**. بعد وفاته، قامت مجموعة «القلعة» في العام 2005 بشراء «أسيك» وشركاتها التابعة وكانت أول صفقة اقتناء كبرى في تاريخ «القلعة». وبدأت عملية إعادة هيكلة شاملة للشركة استهدفت فصل القطاع الإنتاجي عن القطاع الخدماتي، ثم تمّ بيع مصنع حلوان إلى الشركة الإيطالية. واحتفظت «القلعة» بالمجموعة الخدمية التي كانت نواة لـ «أسيك» القابضة التي تحمل اسم

خطتنا التحوّل إلى كيان إقليمي عملاق في صناعة الإسمنت

«الشركة الوطنية للتنمية والتجارة» برأس مال يبلغ مليار جنيه تتوزع بنسبة 54 في المئة لمجموعة القلعة، وتتوزع الحصة الباقية على مؤسسات مالية ومستثمرين أفراد مصريين وعرب. وبدأت «القلعة» تطبّق نموذجها الاستثماري القائم على خلق مجموعة شركات قابضة تصبح بمثابة أذرع استثمارية في قطاعات مختلفة وأصبحت «أسيك» هي ذراع القلعة في الصناعة الثقيلة عبر التركيز على صناعة الاسمنت، وذلك وفق رؤية تهدف إلى إحتلال موقع ريادي في هذه الصناعة في السوقين العربية والأفريقية».

ويضيف **جبر** عن تطور نشاطات الشركة في قطاع الاسمنت: «عدنا بعد ذلك إلى القطاع الإنتاجي حيث أنشأنا شركة «آسيك للإسمنت» في العام 2006. ووضعنا خطة تهدف إلى امتلاك حصة سوقية كبيرة في صناعة الاسمنت، على المستوى الإقليمي، وذلك عبر تطبيق ثلاثة سيناريوهات: **الأول** إنشاء مصانع جديدة مثلما نفعل في «جلفة» في الجزائر أو «التكامل» في السودان أو المنيا في مصر أو مصنع جديد ندرس إنشاءه في سورية. أما السيناريو **الثاني** فهو الدخول في مصانع قائمة عبر شراء حصة من رأس مالها والعمل على رفع طاقتها الإنتاجية خصوصاً كانت لديها مشاكل فنية نعمل على حلها وتطوير العملية الإنتاجية فيها. أما السيناريو **الثالث** فهو شراء حصص من مصانع قائمة لامتلاك طاقة إنتاجية قدرها 13 مليون طن إسمنت سنوياً خلال السنوات الخمس المقبلة.

نمو مجال الخدمات

أما عن مجال الخدمات فيقول **جبر** أن خطة الشركة الستراتيجية تركز على نوعين من الأعمال هما خدمات الإدارة الفنية للمصانع، ونعتبر أنفسنا رواداً في هذا المجال، فنقوم بكافة اعمال الادارة والانتاج ويتولى الملاك مهام البيع والتوزيع والتسويق. وننتج حاليا ثلث إنتاج مصر من الاسمنت، الذي يقدر حالياً بنحو 45 مليون طن سنوياً. وتشمل قائمة عملائنا الشركة الحكومية الوحيدة الباقية في حوزة القطاع العام في صناعة الاسمنت، وهي الشركة القومية للإسمنت، التي نتولى إدارتها بعد أن ثبت أن تكلفة الإنتاج لدينا أقل. ومن بين عملائنا مصنع «قنا للإسمنت» ومصنع «سيناء للإسمنت» ومصنع «بني سويف»، ومصنع «جنوب الوادي» ومصنع «حلوان» أي أننا ندير مصانع تعود ملكيتها للحكومة والقطاع الخاص المصري ولشركات متعددة الجنسية والخطوة الستراتيجية الآتية السعي لإدارة مصانع إسمنت خارج مصر إلى جانب تقديم المشورة الفنية».

أما النوع **الثاني** من الخدمات التي نركز عليها حالياً هي خدمات المقاولات والإنشاءات عبر تفعيل نشاط شركة «أريسكو» التي تتولى إنشاء مصانع الاسمنت بنظام تسليم المفتاح. نحن نتولى المهمات الأربع في صناعة الاسمنت وهي المهمات المدنية التي تشمل مصنعات الصلب والصوامع والطواحين، وكذلك التحكم الآلي والكهروميكانيكي بالمعدات وورش تجميع لوحات التحكم، ثم الإدارة الفنية للمصنع بعد تشغيله، وهذه الفلسفة في العمل تعطي للشركة ولعملائها أقصى درجة من المرونة وأقصى درجه من التكاملية لأننا نعطي العميل الفرصة لاختيار ما يناسبه من بين حزمة الخدمات التي نقدمها.■

«طلعت مصطفى» تنفّذ صفقة استحواذ فندقي قريباً

القاهرة - محمود عبد العظيم

تعتزم مجموعة طلعت مصطفى القابضة تنفيذ صفقة استحواذ في القطاع الفندقي، قبل نهاية العام الحالي بما يدعم موقفها التنافسي في القطاع الذي تعتبره مصدراً للعائدات المستقرة والمتكرّرة.

يأتي ذلك في إطار سعي المجموعة لرفع طاقتها من الغرف الفندقية الى ما بين 4 و 5 آلاف غرفة فندقية خلال السنوات الخمس المقبلة، مقابل نحو 700 غرفة حالياً.

ورفضت المجموعة الإفصاح عن هوية الفندق أو الشركة التي سيتم اقتناؤها لحين إتمامها. وأرجعت تنفيذ الشركة صفقة استحواذ فندقي واحدة منذ مطلع العام 2009، الذي كانت وصفته في نهاية العام الماضي بأنه سيكون عام التوسّع والاستحواذات الفندقية، الى طول أمد الإجراءات الخاصة بالحيازة والتملك، وندرة الفرص المتاحة في الأسواق، وعمليات الفحص.

من جهة أخرى، أكّد **جهاد الصوافطة**، نائب الرئيس التنفيذي للشركة، على أن الشركة لم تكن مهتمة بصفقة شراء فندق «غراند حياة» نظراً لمبالغة المالك في القيمة التقديرية للفندق، فضلاً عن وقوعه في منطقة فيها فندقان تابعان للمجموعة هما فندق «الفورسيزنز بلازا» وفندق «النيل» الذي ينتظر أن يتم افتتاحه قريباً.

واستحوذت «طلعت مصطفى» في مطلع أيار / مايو الماضي على كامل أسهم شركة الإسكندرية والسعودية للمشروعات السياحية المالكة لمنتجع « الفورسيزنز » - شرم الشيخ، وذلك بشراء حصة شركة المملكة للاستثمارات الفندقية التابعة للأمير **الوليد بن طلال** البالغة نسبتها 39.3 في المئة في صفقة بلغت قيمتها 57 مليون دولار. وأتمت «طلعت مصطفى» عملية الاستحواذ هذه من خلال إحدى شركاتها التابعة وهي الشركة العربية للاستثمارات الفندقية والسياحية «أيكون» التي تعدّ الذراع الاستثمارية للمجموعة في الإستثمارات الفندقية.

وجاءت هذه الخطوة ضمن الستراتيجية التوسّعية للمجموعة في القطاع الفندقي الذي يدرّ عوائد مستقرة سنوية بعيداً عن المبيعات العقارية، ووصفتها المجموعة في ذلك الوقت بأفضل الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها، على أن تتبعها عمليات الاستحواذ الأخرى، فضلاً عن التوسّعات التى تجريها المجموعة بالفعل في القطاع الفندقي المصري سواء في الأقصر أو في «مدينتي» أو «مرسى علم» إضافة إلى توسعة فندق «فورسيزنز» شرم الشيخ نفسه.

وأضاف: «إن الشركة ستضيف خلال الأعوام الثلاثة المقبلة 1600 غرفة فندقية جديدة بافتتاح فندق «النيل كمبنسكي» و«فورسيزنز» - السلطانة ملك في الأقصر و«فورسيزنز» - مدينتي وتوسعة «فورسيزنز»- شرم الشيخ وافتتاح فندق التحرير والمرحلة الأولى من مشروع مرسى علم. وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذه التوسعات نحو 900 مليون دولار سيتم تمويلها من مبيعات مشروعي «مرسى علم» و«شرم الشيخ» حيث سيضمان وحدات سكنية سياحية، إلى إيرادات الفنادق المملوكة للمجموعة فضلاً عن بعض القروض التي ستحصل عليها عند الحاجة.

وأشار نائب الرئيس التنفيذي لـ «طلعت مصطفى» أن الشركة تقتصر التمويل المصرفي على المشاريع الفندقية فقط بينما تموّل المشاريع العقارية من مواردها الذاتية وأموال الحاجزين.

وتبلغ السيولة التي بحوزة شركة «طلعت مصطفى» القابضة حالياً نحو 1.8 مليار جنيه بما يعادل 3.4 في المئة من إجمالي الأصول، في حين يبلغ رصيد القروض والتسهيلات 2 مليار جنيه، تمثل نحو 3.7 في المئة من إجمالي الأصول، وبالتالي تمثّل نسبة القروض والتسهيلات الى حقوق الملكية 1 الى 12 بما يعني وجود فرص قوية للاقتراض المصرفي لدى الشركة.

وحققت «طلعت مصطفى» 1.68 مليار جنيه إيرادات في الربع الثاني من العام 2009 بزيادة 6 في المئة عن الربع الأول، لتصل بذلك جملة إيراداتها في النصف الأول الى 3 مليارات جنيه و187 مليون جنيه مقابل 3 مليارات و161 مليوناً في النصف الأول من 2008. وبلغت حصة الشركة في الفنادق المملوكة لها 122 مليون جنيه من صافي الأرباح.

وبلغ صافي أرباح الشركة خلال الربع الثاني 384 مليون جنيه، مقارنة بـ 469 مليوناً في الربع الأول، ليصل صافي أرباح الشركة في النصف الأول الى 854 مليوناً مقارنة بـ 1.1 مليار جنيه في النصف الأول من العام 2008، وهو التراجع الناتج عن إرتفاع تكاليف البناء خلال السنوات السابقة، حيث يتم اعتماد إيرادات وأرباح الشركة عن الوحدات العقارية التي تم تسليمها فقط. ■



منتجع «فورسيزنز» شرم الشيخ التابع لمجموعة طلعت مصطفى


TERRE
D'HERMÈS

مصر:
خصخصة جزئية لإنتاج الكهرباء

المشروع الجديد، الذي يعدّ الأول من نوعه في مصر، يأتي في إطار مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية الأساسية، وهو عبارة عن معمل لتوليد الكهرباء في منطقة العين السخنة في محافظة السويس، حيث من المقرر البدء في تشغيله خلال العام 2012 بمشاركة «البنك الوطني المصري»، العائدة ملكيته إلى «بنك الكويت الوطني»، بنسبة 49 في المئة من المشروع البالغة تكلفته ملياري جنيه، في ما تملك الشركة القابضة للكهرباء النسبة المتبقية والبالغة 51 في المئة.

من المقرر أن يكون هذا المشروع بداية لتنفيذ مشاريع مماثلة في مجال توليد ونقل الكهرباء بمشاركة القطاع الخاص، على أن يتم تأجيل دخول هذا القطاع، مجال توزيع الكهرباء، أي البيع المباشر للجمهور، الى مرحلة لاحقة خصوصاً بعد تصريحات حكومية سابقة شددت على أنه لن يتم خصخصة قطاع الكهرباء في مصر نظراً لحساسية الأمر.

ويأتي المشروع كمبادرة من جانب وزارة الكهرباء لتعزيز ستراتيجية الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص في المشاريع المختلفة التي سبق وأن أطلقتها وزارة المالية بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم، في مجال بناء وتأجير المدارس، ومع وزارة الإسكان والمرافق، في مجال مشاريع الصرف الصحي في منطقة القاهرة الجديدة، التي فازت بها شركة «أوراسكوم» للإنشاء والصناعة، وكذلك مع وزارات أخرى تعمل في مجال الخدمات العامة.

ومن المقرّر تطبيق النظام الجديد وفقاً لضوابط حددتها وزارة الكهرباء مع وزارتي المالية والاستثمار، وفي مقدم هذه الضوابط تأسيس شركة مستقبة لكل مشروع تتولى إنتاج الكهرباء سواء تملّكت هذه الشركة معملاً أو أكثر في منطقة امتياز، أو في مناطق عدة موزعة على محافظات الجمهورية المختلفة، على أن تقوم وزارة الكهرباء ممثلة بالشركة القابضة بشراء الكهرباء ثم إعادة بيعها للمستهلكين.

تشمل تلك الضوابط أيضاً السماح للقطاع الخاص، مصرياً أو عربياً، بالدخول في مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح وغيرهما لتخفيف الاعتماد على المعامل الحرارية المستهلكة للوقود، والمساهمة في خفض التلوث.

آليات تشجيع

تشجع الحكومة المصرية القطاع الخاص على الدخول في مجال توليد الكهرباء في المرحلة المقبلة، عبر تطبيق إجراءات لتشجيع هذا القطاع على اقتحام هذا المجال بقوة. وتشمل هذه الإجراءات تسهيلات إئتمانية من البنوك، وإعفاءات ضريبية، وإعادة تسعير الكهرباء المشتراة من هذه المشاريع الجديدة لضمان ربحية معقولة للمستثمرين، بالإضافة الى تقديم الدعم الفني والإداري واللوجيستي من جانب الشركة القابضة لهذه المشاريع الجديدة خصوصاً أن تلك الشركة ستحتفظ بحصص حاكمة تتيح لها السيطرة على القرارات داخل هذه الشركات الجديدة.

ومن المقرر تطبيق هذه الإجراءات على المشاريع الجديدة فقط التي تنفذها وزارة الكهرباء في المرحلة المقبلة خصوصاً أن الخطة تتضمن إنشاء أكثر من معمل وهي بحاجة لاستثمارات تقدر بنحو 20 مليار جنيه بحلول العام 2015 لمواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء للأغراض الصناعية والمنزلية خصوصاً في المدن والتجمعات السكنية الجديدة.

وتشير دراسة صادرة عن بنك الاستثمار «بلتون» الى أن إنتاج الكهرباء في مصر يعتبر عبئاً كبيراً على الدولة لأنها نظرا للدعم الكبير الذي تقدمه، وتتوقع الدراسة أن ترفع الحكومة المصرية الأسعار بعد دخول الشركات الخاصة في هذا القطاع قريباً. وتدعو القطاع الخاص الراغب في دخول هذا «البزنس» الجديد إلى التوجه نحو المناطق الصناعية وتلبية احتياجات القطاع الصناعي من الكهرباء نظراً لمعدل النمو الكبير الذي حققه القطاع الصناعي المصري في السنوات الماضية والمرشّح لأن يتضاعف في السنوات العشر المقبلة.

«بزنس» مربح

ويعتبر **محمد فريد خميس**، رئيس لجنة الصناعة والطاقة في مجلس الشورى، مبادرة وزارة الكهرباء بالسماح للقطاع الخاص بدخول هذا النشاط الاستثماري الجديد خطوة ايجابية على طريق تعزيز مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الثقة بقدرة القطاع الخاص المصري الذي اكتسب خبرات متراكمة على مدى السنوات الماضية لانجاز مثل هذه المشاريع الحيوية والضخمة.

وقال إن دخول القطاع الخاص مجال الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية والخدمات، من شأنه تخفيف الأعباء التمويلية الضخمة عن الحكومة، مشيراً الى أن الاستثمار في مشروعات الكهرباء والطاقة بحاجة إلى تمويل ضخم خصوصاً مع تنامي الاحتياجات من الكهرباء في مجال التصنيع خلال المرحلة المقبلة.

وأكّد **محمد فريد خميس** على ضرورة توافر عناصر نجاح التجربة الأولى لتشجيع المزيد من شركات القطاع الخاص مثل توفير بعض الإعفاءات الضريبية، وتيسير الإجراءات والحصول على الدعم الفني اللازم لبناء وتشغيل هذه المعامل خصوصاً إنها تجربة جديدة على القطاع الخاص المصري وهي تجربة ستفتح في حال نجاحها آفاقاً واسعة أمام المستثمرين لتنويع استثماراتهم والدخول في مشاريع مربحة.

من جانب آخر يرى **خالد الجبالي**، العضو المنتدب لبنك «باركليز مصر» أن البنوك المصرية قادرة على تدبير التمويل اللازم لمشاريع معامل توليد الكهرباء في المهل المطلوبة. ويؤكد أن تمويل مشاريع البنية الأساسية أصبح جاذباً للقطاع المصرفي. ■

مصر: 5 مصانع جديدة للإسمنت لتلبية «فورة» الطلب

القاهرة – محمود عبد العظيم

تدرس وزارة التجارة والصناعة المصرية طرح خمسة تراخيص لإنشاء مصانع جديدة للإسمنت لمواجهة الطلب المتزايد عليها يصل حسب دراسات لهيئة التنمية الصناعية الى 70 مليون طن سنوياً في العام 2015 مقابل 45 مليوناً حالياً.

من المنتظر أن يشهد النصف الأول من العام المقبل طرح هذه التراخيص، إلاّ أن الوزارة لم تحدد بعد آلية الطرح وهل سيكون بنظام المزايدة، مثلما تم في التراخيص الأخيرة، أو بنظام الأسعار المحددة، ومن المنتظر أيضاً أن يتمّ توزيع التراخيص الجديدة جغرافياً بحيث تغطي المناطق التي لا توجد فيها مصانع إسمنت لخفض تكلفة النقل والتوزيع ومواجهة إنفلات سعري حاد تشهده سوق الإسمنت منذ فترة، الى جانب تخصيص مصنعين للمناطق النائية، لمواجهة الطلب المتنامي على الإسمنت بفعل الطفرة العمرانية والسياحية المتزايدة.

ويأتي هذا التوجه من جانب وزارة التجارة والصناعة كتحرك مستقبلي لمواجهة الطلب المتزايد على الإسمنت. ففي حال عدم إنشاء مصانع جديدة ستبلغ الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك حواي 25 مليون طن، ما سيؤدي الى ارتفاع سعر الطن الى أكثر من ألف جنيه، ولن يكون بالإمكان الاعتماد على الاستيراد نظرا لنمو الطلب الذي تشهده معظم البلدان المصدرة للإسمنت في دول منطقة الشرق الأوسط.

أيضاً يستند قرار وزارة التجارة الى توقّعات بحدوث موجة جديدة من الانتعاش الاقتصادي وعودة الازدهار الى القطاع العقاري بحلول العام 2010، عقب التعافي من الأزمة المالية العالمية الراهنة. ومن المتوقع أيضاً أن يتضاعف سعر النفط خلال السنوات الأربع المقبلة بما يعني عودة الانتعاش الى معظم بلدان العالم العربي، وانفجار الطلب على الإسمنت الذي تقدره دراسة الاتحاد العربي للإسمنت بنحو 300 مليون طن سنوياً لكافة البلدان العربية، مقابل 178 مليوناً حالياً.

كما تسعى وزارة التجارة، عبر هذا الإجراء الجديد، الى الاستفادة من القدرات الإنتاجية المتزايدة لقطاع الغاز الطبيعي المصري في السنوات المقبلة حيث أن توافر الطاقة بأسعار اقتصادية مناسبة يعتبر أحد أهم العوامل المشجعة للمستثمرين على الدخول في إنتاج الإسمنت.

ويقول المهندس **عمرو عسل**، رئيس هيئة التنمية الصناعية، إن الدراسة التي تعدها الهيئة ستعرضها على المجلس الأعلى للطاقة في اجتماعه المقبل لإصدار قرار بشأن إمكانية توفير الطاقة للمصانع الجديدة وفي أي وقت.

وأكّد المهندس **عمرو عسل** أن نمو الطلب المحلي على الإسمنت يزيد من طرح رخص جديدة قريباً، مشيراً الى حاجة السوق المصرية في غضون سنوات قليلة إلى نحو 70 مليون طن إسمنت سنوياً في حال استمرار نمو الطلب بنسبة 10 في المئة سنوياً كما هو حالياً، وأن الطاقات الإنتاجية للمصانع لن تكون قادرة على الوفاء بمتطلبات السوق المحلية ما سيجعل الاستيراد ضرورة والتحكم بالأسعار أمراً صعباً.

عمرو عسل: المصانع القائمة تعجز عن سدّ الطلب المحلي

هشام جبر: مصانع الإسمنت تسعى إلى زيادة إنتاجها

صيف المضاربات

وحسب الخبراء فإن اشتعال أسعار الإسمنت والمضاربات، والعجز الحكومي عن السيطرة على سعره خلال أشهر الصيف الحالي، حيث قفز الى 800 جنيه للطن في بعض المناطق، كذلك فشل معظم المحاولات للسيطرة على الأسعار بما فيها تدوين أسعار المستهلكين على العبوات، وإحالة 10 من كبار مسؤولي الشركات إلى القضاء، حيث تم تغريم كل منهم 10 ملايين جنيه بتهمة ممارسة الاحتكار، الأمر الذي يعدّ سبباً رئيسياً لقرار وزارة التجارة بالتعجيل بدراسة طرح تراخيص جديدة لإنشاء مصانع للإسمنت حيث لم يكن مقرراً التفكير في هذه الخطوة قبل ثلاث سنوات من الآن وبعد انقشاع غبار الأزمة المالية العالمية.

وأشارت دراسات سابقة الى إمكان حدوث تشبّع في سوق الإسمنت العربية بحلول العام 2017 مع دخول طاقات إنتاجية جديدة في كل من السعودية والإمارات والجزائر والسودان، واستكمال المشاريع العقارية والإنشائية الكبرى في دول المنطقة، ومن ثم تراجع الطلب، ما سيفرض على الشركات خفض إنتاجها أو البحث عن تصريفه في أسواق العالم المختلفة.

إلا أن الأمور جرت على عكس اتجاه الريح، حيث تواصلت الطفرة العقارية في مصر، ولم تتأثر كثيراً بتداعيات الأزمة المالية. وطرحت الحكومة مشاريع كبرى جديدة الى جانب أن أموال التحفيز التي ضختها الحكومة للحفاظ على معدل النمو توجّهت في معظمها الى مشاريع طرق وجسور و إنشاءات شكّلت المزيد من الطلب على الإسمنت. وبلغت هذه الأموال 15 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2008-2009. ومن المنتظر ضخ 15 ملياراً أخرى خلال النصف الثاني من العام المالي 2009 – 2010 استناداً إلى مؤشرات النمو خلال النصف الأول. وهذه المليارات الجديدة ستذهب الى مشاريع الخطوط الجديدة لمترو الأنفاق، وإنشاء مطار دولي في مدينة السادس من أكتوبر، وتمديد مرافق لمناطق عمرانية جديدة، وكلها مشاريع بحاجة الى الإسمنت.

وفي هذا السياق يقول المهندس **هشام جبر**، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «أسيك القابضة» للإسمنت، التابعة

لمجموعة القلعة الاستثمارية، حيث تتولى عمليات الإدارة والتشغيل لمعظم مصانع الإسمنت المصرية، أن اتجاه الحكومة لإصدار تراخيص جديدة يعدّ خطوة ايجابية حتى لا تواجه السوق اختناقاً، ومن ثم ستنفجر الأسعار سواء أرادت الحكومة أو لم ترد، وبالتالي فإن هذه الخطوة المبكرة والإستباقية من جانب وزارة التجارة سوف تضمن الحد الأدنى من السيطرة على السوق. الا أن مشاريع البناء العائلي ومشاريع «إبني بيتك» لإسكان الشباب ستتواصل لسد احتياجات الأجيال الجديدة من الوحدات السكنية وبالتالي لن يتراجع الطلب على الإسمنت بالإضافة الى بدء تنفيذ معظم المشاريع العقارية الكبرى العائدة الى شركات خليجية،الى جانب المشاريع الأخرى الفندقية في الساحل الشمالي وغيرها.

توازن مصلحة المستهلك

وقال **هشام جبر** أن السوق قوية وشهدت نمواً قياسياً على مدار العام الماضي وأن منح تراخيص جديدة يعدّ خطوة جيدة لأنها ستحدث توازناً لمصلحة المستهلك. أما الشركات القائمة حالياً فستسعى إلى تطوير مصانعها ورفع طاقتها الإنتاجية خلال الفترة المقبلة في حال زيادة الطلب، وأن الاستيراد لن يكون حلاً نظراً الى ارتفاع أسعار الإسمنت في الأسواق الخارجية من ناحية، وارتفاع تكلفة النقل والشحن من ناحية ثانية، ما يجعل أسعاره مرتفعة عند وصوله الى المستهلك. فإذا أضفنا جشع بعض حلقات التوزيع من التجار سيجد المستهلك نفسه أمام أسعار مبالغ بها ما يعود بالسلب على تكلفة البناء.

وكانت شركة «سي آي كابيتال للبحوث»، التابعة لمجموعة كابيتال القابضة، أجرت دراسة حول توقعاتها المستقبلية لسوق الإسمنت خلصت فيها الى أن مصانع جديدة، سبق أن حصلت على تراخيص قبل عام ونصف، ستدخل مرحلة الإنتاج في مطلع العام 2011، وبالتالي ستصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية الى 66.7 مليون طن، والفجوة المتوقعة بحدود 9 ملايين طن ستتولى الشركات التي ستحصل على تراخيص في العام 2010 سدّها عندما تبدأ مصانعها بالإنتاج بحلول العام 2014 .

وتوقعت الدراسة استمرار الطلب على الإسمنت في مصر، واستمرار جاذبية القطاع الاستثمارية، وإقبال المستثمرين على الحصول على تراخيص لمصانع الإسمنت نظراً الى الربحية العالية التي يحققها القطاع، والمزايا النسبية التي يتمتع بها في السوق المصرية ومنها توافر المواد الخام اللازمة للإنتاج بكثرة، وكذلك انخفاض تكلفة الطاقة والأيدي العاملة، إضافة الى السوق الكبيرة المرشّحة للمزيد من النمو، ما يعني ضمان استرداد ما يدفعه أي مستثمر للحصول على الرخصة بمدى زمني قصير للغاية لا يزيد على 5 سنوات .■

تحت برعاية

سيادة الرئيس محمد حسني مبارك

رئيس جمهورية مصر العربية

ملتقى القاهرة الرابع للاستثمار

The 4TH CAIRO INVESTMENT FORUM

14 – 15 ديسمبر 2009 سميراميس انتركونتيننتال، القاهرة - مصر

بمشاركة واسعة من الوزراء والمسؤولين في مصر والبلدان العربية وحشد من رجال الأعمال والمستثمرين وقادة المصارف والمؤسسات والشركات العاملة في مختلف القطاعات.

أبرز المحاور

- أداء الاقتصاد العربي بعد الأزمة المالية العالمية
- مناخ وفرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- الاستثمار في البنية الأساسية في مصر والعالم العربي
- مستقبل قطاع الطاقة في العالم العربي
- الاستثمار في الصناعة والزراعة
- فرص النمو في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- مستجدات الاشراف والرقابة المصرفية والمالية
- السياحة والاستثمار العقاري

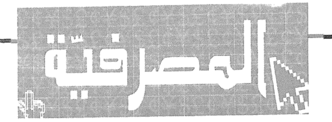
تنظيم

وزارة الاستثمار في مصر









رأي

الحوكمة المؤسساتية

يُظهر منح جائزة «نوبل للاقتصاد» إلى إقتصاديين قاما بأبحاث حول الحوكمة المؤسساتية، مدى تزايد أهمية هذا الموضوع في الاقتصاد العالمي عامة وإدارة الشركات خاصة. وعلى الرغم من أن أعمال الفائزين في الجائزة إلينور أوستروم و أوليفر ويليامسون، ركّزت على حوكمة السلع العامة أي السلع التي يمكن لكل المجتمع استخدامها مجاناً كالهواء والماء والغابات، فإن مجرد تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال أهم جائزة دولية للاقتصاد هو دليل على أنه أصبح من المقومات الأساسية لعمل الشركات والمؤسسات اليوم سواء أكانت في القطاع الخاص أم في القطاع العام.

وتأخذ الحوكمة المؤسساتية أهمية إضافية في ظلّ تنامي حالات الاختلاس وقيمتها في المؤسسات المالية حول العالم، حيث أظهرت دراسة جديدة أن معدل قيمة الاختلاس للمؤسسة المالية الواحدة بلغ 15.2 مليون دولار العام 2009 بزيادة 22 في المئة عن العام 2008، في حين زاد المعدل بالنسبة لإجمالي الشركات بنحو 7 في المئة من 8.2 ملايين دولار إلى 8.8 ملايين. وقد غطّت الدراسة نحو 730 شركة حول العالم، ثلثها في الولايات المتحدة وربعها في كل من أوروبا وآسيا و11 في المئة في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث أشارت إلى أن الشركات في منطقتي الشرق الأوسط وأفريقيا هي من الأكثر تعرّضاً لعمليات الاختلاس مع أعلى قيمة اختلاس في 7 من أصل 10 قطاعات شملتها الدراسة.

وعلى الرغم من أن الحدّ من الاختلاس لا يدخل ضمن نطاق الحوكمة المؤسساتية بشكل أساسي وتعريفها الضيق وهو القواعد والممارسات التي تحكم العلاقة بين مدراء ومساهمي الشركة، بالإضافة إلى موظفيها ودائنيها، إلا أن الموضوعين مرتبطان بشكل غير مباشر، حيث أظهرت دراسات عديدة أن ضعف الحوكمة يمكن أن يؤدي إلى عمليات اختلاس في حين أن قوة تواجدها تشكّل رادعاً معنوياً وصلباً لمثل هذه العمليات. والواقع أنه منذ صدور المبادئ العامة الاولى للحوكمة المؤسساتية في العام 1999، فإن الإدراك العام لأهميتها في عمل الشركات والمؤسسات يتزايد يوماً بعد يوم. ومع أن الممارسات والتركيبات تختلف بين شركة وأخرى وبين بلد وآخر، فلا شك أن العالم يتّجه أكثر فأكثر نحو الاعتراف بالحاجة إلى العناصر المعنوية في إدارة الشركات وليس فقط إلى العناصر المادية. فلا يكفي أن تكون نتائج المؤسسة جيدة، بل ينبغي أن تكون العلاقات المعنوية أيضاً جيدة لتأمين سلامة المؤسسة واستمراريتها على المدى البعيد.

خاص ... خاص ... خاص

مؤسسة التمويل الدولية تسعى لتملك حصة في أحد البنوك اللبنانية

عُلِمَ أن «مؤسسة التمويل الدولية» التابعة لـ «مجموعة البنك الدولي»، في صدد الاتفاق مع أحد البنوك اللبنانية على تملك حصة من رأس ماله.

وفي وقت تتحفظ «المؤسسة» عن ذكر اسم البنك، تشير المعلومات المتوافرة إلى كونه أحد البنوك ذات التواجد الخارجي، وأن المفاوضات بين الطرفين بلغت مرحلة تقييم سعر السهم.

مصرف سعودي يعاني من أزمة قيادة

عُلِمَ أن أحد أقدم المصارف السعودية، يشهد مؤخراً أزمة على مستوى قيادته التنفيذية، بعد مضي قرابة الـ 5 أشهر على استقالة العضو المنتدب، لأسباب وصفت في حينه بالخاصة، والبنك لا يزال حتى الآن تحت قيادة عضو منتدب بالوكالة.

بنك لبناني في فرانكفورت وآخر في السنغال

بنك الاعتماد اللبناني – أحد المصارف العشرة الأولى في لبنان – ينجز حالياً المرحلة الأخيرة في عملية تأسيس فرع له في السنغال بعد أن ضخ منذ أشهر رأس المال المطلوب وفقاً للقوانين المرعية.

ومن المتوقع أن يكون مطلع العام 2010 موعد بدء العمل الفعلي لأول مصرف لبناني في هذا البلد الأفريقي الذي يضم جالية لبنانية قديمة.

ومن جهة أخرى، افتتح بنك بيروت – أحد المصارف العشرة الأولى في لبنان – فرعاً له في فرانكفورت ليكون بذلك أول مصرف لبناني في عاصمة المال الألمانية.

وهذا الفرع يتبع بنك Bank of Beirut–UK Lmtd البريطاني، التابع بدوره للبنك الأم في بيروت، بحيث بات للبنك ثلاثة مواقع ضمن الاتحاد الأوروبي في لندن وفرانكفورت وقبرص.

المحتويات

العضو المنتدب لـ أغريكول - مصر: خطة للتوسّع وتنويع المنتجات

القاهرة - محمود عبد العظيم

بدأ بنك كريدي أغريكول - مصر تنفيذ خطة توسّع في السوق المصرية تستهدف الوصول الى حصة سوقية مناسبة على صعيد التوظيف والودائع.

وترتكز هذه الخطة على ثلاثة محاور رئيسية تشمل: الانتشار الجغرافي، تنويع المنتجات، والدخول بقوة في مجال تمويل الشركات والقروض المسوقة.

«الإقتصاد والأعمال» التقت هنري غيمان، العضو المنتدب للبنك، الذي كشف عن تفاصيل خطة التوسع وقيّم تجربة وجود كريدي أغريكول في أسواق المنطقة العربية.

■ **ما هو تقييمكم لتجربة تواجد بنك كريدي أغريكول، ضمن بنوك فرنسية أخرى أبرزها سوسيته جنرال، في مصر وأسواق المنطقة؟**

□ نحن ننتمي إلى مجموعة تتواجد في المنطقة منذ أكثر من 60 عاماً، منذ دخولنا السوق السعودية في العام 1948. كذلك نعمل في أسواق البحرين واليمن وأبو ظبي ودبي وبيروت، وجئنا إلى مصر قبل 30 عاماً عبر مكتب تمثيل. ثم عملنا بشكل مباشر كبنك استثماري في مصر منذ مطلع العام 2001، عبر حيازة بنوك عدة منها كريدي أغريكول ليونيه وبنك الائتمان المصري والبنك المصري الأمريكي، ومن ثم نعتبر أننا لا نزال في مرحلة الانطلاق، ونعمل بجدية لتنمية وتوسيع نشاطنا.

خطة توسّع

■ **وماذا عن خطتكم للتوسع في السوق المصرية؟**

□ السوق المصرية سوق واعدة لكن لا يزال ينقصها فروع كثيرة قياساً للاتساع الجغرافي، ونمو عدد السكان، مقابل انخفاض أعداد المتعاملين مع الجهاز المصرفي بصفة عامة، وبالتالي ففي السوق إمكانات توسع في كافة المجالات سواء في تمويل الشركات، أو قطاع التجزئة، أو المشاريع الصغيرة. لذلك اعتمدنا خطة للتوسع وبدأنا بالفعل في تنفيذها، حيث ننوي التوسع في شبكة الفروع من 68 الى 74 فرعاً نهاية العام الجاري، كما نسعى إلى توسيع محفظة القروض خصوصاً بعد أن حققنا نمواً في حجم أعمال هذه المحفظة بنحو 50 في المئة مقارنة بالعام الماضي، علماً بأن إجمالي هذه المحفظة سجل في حزيران/ يونيو الماضي 7.8 مليارات جنيه بينما قفزت الودائع لتبلغ 19 مليار جنيه بمعدل نمو 80 في المئة. والنمو في الودائع لم يكن كبيراً أو موازياً لحجم النمو في القروض وذلك بسبب حالة التباطؤ الاقتصادي الكلي بصفة عامة. وفي الوقت الحالي نسعى إلى زيادة نسبة القروض للودائع، وبذلنا مجهوداً جيداً في هذا الاتجاه، حيث تبلغ نسبة الزيادة الآن نحو 38 في المئة. صحيح هي نسبة منخفضة مقارنة بالبنوك الأخرى، ولكننا نعمل على زيادتها، وقد شهدت زيادة بالفعل حيث كانت هذه النسبة في حدود 22 في المئة قبل ثلاث سنوات، وذلك يعود الى أن البنك المصري الأمريكي الذي تملكناه كان معروضاً للبيع، وبالتالي لم يحقق نمواً في الائتمان والتوظيف. أحد أبرز أهدافنا من خطة التوسع الحالية وهو فتح فروع جديدة وزيادة معدل توظيف الأموال في البنك، ولكن ذلك لا يعني أننا نطبّق سياسة ائتمانية عشوائية بل على العكس فنحن ندقق كثيراً لاهتمامنا بنوعية المحفظة. وإذا نظرنا الى هيكل هذه المحفظة نجدها تتوزع بتوازن محسوب حيث تضم قروض التجزئة بكافة أنواعها نسبة 20 في المئة، والمشاريع الصغيرة 12 في المئة، فيما يستحوذ تمويل الشركات على النسبة الباقية البالغة 68 في المئة.

مجموعة اغريكول تأثرت بالأزمة، لكنها حققت أرباحاً

التشغيل والربحية

■ **ولكن ضعف سياسة التشغيل في البنك، وتراجع نسبة القروض للودائع مقارنة بمتوسط بلغ نحو 55 في المئة في بقية البنوك من شأنه أن يؤثر على معدلات الربحية في مصرفكم؟**

□ بالتأكيد هذا صحيح، وهي من الأشياء التي نأخذها في الاعتبار عند وضع خطة التوسّع، لأننا بطبيعة الحال نسعى إلى الوصول لحصة سوقية مناسبة تتوازى مع ثقل مجموعة «كريدي أغريكول» العالمية التي ننتمي إليها وبالتالي تتم ترجمة هذه الحصة على شكل ربحية معقولة.

■ **ما هي أبعاد تأثيرات الأزمة المالية العالمية على مجموعة كريدي أغريكول الفرنسية؟**

□ المجموعة تأثرت مثل بقية البنوك العالمية بالأزمة المالية، ولكن هذا التأثير لم يصل الى درجة إلحاق الخسائر، وكنا في موقف مالي قوي بدليل أن «كريدي أغريكول» من ضمن المؤسسات المصرفية التي لم تحتاج أو تطلب أو تحصل على دعم مالي من الحكومة الفرنسية إبان الأزمة. عالمياً - بالنسبة للمجموعة - كانت الخسائر في نشاطات معينة ولكن على مستوى النتائج النهائية لا نزال نحقق أرباحاً. وبالنسبة إلى وضعنا في مصر، وبناءً على الكلام السابق، لم نشعر بتبعات للأزمة خصوصاً وأن الجميع يعلم أننا ننتمي إلى مجموعة عالمية قوية، كما أننا مستثمرون

ستراتيجيون في المنطقة ولا نسعى إلى الربح السريع، أو مغادرة المنطقة، فنحن نستثمر على المدى البعيد وهذا ما يمنحنا الكثير من المصداقية وثقة العملاء.

■ **وماذا عن نشاطكم في مجال القروض المشتركة؟**

□ نحن نشطاء جداً في هذا القطاع، ندرس كل الصفقات المعروضة في السوق وشاركنا في العديد من القروض لحساب شركات أخرى. نعمل أيضاً في مجال التمويل عبر أذرع تابعة لنا. ففي مجال التمويل العقاري لدينا شركة تابعة بنسبة مساهمة 50 في المئة ونسعى لتملّكها بالكامل، وهي الشركة المصرية للتمويل العقاري، حيث اشترينا منذ فترة حصة بنك الإسكندرية فيها، كذلك نعمل بقوة في مجال التأجير التمويلي ونعتزم تأسيس شركة منفصلة في هذا المجال.

■ **كيف تنسقون العلاقة بين البنوك التابعة لمجموعة كريدي أغريكول في أسواق المنطقة العربية؟ وهل هناك تعاون مشترك بين هذه البنوك على صعيد الصفقات الإقليمية الكبرى؟**

□ بالطبع هناك علاقات تعاون مستمرة بين هذه البنوك، ويتم تبادل الخبرات والكوادر الإدارية في ما بينها، وعلى سبيل المثال كنت العضو المنتدب للبنك السعودي الفرنسي، وهو أحد البنوك التابعة للمجموعة، وقبل ذلك عملت في البحرين، وعلى صعيد العمل المصرفي هناك تعاون في ما يتعلق بالصفقات الكبيرة التي يمكن انجازها بشكل مشترك، وكذلك هناك تعاون في القروض المسوّقة ونستفيد في هذا المجال من حالة الانفتاح الاقتصادي في أسواق المنطقة، ودرجة الحرفية العالية التي بلغتها معظم المؤسسات المالية العاملة فيها.

بزنس فرنكوفوني

■ **يتهم البعض البنوك الفرنسية سواء العاملة في مصر أو بقية الأسواق العربية بأنها بنوك تحمل لواء البزنس الفرنكوفوني وتتركز أجندتها على خدمة هذا البزنس وإعطائه الأولوية خصوصاً على صعيد التمويل، ما ردّكم على ذلك؟**

□ بالنسبة إلى البزنس الفرنكوفوني وما يتردد بشأنه فهو كلام غير صحيح على الإطلاق، والدليل أن 95 في المئة من عملائنا في كريدي أغريكول – مصر عملاء محليون، كذلك الأمر في بقية الأسواق العربية، نحن نعمل كبنك محلي ونموّل مشاريع محلية وعلى سبيل المثال في مصر موّلنا مشروع أغريوم للمبيدات الذي أثار ضجة قبل فترة، كذلك نموّل توسعات «لافارج» في قطاع الإسمنت، الى جانب تمويلات أخرى وكبيرة في قطاعات الغاز والبتروكيميائيات والكهرباء وغيرها من القطاعات الاقتصادية الحيوية الأخرى.

■ **هل لديكم نية لطرح شريحة أخرى من أسهم البنك في البورصة المصرية، وهل هناك اتجاه لتغير هيكل الملكية أو زيادة رأس المال؟**

□ ليست لدينا نية لطرح دفعة إضافية من أسهم البنك للتداول في البورصة المصرية، حيث تتراوح الشريحة المتداولة حالياً ما بين 15 و16 في المئة، وذلك بفعل رغبة كبار المساهمين بالاحتفاظ بحصصهم في هيكل الملكية، كذلك ليست لدينا نية أو اتجاه لزيادة رأس المال لأن رأس المال الحالي يكفي لتمويل الاستثمارات المستقبلية للبنك البالغة 1.9 مليار جنيه. ■

بنك الكويت الوطني


إبراهيم دبدوب

ضمن الأهداف التي وضعها «بنك الكويت الوطني» لدعم الشركات الكويتية المحلية، وتعزيز الحركة الاقتصادية والتمويلية في الكويت في ظل الأزمة المالية العالمية، أعلن البنك مؤخراً عن توقيعه عقد قرض مع «شركة التسهيلات التجارية» بقيمة 30 مليون دينار لمدة 4 سنوات، وذلك لتمويل عمليات الشركة في سوق القروض الاستهلاكية.

كذلك قام «بنك الكويت الوطني»، وبالتنسيق مع عدد من البنوك المحلية بتمويل مشروع محطة كهرباء الصبية الذي تبلغ تكلفته الإجمالية 2.65 مليار دولار.

إشارة إلى أن «وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد آند بورن» أكدت مؤخراً التصنيف الائتماني طويل المدى لـ «بنك الكويت الوطني» عند مرتبة A^+، مشيرة إلى أنه لم يتم رفع النظرة المستقبلية للبنك عند المراجعة الأخيرة بسبب تراجع الوضع الاقتصادي في الكويت. وأوضح تقرير «ستاندرد آند بورن» أن عدم تعرّض البنك وانكشافه على شركات الاستثمار المتعثرة في الكويت أو تعرضه لتعثر مجموعتي «سعد» و«القصيبي» كان من أهم العوامل التي دعّمت موقع البنك المالي والائتماني في التقييم. وذكرت أن مستوى رأس المال المعدل بالمخاطرة للبنك (RAC) والبالغ 10.6 في المئة، يأتي أعلى من المتوسط الذي تتمتع به أغلب البنوك العالمية وفي مكانة قوية مقارنة بباقي البنوك الإقليمية الكبرى.

بنك الرياض

راشد العبد العزيز الراشد

صرّح رئيس مجلس إدارة «بنك الرياض» **راشد العبد العزيز الراشد**، بأن البنك حقق 2.1 مليار ريال أرباحاً صافية لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2009، كما بلغت أرباحه الصافية 759 مليون ريال خلال الربع الثالث من العام، وذلك بارتفاع قدره 48 في المئة عن الربع الثالث من العام 2008، وانخفاض قدره 17.3 في المئة عن الربع الثاني من هذا العام.

وأكد **الراشد** استمرار توجّه البنك في التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسية الخاصة بالتمويل وإدارة ودائع العملاء مستشهداً بمتانة المركز المالي للبنك، كما أكدتها تصنيفات البنك من قبل وكالات التصنيف العالمية «ستاندرد آند بورن» و«فيتش» إذ حصل البنك على A^+ للالتزامات طويلة الأجل. وارتفع إجمالي موجوداته إلى نحو 176 مليار ريال خلال الربع الثالث من العام الحالي، بزيادة قدرها 21 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وواصلت محفظة القروض والسلف نموها بارتفاع قدره 17.7 في المئة، كذلك ودائع العملاء بنسبة 36.3 في المئة.

وقال **الراشد**: «أن أنشطة البنك المصرفية الرئيسية حققت نمواً ملحوظاً ومستمراً، ما أدى إلى نمو جيد في العوائد منها، ويعود سبب انخفاض صافي الربح عن الربع السابق بصورة رئيسية إلى التغيرات في أسعار التمويل ما أثّر على ربح العمولات الخاصة، وكذلك السياسة المحافظة للبنك».

«انفستكورب»


نمير قيردار

أعلن «انفستكورب»، عن حصوله على موافقة المساهمين على إصدار أسهم ممتازة بقيمة 40 مليون دولار لتلبية طلبات المستثمرين بعد زيادة رأس المال مؤخراً. حيث حصل «انفستكورب» على إلتزامات باستثمارات تفوق الـ 500 مليون دولار المسموح للمؤسسة إصدارها كأسهم تفضيلية، ولذلك سيسمح التعديل في العقد بإصدار أسهم تفضيلية إضافية لتلبية الطلب على الالتزامات.

وتمت الموافقة على القرارات التي طرحت خلال الجمعية العمومية السنوية وغير العادية، ومن ضمنها التعديل الذي يحق بموجبه زيادة حصص رأس المال المصرّح بها ليصل إلى ملياري دولار.

وقال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ «انفستكورب» **نمير قيردار**: «شهدنا طلباً كبيراً على الأسهم الممتازة للمؤسسة، وسيعزز إصدار رأس المال قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بتخفيض أعبائها، كما سيسهم في نمو أعمالها.

بنك الاسكندرية - سان باولو

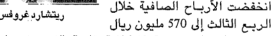
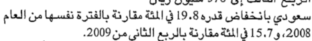

محمود عبد اللطيف

واصل بنك الاسكندرية - سان باولو - تفعيل ستراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي اعتمدها مجلس ادارة البنك مؤخراً وذلك بتنفيذ عدد من الأنشطة والتبرعات، حيث قدم مؤخراً تبرعاً لمرضى مستشفى سرطان الأطفال بمبلغ 550 ألف جنيه بهدف تمويل انشاء مجموعة من العيادات الطبية الجديدة في المستشفى وذلك بحضور كل من رئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية **محمود عبد اللطيف** والنائب الأول لرئيس البنك **فاطمة لطفي**.

وقال **عبد اللطيف**: «إن ستراتيجية المسؤولية الاجتماعية لبنك الاسكندرية تأتي في اطار التزاماته تجاه المجتمع المصري، والبنك يواصل دعمه لعدد من المؤسسات التنموية ذات الاهداف الاجتماعية ومؤسسات الرعاية الصحية والتعليمية».

وكان بنك الاسكندرية سبق أن تبرع بمبلغ مليون جنيه لمستشفى سرطان الأطفال للمساهمة في إنشاء وحدة للعناية المركّزة.

ساب

ريتشارد غروفس

أعلن البنك السعودي البريطاني «ساب» أن صافي أرباحه لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2009، بلغت 2 مليار ريال سعودي، بانخفاض قدره 11.4 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2008. كما انخفضت الأرباح الصافية خلال الربع الثالث إلى 570 مليون ريال سعودي بانخفاض قدره 19.8 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2008، و15.7 في المئة مقارنة بالربع الثاني من 2009.

كذلك تراجعت ودائع العملاء بنسبة 6.8 في المئة، مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2008، وقروض وسلف العملاء بنسبة 5.7 في المئة. كما بلغ إجمالي الأصول 123.9 مليار ريال، بانخفاض قدره 6.6 في المئة مقارنة بما كانت عليه في 30 سبتمبر 2008.

وفي تعليقه على هذه النتائج، صرّح العضو المنتدب للبنك **ريتشارد غروفس** "تمكنا من تسجيل أرباح مشجعة، على الرغم من زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ 505 ملايين ريال. ولا تزال نسب السيولة وكفاية رأس المال قوية».

المجموعة المالية-هيرمس

أعلنت «المجموعة المالية-هيرمس» عن انضمامها إلى شبكة الاتصال العالمية الخاصة بـ «مجموعة Fidessa المحدودة» وهي مزود حلول في مجالات التداول متعدد الأصول، وتحليل المحافظ المالية، والتقيد بالقوانين والنظم ومعطيات السوق، والاتصال العالمي للمؤسسات وصغار المستثمرين بالإضافة إلى شركات الوساطة المالية والبنوك. وصرّح العضو المنتدب لـ «المجموعة المالية-هيرمس للسمسرة في الأوراق المالية»، **شريف كرارة** قائلاً: «هذه الشراكة توفّر قيمة مضافة لخدمات الوساطة لدينا والقدرة على الوصول إلى أكبر أسواق المنطقة. كما أن تقديم محتوى مالي إضافي الى جانب خدمات السمسرة، سيزيد من نطاق الاهتمام العالمي بالمنطقة».

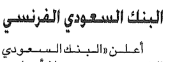
"برايم القابضة" تستحوذ على "دانيال ستيوارت"

تستعد شركة « برايم القابضة « للاستثمارات المالية لحيازة 26 في المئة من شركة « دانيال ستيوارت» البريطانية للاستثمارات المالية مقابل 2.3 مليون جنيه استرليني.

وكشف **محمد ماهر**، نائب رئيس مجلس إدارة «برايم القابضة» عن عزم الشركة على حيازة 26 في المئة من أسهم شركة «دانيال ستيوارت» بواقع 110 ملايين سهم بسعر 2.1 بنس للسهم الواحد.

وأوضح أن عملية الاستحواذ تتم عبر المشاركة في زيادة رأس مال «دانيال ستيوارت» الى 4.5 ملايين جنيه استرليني بدلاً من 3.5 ملايين جنيه استرليني حالياً، على أن يكون الاكتتاب في زيادة رأس المال بالقيمة الإسمية البالغة بنساً واحداً، الى علاوة إصدار لم تحدد بعد.

البنك السعودي الفرنسي

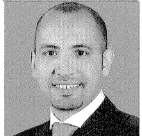



الشيخ ابراهيم الطوق

أعلن «البنك السعودي الفرنسي» عن صافي أرباحه للأشهر التسعة من العام 2009، والتي بلغت 2.15 مليار ريال، بانخفاض قدره 3.89 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2008. كما بلغ صافي الربح خلال الربع الثالث 714 مليون ريال بانخفاض قدره 1.9 عن الفترة نفسها من العام السابق وبزيادة 3.2 في المئة عن الربع الثاني 2009. كذلك بلغت موجودات البنك لفترة الأشهر التسعة 122 مليار ريال، بارتفاع قدره 1 في المئة عن الفترة نفسها من العام المنصرم، وارتفعت محفظة القروض والسلف بنسبة 3 في المئة، وودائع العملاء بنسبة 7 في المئة.

وأشار رئيس مجلس إدارة البنك **إبراهيم الطوق** إلى أن البنك تمكّن من تحسين أدائه عبر نشاطه الأساسي، في حين عمل على تعزيز ثقة العملاء في بيئة سريعة التطور. وأكّد ثقته في قدرة البنك على تحقيق فرص النمو المحتملة في المستقبل، مع الاستمرار في الحفاظ على قاعدة مالية صلبة.

مصرف الطاقة الأول



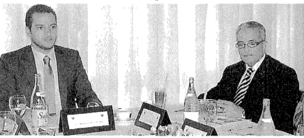

محمد غانم — فاهان زانويان

أعلن «مصرف الطاقة الأول» عن استحواذه على 9 في المئة من الأسهم في مشروع محطة الدور المستقلة للمياه والكهرباء في البحرين، مستثمراً ما مجموعه 50 ديناراً بحرينياً في المشروع. واختير تحالف بين «مؤسسة الخليج للاستثمار» و«شركة جي دي اف سويز» كمطور ومستثمر للمشروع، الذي يبدأ تشغيله في صيف العام 2010 وذلك بموجب عقد شراء يمتد الى 25 سنة.

وقال نائب الرئيس التنفيذي ورئيس الاستثمار وتطوير الأعمال في «مصرف الطاقة الأول» **محمد غانم**، «يأتي هذا المشروع استجابةً للطلب المتزايد على الكهرباء والماء في البحرين، وهو بذلك خير دليل على طبيعة المشاريع والاستثمارات التي نسعى إليها».

يُذكر أن «مصرف الطاقة الأول» استثمر مؤخراً 15 مليون دولار في شركة «ممتلكات» البحرينية لتمويل شراء ثلاث طائرات لصالح «طيران الخليج». وفي هذا الإطار، علّق الرئيس التنفيذي لـ «مصرف الطاقة الأول» **فاهان زانويان** قائلاً: «إن المشاريع الستراتيجية، شأن محطة الدور والمشروع الخاص بشركة ممتلكات، من شأنها أن تعود بمنافع جمّة على البنك وأصحاب المصالح».

مصرف "الزيتونة" الاسلامي في تونس: الماطري رئيساً والباروني مديراً عاماً



رئيس البنك محمد صخر الماطري والى اليمين المدير العام محفوظ الباروني



الماطري يتوسط اعضاء مجلس الادارة

انعقدت في تونس مؤخراً الجمعية العمومية التأسيسية لمصرف «الزيتونة» بمبادرة من مؤسسه **محمد صخر الماطري**، وبحضور جميع المساهمين وذلك لتعيين الإدارة العليا للبنك وأعضاء مجلس الإدارة.

تضمن جدول أعمال الجلسة المصادقة على النظام الأساسي للبنك والتحقق من بلاغ الاكتتاب وإيداع قيمة الأسهم المكونة لرأس المال البالغ 30 مليون دينار تونسي، وهو مبلغ يضمن صلابة مالية للبنك ليس فقط لجهة قيمته وإنما لتوزيعه على عدد من المساهمين، ومعظمهم يرأس مجموعات اقتصادية ناجحة في تونس.

وتتوزع تركيبة رأس المال بشكل أساسي على المجموعات الآتية: مجموعة برنساس الماطري هولدينغ، وتمتلك نحو 51 في المئة، مجموعة «لاكارت»، مجموعة بولينا، مجموعة «ت.ت.اس» (TTS)، مجموعة دليس دانون، مجموعة اتيك (عليسة للتجارة والصناعة) ومجموعة بوشماوي.

وقررت الجمعية التأسيسية للبنك تعيين الإدارة العليا على النحو الآتي: **محمد صخر الماطري**، شركة برنساس هولدينغ ممثلة بـ**منصف الماطري**، شركة بورتفايل للاستثمار (Portefeuille Invest)، و**حسين دغري، عبد الوهاب بن عياد، عزيز ميلاد، حمدي مدب، نبيل شايبي** و**رفيق بوشماوي**.

وعقد مجلس إدارة مصرف الزيتونة اجتماعه الأول وقرر تسمية كل من: **محمد صخر الماطري** رئيساً، **محفوظ الباروني** مديراً عاماً و**وليد قوبعة** مديراً عاماً مساعداً.

واعتبر **محمد صخر الماطري**: «إن هذا المشروع هو تأكيد لتوجهات رئيس الدولة **زين العابدين بن علي** والحكومة التونسية، في مجال دعم المنظومة المصرفية والمالية الوطنية، وتوفير حلول مصرفية متطورة لعموم التونسيين، ومساندة المؤسسات والمستثمرين التونسيين والدوليين الذين اختاروا تونس لتطوير أنشطتهم. ومن هذا المنطلق فإن مصرف الزيتونة سيكون مصرفاً وطنياً، عصرياً ومنفتحاً على محيطه العالمي».

ويتوقع أن يباشر المصرف العمل أواخر النصف الأول من العام 2010، ولديه برنامج واسع لفتح فروع في تونس العاصمة وأهم المدن الرئيسية كمرحلة أولى. ويعتبر اختيار كل من **محفوظ الباروني** و**وليد قوبعة** لادارة البنك بمثابة ضمانة لانطلاقة قوية، خصوصاً وأن **الباروني** يعمل في القطاع المصرفي منذ زمن طويل، ودخل الى بيت التمويل التونسي السعودي التابع لمجموعة البركة منذ مرحلة التأسيس في العام 1984 واستمر الى اليوم في منصب المدير العام المساعد، حيث تمرّس في جميع العمليات المصرفية والتجارية الإسلامية.

مصرف أبوظبي الإسلامي



طراد محمود

أعلن «مصرف أبوظبي الإسلامي» عن نتائجه المالية للربع الثالث من العام 2009. حيث بلغت صافي أرباحه 239.5 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 11 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2008، و24 في المئة مقارنة بالربع الثاني من هذا العام.

وقال الرئيس التنفيذي **طراد محمود** «على الرغم من زيادة مخصصات خسائر الائتمان، وانخفاض عائدات الاستثمار العقاري، استطاع المصرف المثابرة على تحقيق الأرباح».

وفي سياق توضيح سبب زيادة مخصصات الخسائر الائتمانية، قال **طراد**: «لقد بدأنا في أوائل العام 2008 ببناء مخصصاتنا وفقاً لرؤيتنا حول مدى عمق الأزمة المالية العالمية، وعلى الرغم من أن هنالك بعض الإشارات التي تدل على بدء الوضع الاقتصادي بالتعافي، فإن «مصرف أبوظبي الإسلامي» مستمر بالعمل وفق سياسته المتحفظة في اتخاذ مخصصات استباقية، بما تقتضيه الظروف خلال النصف الثاني لهذا العام. كما نعمل مع عملائنا الذين تأثروا سلباً بالأوضاع الاقتصادية السائدة، لتطوير حلول تساعدهم في إنجاز التزاماتهم».

وفي إطار الحديث عن توجهات المصرف في النصف الثاني من هذا العام، قال **طراد**: «نحن ملتزمون بزيادة عدد فروعنا والتي تبلغ حالياً 50 فرعاً، وتوسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصرف. كما نتوقع أن تتحسن أعمال إدارة الثروات لدينا وقسم الخدمات المصرفية الخاصة في نهاية هذه السنة، وأن نشهد هذه النقلة في وحدات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. ويشكل النمو المتواصل في أنشطتنا الرئيسية، ووفرة السيولة، وضخ المزيد من رأس المال في الميزانية العمومية، عنواناً أساسياً لعملنا».

بنك قطر الدولي الإسلامي



الشيخ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني



عبد الباسط أحمد الشيبي

أعلن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك «قطر الدولي الإسلامي» الشيخ **د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني**، عن نتائج البنك للأشهر التسعة من العام الجاري، والتي بينت تحقيق «الدولي الإسلامي» نمواً في إيراداته التشغيلية بنسبة 50 في المئة، مقارنةً بالفترة نفسها من العام المنصرم، لتصل إلى 550.3 مليون ريال قطري.

وأكد أن هذه النتائج، «تعكس المناعة الكبيرة التي أظهرها «الدولي الإسلامي» إزاء مختلف المخاطر التي ظهرت في النظام المصرفي العالمي، والسياسة الحكيمة التي اتبعها البنك إزاء مخاطر السوق».

من جانبه أوضح الرئيس التنفيذي لـ «الدولي الإسلامي» **عبد الباسط أحمد الشيبي** بأن، «البنك حقق تقدماً مهماً في مختلف بنود الميزانية، حيث بلغ صافي أرباحه في نهاية سبتمبر من العام الحالي، 396.5 مليون ريال مقابل 454.7 مليوناً خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، وهي أرباح أتت في الجزء الأكبر منها من الأنشطة التمويلية للبنك التي نمت بنسبة 39.5 في المئة عن نهاية العام 2008. وارتفع إجمالي موجودات البنك إلى 14.8 مليار ريال بمعدل نمو قدره 15 في المئة مقارنة بنهاية 2008، كما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين ليبلغ 3.2 مليارات ريال بمعدل نمو قدره 15 في المئة.

ولفت **الشيبي** إلى أن، «البنك يسعى بكل طاقته من أجل زيادة مساهمته في النمو الاقتصادي، سواء من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو من خلال مشاركته في مشاريع البنية التحتية والمشاريع العملاقة».

البنك العربي الوطني

أعلن «البنك العربي الوطني» أن صافي أرباحه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2009 بلغت 2.1 مليار ريال، بزيادة قدرها 1.1 في المئة عن الفترة نفسها من العام السابق. بينما بلغ صافي الربح خلال الربع الثالث 633 مليون ريال بارتفاع قدره 0.9 عن الربع نفسه من العام السابق.

وبلغت الموجودات كما في 30 سبتمبر 2009 مبلغ 111.9 مليار ريال بانخفاض قدره 3.3 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام المنصرم، كما انخفضت محفظة القروض والسلف إلى 68.8 مليار ريال وبنسبة قدرها 7.7 في المئة، وبلغت ودائع العملاء 80.5 ملياراً وذلك بانخفاض قدره 9.1 في المئة.

بنك أبوظبي التجاري

أعلن «بنك أبوظبي التجاري»، عن إتمام جميع التحضيرات لطرح برنامج السندات المالية العالمية متوسطة الأجل (GMTN). ليصبح أول بنك في منطقة دول مجلس التعاون يتأهل لطرح مثل هذا البرنامج.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك **علاء عريقات**: «إن النجاح الذي حققه البنك في إصدار برنامج السندات المالية الأوروبية متوسطة الأجل (EMTN) واعتماده مبادئ الحوكمة والإفصاح، جعلاه يتأهل للحصول على ثقة المستثمرين وتلبية الشروط الصارمة لإصدار برنامج السندات المالية العالمية متوسطة الأجل».

وسبق لـ «بنك أبوظبي التجاري» في إطار تنويع موارده، أن أتم عدداً من برامج السندات في الفترة السابقة، إضافة إلى ما قام به في مايو 2009 من طرح 354 مليون دولار تحت برنامج Regs ، كما قام أيضاً في يوليو 2008 بإصدار سندات بقيمة 145 مليون دولار سنغافوري لمدة سنتين.

ويقوم فريق الإدارة العليا في البنك حالياً بزيارة مراكز الاستثمار في العالم في كل من هونغ كونغ و سنغافورة ولندن وأبوظبي، لشرح تفاصيل هذا البرنامج الاستثماري ومقابلة المتخصصين من المستثمرين العالميين في سوق المال والأعمال.

"إنوفست": نتائج جيدة بعد إعادة الهيكلة



سمير النفيسي — أحمد القطان

حققت «إنوفست» صافي ربح مقداره 17.2 مليون دولار خلال الاشهر التسعة من العام الحالي مقارنة مع مبلغ 71.1 مليوناً دولار عن الفترة نفسها من العام الماضي، علماً بأن صافي ربح الربع الثالث بلغ 1.8 مليون دولار، مقارنة مع 25.7 مليوناً دولار.

وأشار رئيس مجلس إدارة «إنوفست» **سمير يعقوب النفيسي** إلى أن «التوقيت المناسب في عملية التحول إلى شركة استثمارية مع بداية العام 2009، كان له دور كبير في التعامل مع الأزمة المالية، وذلك من خلال انفتاح الشركة على مجالات الاستثمار المختلفة، بعد أن كان مجال استثمارها مقتصراً على الاستثمار العقاري.

أما نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب **أحمد القطان**، فقال إن الشركة شهدت إعادة هيكلة كبيرة بدأت بتدشين «إنوفست»، وذلك منذ بداية العام لتتحول إلى شركة استثمارية من الفئة – A، تحت مظلة مصرف البحرين المركزي.

We
Complete
The
Partnership

MANAGING
THE Offset
PROGRAM

Kuwait Offset Program

Our Mission

Implement the offset program within Kuwait's overall economic strategy through establishing viable business ventures between foreign offset obligors & Kuwaiti investors, granting mutual benefits to both, and fostering the sustainable economic growth of Kuwait.



National Offset Company
Kuwait City, Al-Salhiya, Fahad Al-Salem Street,
Al-Salam Tower, 5th Floor
Tel.: +965 22471777
Fax: +965 22445178 / 965 22492903
P.O. Box: 26363, Safat 13124 Kuwait
www.kuwaitnoc.com

"الراجحي" و"سامبا" يتصدران المصارف السعودية من حيث أرباح النصف الأول

ضمن عددها الخاص الصادر بمناسبة إنعقاد الاجتماعات السنوية لـ«البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي»، نشرت «الاقتصاد والأعمال» موضوعاً عن القطاع المصرفي السعودي، ضمنته جدول بأرباح المصارف السعودية للنصف الأول من العام 2009.

يهم «مجلة الاقتصاد والأعمال» التوضيح أن الأرباح التي تضمنها هذا الجدول والخاصة تحديداً بكل من «مصرف الراجحي» و«مجموعة سامبا المالية»، هي الأرباح الصافية للربع الثاني فقط من العام 2009، وليست الأرباح الصافية لكامل النصف الأول من العام.

وعليه فإن صافي أرباح «الراجحي» للنصف الأول من العام الحالي هو 3.5 مليار ريال سعودي (934 مليون دولار)، مقابل 2.5 مليار ريال سعودي (671 مليون دولار) لـ«مجموعة سامبا المالية». ما يجعل «مصرف الراجحي» في المرتبة الأولى و«مجموعة سامبا المالية» في المرتبة الثانية، من حيث أرباح النصف الأول من العام الحالي 2009.

ترتيب المصارف السعودية حسب الأرباح للنصف الأول من 2009 (ألف ريال)

المصرف	النصف الأول 2009	نسبة النمو %
مصرف الراجحي	3,502,729	5.0
مجموعة سامبا المالية	2,514,784	3.7
البنك الأهلي التجاري	2,237,215	-38.9
البنك العربي الوطني	1,440,701	1.1
ساب	1,435,942	-7.5
البنك السعودي الفرنسي	1,432,510	-4.9
بنك الرياض	1,359,058	-14.9
البنك السعودي للاستثمار	428,416	-20.4
البنك السعودي الهولندي	374,997	-38.4
بنك الجزيرة	223,456	-12.0
بنك البلاد	49,200	-54.4

المؤسسة العربية المصرفية

توصّل بنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي، مقره لندن، إلى اتفاقية تمويل تسهيلات تجارية بقيمة 90 مليون دولار مع شركة «جاغوار لاندروفر» لدعم صادراتها إلى المنطقة.

وقال رئيس الشؤون المالية في «جاغوار لاندروفر» **كن غريغور** أن الإلتزام يعزز التمويل التجاري الذي سبق تقديمه لـ«جاغوار لاندروفر» على مدى سنوات عديدة، والذي كان له الفضل في دفع عمليات تصدير الشركة.

رئيس التمويل المسند لعمليات التصدير لبنك المؤسسة العربية المصرفية الدولي **بول غنينز** أكد على التزام البنك بدعم عملائه على الرغم من الظروف الاقتصادية السائدة.

التجاري الدولي - مصر

يدرس البنك التجاري الدولي - مصر «CIB» حيازة بنوك تعمل في السوق المحلية ضمن خطته للاستفادة من الفرص الاستثمارية التي خلقتها الأزمة المالية. وترى إدارة البنك إمكان اقتناص حصة جيدة من أسهم البنك العربي الأفريقي الدولي المقرر طرحها في البورصة مطلع العام 2011، الى حصص في بنوك «المصري الخليجي» و«الاستثمار العربي».

وقال **عصام الوكيل**، عضو مجلس إدارة البنك، أن مصرفه يجري دراسات فعلية في هذا الصدد، وأن القرار النهائي يرجع إلى مجلس الإدارة لافتاً الى أن البنك ينظر بجدية إلى جميع فرص الاستثمار المتاحة في السوق، وانه لن يتردد باقتناص ما يناسبه منها في ضوء الظروف الحالي.

وكانت صفقة الاندماج بين البنك التجاري الدولي والعربي الأفريقي الدولي قد توقفت في نهاية مايو 2008 بعد مفاوضات استغرقت عاماً. وكشف «التجاري الدولي» حينها عن أن إدارته للتخطيط الستراتيجي تبحث عن فرص جيدة للاندماج أو الاستحواذ في السوق المصرفية.

وكانت مصادر مسؤولة في بنك الاستثمار العربي أوضحت في بداية العام الحالي أن وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي يدرسان بيع مصرفهما لمستثمر رئيسي، وذلك عقب زيادة رأس ماله الى 500 مليون جنيه كحد أدنى للتوافق مع معايير واشتراطات البنك المركزي المتعلقة بمعدل كفاية رأس مال البنوك.

زيادة رأس مال "بنك كوركاب الاستثماري قطر"


خالد حسن راشد

أعلنت شركة كوركاب القابضة، المتخصصة في مجال الاستثمارات البديلة، عن إغلاق الشريحة الأولى من عملية الاكتتاب الخاص في زيادة رأس المال المصدر لـ«بنك كوركاب الاستثماري قطر» وهو الذراع المالية للشركة، والتي بلغت قيمتها 55 مليون ريال قطري. وقالت «كوركاب» أنها تستعدّ لإغلاق الشريحة الثانية لتستكمل مبلغ الـ100 مليون ريال قطري.

وفي ظل هذه التطورات، أصبح **خالد نصير** رئيس «مجموعة ألكان»، من أكبر المساهمين في البنك، وتمّ تعيينه أيضاً كرئيس مجلس الإدارة وكرئيس مشارك في مجلس إدارة شركة كوركاب القابضة.

وقال **نصير**، «إن النموذج الذي تتبعه «كوركاب» وستراتيجياتها، مكّنها من تعزيز قوتها عبر الصفقات التي تقوم بها.»

من جانبه أشار مؤسس «شركة كوركاب» ورئيسها التنفيذي **خالد حسن راشد**، إلى أن، «تلك الزيادة الجديدة في رأس مال البنك ستعزز نشاطه في مجال الخدمات الاستثمارية وكذلك في دعم عملية التوسّع إقليمياً». ■

الملتقى السعودي اللبناني الخامس
400 مشارك من أصحاب القرار وقادة الأعمال

بيروت-باسم كمال الدين

جاء انعقاد الملتقى السعودي اللبناني الخامس في بيروت يومي 27 و28 أكتوبر الماضي ليضيف حلقة جديدة إلى سلسلة العلاقات اللبنانية – السعودية. ولم يكن الهدف من هذا الملتقى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين العميقة والمتجذرة أصلاً، والدليل أن التظاهرة السياسية والاقتصادية الحاشدة التي تجسّدت خلال الدورة الخامسة من الملتقى السعودي اللبناني عكست ماهية هذه العلاقات من جهة وسعياً دؤوباً من القطاعين العام والخاص في كلا البلدين لتطويرها.

والواقع أن الاحتضان الرسمي الذي حظي به الملتقى، ممثلاً بمشاركة رئيس مجلس الوزراء اللبناني المكلّف سعد الحريري ووزير التجارة والصناعة السعودي عبد الله أحمد زينل، إنما يعكس بصورة واضحة حرص كل من لبنان والمملكة على تعميم نموذج العلاقة السياسية بين البلدين، والقائمة أساساً على المصالح المشتركة، على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري، وأجمع المشاركون على أهمية الملتقى وعلى ضرورة انعقاده بصفة دورية كل عام.

افتتح رئيس الوزراء اللبناني المكلّف **سعد الحريري** أعمال الملتقى الذي نظّمته مجموعة **«الاقتصاد والاعمال»** بالتعاون مع مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة اللبنانية. واستقطب الملتقى أكثر من 400 مشارك من لبنان والسعودية يتقدمهم وزير التجارة والصناعة السعودي **عبد الله احمد زينل** الذي ترأس وفداً سعودياً اقتصادياً كبيراً، كما شارك في الملتقى من لبنان وزراء المال د. **محمد شطح** والصناعة **غازي زعيتر** والخارجية **فوزي صلوخ** والثقافة **تمام سلام** إضافة الى عدد من الوزراء السابقين والنواب والسفراء المعتمدين.

حكومة لبنان المقبلة

لطالما كان الاستثمار السعودي في لبنان أقوى من الظروف السياسية والأمنية، نظراً لأن رجال الأعمال السعوديين يعتبرون ضخّ الأموال في لبنان بمثابة ضخّها في بلدهم الأم. لكن لا ريب في أن عجلة الاستثمار تتسارع بطبيعة الحال في أجواء الرخاء الأمني والاجتماعي. وعليه كان المشاركون السعوديون في الملتقى يترقبون كلمة تطمين من رئيس الوزراء اللبناني المكلّف **سعد الحريري** حول المرحلة المقبلة. وجاءهم التطمين في الكلمة التي حمّلها ضمناً العناوين العريضة للحكومة العتيدة. وقال: «صحيح أن القطاع الخاص السعودي اكتشف في وقت مبكر جداً الخليط الفريد من الانتاجية والمهارة والابداع والتفوق والانفتاح الذي يميّز اللبنانيين واللبنانيات فأعطاهم الفرصة للمساهمة في بناء النهضة الباهرة التي تعيشها المملكة منذ أواسط القرن الماضي وما زال. لكن الحقيقة أن هذا التفاعل لما كان ممكناً لولا أن قيادة المملكة وحكومتها وشعبها كانت ولا تزال تعتمد سياسة الأذرع المفتوحة أمام جميع اللبنانيين وهي تقف اليوم كما دائماً بقيادة خادم الحرمين الشريفين إلى جانب لبنان وشعبه وقضاياه، وتساهم كما ساهمت على الدوام مادياً ومعنوياً وسياسياً في إعادته إلى توازنه، بعد كل كبوة داخلية وبعد كل عدوان اسرائيلي عليه».

وأضاف: «إن الترابط بات واضحاً

روّاد العلاقات

جرياً على عادتها في كل ملتقى، كرّمت مجموعة «الاقتصاد والاعمال» عدداً من القيادات والشركات اللبنانية والسعودية التي تلعب دوراً مهماً في تطوير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والسعودية.

وقد تولى رئيس الوزراء اللبناني المكلّف سعد الحريري والوزير السعودي عبدالله زينل ومدير عام مجموعة الاقتصاد والاعمال رؤوف أبوزكي تسليم جائزة الملتقى السعودي اللبناني الى المكرّمين وهم:

- عبد الله احمد زينل، وزير التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية
- د. عبد العزيز خوجه، وزير الاعلام والثقافة في السعودية وتسلّمها نيابة عنه السفير السعودي في لبنان علي عواض عسيري
- الوزير اللبناني السابق والنائب الحالي نعمة طعمه، رئيس مجلس ادارة شركة المباني
- محمد عبد القادر الفضل، رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية
- هنري سركيسيان، رئيس مجلس ادارة شركة بيمكو في السعودية ولبنان
- الصندوق السعودي للتنمية، وتسلّم الجائزة صالح العضاض مدير عام ادارة التسويق والمعلومات في برنامج الصادرات السعودية



الوزير د. عبد العزيز خوجة



الرئيس المكلّف سعد الحريري



الوزير عبدالله زينل



محمد الفضل

بين النمو في اقتصادات المنطقة وعلى رأسها اقتصاد السعودية وبين النمو في اقتصادنا اللبناني، ومنطقتنا تعيش مرحلة ايجابية بفضل المصالحة العربية التي أطلقها الملك **عبد الله بن عبد العزيز**، والتي أدت الى التقارب السعودي – السوري اليوم، ولذلك فإنني واثق أن لبنان في وضعية ممتازة للإفادة من دورة التحسن المقبلة والمتوقعة لكن ذلك يتطلب دفعاً جديداً من قبلنا لتحديث الاقتصاد وإزالة العقبات من أمام القطاعات المنتجة وزيادة القدرة التنافسية، والأهم، المحافظة دائماً وأبداً على الاستقرارين السياسي والاقتصادي. لذلك، فإنني أتطلع إلى الحكومة التي نحن بصدد تشكيلها اليوم لإزالة العوائق من أمام القطاع الخاص وتحديث التشريعات الاقتصادية والتجارية، وتسريع المصادقة على المشاريع الموجودة في البرلمان مثل قوانين المنافسة والتجارة الدولية وقوانين الاسواق المالية وإقامة مجلس الترويج للصادرات. كما ستركّز الحكومة الجديدة على تحسين القطاعات التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية في اقتصادنا، مثل الكهرباء، الاتصالات، والانترنت، بالتوازي مع إعادة توجيه الاستثمارات إلى النشاطات ذات القيمة المضافة في القطاعات التقليدية وغير التقليدية في اقتصادنا.

إن الحكومة التي نسعى إلى تشكيلها يجب أن تكون حكومة وحدة وطنية ليس بالمعنى السياسي فقط، بل نريدها أن تكون أيضاً حكومة وحدة اقتصادية واجتماعية وتنموية من خلال توافق جميع القوى السياسية على برنامج عمل متكامل».

وختم قائلاً: «آن الأوان لقيام حكومة تقدم ما في وسعها لتسمح للبنانيين واللبنانيات أن يتفوقوا ويبدعوا وينتجوا في وطنهم وعلى أرضهم، بقدر ما هم، باعتراف العالم أجمع، متفوقون ومبدعون ومنتجون في الخارج وهذا المجهود إن وفقنا الله إليه، يفتح المجال واسعاً أمام تعاون المستثمرين اللبنانيين والسعوديين، ليكونوا الحاضنة المالية للمبادرات والفرص الآتية».

استثمار المزايا النسبية

إن الحقبة الاقتصادية المقبلة في المملكة هي حقبة الصناعة وفق ما أشار إليه وزير التجارة والصناعة السعودي **عبدالله زينل** الذي اعتبر أنه «من المتوقع أن تلعب الصناعة السعودية دوراً بارزاً في علاقة المملكة العربية السعودية مع الدول الأخرى، بعد اعتماد الستراتيجية الوطنية

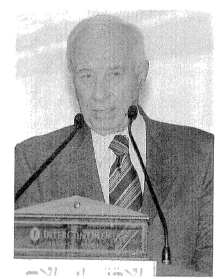

السفير علي عواض عسيري

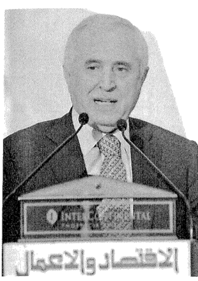


عقب التكريم، ويبدو الرئيس الحريري والوزير زينل يتوسطان من اليسار: عدنان القصار، محمد الفضل، نعمة طعمة، علي عواض عسيري، هنري سركسيان، صالح العضاض، رؤوف أبو زكي ومحمد الزعتري



عدنان القصار


محمد الزعتري


رؤوف أبو زكي

للصناعة لإحداث نقلة كمية ونوعية في القطاع الصناعي، ومن خلال تبني رؤية وطنية كي تكون الصناعة السعودية منافسة عالمياً، قائمة على الإبداع والابتكار، وأساساً في تحويل الموارد الوطنية إلى ثروة مكتسبة مستدامة». ولفت إلى أن المملكة استطاعت أن تستثمر ميزاتها النسبية سواء تلك التي تعتمد على الثروات الطبيعية، أو تلك التي اعتمدت على استثمار أفضل للقيمة المضافة. وقد حققت المملكة بفضل الله ثم بفضل قيادة حكيمة ومثابرة وابداع من رجال وسيدات الأعمال فيها مركزاً متقدماً في الخريطة الاقتصادية العالمية. وما وجودها في مجموعة دول العشرين الاقتصادية إلاّ شهادة على هذا الانجاز. ولكن هذا الانجاز لن يجعلنا نركن للراحة، فنحن على يقين بأن المشوار لا يزال طويلاً وأننا نملك القدرة والمساندة من قيادة حكيمة على بلوغ مراكز أعلى في الريادة الاقتصادية».

وتوقف عند لبنان قائلاً: «كان لبنان دوماً بوابة الشرق على الغرب، لذا، وفي حين خطى العالم خطوات حثيثة نحو الاقتصاد المعرفي فإنني أجدها فرصة سانحة وعظيمة لكي تتكاتف جهودنا لجعل مسيرة اقتصادينا نحو الاقتصاد المعرفي، أسرع وتيرة وأكثر كفاءة».

محمد الفضل: ثقة ومناعة

عناوين عدّة طرحها الملتقى السعودي اللبناني في دورته الخامسة، تمحورت في معظمها حول فرص التعاون والاستثمار بين البلدين في مختلف القطاعات كالصناعة والتجارة والمصارف والمؤسسات المالية، والسياحة والعقار. ولعلّ الأزمة المالية العالمية الأخيرة جاءت لتضيف إلى القواسم المشتركة التي تجمع بين المملكة ولبنان. فاقتصاد البلدين أثبتا خلال الأزمة مناعة ضد الهزات وكسبا ثقة لدى المجتمع الاقتصادي والاستثماري الدولي. ومن منطلق زيادة القواسم المشتركة وفي سبيل تقوية العلاقات بين أصحاب الأعمال، اقترح رئيس مجلس الغرف السعودية **محمد عبد القادر الفضل** تكثيف عقد اللقاءات الثنائية وتبادل الوفود التجارية وإقامة المعارض للتعريف بمنتجات البلدين، وتسهيل إجراءات نفاذهما إلى الأسواق، إضافة الى معالجة مشكلة الرسوم الجمركية وارتفاع تكاليف الشحن بإيجاد وسائل شحن أقل تكلفة وأكثر فاعلية وإزالة كافة المعوقات. وتطرّق إلى الاستثمارات السعودية في لبنان والتي تمثل ما يقارب نصف الاستثمارات العربية الخاصة في لبنان، حيث تشير الإحصاءات أن الاستثمارات السعودية في الوقت الحاضر تقدر بنحو 16 مليار ريال في لبنان.

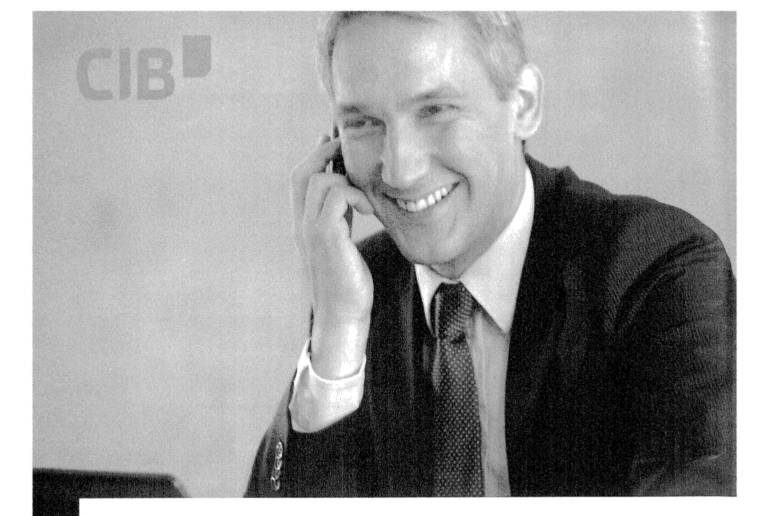
واعتبر أن «عودة مجلس الأعمال السعودي اللبناني لعقد اجتماعاته في لبنان سيكون دافعاً لعرض الفرص الاستثمارية بين البلدين، كما أن هناك اتجاهاً لإقامة شركات مختلطة على أساس قانون الاستثمار الذي بدأ تطبيقه في لبنان العام 2003». وأضاف: «إن المملكة العربية السعودية تستضيف على أرضها ما يقارب أكثر من 150 ألف لبناني ساهموا في حركة البناء والتشييد التي شهدتها المملكة على مدار السنوات الماضية، كما يأتي السائح السعودي في الطليعة بين الزائرين للبنان بمعدل وصل إلى 120 ألف سائح سنوياً».

عدنان القصار: تشجيع الاستثمار السعودي في لبنان

وإلى جانب هذه الموضوعات، رأى رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية **عدنان القصار** أن «العنوان الأبرز لكل ذلك في الوقت الحالي هو عامل الثقة الكبيرة التي استطاعت كل من السعودية ولبنان تكريسها على الساحة الاقتصادية الدولية في ظل الظروف الاستثنائية للأزمة العالمية.

وقال: «نحن نعتزّ بالمكانة الدولية العالية التي وصلت إليها المملكة العربية السعودية واستطاعت أن تتبوأ اليوم مركزاً مرموقاً في قيادة النظام الاقتصادي الدولي ضمن «مجموعة العشرين»، وهي تساهم بدور رئيسي في تصحيح الخلل وفي تحفيز الاقتصاد العالمي».

وأوضح أن «لبنان استطاع أن يسجل نمواً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة مرتفعة خلال العام 2008، ومن المنتظر تحقيق المزيد منها في العام الحالي، وأن يكون مصدرها الأساسي هو الدول العربية بنسبة 90 في المئة، وعلى رأسها السعودية بنسبة 70 في المئة من مجمل الاستثمارات العربية. وهناك حالياً أكثر من 600 مشروع سعودي لبناني مشترك معظمها في مجال الخدمات وأكثر من ثلثها مشروعات صناعية مرموقة».


CIB



رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان مستقبلاً الوزير زينل على رأس الوفد السعودي المشارك في الملتقى

أبو زكي: إطار مؤسسي لتعزيز العلاقات

الواقع أنه كان من المقرر عقد الدورة الخامسة في بيروت العام 2005، إلا أن اغتيال الرئيس الشهيد **رفيق الحريري** خلق واقعاً مأساوياً في لبنان تبعته مرحلة من التحولات والأزمات، إضافة إلى الحرب الإسرائيلية المدمّرة صيف 2006. وجاء كل ذلك ليحول دون انعقاد الملتقى لبضع سنوات. لكن الإرادة المشتركة كانت أقوى من هذه الأحداث المأساوية، حيث لطالما لعبت المملكة دوراً كحاضنة للبنان.

لكن بحسب مدير عام مجموعة **«الاقتصاد والأعمال» رؤوف أبو زكي** «هناك الكثير من أوجه العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا تزال دون الممكن، خاصة وأن المملكة ولبنان كانا من أقل الدول تأثراً بالأزمة العالمية، وأثبتا مناعة كبيرة وحسن إدارة نقدية ومصرفية بما يجب أن يعزز الثقة المشتركة فيهما وبينهما. وعليه، فإن أهمية هذا الملتقى المستمر تكمن في استقطاب هذه المشاركة الواسعة من أصحاب القرار وقادة الأعمال والاستثمار في البلدين مع ما ينجم عن ذلك من توسيع للمصالح والمبادلات ومن توفير للمعلومات والخدمات ومن استعراض للأوضاع والتطورات ومناقشة المشاريع، وتعزيز العلاقات، وكل ذلك يسهم في التطور الذي نطمح إليه. أما القطاع الخاص في البلدين والمتمثل بقوة في الملتقى فهو الأكثر قدرة على تحقيق ذلك».

وحرصت الهيئات المنظمة للملتقى على تطوير برنامج الملتقى لهذا العام انطلاقاً من عاملين رئيسيين: المستجدات والمتغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي والمتمثلة بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها المختلفة، والعمل على تحويل الملتقى إلى إطار مؤسسي للعلاقات الثنائية بين البلدين ما مع يعنيه ذلك من إيجاد نوع من الترابط والاستمرارية بين الدورة الحالية والدورات السابقة وتلك التي ستنعقد مستقبلاً.

وفي هذا السياق، أوضح **أبو زكي** «عندما نظّمنا الملتقى الأول كنا على ثقة من استمراره ومن تطوره لأننا ندرك مدى أهمية السعودية بالنسبة إلى لبنان بل وبالنسبة إلى اقتصادات الدول العربية كافة ولاسيما منها غير النفطية. وساعد على ذلك مجيء دولة الرئيس الشهيد **رفيق الحريري** الذي كان يدرك أكثر منا مدى أهمية السعودية للبنان والذي ساهم وجوده في خلق مناخ مشجّع للعلاقات بل وأعطى دفعة قوية لها. وها هو دولة الرئيس **سعد رفيق الحريري** يكمل المسيرة في كل المجالات وعلى كل المستويات وعلى الرغم من كل التحديات.

ونودّ أن نؤكد معكم اليوم على أمرين أساسيين: **الأول**، هو أن الملتقى سيتكرر انعقاده سنوياً في كلا البلدين ليظل أداة تواصل وتفعيل دائمين للعلاقات. وعليه، نأمل أن ينعقد الملتقى السادس في مثل هذا الوقت من العام المقبل. **والثاني**، هو أن الملتقى مستمر في طريقه كي يصبح مؤسسة لها آلياتها وذلك بالتنسيق مع الغرف والهيئات المعنية خاصة وأنه يكمّل وينشّط عملها ويوفّر أداة تنفيذية لها».

السعودية - لبنان نموذج للعلاقات القائمة على المصالح المشتركة

وبالطبع فإن تحويل الملتقى إلى إطار مؤسسي للعلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين المملكة ولبنان يلقي مسؤولية كبيرة على كاهل القطاع الخاص في كلا البلدين، ولفت رئيس إتحاد الغرف اللبنانية **محمد الزعتري** إلى أن «إلتقاء مجلسي الغرف في السعودية ولبنان حول مبادرة مجموعة **الاقتصاد والأعمال** في تنظيم هذا الملتقى، إنما يعكس مدى أهمية الدور الذي لعبه القطاع الخاص، ولا يزال، في تنمية وتطوير العلاقات السعودية اللبنانية، وفي ترجمتها إلى مشاريع استثمارية في مجالات عدة أدت إلى تحقيق منفعة اقتصادية لكلا البلدين. ■

مع اقتراب صدور نظام الرهن العقاري:

التمويل العقاري في السعودية إلى 100 مليار ريال

الرياض-روجيه رومانوس

تمرّ سوق التمويل العقاري في السعودية بمرحلة حاسمة تتمثل في انتظار إقرار نظام الرهن العقاري، حيث تترقب السوق صدوره قبل نهاية العام الحالي، ويتوقّع عقاريون التقتهم «الإقتصاد والأعمال» أن يشهد التمويل العقاري قفزة كبيرة بعد إقرار النظام ليصل حجم التمويل المصرفي الى نحو 100 مليار ريال العام المقبل، مقارنة بأقل من 15 ملياراً في 2008.

لا يختلف عقاريان عاملان في السوق السعودية على أن منظومة الرهن العقاري التشريعية قد تأخّر صدورها، في حين قد يتباين العقاريون حول تأثيرات صدور هذه المنظومة سواء لناحية تفعيلها وتحريكها لعجلة القطاع وبالتحديد الإسكاني منه، أو لغرض تسبّبها في تسييل العقار بهدف حصول المُسيِّل على النقد من دون استخدام القرض للتمويل العقاري.

عقبات تنتظر «الرهن»

بعيداً عن إيجابيات وسلبيات ما بعد التطبيق، يتوقّع تقرير عالمي صدر مؤخراً عن شركة «جونز لانغ لاسال» للاستشارات العقارية أن تواجه السعودية عقبات عند بدء تطبيق أنظمة الرهن العقاري، حيث أن الموجود حالياً من العقارات خصوصاً السكنية منها، لا يخدم الشريحة الكبرى من المجتمع، أي حديثي التخرّج الحاصلين على وظائف ثابتة، إذ أن الأسعار الحالية لا تزال مرتفعة وتتماشى مع الشريحة المتوسطة والعليا، حتى وإن كانت الأسعار في السعودية تعتبر الأقل خليجياً. ويبيّن التقرير أن سعر بيع المتر المربّع للفيلا في الرياض يبلغ متوسطه 1200 دولار، في حين يصل الى 4590 دولاراً في دبي، و3300 في أبوظبي، و5500 في الدوحة، و2500 في كل من الكويت والمنامة ومسقط. أكثر من ذلك، هناك الشروط المصرفية من حيث معدلات الدخل المطلوبة، وتحويل الراتب والضمانات الواجب توفّرها. ويأخذ البعض على المصارف التجارية تحفظها وتشدّدها في مسائل التمويل العقاري، إذ لم يتعدّ حجم الإقراض الممنوح من قبلها لهذا النشاط الـ14.9 مليار ريال، أي ما نسبته 2 في المئة فقط من الحجم الإجمالي للقروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص في 2008، التي بلغت 744.7 ملياراً حسب أرقام مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما».

مضاعفة التمويل العقاري 6 مرّات

أمام هذا الواقع، والأرقام الخجولة المصوّبة نحو العقار، لا يزال المعنيون متفائلين بالفترة التي ستلي صدور منظومة الرهن، معتبرين أن البنوك مستعدة لتمويل أضعاف المبلغ المذكور، لكنّ غياب الأنظمة التي تحمي أموالها جعلها تحجم الى حدّ كبير ولا تتوسّع في هذه العمليات، معبرين عن إيمانهم بأنّه حين يُعمل بالمنظومة التمويلية ستشهد السوق العقارية تمويلاً لن يقلّ عن 100 مليار ريال في العام 2010 لوحده، وذلك من خلال زيادة المحفظة الإقراضية التابعة للبنوك والموجهة للعقار، من دون احتساب الزيادة المتوقعة في عدد شركات التمويل العقاري المتخصّصة، التي قد تصل الى نحو 50 شركة خلال العام المقبل وهي التي لا يتجاوز عددها اليوم أصابع اليد، حيث ستلعب دوراً فاعلاً أيضاً.

المنظومة وشجونها

نتيجة لما ذكر، باتت الأوساط العقارية في المملكة تترقّب بتلهّف شديد الوقت الذي سيتم فيه الإفراج عن المنظومة التشريعية المذكورة والمؤلّفة من 5 أنظمة هي: التمويل العقاري، الرهن العقاري، التأجير المنتهي بالتمليك، مراقبة شركات التمويل، والتنفيذ. وحسب بعض القضاة المتابعين لمسيرة صياغة وإعداد المنظومة، فقد تمّ الانتهاء منها في هيئة الخبراء التابعة لمجلس الوزراء الذي بدوره أرسلها الى مجلس الشورى «وهي اليوم في القنوات التشريعية الأخيرة للصدور». ويفيد أحدهم ان المنظومة، التي بالطبع ستكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حدّدت ماهية شروط الراهن والمرتهن والعين المرهونة ومدى جواز انتفاع الراهن بالعين المرهونة، حيث ستؤكد الأنظمة عدم الجواز لشركات التمويل بالاستفادة من العقار المرهون ومن عائده، لأن ذلك يعتبر ربا والقانون لا يسمح بذلك. الاّ ان هذه الأنظمة الخمسة الخاضعة اليوم الى المزيد من التمحيص والدراسة، يبدو أنّها حلّت الإشكالية المتعلّقة بإخراج المرتهن من العين المرهونة عند تعثّره بالسداد مقرّة السماح بذلك، لتنتهي معها هذه المسألة التي كانت لفترة طويلة موضع جدل ونقاش.

الشويعر:
غياب الأنظمة حجر عثرة أمام القطاع

رئيس اللجنة الوطنية العقارية في مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية،

يبدو والى حدّ كبير ان ذوي الدخل المنخفض غير موجودين...

يبدو والى حدّ كبير أن ذوي الدخل المنخفض غير موجودين في أجندة المطوّرين العقاريين، حيث الغالبية العظمى من شركات التطوير تبني وحدات سكنية لا تقل قيمتها على 600 و 700 ألف ريال، في حين تشير عدد من الدراسات الى ان القدرة الشرائية لنحو 70 في المئة من السعوديين الموجودين مثلاً في الرياض غير قادرين على شراء وحدة سكنية بسعر يزيد على 300 ألف ريال.



حمد الشويعر

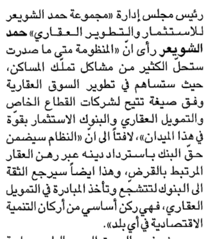


د. عبدالوهاب أبو داهش



د. فهد الحصين

رئيس مجلس إدارة «مجموعة حمد الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري» **حمد الشويعر** رأى انّ «المنظومة متى ما صدرت ستحلّ الكثير من مشاكل تملّك المساكن، حيث ستساهم في تطوير السوق العقارية وفق صيغة تتيح لشركات القطاع الخاص والتمويل العقاري والبنوك الاستثمار بقوّة في هذا الميدان»، لافتاً الى انّ «النظام سيضمن حقّ البنك باسترداد دينه عبر رهن العقار المرتبط بالقرض، وهذا ايضاً سيرجع الثقة الى البنوك لتتشجّع وتأخذ المبادرة في التمويل العقاري، فهي ركن أساسي من أركان التنمية الاقتصادية في أي بلد».



ويضيف: «السوق اليوم بالطبع بحاجة الى شركات عقارية متخصصة بالتمويل، فمصادر التمويل قليلة ولا تزال في الحدّ الأدنى. وحتى شركات التمويل العقارية القائمة هي شركات جديدة بأغلبها لم تعمل لغاية اليوم بالشكل المطلوب منها، إذ تقتصر برامج التمويل على الشركات من دون الأفراد». متابعاً: «شركات التطوير العقاري أمامها طرق متعددة للتمويل بحسب طبيعة الصفقة التي تسعى الى تمويلها، إذ بإمكانها أن تطرح صكوكاً من خلال السوق المالية، كما تستطيع أن تسوّق منتجاتها وتبيعها، كذلك يمكن لها أن تستفيد من إمكان طرح صناديق عقارية».

ويرى **الشويعر** في تأخّر صدور الأنظمة «ربّ ضارّة نافعة. فلعلّ هذا التأخّر يكون في صالح الأنظمة نفسها والقطاع ايضاً، لنتفادى الأخطاء التي وقع فيها غيرنا في الأسواق الأخرى»، معتبراً في الوقت نفسه «انّ غياب هذه التشريعات بلا شك يشكّل حجر عثرة في عملية تنشيط وتحريك السوق العقارية الإسكانية بالتحديد». متوقّعاً ان يشهد العام 2010 «الانطلاقة القوية من خلال التطبيق الفعلي لمفهوم صناعة العقار، وهو تمويل وعروض وقوة شرائية مدعومة من قبل أنظمة تحمي حقوق الباعة والمشترين والمستثمرين بما يحقّق قفزة نوعية».

د. أبو داهش: 100 مليار ريال التمويل العقاري في 2010

يعتقد نائب رئيس اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض والخبير الاقتصادي **د. عبدالوهاب أبو داهش** بإن «إقرار المنظومة سيساعد بشكل قوي على استقطاب البنوك الى التمويل العقاري»، معتبراً ان «هذه المؤسسات المالية غير متشجّعة نحو هذا الاستثمار لأن النظام الذي يحميها غير موجود، فهي اليوم عندما تموّل العقار ترهنه بأسماء شركات أخرى». مضيفاً: «منذ العام 2004 وحتى 2008 ارتفع التمويل العقاري المصرفي من 8 الى نحو 15 مليار ريال، وهو ارتفاع ملحوظ لكنّه غير كاف وبانتظاره المزيد والمزيد. فالبنوك اليوم تنظر الى عملية التقاضي والمرافعة نظرة غير محبّبة، لكن مع صدور الأنظمة ستكون هناك جهات تشريعية ستجعل المؤسسات التمويلية المصرفية تندفع باتجاه إنشاء شركات تمويل عقارية منفصلة. وباستطاعة هذه الشركات خلق محفظة إقراض كبيرة جداً».

تعاني السوق السعودية من غياب المطورين العقاريين

نقص المطوّرين... والمموّلين

يلفت **د. أبو داهش** الى انّه «مع تطوير سوق ثانوية من حيث إصدار السندات والصكوك، سنرى زيادة كبيرة في حجم المحافظ الإقراضية الموجّهة من المصارف باتجاه التمويل العقاري»، متوقّعاً ان «تصل القيمة الى نحو 100 مليار ريال ستضخّها البنوك في 2010 اذا تمّ إصدار منظومة الرهن خلال ما تبقى من هذا العام»، مشيراً في الوقت نفسه الى انّ «عملية النموّ في الإقراض ليست بهذه السهولة حتى لو صدرت الأنظمة، فهي بحاجة الى وقت حتى يقبلها المجتمع ويتعوّد عليها ويصار بعد ذلك الى تنفيذها»، وكان يردّ على توقّع بعض الخبراء إمكان وصول حجم التمويل العقاري العام المقبل إلى نحو 300 مليار ريال. ويضيف: «نعاني من غياب مطوّرين بشكل كاف يمكن للبنوك او المقرضين التعويل عليهم في عملية البناء حسب المواصفات والمقاييس المطلوبة، إذ انّ العين المرهونة يجب ان تكون ذات مستوى جيّد ويمكن استدامتها 30 عاماً فترة سداد القرض. ولذلك نحن أيضاً بحاجة ليس فقط الى مطوّرين قادرين، بل الى قنوات تمويل كبيرة كون القطاع الإسكاني بمفرده سيكون بحاجة الى 100 مليار سنوياً، وهذا مبلغ كبير ولا أعتقد ان القاعدة الرأسمالية للبنوك أو الشركات العقارية التمويلية التي أنشئت حديثاً كافية لسدّ هذه الثغرة».

د. الحصين: 10 مليارات من «التقاعد» للإسكان

لـ«المؤسسة العامة لمعاشات التقاعد» دور

أساسي في موضوع التمويل الإسكاني، فهي «أطلقت مؤخراً برنامجاً للتمويل الإسكاني ستضخّ من خلاله نحو 10 مليارات ريال على مدى الأعوام الخمسة المقبلة» كما يقول مدير عام التسويق العقاري في المؤسسة **د. فهد الحصين**. ويشير الى أنّ «هذا البرنامج سيتيح لكلّ موظف مشترك بنظام التقاعد، ولشريحة من المتقاعدين تنطبق عليهم الشروط، إمكان شراء مسكن جاهز بحد أدنى 150 ألف ريال وحدّ أقصى مليون ريال لمدة سداد تبدأ من 10 أعوام لتصل الى 25 عاماً»، لافتاً الى انّ البرنامج قد أقرض لغاية اليوم 350 طلباً بحجم تمويل تجاوز الـ 200 مليون ريال، وتوجد مئات الطلبات شبه الموافق عليها»، لافتاً الى انّ «هناك مراجعة حالياً لشروط البرنامج لزيادة وتعديل حجم القرض وتسهيل عدد من الشروط».

من جهة أخرى، يعتبر **د. الحصين** انّ «صدور الأنظمة سيمنح المزيد من الطمأنينة للمستثمرين للدخول في مشاريع إضافية وسيساعد على إنشاء شركات عقارية متخصصة بالتمويل العقاري، ويسهم بشكل كبير في عودة عجلة القطاع الى الحركة، إذ ان الأزمة المالية العالمية كانت لها تداعياتها النفسية التي أثّرت وأوجدت ركوداً وإن بشكل بسيط»، مشيراً الى «عامل أساسي يعتبر المحرّك الرئيسي للسوق العقارية وهو نسبة النموّ السكاني، وبالتحديد العنصر الشبابي، علماً انّ اقل من 40 في المئة من السعوديين لا يملكون مساكن، وكلها مسائل تضغط بثقلها على جميع الجهات الرسمية والخاصة لتوفير منتجات تلبّي الاحتياجات الفعلية».

الهويش: شركات التمويل أقرضت نحو 7.5 مليارات في 2008

إنطلاقاً من حاجة ما لا يقلّ عن 60 في المئة من السعوديين إلى المساكن، تبرز مسألة تبدو بعيدة عن اهتمامات المطوّرين والمموّلين تكمن في نتائج بعض الدراسات التي بدأت تظهر ولاسيّما تلك التي أجرتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، والتي تؤكّد أن نحو 70 في المئة من السعوديين في العاصمة الرياض لا يستطيعون شراء وحدات سكنية يزيد سعرها على 300 ألف ريال، في الوقت الذي تتّجه فيه معظم الشركات الى بناء الوحدات لأصحاب الدخل المرتفع وكذلك المتوسط، والتي في أدنى سعرها ستكون قريبة من مليون ريال. وفي هذا السياق، يعتبر العضو المنتدب لشركة أملاك العالمية للتطوير والتمويل العقاري **عبدالله الهويش** ان «الدولة يجب ان تتدخل وتدعم القطاع بمنح طويلة الأجل لعدد من الشركات لدعم هذه الشريحة، إذ نحن كقطاع خاص غير قادرين على تغطية كافة شرائح المجتمع».


عبدالله الهويش

د. بدر بن سعيدان

ويسلّط العضو المنتدب الضوء على مسألة مهمة جداً وهي «حجم المحفظة التمويلية التي ضخّتها الشركات العقارية المتخصصة بالتمويل العقاري في 2008، التي ناهزت نصف ما أقرضته البنوك في العام نفسه»، مشيراً في الوقت نفسه الى ان «ذلك حدث في ظلّ صعوبات تعترض نشاطنا وتتمثّل في غياب مصادر تمويل طويل الأجل، إلى غياب منظومة تشريعية لغاية اليوم تتعلّق بالرهن والتمويل، كذلك صعوبة توفير استثمارات نقدية كرؤوس أموال كافية لهذا القطاع خصوصاً في الظروف الاقتصادية الحالية، وضعف ثقافة الوعي الاستثماري العقاري لدى المواطنين والمقيمين للاستفادة من فرص التمويل العقاري المتاحة، إلى معاناتنا من قلة المطوّرين والمقاولين القادرين على ترجمة الطلب الحقيقي».

د. بن سعيدان: نخشى من تسييل العقار

يعبّر مدير عام شركة آل سعيدان للعقارات **د. بدر بن سعيدان** عن خشيته من الفترة التي ستعقب صدور منظومة الرهن والتمويل، ولاسيما من مسألة «تسييل العقار، حيث من الممكن أن يسيّل المالك الأصل ويستعمل تلك السيولة في شراء عقار آخر، وبالتالي يخلق حركة أكبر في القطاع مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار»، مشيراً في المقابل الى انّ «هذا النظام إجراء تشريعي مطلوب لتسهيل آليات الأمان عند المُقرضين، وهو يؤسس لدورة طويلة في التمويل العقاري تعتمد على تسنيد الرهونات ثم إعادة تدويرها عبر بيعها لعدد من صناديق الاستثمار التي تقوم بدورها بإصدار سندات مالية بفوائد أعلى من السوق ثم بيعها لصناديق السوق النقدية».

ويلفت المدير العام الى أهمية صدور الأنظمة في الوقت الراهن «حيث يعاني القطاع من شبه ركود نتيجة تأثيرات الأزمة المالية النفسية وليست المادية على السوق السعودية، وبالتالي فظهور النظام اليوم يعتبر أهم بكثير من النظام نفسه، لأنّه سيسهم في استرجاع الثقة في السوق وسيشجّع المستثمر على الدخول مجددًا». مضيفاً: «يهمّنا صدور المنظومة، لكن ما يهمّنا أيضاً ان تكون مكتملة وتغطّي جميع النواحي وقابلة للتطبيق». معتبراً انّها «ستكون «الدينامو» الذي سيحرّك ويدفع شركات التطوير الى إنشاء المزيد من المساكن وزيادة العرض في السوق، ويرفع القدرة الشرائية عند المواطن الذي سيصبح قادراً على الإقتراض وبالتالي تصبح وتيرة تملّك المساكن أعلى، عندها تتحرّك السوق بما في ذلك الوسطاء العقاريون وشركات التمويل وشركات البناء والمقاولون والمطوّرون». خاتماً: «نحن بأشدّ الحاجة الى مثل هذه الحركة في الوقت الحاضر».■

نظام الرهن يحمي الباعة والمشترين والمستثمرين

«سيتي سكيب دبي 2009»:

هدوء ما بعد العاصفة

دبي- رويدا علم الدين

على وقع التوقعات والتحليلات، والأمل بحصول توازن نسبي في قطاع العقار العربي وترقّب الشركات للمستجدات والتطورات، عُقد معرض «سيتي سكيب» هذه السنة. وعلى الرغم من أن المعرض شكّل مساحة لإثبات الوجود والإستمرارية بالنسبة لبعض الشركات، أكثر منه مكاناً لعرض المشاريع الجديدة، إلا أنه فتح المجال لنقاش عام حول مجموعة من القضايا، وربما تكون أبرزها، البحث عن أسواق غير مشبّعة بالمشاريع وتلمّس مستقبل العلاقات مع المؤسسات المالية، ومصير المضاربين في أسواق المنطقة إضافة الى مدى قدرة رأس المال على التعايش مع مرحلة جديدة تسودها الواقعية، والأمل بعودة النمو خلال 2010.



الشيخ حمدان يفتتح معرض سيتي سكيب 2009

إنعكست نتائج الأزمة المالية العالمية على أعمال «معرض سيتي سكيب» هذه السنة، فإنخفض عدد العارضين بنحو 30 في المئة مقارنة بدورة العام الماضي، كما تراجعت نسبة الحضور بنحو 50 في المئة. ولكن دورة هذه السنة شهدت مشاركين جدداً من خارج المنطقة، وسعى الزائرون إلى إستكشاف وضع السوق المحلية والإقليمية إضافة إلى البحث عن فرص استثمارية في أسواق أقل واعدة.

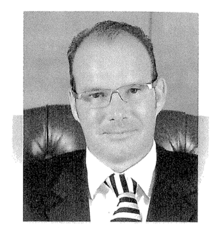
وفي هذا السياق أظهرت دراسة أصدرتها «بروليدز للأبحاث» حول تداعيات الأزمة المالية على القطاع العقاري في دول مجلس التعاون، أن دولة الإمارات تأتي في طليعة المتضررين. كذلك تواجه الإمارات تحديات كبيرة أهمها إعادة تسديد الديون وإنخفاض الأسعار وزيادة العرض. لكن الدراسة لفتت إلى أن الإمارات لا تزال تحافظ على معدلات مرتفعة في أعداد المشاريع العقارية السكنية والتجارية ومرافق الضيافة وتجارة التجزئة. وتناولت «بروليدز للأبحاث» في دراستها التي أنجزت في سبتمبر الماضي، أكثر من ثلاثة آلاف مشروع عقاري في كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات تتجاوز قيمتها الـ1.5 تريليون دولار.

وخلصت الدراسة إلى أنه في قطاع العقارات التجارية ثمة 340 مشروعاً قيد الإنشاء أو في مرحلة طرح المناقصات، في حين بلغ عدد المشاريع التي ألغيت أو تمّ تجميدها 147 مشروعاً. وفي قطاع الضيافة هناك 288 مشروعاً قيد الإنشاء أو في مرحلة طرح المناقصات فيما ألغي 118 مشروعاً أو تم تجميده. أما في قطاع العقارات السكنية فهناك 195 مشروعاً قيد التنفيذ أو في مرحلة طرح المناقصات مقابل 217 مشروعاً تم إلغاؤها أو تجميدها. وبلغ عدد مشاريع التجزئة التي يجري تنفيذها أو في مرحلة طرح المناقصات 249 مشروعاً، في حين تمّ تأجيل 84 مشروعاً ولم يتم إلغاء أي من المشاريع في هذا القطاع.

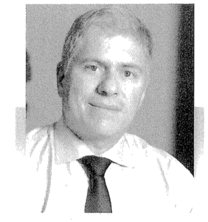
عودة التفاؤل الحذر

يشير المدير التنفيذي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لشركة «جونز لانغ لاسال» **بلير هاغكال** إلى أن القطاع العقاري العالمي الذي تعرّض خلال الأشهر الـ 12 الماضية للكثير من المشاكل يحتاج إلى سنوات للعودة إلى وضعه المستقر. لكن وبعد مرور عام، بدأت الأمور تعود إلى نصابها في المنطقة وبات اهتمام الشركات ينصبّ على الأسس والقيم وعلى ميزان العرض والطلب بدلاً من الأرباح فقط. ومعدلات النمو التي شهدتها السوق خلال السنوات العشر الماضية في دول الخليج كانت قياسية، خصوصاً في إمارة دبي والتي تم بناؤها بمدة عشر سنوات في حين قد يأخذ بناء مدينة مشابهة نحو 20 إلى 50 سنة في أية منطقة أخرى من العالم. ويضيف: «لقد صحّت التوقعات التي أشارت إلى أن العام 2009 سيكون عام الانكماش بعد أن تراجع نشاط الأسواق بمعدل 30 إلى 50 في المئة. لكن في المقابل يبدو أن السنة المقبلة ستشهد تركيزاً على الاستقرار، ونتوقع أن تبدأ بعدها عملية النمو من جديد في سنة 2011. وعلى الرغم من أن الأسوأ قد مرّ، إلا أن مشكلة العرض لا تزال قائمة ويجب إيجاد حلول لها».

في المقابل، يرى الرئيس التنفيذي لشركة «بلوم العقارية» **هاني الشماع** أن السوق العقارية بدأت تشهد مرحلة من التفاؤل الحذر في ظل عودتها إلى الوضع الطبيعي. ويضيف: «الوضع الراهن حتّم على الشركات العقارية اتخاذ خطوات غير مسبوقة لتجاوز المرحلة. وكانت «بلوم» أول من أعلن عن تخفيض الأسعار وتحسين الدفعات وتقديم الحلول المالية، وتم التعاون مع عدد من المصارف، وهذا ما يظهر تحسناً جذرياً في السيولة وتحسن جاذبية المشروع العقاري بالنسبة للمصارف». وتوقّع **الشماع** أن تتحسن السوق إبتداءً من سنة 2010 ولو بوتيرة بطيئة. وبالنسبة إلى «بلوم» فإن «أكثر الأسواق الجاذبة خلال الفترة الحالية تتمثل بالسوقين اللبنانية والليبية إضافة إلى سوق الجزائر حيث الطلب كبير ومتنامٍ».



ماركوس جيبل:
عودة الواقعية الى المشاريع



هاني الشماع:
مهتمون بأسواق لبنان، ليبيا والجزائر



بلير هاغكال:
نتوقع النمو في 2011

عودة الواقعية

الرئيس التنفيذي لشركة «ديار العقارية» **ماركوس جيبل** يعتبر أن «ما تشهده السوق العقارية هذا العام ناجم عن تراكمات سابقة. ويوضح: «كان اهتمام المطور العقاري ينصبّ على إطلاق المشاريع وبيعها ولم يكن يضع في أعلى سلم أولوياته المستهلك النهائي واحتياجاته. أما هذا العام فالسوق تشهد واقعية في المشاريع المقدّمة وكيفية تنفيذها بقدر عال من الجودة وبأسعار معقولة وفي الوقت المحدد. ولا يُخفى على أحد أن الفترة المقبلة ستشهد خللاً بين العرض والطلب خصوصاً لناحية العقار السكني والمكتبي، لكن المشكلة لن تكون في المشاريع ذات الجودة العالية والأسعار المعقولة بل في المشاريع المتوسطة والفاخرة».

ويرى الرئيس التنفيذي لشركة «البراري» **زعل محمد زعل** أن «السوق العقارية شهدت عملية التصحيح المطلوبة، واختفى عدد كبير من الشركات والمضاربين. فالعقار لا يقتصر على نسخ الأفكار وتطبيقها بشكل عشوائي بل يعتمد على الدراسات والتخطيط والتنفيذ الصحيح. والسوق وصلت إلى القاع وبدأت مرحلة الاستقرار النسبي إلا أن عملية التعافي وعلى الرغم من حتمية حدوثها ستأخذ وقتاً، وبالتالي فإن سنة 2010 ستكون بمثابة مراجعة للواقع وما حدث خلال الفترة الماضية».

تأثر بدرجات متفاوتة

يشير الرئيس التنفيذي لشركة «سبكترم للاستشارات» **وحيد عطاالله** إلى أن «الأزمة لم تنته بعد. ومن المتوقع أن تشهد السوق مرحلة هبوط جديدة مع بداية سنة 2010 وبالتالي فإن مرحلة التعافي ستأخذ فترة طويلة، وستختفي شركات وتظهر أخرى وستكون هناك قوانين جديدة». ويضيف: «إقتصادياً، تنقسم دول المنطقة إلى فئات ثلاث: الأولى تندرج ضمن الدول المنتجة للنفط والتي لا تعيش التأثير المباشر للأزمة نتيجة دخل النفط وبالتالي تسعى إلى دعم الدول الأخرى. الفئة الثانية وهي الدول التي تتمتع باقتصاد كبير وتعداد سكاني كبير مثل المغرب ومصر والجزائر حيث أن تأثير الأزمة أقل بكثير من الفئات الأخرى. والفئة الثالثة تضم دولاً اعتمدت على الاستثمارات الخارجية وهي الدول التي ستكون الأخيرة في الخروج من الأزمة».

وإذ يرى أنه لا توجد أرقام أو إحصائيات حقيقية تحدد القعر الذي ستصل إليه السوق العقارية، يعتبر **عطاالله** أن «المشاريع الجديدة التي سيتم الانتهاء منها في نهاية العام الحالي وبداية العام المقبل ستزيد من حجم الأزمة، إذ ستزيد من المعروض. ومردّ ذلك أن معظم هذه المشاريع تمّ بيعها إلى مضاربين، ومعظمهم سيعمد إلى التأجير ما يدفع بهذه السوق إلى أدنى مما هي عليه الآن، أو سيقومون بالبيع بمستوى يقل عن الكلفة الأساسية».

وبالنسبة إلى شركة التطوير والاستثمار السياحي، فإن الوضع مختلف تماماً حسبما تؤكد مدير أول قسم الاتصالات لمشاريع أبوظبي في الشركة **مهرة خالد القاسمي**. وتقول: «الطلب على العقار السياحي في إمارة أبو ظبي كبير جداً. وقد عملت الشركة مع شركاء آخرين لتسليم 1200 غرفة فندقية في الفترة الماضية، ما يبرز قوة الطلب على القطاع السياحي والحاجة المتزايدة لهذا القطاع، وهو ما تسعى شركة التطوير والاستثمار السياحي إلى تأمينه من خلال المشاريع



الشيخ حمدان يجول في معرض سيتي سكيب 2009



زعل محمد زعل: عملية التصحيح مطلوبة



وحيد عطالله: الأزمة لم تنته بعد



معمر خالد الكثيري: الدعم الحكومي ضروري

العديدة التي تقوم بها داخل إمارة أبو ظبي ولعلّ أبرزها مشروع جزيرة السعديات».

ويؤكد المدير التنفيذي للشؤون الهندسية في سلطة واحة دبي للسيليكون **معمر خالد الكثيري** أن «وضع العقار في دولة الإمارات جيد نظراً إلى أن الحكومة اتخذت إجراءات كثيرة تساعد على جذب الاستثمار، في موازاة عودة المصارف الى إقراض القطاع العقاري ولو بشكل متحفظ. وتراهن إمارة دبي على بنية تحتية متطورة خصوصاً مع استكمال مشروع المترو. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الأسعار، إلا أنها لم تصل إلى مستويات أدنى من التكلفة بل أنها عادت إلى وضعها الطبيعي. والدليل على ذلك إطلاق واحة دبي لـ 400 فيللا في المرحلة الأولى من أصل 1.47 ألف فيللا بقيمة إجمالية تزيد على المليار درهم، إضافة إلى مشاريع أخرى قيد التنفيذ».

رسالة للمشككين

أما نائب المدير التنفيذي للعمليات في شركة «تنميات» **عبدالله الدحيم** فيشدّد على أن «سيتي سكيب» هذا العام يحمل رسالة قوية للمشككين في القطاع العقاري. ويقول: «ما تشهده السوق حالياً هو إنعكاس طبيعي للواقع، ولكن مرحلة التعافي الكلي ستحتاج إلى وقت. فالشركات التي بدأت أعمالها قبل العام 2004 تمتلك أوراقاً رابحة وباستطاعتها المنافسة وتقديم مشاريع جديدة على الرغم من الأيام السوداء التي شهدتها شرط أن تعدّل خططها لتتناسب والأوضاع الحالية. وشركة «تنميات» قامت بتمديد مرحلة تسليم المشاريع إلى العامين 2010 و2011 لتسمح للمستثمرين بتأمين الدفعات المتوجبة عليهم، كما أعادت توزيع الوحدات في بعض المشاريع لتتناسب مع متطلبات السوق الحالية».

من جانبه، يعتبر الرئيس التنفيذي لشركة «بني ياس» للإستثمار والتطوير **وائل الطويل** أن «وضع السوق صحي إذ أن عملية الشراء تتم من قبل المستثمر النهائي وفقاً لقدرته الشرائية وبعد تفكير عميق ودقيق، ومدى إمكانيته على سداد الدفعات. وهناك المستثمر المنظّم الذي يتمتع بقدرة على السداد ويسعى لتحقيق عائد معيّن على الاستثمار. وهذا المستثمر هو بعكس المضارب الذي يتعامل مع المنتجات طويلة الأجل بالطريقة نفسها مثل المنتجات قصيرة الأجل، ويقوم بإيجاد مشتقات مالية تتيح عملية البيع مرتين أو ثلاث مرات. ومع خروج المضاربين من السوق تحتم على الشركات العقارية تخفيض أسعارها حتى ولو لم تكن المبالغة بالأسعار موجودة».

السعودية، مصر، ولبنان

حدّدت دراسة حول القطاع العقاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صادرة عن شركة «جونزلانغ لاسال»، أسواق أبوظبي وقطر والسعودية ضمن أولى الأسواق العقارية التي ستشهد تحسّناً في المنطقة نتيجة لقوة اقتصاد هذه الدول إلى جانب المبادرات الحكيمة التي اتخذتها حكوماتها. ويقول نائب المدير العام لشركة «أساس» السعودية **طارق عبد الرحمن الحماد** عن وضع السوق السعودية: «تأخّرت السوق السعودية في تقديم منتجات عقارية، والدليل على ذلك أن معظم الدراسات تشير إلى تعطّش هذه السوق إلى عدد كبير من المساكن. هذا مع العلم أن نحو 60 في المئة من المواطنين السعوديين هم دون سن الـ30 عاماً. وتختلف السوق السعودية من الناحية التنظيمية عن سوق الإمارات التي



سيتي سكيب 2009



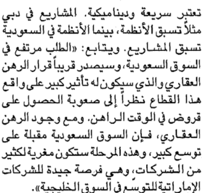
عبدالله الدحيم:
التعافي الكلي يحتاج إلى وقت



وائل الطويل:
خروج المضاربين خفّض الاسعار



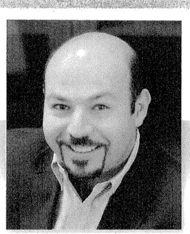
ماهر مقصود:
2009 عام الغربلة



تعتبر سريعة وديناميكية. المشاريع في دبي مثلاً تسبق الأنظمة، بينما الأنظمة في السعودية تسبق المشاريع. ويتابع: «الطلب مرتفع في السوق السعودية، وسيصدر قريباً قرار الرهن العقاري والذي سيكون له تأثير كبير على واقع هذا القطاع نظراً إلى صعوبة الحصول على قروض في الوقت الراهن. ومع وجود الرهن العقاري، فإن السوق السعودية مقبلة على توسع كبير، وهذه المرحلة ستكون مغرية لكثير من الشركات، وهي فرصة جيدة للشركات الإماراتية للتوسّع في السوق الخليجية».

وعن الوضع في السوق المصرية يقول العضو المنتدب لشركة «سوديك» **ماهر مقصود**: «شهدت سوق الاستثمار العقارية مضاربات كثيرة مع غياب الواقعية من جانب المطوّر والمشتري. وخلال العام 2009 بدأت عملية الغربلة التي أخرجت عدداً كبيراً من المضاربين من السوق. كما أن حجم الطلب الداخلي على الوحدات السكنية في مصر كبير في موازاة النمو الاقتصادي الذي زاد 5 في المئة على الرغم من الظروف العالمية. وأتوقع أن تكون الفترة المقبلة مستقرة ومبنية على أسس ثابتة، على الرغم من التحديات الكثيرة وربما أبرزها أن جزءاً كبيراً من الأزمة في مصر كان نفسياً أكثر مما هو واقعياً».

ويعتبر المدير التنفيذي في شركة «سوليدير» **منيب حمود** أن «لكل سوق عقارية خصوصياتها. فعلى سبيل المثال واقع السوق العقارية في لبنان ممتاز نظراً لقلّة الأراضي. سوق العقار السعودية ممتازة والطلب داخلي، تماماً كالسوق المصرية. وتتميز هذه الدول بقدرة شرائية ونمو في الاقتصاد وتوفّر



سامر عصفور:
رأس المال بات ذكياً

السيولة. أما مشروع «سوليدير» في عجمان فما زال قائماً واستطاعت الشركة تقليص حجم المشروع بما يتناسب مع الظروف الراهنة. وأعمال البنى التحتية مازالت قائمة وسيتم تسليم الأراضي في مواعيدها المحددة. العقار يمرض ولا يموت».

وبالنسبة للسوق الأردنية، يؤكد مفوض شؤون خدمات المستثمر وشؤون التطوير في هيئة المناطق التنموية الأردنية **سامر عصفور** أن «رأس المال بات ذكياً وانتقائياً نظراً لعدم توفر السيولة كما في السابق. فالاهتمام بالاستثمار الصحيح بات ضرورياً، وبالتالي فإن السوق الأردنية تشكل عامل جذب للاستثمارات نظراً إلى ارتفاع الطلب على العقار السكني والمكتبي والنقص الحاصل في العرض. سوق التمويل العقاري في الأردن متحفظة إلى حد كبير وهذا الأمر إنعكس بشكل إيجابي على القطاع خلال فترة الأزمة وخفّف من تأثيرها».

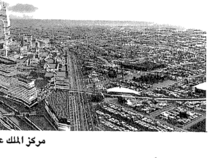
العقار الصناعي بخير

عن قطاع العقار الصناعي يقول المدير التشغيلي في شركة «الواحة لاند» **حازم النويس** أنه من الممكن أن ترى السوق بوادر انفراج من الأزمة مع بدء تخفيف المصارف من قبضتها على القروض، خصوصاً في مجال العقار الصناعي. فالأزمة العالمية بدأت بالانحسار. أما على صعيد دولة الإمارات، فإن إمارة أبو ظبي تشهد وضعاً مستقراً، العقار فيها تأثر ولكن بمستويات أقل من مناطق أخرى، والعرض والطلب شهدا تصحيحاً لكن النمو موجود». ولا يتخوف **النويس** على وضع العقار الصناعي نظراً إلى أن الطلب على هذا القطاع ما زال في وضع جيد. ويؤكد أن الطلب عليه ما زال يفوق العرض إضافة إلى أن التمويل لهذا النوع من المشاريع متوافر».

ويرى المدير العام لشركة الإمارات للمدن الصناعية **محمد الهزاع** أن «هناك بداية لمرحلة استقرار واستيعاب للمرحلة الحالية وإن كانت وتيرة الطلب مازالت منخفضة. المستثمرون يبحثون عن خيارات أفضل وبتكلفة أقل، وموقف المصارف من التمويل متشدد ويزداد تشدداً. وبالتالي فقد قرّرت شركة الإمارات للمدن الصناعية أن تمنح خيارات جديدة للمستثمر كالبيع بالتقسيط والتمويل الذاتي، والتأجير بدلاً من البيع. وقد جاء التعديل في خططنا لتتناسب أعمالنا مع الواقع والشركة لا تريد البيع بالأسعار المنخفضة». ■


المباني
almabani
RED SEA
MALL
1

«بن لادن» تبني 30 برجاً في مركز الملك عبدالله المالي


مركز الملك عبدالله المالي

علمت «الإقتصاد والأعمال» من مصادر رفيعة المستوى، داخل المؤسسة العامة لمعاشات التقاعد، ان الأخيرة قامت بتوقيع اتفاقية مع مجموعة بن لادن السعودية تتضمن بناء 30 برجاً في مركز الملك عبدالله المالي بتكلفة إجمالية تصل الى 14 مليار ريال سيتمّ تنفيذها خلال 30 شهراً.

وتأتي الاتفاقية، التي لم تخرج لغاية اليوم الى العلن، بعد أن وقّعت «التقاعد» مؤخراً 4 عقود لتنفيذ 4 مجموعات من المباني، تضمّ مسجداً و16 مبنى مكتبياً وسكنياً وفندقاً فئة خمسة نجوم، موزعة ضمن المناطق الخمس داخل الجزيرة الوسطى في المشروع، بقيمة 5.5 مليارات ريال.

وشملت العقود حينها واحداً مع شركة «سعودي اوجيه المحدودة» لتنفيذ المجموعة الأولى المكوّنة من فندق خمسة نجوم ومكاتب بقيمة 1.41 مليار. أما العقد الثاني فتمّ توقيعه مع «بن لادن» بقيمة 1.54 مليار لتنفيذ المجموعة الثانية المكوّنة من مسجد و6 مبانٍ مكتبية وسكنية وتجارية بارتفاعات متفاوتة، في حين تمّ توقيع العقد الثالث مع «شركة السيف مقاولون ومهندسون المحدودة» لتنفيذ المجموعة الثالثة المكوّنة من 4 مبانٍ مكتبية وسكنية وتجارية بقيمة 1.32 مليار. وجاء عقد المجموعة الرابعة مع «المؤسسة السعودية للتعمير» بقيمة 1.15 مليار لإنشاء 4 مبانٍ مكتبية وسكنية وتجارية.

هذا وكان محافظ المؤسسة العامة لمعاشات التقاعد **محمد الخراشي** أكّد لـ **«الإقتصاد والأعمال»** في مقابلة سابقة أن «جميع المراحل المطلوبة والموضوعة للمشروع تسير حسب الخطة المعتمدة، حيث من المتوقّع الانتهاء من بناء المركز في العام 2012»، لافتاً الى أنّ «جميع الشركات التي تمّ التوقيع معها تسلّمت اماكنها وباشرت بالتنفيذ»، وأن إجمالي استثمارات المركز ستزيد على 25 ملياراً، وأبدت بنوك رغبتها بالحصول على مواقع في المركز مثل مجموعة سامبا المالية ومصرف الراجحي والبنك العربي الوطني والبنك السعودي الفرنسي وبنك البلاد وبنك عوده اللبناني. يشار الى أنّ هناك مجموعة أخرى من المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية وشركات إدارة المحافظ والسندات والمكاتب الاستشارية وشركات الوساطة المالية العاملة في المملكة تدرس حجز مواقع لها في المشروع الذي سيوفّر بيئة عمل وفق أعلى وأحدث المقاييس العالمية».

وتبلغ مساحة أرض مركز الملك عبد الله المالي التي تملكها «التقاعد» 1.6 مليون متر مربع. وتقع عند تقاطع ثلاثة محاور رئيسية هي طريق الملك فهد شرقاً، وطريق الدائري الشمالي جنوباً، وطريق التخصصي شمالاً وغرباً، إلى الجزء الواقع غرب طريق الثمامة وذلك الواقع جنوب الدائري الشمالي.


مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل

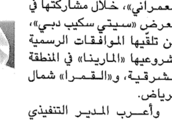
9 مليارات دولار لمدينة «حائل الاقتصادية»

بدأت شركة المال الكويتية، المطوّر الرئيسي لمدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، تنفيذ المرحلة الأولى من المدينة حسب ما أكّد الرئيس التنفيذي للشركة **فوزي الجودر** الذي أشار إلى أنّ التكلفة الإجمالية لإنشاءات البنية التحتية لجميع مراحل المدينة تصل إلى نحو 9 مليارات دولار.

وأوضح **الجودر** أن شركته «بدأت في تنفيذ 4 أبراج ومدرج المطار الدولي»، مشيراً إلى أن «المال» ستطوّر المشروع الذي يقع على مساحة 156 مليون متر مربع»، لافتاً إلى انّه من «المنتظر ان يشكّل المشروع مدينة لوجيستية في المملكة».

يذكر أنّ الطاقة الاستيعابية للمطار الجديد تبلغ 1.5 مليون مسافر سنوياً، وقد تمّ الأخذ في الاعتبار إمكان إحداث توسعات مستقبلية للمطار الدولي لتصل طاقته الاستيعابية إلى أكثر من 2.5 مليون مسافر.

"ديار للتطوير": أرباح الربع الثالث 81.6 مليون درهم


ماركوس جيبل

أعلنت شركة ديار للتطوير عن تحقيق أرباح صافية في الربع الثالث من العام بقيمة 81.6 مليون درهم إماراتي بزيادة 8 في المئة، مقارنة مع 75.3 مليون درهم في الربع الثاني من العام 2009.

وبلغ إجمالي إيرادات الشركة خلال الربع الثالث من هذا العام 450.3 مليون درهم، بزيادة نسبتها 12 في المئة، مقارنة بـ402.1 مليون درهم في الربع الثاني من العام نفسه. كما بلغ إجمالي حصة المساهمين 7.5 مليارات درهم، في حين بلغ مجموع الأصول 11 ملياراً.

وقامت ديار في الربع الثالث بتسليم مشاريعها السبعة التي أعلنت عن تسليمها في العام 2009، وأعلنت عن مضاعفة حجم محفظتها في مجال إدارة العقارات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «ديار للتطوير» **ماركوس جيبل**: «إن النتائج التي حققتها ديار تؤكد على المقومات السليمة والصحيحة للستراتيجية التشغيلية التي تتبعها الشركة».

"إنجاز": مشروعان جديدان في السعودية


عمر القاضي

أعلنت «شركة إنجاز للتطوير العمراني»، خلال مشاركتها في معرض «سيتي سكيب دبي»، عن تلقيها الموافقات الرسمية لمشروعيها «المارينا» في المنطقة الشرقية، و«القمرا» شمال الرياض.

وأعرب المدير التنفيذي للشركة **عمر عبد الله القاضي** عن استعداد الشركة التام لبدء العمل مشدداً على «السعي لتطوير المشاريع العقارية وفق أحدث الوسائل والسُبل والتطبيقات التي وصلت إليها سوق العقارات العالمية، وإيجاد أفضل الحلول السكنية والتجارية بما يتعلق بالعقارات والمنشآت من خلال شراكتها مع شركات عالمية».

يذكر أن مشروع «المارينا» في المنطقة الشرقية يقع على مساحة تبلغ أكثر من 3.3 ملايين متر مربع، وسوف يضم مرافق سكنية واجتماعية مثل المدارس ومراكز الرعاية الصحية والمساجد ومراكز الترفيه والمرافق التجارية. وتبلغ مساحة مشروع «القمرا» نحو 2.5 مليون متر مربع وسيكون عبارة عن فلل سكنية.

حلول مالية للمشترين في عقارات مشروع حدائق بلووم

أعلنت «شركة بلووم العقارية»، العاملة في مجال تطوير المجتمعات والمشاريع المتكاملة في أبوظبي، عن توقيع اتفاقية تمويل مع «مصرف أبوظبي الوطني» و«أبوظبي التجاري» و«أبوظبي الإسلامي»، لتقديم تمويلات مالية لمدة 25 عاماً للعقارات السكنية في مشروع حدائق بلووم.

وبموجب هذه الاتفاقية، ستمنح المصارف الثلاثة للراغبين بالتملك تمويلاً بنسبة تصل إلى 80 في المئة، مقابل دفعة أولى يصل قدرها إلى 10 في المئة.

وصرّح الرئيس التنفيذي لـ «بلووم العقارية»، **د. هاني الشماع**، «تؤكد هذه الاتفاقية حرصنا على توفير حلول تمويل مصممة خصيصاً لدعم عملائنا، تؤمن لهم فرصة انتقاء ما يناسبهم من الوحدات العقارية».



الرئيس التنفيذي لشركة «إعمار العقارية» عصام كلداري يتسلّم الشهادة من نائب الرئيس الأول في «لويدز لضمان الجودة» بي. تي. جراف

"إعمار العقارية" تحصل على شهادة الإيزو 9001:2008

نالت «إعمار العقارية» شهادة الإيزو ISO 9001:2008 تقديراً لالتزامها بنظام إدارة الجودة واتباعها أفضل معايير الجودة العالمية. وكانت «إعمار» حصلت في أيلول / سبتمبر 2006 على شهادة ISO 9001:2000 من «شركة لويدز لضمان الجودة LQRA».

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «إعمار العقارية» **عصام كلداري**: «إن حصول «إعمار» مجدداً على شهادة الإيزو للجودة يعكس مدى التزام الشركة بتطوير أدائها على نحو مستمر. ونحن حريصون على الاستمرار في تطوير نوعية الخدمات التي نوفّرها لعملائنا، مع التركيز على تسليم المشاريع في مواعيدها المحددة، في الوقت الذي نعمل فيه على مراجعة وتقييم كافة الإجراءات التي تتبعها «إعمار» بما يضمن تنفيذ كافة الأعمال وفق أفضل معايير الجودة العالمية».

«جنان للفنادق والمنتجعات»: فنادق صديقة للبيئة



سعيد احمد محمد بن بطي

بيروت - زينة أبوزكي

فكرة إنشاء شركة لإدارة الفنادق تتميز عن الشركات الأخرى، لطالما راودت رئيس مجلس إدارة شركة «الضيافة القابضة» و«جنان للفنادق والمنتجعات» سعيد أحمد محمد بن بطي. وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط وتصاعد الاهتمام بترشيد الطاقة الى جانب تصاعد الاهتمام بقضية البيئة. فأتت فكرة إنشاء شركة «جنان للفنادق والمنتجعات» لإدارة الفنادق والتي تُعنى بالفنادق «الخضراء» من أجل المحافظة على البيئة وتوفير الطاقة من ناحية الكهرباء والمياه واستخدام المنتجات المعاد تدويرها.

يقول **سعيد بن بطي**: «تشهد «السياحة البيئية»، والتي تندرج تحت مفهوم «السفر إلى المناطق الطبيعية التي تحافظ على سلامة البيئة والناس» إقبالاً كبيراً، وتشير إحصائيات منظمة السفر العالمية، إلى أنها من أسرع أنواع السياحة نمواً، إذ تبلغ نسبة نموّها نحو 5 في المئة سنوياً. ويتركّز عمل شركة «جنان للفنادق والمنتجعات» على إدارة الفنادق الصديقة للبيئة». ويتماشى هذا التركيز بحسب **بن بطي**: «مع جهود دولة الإمارات والدول الخليجية عموماً للحفاظ على البيئة، كما يتماشى مع خطط تنمية وتطوير القطاع السياحي في المنطقة».

ويقول **بن بطي**: «نلاحظ في الفنادق نوعاً من الإسراف في استخدام الطاقة والمياه، ونسعى الى تجاوز هذه المشكلة في فنادقنا من خلال اعتماد المباني الخضراء أي أن يكون المبنى مجهزاً بعوازل جيدة ما يوفر من استهلاك للطاقة في ما يخص عملية التكييف على سبيل المثال، وكذلك استخدام المنتجات المعاد تدويرها. كما أننا نحاول تثقيف وتوعية الزائر بضرورة ترشيد استهلاك الجانب البيئي من خلال معلومات بسيطة داخل الحمام أو الغرفة، وكذلك ترشيد استخدامه للمناشف والشراشف من دون التأثير على مستوى النظافة». ويضيف **بن بطي**: «طبعاً لن نفرض على الزائر أية قيود، فهو سيد في غرفته وعلينا أن نقوم بخدمته على أكمل وجه. أما من ناحية المأكولات والمشروبات في الفندق فنسعى لأن تكون كلها طبيعية، فالفاكهة والخضار عضوية وهذا موضوع توليه الإمارات اهتماماً كبيراً حيث أن هناك عدداً من المزارع للمنتجات العضوية».

ويضيف **بن بطي**: «لا تزال فكرة الفنادق الصديقة للبيئة غير واضحة بالنسبة للمستثمرين، الذين يرغبون طبعاً، بخفض النفقات من خلال توفير الطاقة وغيرها. فهناك الكثير من المستثمرين لديهم اهتمام بافتتاح فنادق بمفهوم جديد. ونحن نتوجّه للمستثمر من زاوية القدرة على التوفير في المشروع في مختلف مراحله بدءاً من الخرائط الى البناء وصولاً الى الأثاث المصنوع من مواد طبيعية اضافة الى المستلزمات الأخرى المعاد تدويرها كالأطباق والمحارم».

ويشير **بن بطي** إلى إبرام اتفاقية لإدارة فندق ومنتجع «جنان الظفرة» مع **سعيد وأحمد خلفان المزروعي** تقضي بقيام «جنان» بإدارة الفندق لمدة 10 سنوات ليكون بذلك أول مشروع لها، لافتاً إلى «أن المفاوضات جارية لإدارة اكثر من فندق داخل الإمارات وخارجها، ونحن نسعى إلى إدارة ما بين 9 إلى 12 فندقاً خلال السنوات الثلاث المقبلة».

وعن تحديات الأزمة يقول **بن بطي**: «أدت الأزمة إلى إلغاء أو تأجيل بناء عدد كبير من الفنادق، لكن بالنسبة إلينا نجد أن هناك طلباً جيداً على الفنادق الصديقة للبيئة، نظراً لأهمية السياحة البيئية وارتفاع الطلب عليها. فالسائح القادم من دول أوروبية وخاصةً من المدن، يسعى إلى الهدوء والابتعاد عن الضجيج وذلك ما نسعى الى توفيره في فنادقنا»، منوهاً بأن أبوظبي تشهد تطوراً كبيراً في هذا المجال.

سعيد بن بطي: نشاطنا ينسجم مع جهد الدولة لحماية البيئة

ويضيف: «بالنسبة إلى فنادق «جنان» نركّز أكثر على مواقع خارج المدن ولكن إذا كان الفندق داخل المدينة، نسعى الى اعتماد المعايير البيئية نفسها». ويلفت إلى أنه «في الوطن العربي ليست هناك شركات متخصصة في المباني الخضراء، لذلك نتعاون مع بعض الجهات والشركات العالمية التي تعنى بهذا النوع من المباني».

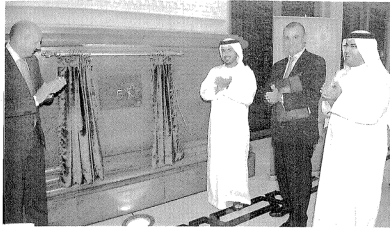
أما بالنسبة للدعم الحكومي في هذا الإطار، فيقول **بن بطي**: «تتميز أبو ظبي ومنذ عهد الشيخ **زايد بن سلطان آل نهيان** بثقافة المحافظة على البيئة، وحازت الإمارات على العديد من الجوائز العالمية في هذا المجال، وجاء إنشاء مدينة مصدر مؤخراً ليعزّز الوعي البيئي في المنطقة». وأشار إلى «فوز الإمارات باستضافة منظمة «إيرينا» (الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة) أعطى دفعاً لموضوع حماية البيئة. كذلك جاء إطلاق أبوظبي في مبادرة «استدامة» ليدعم ترويج مفهوم جديد للتعايش مع بيئتنا وثقافتنا».

أما بالنسبة للسياحة العربية، يرى **بن بطي** أن التنسيق بين الدول العربية سياحياً يجب أن يكون أفضل مع ضرورة تفعيل الجهات الرسمية، ووضع ضوابط للمحافظة على مستوى قطاع السياحة ككل. ■

"هيئة أبوظبي للسياحة" تطلق برنامج "شركاء في التقدم"

أطلقت «هيئة أبوظبي للسياحة»، برنامجها الأول من نوعه «شركاء في التقدم» الذي يهدف إلى دعم التعاون مع الجهات المعنية بقطاع السياحة في أبوظبي وتنسيق الجهود الرامية إلى ترويج الإمارة كوجهة سياحية عالمية.

وأشار رئيس الهيئة الشيخ **سلطان بن طحنون آل نهيان**، إلى أن البرنامج يعتبر إنجازاً جديداً في مسيرة القطاع باعتباره يشكل إطاراً لتوحيد الجهود المبذولة لدعم القطاع، ومد الهيئة بإطار تنظيمي أكثر كفاءة. وأضاف: « سنتبنى شعار «وجهة واحدة» الذي أتاح لنا أن نحظى باستضافة المؤتمر العالمي لطب العيون العام 2012 واستضافة 2.3 مليون نزيل فندقي بحلول العام نفسه».


الشيخ سلطان بن طحنون يتوسط مدراء الفندق وبدا مبارك المهيري من اليمين

... وتبدأ تنفيذ نظام التصنيف

وعلى صعيد آخر أزاح الشيخ **سلطان بن طحنون** الستار عن أول لوحة للتصنيف الفندقي مثبتة خارج فندق قصر الإمارات، من أصل 110 لوحات تصنيف لـ 63 فندقاً و47 منشأة شقق فندقية في إمارة أبوظبي، وذلك إيذاناً ببدء العمل رسمياً بنظام التصنيف الفندقي الذي طورته «هيئة أبوظبي للسياحة».

وبهذه المناسبة، قال: « حرصنا على أن يقدم نظام التصنيف الجديد صورة راقية ومنسجمة مع الأسلوب الحضاري الذي يميز أبوظبي، مشيداً بنظام التصنيف المبتكر كنموذج للتعاون المشترك بين جميع الأطراف المشاركة في القطاع السياحي في الإمارة».

اختتام بطولة "سعودي اوجيه" الدولية للغولف

اختتمت شركة «سعودي اوجيه» فعاليات بطولة الغولف الدولية المفتوحة الثالثة في نادي ديراب للغولف في الرياض.

وفاز اللاعب الكوري الجنوبي **ام اس كيم** باللقب بعد أن تغلب على بطل العرب لاعب المنتخب السعودي الأول للغولف **عثمان الملا** بصعوبة في الحفرة 18 وذلك ضمن منافسات اليوم الأخير للبطولة.



مازن فايد (يمين) يسلم اللاعب السعودي عثمان الملا جائزته

وقام مدير دائرة الاتصال والإعلام في شركة «سعودي أوجيه» **مازن فايد** بتتويج اللاعبين الفائزين بحضور رئيس الاتحاد السعودي للغولف **خالد أبونيان** ونائبه المهندس **يوسف الدويش** وأمين عام الاتحاد **عبد العزيز الدبلان**.

وبذلك تأهل الثلاثي السعودي **عثمان الملا** والكوري الجنوبي **ام اس كيم** والبحريني **ناصر يعقوب** إلى بطولة القارات الدولية للغولف التي ستقام في مدينة أغادير المغربية في مارس 2010.

سمير دقاق يتقاعد بعد 30 عاماً في "ماريوت العالمية"

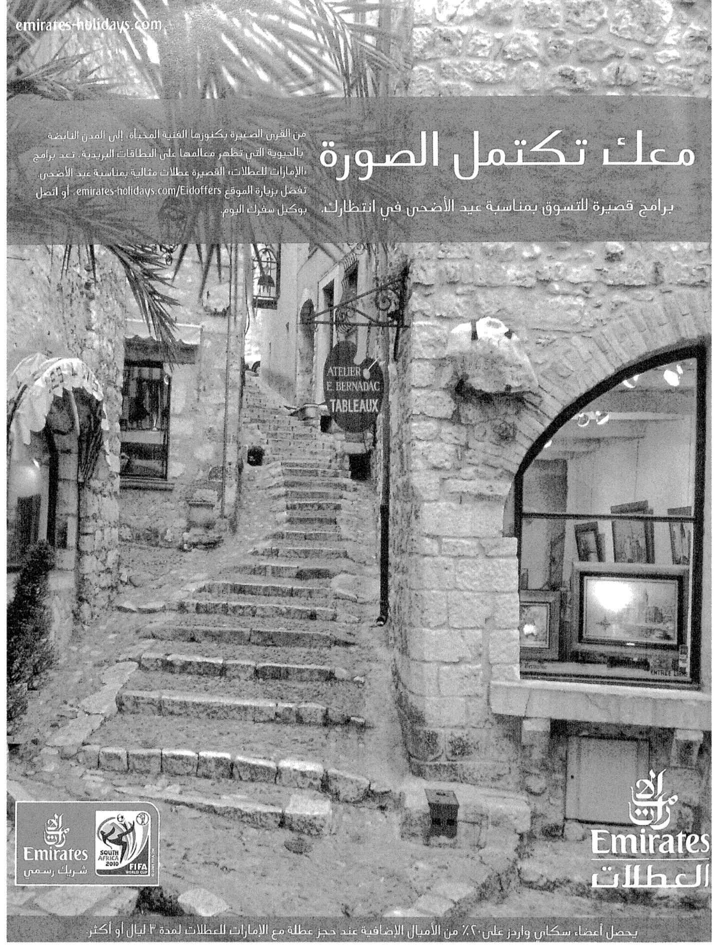
سمير دقاق

بعد 30 عاماً من العمل لدى «ماريوت العالمية»، يتقاعد نائب الرئيس للمبيعات العالمية في «ماريوت العالمية» **سمير دقاق**.

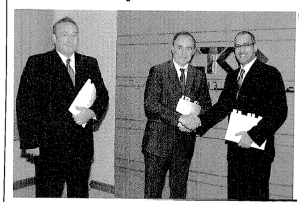
وقال نائب رئيس أول المبيعات العالمية لدى ماريوت **ديفيد تاونسند**: « يتمتع **سمير دقاق** بخبرة عملية واسعة وإدراك فريد بالعلاقات الإنسانية والثقافات المختلفة. ولا شك أن كل الذين عرفوه وعملوا معه سيفتقدونه كثيراً».

وكان **دقاق** التحق بشركة «ماريوت العالمية» في العام 1979 كمساعد إداري في فندق الرياض ماريوت. وتطور خلال سنوات العمل وتسلم مناصب رئيسة في العمليات والمبيعات وأصبح مديراً لإدارة المبيعات والتسويق في فندق ماريوت عمان في الأردن.

شغل **دقاق** مناصب مماثلة في فندق «ماريوت باريس» في فرنسا، و«ماريوت وارسو» في بولندا و «ماريوت موسكوني سنتر» في سان فرانسسكو الأميركية قبل أن يلتحق بقسم مبيعات «ماريوت العالمية» في العام 1993 كرئيس للمبيعات العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وشبه القارة الهندية».


emirates-holidays.com
معك تكتمل الصورة
برامج قصيرة للتسوق بمناسبة عيد الأضحى في انتظارك.
من القرى الصغيرة بكنوزها الفنية المخبأة، إلى المدن النابضة بالحيوية التي تظهر معالمها على البطاقات البريدية، تعد برامج «الإمارات للعطلات» القصيرة عطلات مثالية بمناسبة عيد الأضحى. تفضل بزيارة الموقع emirates-holidays.com/Eidoffers، أو اتصل بوكيل سفرك اليوم.
ATELIER
E. BERNADAC
TABLEAUX
Emirates
شريك رسمي
SOUTH AFRICA 2010
FIFA WORLD CUP
Emirates
العطلات
يحصل أعضاء سكاي واردز على ٢٠٪ من الأميال الإضافية عند حجز عطلة مع الإمارات للعطلات لمدة ٣ ليال أو أكثر.

فندق جديد لـ «موفنبيك» في قمرت التونسية



أدهم التورة (اليمين) وجون جبريال بيريز وجوزف كوفير

وقّعت مجموعة فنادق ومنتجعات موفنبيك عقداً مع المجموعة التونسية الكويتية للتنمية لإدارة فندق في العاصمة تونس على الشريط الساحلي لقمرت، ومن المقرر افتتاح الفندق ربيع العام 2010.

وتعتبر قمرت الجزء المزدهر والحديث من تونس العاصمة. ويضم فندق موفنبيك قمرت 102 غرفة و15 جناحاً، بالإضافة إلى 3 مطاعم معظمها تتمتع بإطلالة على خليج تونس، وسوف يمثل الفندق الجديد إضافة مهمة لحافظة أعمال فنادق ومنتجعات موفنبيك في تونس، والتي سوف تكتمل بافتتاح منتجع ومارين سبا سوسة، والمقرر في نوفمبر الجاري.

وقال الرئيس التنفيذي للمجموعة المالكة للفندق **أدهم مبارك التورة**: «نحن كشركة تنمية وتطوير سياحية نهدف إلى تقديم فنادق ومقاصد جديدة متميزة، ونحن فخورون بشراكتنا مع مجموعة فنادق ومنتجعات موفنبيك».

رئيس مجموعة فنادق ومنتجعات موفنبيك **جون غبريال بيريز** قال: «نحن فخورون بتوسعنا في تونس، بدايةً في سوسة واليوم في قمرت. كما أننا فخورون بشراكتنا مع المجموعة التونسية الكويتية للتنمية المعروفة بخبرتها الكبيرة والتي تمتلك العديد من الفنادق الأخرى في تونس».



من اليمين الشيخ سعود بن صقر القاسمي، كريستوفر ج. ناسيتا والشيخ فيصل بن صقر القاسمي

افتتاح ثاني فنادق هيلتون في رأس الخيمة

افتتح منتجع وسبا هيلتون رأس الخيمة رسمياً برعاية ولي العهد ونائب حاكم إمارة رأس الخيمة الشيخ **سعود بن صقر القاسمي** وبحضور رئيس الدائرة المالية والمنطقة الحرّة في رأس الخيمة الشيخ **فيصل بن صقر القاسمي** والرئيس والمدير التنفيذي لشركة هيلتون العالمية **كريستوفر ج. ناسيتا**.

وقال الشيخ **فيصل بن صقر القاسمي**: «تمتاز إمارة رأس الخيمة بامتدادها الشاطئي وبجوها الهادئ ما يجعل منها الملاذ الأمثل بعيداً عن نمط الحياة السريع والمزدحم في الإمارات الأخرى. كما إننا نسعى إلى النموّ والتطوّر بشكل تدريجي لنصبح وجهة سياحية عالمية مع الحفاظ في الوقت نفسه على ثقافتنا وطبيعتنا المميزة».

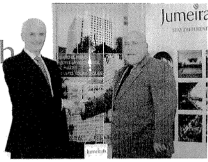
أما **كريستوفر ج. ناسيتا** فقال: «تعتبر إمارة رأس الخيمة إحدى أبرز الوجهات الناشئة، حيث نملك وجوداً قوياً من خلال مشاريعنا القائمة والمستقبلية، مع العلم بأنّنا أوّل علامة تجارية عالمية للفنادق تدخل سوق رأس الخيمة» ويطل المنتجع وهو ثاني فنادق هيلتون في رأس الخيمة على الخليج العربي ويضم 324 غرفة و151 فيللا فاخرة مصمّمة على طراز فنّ الأرابيسك العربي التقليدي.

بدوره قال رئيس شركة هيلتون العالمية في الشرق الأوسط وأفريقيا **جان بول هرتزوج**: «إنّ منتجع وسبا هيلتون رأس الخيمة يمنح الإمارة نكهة عربية أصيلة ويعكس بجدارة التزامنا بتطوير الإمارة لتصبح وجهة عالمية.

«جميرا» تدير مشروعاً في المغرب

وقعت مجموعة جميرا اتفاقية مع شركة «سوسيته جنرال دو ترافو دو ماروك» لإدارة منتجع جميرا مراكش للغولف والبولو، وهو منتجع جديد يجري تطويره في منطقة جبال الأطلس ويقع على مسافة سبعة كيلومترات جنوب مدينة مراكش.

ويضم المشروع المقرر افتتاحه على ثلاث مراحل ابتداءً من يناير 2013، فندقاً للغولف فئة خمس نجوم وملعباً للغولف يضم 18 حفرة ونادي وأكاديمية، وفندقاً للبولو من فئة خمس نجوم أيضاً بالإضافة إلى ملعبين للبولو وملعب للتدريب؛ كما سيضم فندقاً ثالثاً من فئة خمس نجوم ومنتجعاً صحياً وسوقاً وفللاً سكنية.



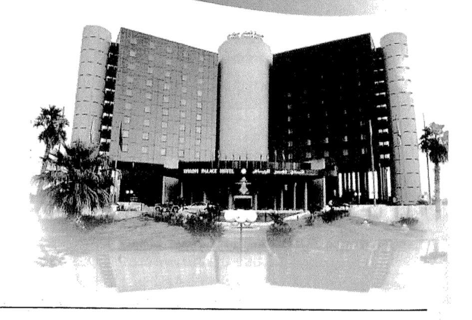
جيرالد لوليس من اليسار وأحمد القباج أثناء توقيع الاتفاقية

وعلّق رئيس مجلس إدارة مجموعة جميرا **جيرالد لوليس** قائلاً: «يمثل المشروع إضافة مهمة لحقيبة فنادق ومنتجعات مجموعة جميرا المتزايدة في جميع أنحاء العالم»..

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «سوسيته جنرال دو ترافو دو ماروك» **أحمد القباج**: «إننا فخورون باختيار مجموعة جميرا لإدارة هذا المنتجع الفريد من نوعه؛ فمع خبراتها ومعرفتها بثقافة الشرق الأوسط فإننا سنضمن لضيوفنا الحصول على أفضل الخدمات».







"الافكو" تسلّم أول طائرة إيرباص إلى الخطوط السعودية

سلّمت شركة «الافكو» لتمويل شراء وتأجير الطائرات أول طائرة ايرباص A320 إلى شركة الخطوط الجوية العربية السعودية تنفيذاً لاتفاقية تأجير13 طائرة من هذا النوع لمدة 8 سنوات تسلم تباعاً خلال الفترة من 2009 إلى 2011.

وقال رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «الافكو» **أحمد عبد الله الزبن**: «يؤكد تسليم الطائرة التزامنا بتلبية طلبات زبائننا في المواعيد المقررة، مشيراً إلى الدور المهم للخطوط السعودية في ما تحقق من نجاح».

وأضاف: «إن عدد الطائرات التي اتفقت «الافكو» على تزويد الخطوط السعودية بها بلغ 25 طائرة بقيمة إجمالية تصل إلى 3.3 مليارات دولار، ما بين «بوينغ» و«إيرباص» مشيراً إلى أن «الافكو» استلمت 10 طائرات ايرباص A320-200 من الشركة المصنّعة خلال العام 2009».

من جانبه قال المدير العام للخطوط الجوية العربية السعودية


من اليمين: خالد الملحم، جون ليهي وأحمد الزبن

المهندس **خالد الملحم**: «إن طائرة إيرباص A320 هي الطائرة المناسبة لخطتنا الطموحة لتحديث أسطولنا، حيث تجمع بين الكفاءة التشغيلية وتوفير الراحة في المقصورة لعملائنا وسوف تمكّن الخطوط الجوية السعودية من تلبية طلبات وتوقعات الركاب المتزايدة».

طيران الإمارات: سندات لتمويل شراء 3 طائرات



طائرة طيران الإمارات من طراز بوينغ 777- ER 300

أعلنت طيران الإمارات عن نجاح إصدار أولي لسندات أميركية، بضمان بنك الصادرات والواردات الأميركي، وذلك لتمويل شراء ثلاث طائرات بوينغ 777- ER 300 جديدة. وتبلغ قيمة الإصدار نحو 414 مليون دولار بفائدة 3.4 في المئة سنوياً. وتستحق السندات المضمونة في 21 أغسطس العام 2021.

وقال نائب رئيس أول المالية في طيران الإمارات **برايان جيفري**: «تكتسب هذه الصفقة أهمية بالغة لصناعة الطيران عامة، لأنها تمثل أول إصدار أولي مباشر من نوعه في أسواق المال العالمية. ونحن نرى في أسواق السندات اليوم مصدراً مهماً للحصول على التمويل لصناعة الطيران بشكل عام، ولطيران الإمارات على وجه الخصوص». من جهة ثانية أعلنت طيران الإمارات وV Australia، الناقلة الجوية العالمية الجديدة التابعة لمجموعة فيرجن بلو الأوسترالية، عن توقيع اتفاقية رمز مشترك بشأن الرحلات عبر بحر تسمانيا، والتي سرى العمل بها اعتباراً من 25 أكتوبر الماضي.

وتعدّ اتفاقية الرمز المشترك، وهي الأولى بين طيران الإمارات والناقلة الجوية الأوسترالية، بمثابة مبادرة جديدة لتأكيد التزام طيران الإمارات نحو أوستراليا.

الطيران العُماني يتسلّم أول طائرة إيرباص A330

بيتر هيل

تسلم الطيران العُماني طائرته الأولى من طراز إيرباص A330-200، بناءً لاتفاقية إيجار مع شركة «أواس» AWAS التي تتخذ من «دَبلن» مقراً لها. وبذلك يصبح الطيران العُماني أحدث مشغّل لهذه الطائرة، ما يخوّله وللمرة الأولى تقديم رحلات بعيدة المدى.

وتوفّر طائرة إيرباص A330 20 مقعداً لدرجة رجال الأعمال و196 مقعداً للدرجة الاقتصادية، وسيتم تشغيلها مبدئياً في رحلات بعيدة المدى من مسقط إلى لندن وباريس وفرانكفورت، بالإضافة إلى وُجهات في آسيا.

وتقدم الطيران العماني بطلب لشراء سبع طائرات إيرباص A330 في العام 2007، خمس منها من شركة إيرباص مباشرة، على أن يتسلّم الطائرات الست المتبقية من عائلة إيرباص A330 في الأعوام المقبلة.

وقال الرئيس التنفيذي للطيران العُماني **بيتر هيل**: «ستخول الطائرة الجديدة الطيران العُماني متابعة توسيع رقعة انتشار خدماته الاعتمادية مقبولة التكلفة وتعزيز موقعه في السوق».

وقال الرئيس التنفيذي في إيرباص لشؤون العملاء **جون ليهي**: «يُسعدنا أن نكون شركاء الطيران العُماني في خطة نموّهم».

«الاتحاد للطيران» توقع أول صفقة ضمن برنامج ضمان الصادرات



جيمس هوجن في الوسط مع ممثلي وكالة ضمان ائتمان الصادرات

وقّعت «الاتحاد للطيران» أولى الصفقات لضمان ائتمان الصادرات، وذلك ضمن برنامج لتمويل الطائرات بقيمة مليار دولار للعامين 2009 و2010.

ويضع تقييم وكالة ضمان ائتمان الصادرات ECA الذي حصلت عليه الشركة مؤخراً «الاتحاد للطيران» ضمن قائمة شركات الطيران من الفئة الاستثمارية.

ومن شأن الضمانات المطلقة التي توفرها حكومات ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أن تعمل على تعزيز أنشطة تمويل الطائرات الحالية للشركة في الأسواق التجارية من خلال تسهيل الوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال بهوامش تنافسية.

الرئيس التنفيذي لـ«الاتحاد للطيران» **جيمس هوجن** قال: «لقد عملنا طيلة السنوات الثلاث الماضية على تأسيس قاعدة تجارية قوية وإطار ثابت للحوكمة. وأظهرنا أننا نمتلك خطة واضحة، مع إبراز قدرتنا على تنفيذ تلك الخطة وما نتمتع به من آفاق تحظى بالتقدير من حيث الأداء المتواصل للشركة والتسليم حسب المواعيد المحددة».

وصرّح وزير التجارة والاستثمار والعمل في المملكة المتحدة اللورد **مارفين ديفيس** قائلاً: «إنه لمن دواعي سروري أن تدعم وكالة ضمان الائتمان على الصادرات في المملكة المتحدة تسلّم الاتحاد للطيران هاتين الطائرتين من طراز «إيرباص». ويعكس هذا الدعم بشكل واضح التزام الحكومة بدعم صادرات قطاع الطيران من المملكة المتحدة».

تعاون بين «إيلاف» والخطوط الإندونيسية


طارق نابلسي وإسواندي سعيد أثناء الافتتاح

افتتحت «مجموعة إيلاف» للسياحة والسفر والضيافة والتابعة لـ «الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية» (سيدكو) مكتباً جديداً للخطوط الجوية الإندونيسية بحضور نائب الرئيس التنفيذي لـ «إيلاف» **طارق نابلسي** ونائب المدير العام **ماجد الكعكي** والمدير العام الأول للخطوط الإندونيسية في آسيا، أوروبا والشرق الأوسط **إسواندي سعيد**. وقال **نابلسي**: «يهدف المكتب إلى تلبية الطلب المتزايد على السفر إلى إندونيسيا. ونسعى لتحقيق أهدافنا وتنفيذ خططنا المطروحة الخاصة بالأعوام المقبلة والتي تمّ إنجاز ما هو مقرر منها بنجاح وفق الجدول الزمني المقرر لها».

من جهته، قال **الكعكي**: «يزداد عدد رحلات الطيران بين المملكة وإندونيسيا، وهناك حالياً نحو 11 رحلة أسبوعية على متن الطائرات التابعة للخطوط الجوية الإندونيسية من جدّه إلى جاكرتا».

وقال **سعيد**: «نعتبر «مجموعة إيلاف» من أهم شركائنا، ويشكّل افتتاح هذا المكتب خطوة مهمة نحو تعزيز العلاقات بيننا.

من جهة ثانية فازت شركة «إيلاف للفنادق» بجائزة التميّز في قطاع الضيافة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال القمة السنوية الأولى للاستثمار والتوسعة الفندقية في السعودية والتي عُقدت مؤخراً في العاصمة الرياض.

«الوفير» رابع شركة طيران في السعودية

حصلت شركة الوفير الوطنية للطيران على ترخيص من الهيئة العامة للطيران المدني السعودية لتسيير رحلات لنقل المسافرين وخاصة خلال موسمي الحج والعمرة، وذلك بعد استيفائها المتطلبات النظامية كافة، لتصبح بذلك الناقلة السعودية الرابعة.

وأوضح رئيس الهيئة العامة للطيران المدني **عبد الله رحيمي** الذي سلم شهادة الترخيص إلى الرئيس التنفيذي لشركة «الوفير» **عدنان الدباغ** أن «الفرص ما زالت متاحة لجميع المستثمرين الراغبين في الحصول على ترخيص نقل جوي عارض، مبيناً أن الهيئة تدرس طلبات عدّة تقدم بها مستثمرونَ للإستثمار في هذا المجال».

بدوره، أكد **الدباغ** أن الشركة «تمتلك حاليا 3 طائرات بوينغ من نوع 777، وهي تستهدف تأمين 6 طائرات مشابهة خلال العام المقبل»، لافتاً الى انّ «الوفير» ستبدأ عملياتها من موسم حج هذا العام»، موضّحاً أن «الشركة أسّست لخدمة الحجاج والمعتمرين والزوّار».

تجدر الإشارة الى أنّ رأس مال «الوفير» يبلغ 100 مليون ريال ويعمل فيها 300 موظف وتتخذ من جده مقراً لها.

قطاع التأمين السوري: فرص كبيرة للنمو


الوزير د. محمد الحسين

بيروت - برت دكاش

يواصل قطاع التأمين السوري تحقيق معدلات نمو ملفتة، حيث سجّل في النصف الأول من العام نمواً بلغت نسبته 23 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2008، وارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة من 5.3 مليارات ليرة إلى 6.5 مليارات. ومن المتوقع أن يصل حجم الأقساط في نهاية العام الجاري إلى 15 مليار ليرة سورية مقابل نحو 12.4 ملياراً العام 2008، أي بنسبة زيادة 20.9 في المئة.

يبلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق السورية 13 شركة منها واحدة حكومية، وتضم 10 شركات تأمين تقليدي وشركتين للتأمين التكافلي.

ولا تزال المؤسسة العامة السورية، أي الشركة الحكومية، تستأثر بالحصة الأكبر من سوق التأمين مع مجموع أقساط بقيمة 5.3 مليارات ليرة سورية بحسب نتائج العام 2008، أي ما نسبته 42.9 في المئة من إجمالي الأقساط المكتتبة.

ويعتبر فرع التأمين الإلزامي والشامل على السيارات، الأنشط بين باقي فروع التأمين حيث بلغ حجم الأقساط في هذا الفرع نحو المليار ليرة سورية خلال النصف الأول من العام 2009، يليه فرع تأمينات الحريق مع مجموع أقساط بقيمة 810 ملايين ليرة سورية، والنقل 628 مليون ليرة، والتأمينات الهندسية 188 مليوناً، وتأمين المسؤوليات 142 مليوناً والتأمين الصحي 135 مليوناً وتأمينات الحياة 49 مليون ليرة، وتأمين السفر 23 مليون ليرة.

وخلال النصف الأول من العام الجاري، نمت فروع التأمين بصورة ملحوظة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وجاءت في المقدمة التأمينات الفردية، حيث زادت بنسبة 99.2 في المئة، تلاها التأمين الصحي بنسبة 85.5 في المئة، ثم التأمين على الحياة بنسبة 76.8 في المئة.

التطورات التشريعية

رغم عدم تأثر القطاع بالأزمة المالية العالمية، إلاّ أن معدلات النمو السنوية تبقى دون الطموحات مقارنة بالنمو الاقتصادي الذي تشهده السوق السورية، وبالتعداد السكاني المقدّر بنحو 18 مليون نسمة، بحسب رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين وزير المالية **د. محمد الحسين**.

وتشير تقديرات الهيئة إلى أن معدل إنفاق الفرد السوري على التأمين سيبلغ 750 ليرة سورية في نهاية العام الجاري، وهو رقم متدن مقارنة بأسواق عربية أخرى ويدل على ضرورة زيادة الوعي التأميني، إضافة إلى توفير منتجات تأمينية تغطي احتياجات كل الشرائح وبخاصة ذوي الدخل المحدود.

وفي هذا السياق، تواصل هيئة التأمين بذل الجهود الرامية إلى زيادة حجم أقساط التأمين. وقد أصدرت العام الماضي جملة قرارات منها ضرورة تطبيق قرار مجلس الوزراء الرقم 49 القاضي بتطبيق التأمين الإلزامي في المؤسسات الصناعية والمدارس والجامعات والمستشفيات الخاصة وغيرها.

كما أصدر الوزير **الحسين** سلسلة قرارات هدفها تنظيم السوق وتحسين أداء شركات التأمين والشركات المساندة. ومن بين هذه القرارات قرار يتعلّق بالترخيص لوكلاء التأمين وآخر ينظّم عمل شركات إدارة المطالبات TPA والتي يصل عددها إلى 6 شركات، وتشكيل لجنة في هيئة الإشراف مهمتها فض النزاعات والنظر في الشكاوى المقدّمة من قبل حملة الوثائق مع شركة التأمين في ما يخص قيمة التعويضات المتنازع عليها. كما أصدر د. **محمد الحسين** قراراً عدّل بموجبه المادة الأولى من قانون التأمين المتعلّق بالحد الأدنى لأسعار النقل البحري والبضائع، وقراراً آخر بتعديل جداول تعريفات التأمين الإلزامي للسيارات السورية وغير السورية عند المعابر الحدودية.

وفي إطار الإعداد لمجمّع التأمين الإلزامي الذي يستعد الاتحاد السوري لشركات التأمين لإنشائه في مديريات النقل في المحافظات، وقّع الاتحاد اتفاقية مع بنك بيمو السعودي الفرنسي يتم بموجبها تقاضي المصرف رسوم التأمين الإلزامي ومن ثم تحويلها إلى الشركات حسب حصصها المعتمدة في اتفاق إقامة المجمّع الموقع بين شركات التأمين. ■

ترتيب شركات التأمين السورية بحسب الأقساط في 2008

الشركة	القيمة (مليون ليرة سورية)	النسبة من إجمالي السوق (%)
المؤسسة العامة السورية للتأمين	5.360.00	43.2
الشركة الوطنية للتأمين	1.932.00	15.6
الشركة المتحدة للتأمين	983.00	7.9
الشركة السورية العربية للتأمين	896.00	7.2
الشركة السورية الكويتية للتأمين	863.00	7.0
الشركة السورية الدولية للتأمين آروب	676.00	5.5
شركة الشرق العربي للتأمين	457.00	3.7
شركة الثقة السورية للتأمين	534.00	4.3
شركة التأمين العربية - سورية	478.00	3.9
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	134.00	1.1
شركة أدونيس للتأمين - أدير	66.00	0.5
شركة العقيلة للتأمين	14.00	0.1
الشركة الإسلامية السورية للتأمين	9.30	0.1
	12.402.30	

"العالمية" للتأمين التعاوني: طرح أولي في السعودية

أطلقت الشركة «العالمية» للتأمين التعاوني، وهي شركة سعودية مساهمة قيد الإنشاء، عملية الاكتتاب العام الأولي لها بطرح 30 في المئة من رأس مالها في سوق الأسهم السعودية، وشملت العملية ستة ملايين سهم بقيمة 10 ريالات سعودية للسهم الواحد.

وتم تعيين «الرياض المالية» مديراً للاكتتاب ومتعهداً للتغطية و«مورغان ستانلي السعودية» مستشاراً مالياً. وجاء الإعلان في حفل توقيع رسمي جرى في 29 سبتمبر في بنك الرياض وحضره الرئيس التنفيذي للأسواق الناشئة في مجموعة (آر أس ايه)، **بول ويتكر**، العضو المنتدب المقترح لشركة «العالمية»، **مارك كوبر**، رئيس مجلس الإدارة المقترح لشركة «العالمية»، الشيخ **علي رضا**، رئيس قسم الاستثمار المصرفي في مورغان ستانلي السعودية، **توفيلو مايسرا**، الرئيس التنفيذي لـ«الرياض المالية»، **علي القويز**، والرئيس التنفيذي المساعد لبنك الرياض، **سليمان القويز**.

وشركة «العالمية»، هي جزء من مجموعة آر اس ايه للتأمين، وتعمل في المملكة العربية السعودية منذ العام 1978.

أبوظبي الوطنية للتأمين 46 في المئة زيادة في إيرادات الأقساط

حققت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين إجمالي أقساط بقيمة 1.21 مليار درهم نهاية سبتمبر 2009 مقابل 1.13 مليار في الفترة نفسها من العام 2008. وبلغت إيرادات الاكتتاب التي حققتها الشركة 262 مليون درهم مقابل 179 مليوناً في الفترة نفسها من 2008، أي بزيادة نسبتها 46 في المئة.

وبلغ صافي إيرادات الشركة من الاستثمارات والإيرادات الأخرى 140.53 مليون درهم مقابل 176.96 مليوناً خلال الفترة نفسها من العام 2008، أي بتراجع نسبته 20.5 في المئة.

وبلغ صافي ربح الفترة المنتهية في سبتمبر الماضي 20.63 مليون درهم بعد خسائر متتالية في الفصلين الأولين بلغت قيمتها 306.427 ملايين درهم على الأصول المتاحة للبيع.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي للشركة **وليد صيداني**: «تشير الأرباح المحققة إلى تركيزنا على أعمال التأمين بشكل رئيسي». وحصلت الشركة مؤخراً على تصنيف ائتماني A- مع وضع مستقر من قبل وكالة التصنيف الدولية ستاندرد آند بورز.

أكسا الخليج و HSBC تطرحان برنامج "الشحن المضمون"



أعلنت شركة أكسا الخليج ومصرف HSBC الشرق الأوسط عن اتفاقية توزيع وتسويق تقدم بموجبها أكسا، برنامج تأمين على البضاعة المشحونة لزبائن مصرف HSBC، فيما يقوم المصرف بترويج وتوزيع هذا البرنامج المعروف بـ« الشحن المضمون» (Cargo Safe) لدى عملائه.

أشار الرئيس التنفيذي لشركة أكسا الخليج **جان لويس لوران جوزي** إلى أنّ الزبائن سيستفيدون من الحصول على فرصة لتمويل أعمالهم التجارية وعلى تغطية كافة المخاطر.

وشدد المدير التنفيذي لشؤون المخاطر البحرية في شركة أكسا **طوبي سيزلاند** على حاجة الأعمال التجارية في المنطقة إلى خدمات معززة وتغطية شاملة، بينما قال المسؤول عن فرع التأمين في مصرف HSBC الشرق الأوسط **دايفيد هانت**: «بفضل هذا الاتفاق، نلبّي حاجات زبائننا التجارية المالية كافة. أما التجارات صغيرة ومتوسطة الحجم فبإمكانها الانضمام إلى هذا البرنامج والإستفادة منه عبر الفرع المحلي للمصرف».

الترخيص لشركة "هاردي أريج" في البحرين

منح مصرف البحرين المركزي ترخيصاً لشركة هاردي برمودا والمجموعة العربية للتأمين «أريج» لتأسيس شركة مشتركة لإدارة التأمين تحت اسم هاردي أريج «هيم». وستقوم الشركة الجديدة بتطوير أعمال إعادة التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحديداً في مجال الهندسة والإنشاءات والطاقة.

ونوه مدير إدارة التراخيص والسياسات بمصرف البحرين المركزي **أحمد عبدالعزيز البسام** بخطط التوسع التي تقوم بها كل من «أريج» و«هاردي» انطلاقاً من البحرين.

وقالت الرئيسة التنفيذية لدى هاردي **باربرا ميري** إن هذه الشراكة «فرصة سانحة لاقتناء محفظة أعمال إعادة تأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالشراكة مع معيد تأمين إقليمي».

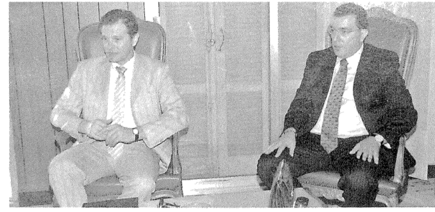
كما علّق الرئيس التنفيذي في أريج **ياسر البحارنة** قائلاً: «إن الخبرة المشتركة وقدرة مجموعتينا الاستيعابية ستمكنان «هيم» من المشاركة في تطوير أسواق إعادة التأمين في ظل نمو إقتصاديات المنطقة».

"بروج للتأمين" تطرح 40% للاكتتاب العام

طرحت شركة بروج للتأمين التعاوني 5.2 ملايين سهم، أي ما يعادل 40 في المئة من رأس مالها للاكتتاب العام الأولي بقيمة 10 ريالات للسهم الواحد. وعيّنت الشركة كلاً من «بنك الراجحي» «البنك السعودي الفرنسي» و«سامبا» لإدارة عملية الاكتتاب.

وقال مدير عام الشركة **سامر كنج**: «يأتي طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام في ظل إمكانات النمو المتوفرة في سوق التأمين السعودية. ونسعى من خلال هذه الخطوة إلى تقديم منتجات عالية الجودة تلبي متطلبات الأمن والسلامة لكل من الأفراد والشركات».


كريم، 3 سنين
بعمرن ما عرفو السلام... بعمرن ما عرفو الاستسلام
العمر قدّامك... يا لبنان


من اليمين: آلان خويري وسيرغاي أويلينشنكو

الشركة العربية الروسية تعزيز العلاقات التجارية العربية-الروسية انطلاقاً من بيروت

بيروت-برت دكاش

زار بيروت مؤخراً وفد روسي برئاسة رئيس غرفة تجارة وصناعة روسيا سيرغي أويلنتشينكو وعضوية رئيس الغرفة في الشرق الأوسط والعالم العربي آلان خويري وممثل الغرفة في السوق السورية د. علي مرزوق وممثلين عن شركات روسية. هدفت الزيارة استكمال الاجراءات لافتتاح مقرّ للشركة العربية الروسية التي تأسست في بيروت ويرأسها خويري وذلك مطلع العام 2010.

«الاقتصاد والأعمال» التقت أويلنتشينكو وخويري اللذين تحدّثا عن التبادل التجاري بين روسيا والمنطقة العربية ودور الشركة ونشاطاتها المرتقبة.

يقول آلان خويري إن «حجم الصادرات الروسية إلى المنطقة العربية يقدر بنحو 100 مليار دولار أي ما نسبته 30 في المئة من إجمالي صادرات هذه الدول. وتتمثل هذه الصادرات بشكل أساسي بالمواد الغذائية والمعدات الزراعية ومعدات البناء».

ويضيف: «إن الشريك التجاري الأول تاريخياً لروسيا هي سورية، التي يتركّز استيرادها للسلع والمواد من روسيا والصين بشكل رئيسي، بالإضافة إلى العراق الذي كان أيضاً شريكاً تجارياً أساسياً لروسيا. وهنالك مساع راهنة لإعادة تنشيط العلاقات التجارية الروسية العراقية». ويتابع قائلاً: «بالنسبة للبنان، فإن حجم التبادل التجاري بين لبنان وروسيا ما زال ضعيفاً جداً، وسنحاول من خلال الشركة الجديدة تعزيز الصادرات اللبنانية إلى روسيا، والتي تقف عند حدود 800 ألف دولار بحسب وزير الاقتصاد والتجارة **محمد الصفدي**، بينما يقدر حجم الصادرات الروسية إلى لبنان بنحو 503 ملايين دولار وهي بمعظمها مواد أولية غذائية وحديد وخشب وغيرها. وقد جرى البحث مع الوزير **الصفدي** في عدد من الأفكار وتم التركيز على قطاع الصناعات الغذائية الذي نجد فيه فرصاً واعدة ومجالات للتصدير إلى روسيا». وشدّد **خويري** على دور الشركة الجديدة في تفعيل العلاقات التجارية بين لبنان وروسيا وبين العالم العربي وروسيا.

مقر إقليمي

ويلفت **خويري** إلى أن «الهدف من اختيار بيروت لمقر الشركة هو إعادة إحياء دور العاصمة اللبنانية السابق، أي كمركز لحركة الترانزيت من وإلى العالم العربي، بحيث أن كلّ العقود والإجراءات المتعلّقة بحركة التبادل التجاري بين الدول العربية وروسيا، تتم بواسطة مكاتب الشركة في بيروت، كذلك الأمر بالنسبة لعمليات الدفع التي ستتم عبر البنوك المحلية».

ويكشف **خويري** أيضاً عن جهود كبيرة بذلها لتخلّي الغرفة عن قرار تأسيس الشركة في دبي واختيار بيروت لذلك، ويشرح: «على الرغم من المكانة التي تحتلها دبي كموقع ستراتيجي في العالم العربي، إلاّ أن لبنان يمتلك مزايا تفاضلية ساهمت في اختياره بديلاً عن دبي، أهمها الكوادر البشرية، وتعدّد اللغات فيه، إضافة إلى خصائص قانونية وتشريعية وتسهيلات تجعله مقراً مثالياً للشركات العالمية الراغبة بالاستقرار في المنطقة». ويتابع: «هناك سهولة كبيرة لتأسيس شركة «أوفشور» في لبنان وبكلفة متدنية مقارنة بدول الخليج، والضريبة السنوية التي دفعناها عن الشركة تبلغ 660 دولاراً فقط سنوياً. وبالنسبة لشركتنا، فنحن الآن في مرحلة التأسيس بعد أن اخترنا الموقع في وسط بيروت على أن تباشر الشركة نشاطها مطلع العام 2010».

مؤتمر تجاري عربي-روسي

وعن خدمات وأنشطة الشركة المرتقبة يفيد **خويري**: «إضافة إلى متابعة الإجراءات والحركة التجارية بين روسيا ودول المنطقة، فإننا سننظم معرضاً دائماً للمنتجات الروسية في لبنان».

ويقول رئيس الغرفة **سيرغي أويلنتشينكو** إنه «من خلال هذه المبادرة نحن نبني جسراً بين بيروت وموسكو، ولا يقتصر هذا الجسر فقط على علاقات تجارية بل يتعداها إلى علاقات استثمارية عبر تبادل الاستثمارات والسعي لجذب المستثمرين الروس إلى لبنان والاستثمار فيه مثلما يستثمرون حالياً في أنحاء مختلفة من العالم، إضافة إلى التبادل على مستوى التعليم والسياحة وغيرها».

ويضيف **خويري**: «ضمّ الوفد رجال أعمال روس لدراسة الفرص الاستثمارية في لبنان. وهناك مشروع إنشاء فندق من فئة خمس نجوم في بيروت بإستثمار روسي، وقد تمّ اختيار موقع الفندق وسيتم الإعلان عن اسمه فور المباشرة بتنفيذه، والمرتقب مطلع 2010». ويتابع: «كما تبحث الشركة الروسية للبناء «آركس»، إقامة شراكة مع شركة محلية لتنفيذ مشاريع إعمارية في لبنان».

إلى ذلك، يكشف **خويري** عن «مشروع زراعي ضخم، ما زال في مراحله الأولى حيث يجري حالياً البحث عن الأرض». ■

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري: قطاع الإتصالات يسهم في الخروج من الأزمة


د. طارق كامل

جنيف - إياد ديراني

قال وزير الاتصالات المصري د. طارق كامل أن العام 2009 شهد إنتقال قطاع الإتصالات والمعلوماتية المصري إلى مرحلة جديدة تتيح له الإستفادة بشكل أكبر من الإستثمارات الخارجية ولعب دور حيوي في التنمية الإقتصادية. وأضاف د. كامل في لقاء مع «الإقتصاد والأعمال» على هامش منتدى الإتحاد الدولي للإتصالات ITU Telecom World الذي عُقد الشهر الماضي في جنيف، أن بإمكان مصر تحقيق المزيد من التنمية في القطاع نظراً لتمتّعها بالميزات التنافسية المطلوبة. واعتبر أن قطاع الاتصالات العالمي يسهم بقوة للخروج من نفق الأزمة الإقتصادية العالمية.

عن نقاط القوة التي يتمتع بها قطاع الاتصالات والمعلوماتية المصري قال: «يهمني الإعلان أولاً عن أن مصر باتت تصنّف في المرتبة الخامسة على لائحة البلدان الواعدة في مجال «التعهيد» Outsourcing و«الأوفشور» Offshore. وإنطلاقاً من هذا الواقع وهذه القدرات نركز في إجتماعاتنا مع جميع الأطراف على إظهار النقاط التي تتيح لنا لعب دور أكبر على الخريطة الدولية الخاصة بالقطاع. ويهمّني أن اذكّر بتوفر المناطق الإستثمارية والتكنولوجية المصرية التي يمكن أن تستفيد منها الشركات. ومنذ فترة أطلقنا برنامجاً حكومياً يتضمن حوافز للمستثمرين في القطاع سواء المهتمين بشبكات الاتصالات أو البرامج والتطبيقات والحلول المعلوماتية وغيرها من المجالات المعلوماتية. ويتيح لهم البرنامج الحصول على مجموعة من الإعفاءات والمساعدات التي تدعم أعمالهم وتسهّلها وتختصر الوقت خصوصاً المتعلق بالجانب الرسمي».

نمو رغم الأزمة

أما عن حجم قطاع المعلوماتية والاتصالات في مصر فيقول د. **كامل** أن تقديرات وزارة الاتصالات تشير إلى نحو 7 مليارات دولار، أما معدل نموه الإجمالي ما بين 2008 و 2009 فوصل إلى 14.6 في المئة. ووصلت قيمة الإستثمارات الخارجية في القطاع نهاية العام 2008 إلى نحو مليار دولار. وهذا رقم يبعث على الإرتياح خصوصاً بعد كل المشاريع التي أطلقتها الحكومة المصرية خصيصاً لتنشيط القطاع». وأضاف: «ومن الضروري هنا التوقف عند إنعكاسات الأزمة المالية العالمية والتوضيح أن قطاع الاتصالات والمعلوماتية في مصر كما في العالم، كان من أقل القطاعات تأثراً، وهو حافظ على وتيرة نمو ممتازة. ويمكنني التأكيد أن القطاع ليس جزءاً من المشكلة الإقتصادية التي حدثت في العالم، بل على العكس، القطاع كان ولا يزال جزءاً من الحل. وهو ساهم ولا يزال في تخطّي الإنعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية».

رسالة مصر

وعن المشاركة المصرية في المنتدى قال **د. كامل**: لقد اتخذنا قرار المشاركة الكثيفة هذا العام في منتدى الإتحاد الدولي للإتصالات من خلال وفد يضم رجال الأعمال وممثلي الحكومة. الرسالة الرئيسية التي جئنا بها الى هذا الحدث الكبير هي أن مصر جزء فاعل من قطاع الاتصالات والمعلوماتية الدولي. ثانياً دورنا في هذا الحدث هو الترويج

مصر تحتل المركز الخامس على لائحة "التعهيد" و"الأوفشور"

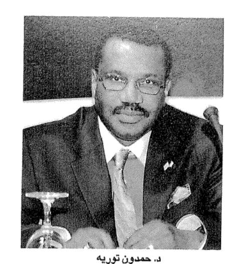
لمصر كمنطقة جاذبة للإستثمارات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، خصوصاً وأننا نتمتع بقاعدة من الخبرات والمهارات والمزايا التنافسية الأخرى. كما لدينا البرامج المتكاملة التي تستهدف تدريب الشباب المصري وتخريج أعداد كبيرة متخصصة في المعلوماتية والاتصالات.».

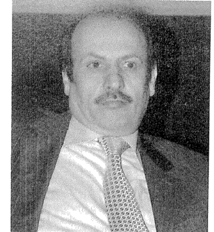
وأضاف د. **كامل**: «نحن هنا أيضاً للإطلاع على أحدث القضايا التي تهم القطاع. ويتطرق المنتدى هذا العام إلى التحديات التي تواجه مجتمع المعلومات العالمي، وكيفية استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كمحرك للتنمية الإجتماعية ومواجهة مترتبات الفجوة الرقمية، والتغيّر المناخي، ومواجهة الأزمات وكيفية التعامل معها. كما سيتم بحث مستقبل الإنترنت، والأنظمة التشريعية الحالية وتأثيرها على قطاع الأعمال».

وشارك د. **كامل** في الجلسة الافتتاحية للمنتدى بكلمة رئيسية بعنوان «التعاون الاقتصادي في ظل الأزمة المالية العالمية»، لفت فيها الى أن الدول النامية تتحمل تكاليف إقامة مشاريع البنية التحتية، ثم تأتي الشركات العملاقة لتسوق منتجاتها التي تتضمن محتوى الخدمة من دون أن تتحمل شيئاً من التكاليف المشاريع وتحصل على الأرباح.

جناح ناشط

وشاركت مصر في المعرض الرسمي المصاحب للمنتدى بجناح كبير بلغت مساحته نحو 476 متراً مربعاً. وتضمّن الجناح شركات خاصة ومؤسسات من القطاع العام. كذلك استعرضت الجهات الحكومية مجموعة من المناطق التكنولوجية الحديثة مثل «القرية الذكية»، ومشروع «حوكمة الإنترنت» ونتائج سياسة التحرير في مجال الاتصالات. ■


د. حمدون توريه


سامي البشير المرشد


محمد عمران

مؤتمر ومعرض وورلد تليكوم 2009: ترقّب «ثورة البرودباند»

جنيف - إياد ديراني

فتح مؤتمر ومعرض الاتحاد الدولي للإتصالات «وورلد تليكوم» الذي عُقد مؤخراً في جنيف، الأبواب واسعة أمام حوار شمل رجال السياسة وقادة قطاع الإتصالات وراسمي سياساته والمستثمرين والخبراء. وعلى الرغم من أن المؤتمر حمل عناوين فضفاضة وتناولت جلساته قضايا مستقبلية على قدر كبير من الأهمية، إلا أن النقاش القلق الذي دار في أروقة المؤتمر والمعرض، تناول مصير الاعمال في ظل الأزمة وتداعياتها. وركّز المؤتمر على دور القطاع في التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا الخضراء والأمن الرقمي والاتصالات اللاسلكية السريعة «البرودباند» وتغطية المناطق النائية والصحة الرقمية إضافة إلى عدد آخر من المحاور مثل التكنولوجيا والتغير المناخي.

المواضيع التي لم تُطرح في الجلسات وأخذت قسطاً كبيراً من الأحاديث الجانبية، تركّزت على مصير الأعمال بعد الأزمة المالية العالمية والأسواق التي تحمل فرص النمو والربح، إضافة إلى مسألة «التهديد» المتزايد الذي يشكّله مزودو حلول الإتصالات من الشرق الأقصى وخصوصاً الصين للشركات الأوروبية والأميركية. أما الموضوع المشترك الذي جمع كل الأطراف خلال المؤتمر والمعرض فكان «البرودباند» بكل تفاصيله سواء المتعلقة بالهاتف النقال أو الثابت وخدمات المحتوى التي يوفّرها لقطاعات مهمة مثل الصحة والتعليم والخدمات الحكومية.

دروس العام 2000

تطرّق إلى مسألة «البرودباند» مجموعة كبيرة من المتحدثين في افتتاح أعمال المنتدى، كما تحدث عدد منهم الى **الإقتصاد والأعمال**، حيث اعتبر الأمين العام للإتحاد الدولي للإتصالات **د. حمدون توريه**، أن «البرودباند» ستكون أحد أنشط مجالات القطاع مستقبلاً. وقال إن عدد مشتركي «البرودباند» النقال يفوق «البروباند» الثابت، وهو ما يؤشر إلى تزايد أهمية الإتصالات السريعة لخدمة مشتركي الإنترنت من خلال النقال. وقال **د. توريه** في لقاء خاص أن تقنيات قطاع الإتصالات الحديثة تقدم حلولاً للأزمات، سواء كانت أزمة إقتصادية أو أزمة تغيّر مناخي. كما أن التقنيات الحديثة مثل «البرودباند» تقدّم مساعدة قيّمة في مجالات الصحّة والتربية والتعليم. واعتبر أن قطاع الإتصالات يعرف أكثر من غيره من القطاعات كيفية التعامل مع الأزمات الكبرى كونه إختبر أزمة كبيرة العام 2000 وخرج منها بكثير من الدروس. وأكد أن قطاع الإتصالات لا يزال مربحاً لكل المستثمرين، وثمة مشاريع ضخمة حصلت على التمويل اللازم على الرغم من إنكفاء بعض المؤسسات المالية. وقال إن القطاع يمثل اليوم جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة.

«ثورة» البرودباند

أما مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات **سامي البشير المرشد** فركّز على أهمية إطلاق مشاريع «البرودباند» في الدول النامية نظراً لأهميتها في تحقيق التنمية. وقال إن العالم يقف على مشارف ثورة «البرودباند» تماماً كما كان يقف على مشارف ثورة النقال خلال العقد الماضي. واعتبر أن هذه الثورة ستترك آثاراً مهمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان العربية كما أنها ستوفر حلولاً لقضايا قديمة مثل تغطية المناطق الريفية وأخرى حديثة مثل الخدمات الرقمية التي تحتاج إلى سرعة


خالد بالخيور

الإتصال و«السعة» Capacity العالية. واعتبر أن الخدمات الحكومية والتعليم والصحة كما غيرها من القطاعات المهمة ستشهد بزوغ مرحلة واعدة بعد إنتشار خدمات «البرودباند». وتوقف عند مسألة مصادر «المحتوى الرقمي» Digital Content الذي سيتدفق في الشبكات الجديدة، معتبراً أن الأولوية هي لبناء الشبكة، يليها ولادة المحتوى. لكنه قال مستدركاً: «إن هذه الأمور تحتاج إلى الوقت وتتعلق بسياسات الدول والمشاريع بعيدة المدى». وأعطى مثلاً عن مناهج التعليم في البلدان العربية قائلاً: «أن الجميع يتفق على أنها لا تُرضي الطموحات إلا أن التغيير يحتاج الى بعض الوقت، وهذا الأمر ينطبق على المحتوى الرقمي». ومجيباً على سؤال حول حجم الإستثمارات العربية المتوقعة في القطاع خلال الفترة المقبلة، قال: «لن أستغرب إذا تخطت قيمة الإستثمارات في القطاع خلال السنوات الـ 15 المقبلة قيمة كل الإستثمارات التي شهدناها في السنوات الـ15 الماضية».

«البرودباند» تنشّط السوق

رئيس شركة «اتصالات» **محمد عمران** قال: «إن منتدى الاتحاد الدولي للاتصالات يكشف في دورته الجديدة عن مجموعة قضايا في غاية الأهمية، وربما أهمها أن تنمية القطاع تعود بالنفع على الجميع وعلى مختلف القطاعات الإقتصادية». وركّز **عمران** على أن خدمات «البرودباند» وكل ما يأتي تحت عنوان تسريع الإتصالات وبغض النظر عن التقنية، تؤدي في النهاية إلى تعزيز مجمل تجربة المستخدم ومزوّد الخدمات. واعتبر أن الخدمات الجديدة التي يمكن أن تنشأ عن مشاريع الاتصالات السريعة على


أدولفو هيرنانديز

مستويي النقال والثابت يمكن أن تنشّط سوق الإتصالات في البلدان العربية والنامية. وقال إن شركة «إتصالات» وضعت مشروعاً يستهدف ربط كل المنازل في الإمارات بكابلات الاتصالات السريعة وهي أصبحت في مرحلة متقدمة من تنفيذ المشروع. وتأمل «إتصالات» من خلال هذه المبادرة تحقيق وصول سريع الى مختلف أنواع الخدمات لكافة مستخدمي شبكاتها الأرضية.

مرحلة إنتقالية

وفي لقاء مع رئيس مؤسسة «عرب سات» **خالد بالخيور**، قال: «إن قطاع الإتصالات وخصوصاً الفضائي يعيش اليوم مرحلة إنتقالية على مستويي التكنولوجيا والعائدات». وأوضح أن «الإتصالات الفضائية السريعة باتت مطلباً متزايداً في الأسواق الدولية»، مؤكداً أن هذا الأمر ليس جديداً أو مفاجئاً، فقد لمست «عرب سات» هذه التوجهات في الأسواق منذ فترة. وقال إن «الطلب على نقل «البيانات» بسرعة أعلى وسعة أكبر ظهر منذ أعوام عدة. ولهذا السبب حدّثت المؤسسة منظومتها من الأقمار المدارية وزوّدتها بأنظمة تتلاءم مع الطلب العالمي على السرعة والسعة. وأضاف أن من «بين الدوافع التي جعلت المؤسسة تتبنّى تحديث المنظومة، إنتقال المحطات الفضائية الى البث عالي الوضوح وهو ما يتطلب السرعة والسعة في نقل البث». وإجابة على سؤال حول مدى تأثر السوق بالأزمة قال إن «المؤسسة لاحظت أن الإندفاع الى إطلاق محطات جديدة لم يعد كما كان في الأعوام الماضية، إلا أن العام 2009 كان ممتازاً بكل المعايير ولا يمكن حتى الآن القول أن السوق تأثرت بقوة بالأزمة».

لا نهايات مأساوية

وكان لقاء أيضاً مع رئيس منطقة أوروبا الشرق الأوسط وأفريقيا ونائب الرئيس الأول لشركة «ألكاتل لوسنت» **أدولفو هيرنانديز**، الذي قال حول مدى تأثر قطاع مزوّدي البنية التحتية للإتصالات بالأزمة إن «الأمور تتجه للوضوح تدريجياً بعد عام حفل بالظروف الصعبة. فالسوق ستحدد في النهاية مدى التأثر، وهذا الأمر سيكون جلياً خلال الفترة المقبلة» مستبعداً أن تصل الأوضاع إلى نهايات مأساوية. وحول تسريح أعداد كبيرة من الموظفين في قطاع مزوّدي البنية التحتية للقطاع قال: «الوضع لا يزال مقبولاً، لكن في المقابل جميع الشركات تنتظر تبلور الطلب على خدمات «البرودباند» وغيرها من شبكات الاتصالات السريعة. وتوقع **هيرنانديز** أن «يتصاعد الطلب لدى مشغّلي الإتصالات على خدمات الإتصالات السريعة لشبكات الثابت والنقال». وعن منطقة الشرق الأوسط قال إن «الجميع يراقب عن كثب التطورات المتسارعة وفضّل عدم توضيح توقعاته بشأن حصول إندماجات أو إستحواذات في قطاع النقال العربي».

«لم نتأثر»

وفي لقاء مع النائب الأول لرئيس شركة ZTE الصينية **زانغ رينجون** قال توقعاته حيال مدى الإقتراب من نهاية مفاعيل الأزمة على قطاع الاتصالات في البلدان العربية، أن شركته «شهدت خلال الأشهر التسعة الماضية نمواً في أعمالها يفوق ما تحقق في الأعوام السابقة، وهذا يدل على نشاط جيد لمشاريع قطاع الإتصالات في البلدان العربية خصوصاً في ضوء الدعم الحكومي ونشاط الشركات المملوكة للحكومات». ورأى أن «البلدان العربية ليست فقط ميداناً نشطاً للرساميل المحلية بل تشكل محور جذب للرساميل الأجنبية، وتمثّل محطة إنطلاق للرساميل العربية بإتجاه أسواق جديدة».■

■■

نقاش قلق حول مستقبل الأعمال بعد الأزمة

■■

«جيتكس» بعد 29 عاماً على إطلاقه: رسالة ثقة في كل الإتجاهات

دبي - الإقتصاد والأعمال

شكّل اليوم الثامن عشر من أكتوبر 2009 تاريخ افتتاح الدورة الـ29 من معرض «جيتكس» محطة مهمة في مسيرة دبي الإقتصادية من جهة، ونشاط قطاع المعلوماتية والاتصالات الإقليمي من جهة أخرى. وجاء حرص نائب الرئيس الإماراتي رئيس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على افتتاح أعمال المعرض شخصياً ليُطلق مجموعة رسائل في اتجاهات عدة. والرسالة الأولى أن دبي التي تعثّرت مسيرتها الاقتصادية نتيجة الأزمة المالية العالمية لن تتخلى عن طموحاتها في تشكيل عقدة تجارية أساسية في المنطقة. الرسالة الثانية أن معرض «جيتكس» الذي وُلد منذ 29 عاماً وخلال مرحلة رسم المشروع الاقتصادي لإمارة دبي مستمر على الرغم من كل الإهتزازات الإقتصادية. «الإقتصاد والأعمال» إلتقت مجموعة من المسؤولين وممثلي الشركات خلال جيتكس، وسألتهم عن إنطباعاتهم وتوقعاتهم للقطاع، وعادت بهذه اللقاءات:

يشير مدير عام حكومة دبي الإلكترونية **أحمد بن حميدان** أن «جيتكس» شهد هذه السنة زيادة في مساحة العرض بلغت نسبتها 10 في المئة، وأن المعرض مازال ناشطاً ويجتذب الشركات التي تسعى الى تعزيز أعمالها في مجال المعلوماتية والاتصالات. ويضيف: «إن إدارة الحكومة الإلكترونية لم تلاحظ تأثيراً كبيراً على قطاع الإتصالات نتيجة للأزمة المالية العالمية». وإعتبر **حميدان** أن قطاع الإتصالات يستطيع أن يلعب دوراً محفزاً خلال الأزمات ويمكن توظيف أدواته وحلوله للخروج من المشاكل الاقتصادية. ورأى أن التقنيات لا تساهم فحسب في التنمية ورفع كفاءة الأعمال، بل تساهم أيضاً في تحسين الأداء الإقتصادي عموماً، إذا استعملت بالشكل الصحيح.

وبالنسبة إلى الرئيس التنفيذي لشركة «الثريا» **يوسف عبدالله السيد** فإن جميع الأسواق في العالم تأثرت بالأزمة ولكن بنسب متفاوتة. ومع أن الأزمة شملت كل القطاعات إلا أن قطاع الاتصالات كان الأقل تأثراً. ويوضح: «الإستثمارات في هذا القطاع لم تنخفض بل كان هناك تغيّر في الستراتيجيات الإستثمارية المتّبعة لناحية اختيار المشاريع وحجم الاستثمار. هناك شركات خرجت من السوق وأخرى استفادت من الوضع للقيام بعمليات استحواذ. و«الثريا» منذ تأسيسها تركز وبشكل أساسي على قطاع الأفراد لكن مع تغير السوق والتوسع الكبير في الشبكات الأرضية بدأت الشركة تأخذ منحى آخر وستراتيجية خاصة للتركيز على القطاعات الحكومية والمؤسسات الخاصة. فقطاع الأفراد يحتاج الى المزيد من الخدمات





أحمد بن حميدان

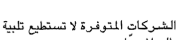


سامر حلاوي



يوسف عبدالله السيد

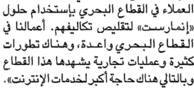
والشركات المتوفرة لا تستطيع تلبية كل الطلب المسجّل».



التعافي قريب

أما المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط في «ألكاتل لوسنت» **نيكولا بوفرو**، فيرى أن عدد المنافسين في السوق قد قل لكن السوق في الوقت عينه تشهد تطورات كبيرة. ويضيف: «ثمة مشاريع طرحت للمناقصة في المرحلة الماضية وحالياً يتم الإعلان عن نتائجها. سوق الإتصالات ستبدأ بالتعافي قريباً، ونحن نرى أن ثمة مجالات ستراتيجية يمكن أن تشهد فورة كبيرة خلال الفترة المقبلة. وهذه المجالات هي مثل شبكات وهواتف الجيل الثالث».

أما نائب رئيس قسم تطوير الشؤون الستراتيجية في «إنمارسات» **سامر حلاوي** فيرى أن «إنمارسست» لم تتأثر بالأزمة. ويقول: «لم تتأثر شركتنا بما يحصل لأن نحو 30 إلى 40 في المئة من مستخدمي حلولنا هم في القطاع الحكومي. ومؤخراً بدأ العملاء في القطاع البحري بإستخدام حلول «إنمارسست» لتقليص تكاليفهم. أعمالنا في القطاع البحري واعدة، وهناك تطورات كثيرة وعمليات تجارية يشهدها هذا القطاع وبالتالي هناك حاجة أكبر لخدمات الإنترنت».



إعادة حسابات

ويقول مدير عام «مايكروسوفت الخليج» **شربل فاخوري** أن معظم الشركات قامت بإعادة حساباتها وتصنيف أولوياتها. ويضيف: «باتت الشركات تركز على قدرتها التنافسية والتكنولوجيا المستخدمة والتي تشكل عاملاً رئيسياً يساعدها على خفض الكلفة الإجمالية للأعمال. وإنطلاقاً من هذا الواقع قرّرت «مايكروسوفت» إدخال منتجات ذكية جديدة وحلول تكنولوجية تمثلت بباقة «كفاءة المستقبل». وتضم هذه الحلول الجديدة نظام التشغيل «ويندوز7» والإصدار الثاني من «ويندوز سيرفر 2008» و«مايكروسوفت إكستشينج سيرفر 2010». وجميع هذه المنتجات تمكّن الشركات من مواجهة التحديات التي تفرضها ظروف السوق الحالية».

ويقول المدير الإقليمي في الشرق الأوسط لشركة «سيسكو سيستمز» **أمان الله خان** أن الوضع الإقتصادي العالمي أثر على كل الشركات في كل القطاع وجميع الأسواق ولو بنسب متفاوتة. ويضيف: «الأزمة حتمت على الشركات تقليص مصاريفها، والسعي إلى تأمين خدمات جديدة ومميزة في الأسواق



نيكولا بوفرو

إسماعيل النقي



عبدالله السقا




شربل فاخوري


غاري كونداكوف

الواعدة التي تحتاج إلى التنمية المعلوماتية والحلول الذكية. وقامت الشركة خلال هذا العام بتأمين قيمة مضافة أكبر للمستهلك من خلال منتجات الشركة. بالنسبة لـ «سيسكو» الأساس يكمن في شبكتها. وبدأت «سيسكو» بتطوير أعمالها في مجال خدمة المستهلك النهائي بعد استحواذها على لينكسس «Linksys». والآن بات بإستطاعة العملاء الدخول إلى ملفاتهم على أكثر من كمبيوتر عبر الإنترنت في خدمة تدعوها ConnectedLife.

أهمية المستهلك النهائي

أما المدير العام ورئيس قسم المبيعات والتسويق في قسم المعلوماتية في شركة «سامسونغ إلكترونيكس» **مادف نارايان** فيقول: «إن النمو الذي شهدته معظم الشركات مؤخراً ناجم عن المستهلك النهائي». ويضيف: «هذا النمو الذي ساهم في صنعه المستهلك النهائي دفع بشركة «سامسونغ» للمشاركة في «جيتكس شوبرز» الذي يقام على هامش أعمال «جيتكس». وخلاله قمنا بدعم بائعي التجزئة. لقد شهدت السوق الإماراتية في الفترة الماضية مرحلة إنحدار كبيرة في المبيعات، ونتوقع أن يكون «جيتكس» بداية مرحلة التعافي».

منطقة دبي للتعهيد

ويرى المدير التنفيذي لمنطقة «دبي للتعهيد» **إسماعيل النقي** أن «جيتكس» يمثل المنصة الرئيسية والأنضج في سوق المعلوماتية والإتصالات. ويضيف: «يعطي المعرض فرصة للشركات والأفراد لكي يتعرفوا على كل جديد في صناعة التكنولوجيا. قطاع التكنولوجيا رئيسي في الإقتصاد الجديد وكل الحكومات تسعى إلى تطبيق أحدث أنواع التكنولوجيا التي تساهم في زيادة الفعالية. والسوق الإماراتية باتت قادرة على تطوير برامج من السوق المحلية ونسبة الكوادر البشرية العربية في هذا المجال في إزدياد مستمر».

من جهته يقول المدير التنفيذي لشركة «أدوبي سيستمز» في منطقة الشرق الأوسط **عبدالله السقا**: «نحن واثقون من قدرة السوق على التعافي، وقد افتتحت شركة «أدوبي» أول مكاتبها في دولة الإمارات منذ نحو ستة أشهر، هذا مع العلم أن الشركة كانت متواجدة من خلال شركاء لها. وافتتاحنا لمكاتبنا ناجم عن الثقة بالسوق المحلية وبدء عودة النشاط إلى السوق وعودة الطلب إلى الإرتفاع ولو بمعدلات أقل من السابقة».

تخفيض التكاليف

أما الرئيس التنفيذي لشركة «سمارت وورلد» **إياد شهابي** فأشار إلى أن «سمارت وورلد» أطلقت خلال المعرض خدمات جديدة مخصصة للشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة. ويضيف: «التحديات تكمن في الإستثمارات والبقاء في السوق وتقديم خدمات تنافسية. وقوة «سمارت وورلد» تتجلى في المنتجات والخدمات المتكاملة التي تندرج ضمن محفظة «الخدمات الذكية لتقنيات المعلومات والاتصالات». وتعمل خدماتنا على تبسيط سير عمليات الشركات والمؤسسات بمختلف أحجامها، والحدّ من التكاليف التشغيلية، وتقليل التكلفة الإجمالية للملكية. كما تعمل على تعزيز كفاءة الأعمال التشغيلية، وتعزيز قدرة الشركة على اتخاذ القرارات».

ويقول المدير التنفيذي لشركة «كاسبرسكي لاب» **غاري كونداكوف** أن السوق الإماراتية واعدة على الرغم من الأزمة. ويضيف: «أثرت الأزمة على القطاعات كافة وشركة «كاسبرسكي» تشكل جزءاً من هذه المنظومة العالمية وبالتالي فإن الأزمة حدّت من آفاق النمو الذي تسعى إليه الشركة». ويختم قائلاً: «شهدت دول المنطقة تأثراً أقل من مناطق أخرى في العالم ما سمح لبعض الشركات بتخطي هذه المرحلة بأقل ضرر ممكن. وفي مجال الحلول الأمنية لأنظمة إدارة المحتوى، تتمتع «كاسبرسكي لاب» بحضور قوي ومعطيات تؤمن لها ميزات تنافسية».■


أمان الله خان


إياد شهابي

"زين السعودية": نمو إيرادات الربع الثالث

حقّقت «زين السعودية» نمواً بنسبة عالية في حجم الإيرادات عن الربع الثالث من السنة المالية الحالية لتصل إلى 825 مليون ريال بنسبة ارتفاع بلغت 18 في المئة مقارنة بالربع الثاني حيث بلغت 702 مليون.

وذكرت الشركة أن نتائجها المالية الفصلية للربع الثالث كشفت عن نسب نمو كبيرة في إجمالي الربحية بلغت 84 في المئة، بإجمالي ربحية ناهز الـ 243 مليوناً مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي، التي حققت خلاله إجمالي ربح بلغ 133 مليوناً، مبيّنة أن هامش الربح الإجمالي عن هذه الفترة شهد تحسناً كبيراً وقفز من 19 إلى 29 في المئة.

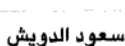


الأمير الدكتور حسام بن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ووصف رئيس مجلس الإدارة الأمير د. **حسام بن سعود بن عبد العزيز آل سعود** هذه النتائج بـ«الممتازة»، مشيراً الى أنّ «هذه النتائج الفصلية جاءت لتترجم التحسن الملموس في أداء الشركة على صعيد كافة المؤشرات». وأضاف: «على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الراهنة والمنافسة الشديدة في السوق، استطاعت الشركة أن تحافظ على مستوى توقعاتها للمرحلة الحالية، بل تجاوزت الخطط المرسومة لعملياتها عن هذه الفترة». ولفت **الأمير** الى أن الشركة نجحت خلال هذه الفترة في تعزيز عملياتها التشغيلية، وهو ما انعكس إيجاباً على قاعدة عملائها، التي تخطت الـ 15 في المئة من حجم سوق الاتصالات المتنقلة في المملكة.

2.4 مليار دولار أرباح "الاتصالات السعودية"

هبطت الأرباح الصافية لشركة الاتصالات السعودية «STC» بنسبة 20 في المئة خلال الربع الثالث من هذا العام محققة 2.4 مليار ريال مقارنة بـ 3.01 مليارات للفترة المماثلة من العام الماضي.



سعود الدويش

وقالت الشركة إن أرباح الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي تراجعت بنسبة 20 في المئة على أساس سنوي لتصل إلى 7.88 مليارات ريال، عازية أسباب الانخفاض الى«الاستثمارات الرأسمالية على مستوى المجموعة خصوصاً في الشركات المستثمر فيها في كل من تركيا والهند والكويت وإندونيسيا».

ولفت الرئيس التنفيذي للشركة **سعود الدويش** إلى أنّ «المجموعة تقوم حالياً بإستثمارات رأسمالية واسعة النطاق في شركاتها لزيادة الحصة السوقية في الدول المستثمر فيها، وبالتالي الاستمرار في تنمية الإيرادات المتوقّعة من تلك الشركات في السنوات المقبلة». وتابع: «وصل عدد العملاء النشطين إلى أكثر من 20 مليوناً في قطاع النقال في المملكة العربية السعودية».

تجدر الإشارة إلى أنّ إيرادات التشغيل في الأشهر التسعة الأولى من 2009، ارتفعت بنحو 7 في المئة محققة 37.75 مليار ريال.

«موبايلي» تعيد جدولة قرض قيمته 1.5 مليار ريال

بعد أن أكّد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة اتحاد اتصالات «موبايلي» **خالد الكاف** في حديث سابق لـ «الإقتصاد والأعمال» عدم سعي الشركة الى جدولة أي من ديونها، فاجأت «موبايلي» وسط الأعمال السعودي بتوزيعها بياناً على وسائل الإعلام يعلن انتهاء الشركة من توقيع عقد لإعادة جدولة قرض قصير الأجل كانت حصلت عليه العام الماضي بقيمة 1.5 مليار ريال بغرض حيازة شركة «بيانات» الأولى العاملة في نشاط خدمات الإنترنت في السوق المحلية.

وبموجب هذا العقد، استطاعت «موبايلي» تحويل القرض قصير الأجل إلى متوسط الأجل لمدة أربع سنوات، وذلك بالشراكة مع أربعة مصارف محلية هي: البنك السعودي الأمريكي «سامبا»، البنك الأهلي، بنك الرياض، والبنك السعودي البريطاني «ساب».

وأوضح **الكاف** في البيان أن «إعادة الجدولة تأتي تأكيداً على قوة المركز المالي للشركة والثقة الكبيرة التي تحظى بها»، مشيراً إلى أن «الصفقة التي هدفت إلى تعزيز شبكات البيانات. وقال: «نعتبر البنوك المساهمة معنا شركاء في التطور الذي وصلت إليه الشركة وتحوّلها من مشغل للهاتف النقّال إلى شركة اتصالات متكاملة».



خلال توقيع العقد

من جهة أخرى، إرتفع صافي أرباح «موبايلي» خلال الربع الثالث من العام الجاري بنسبة 50 في المئة ليصل الى 807 ملايين ريال، مقابل 539 مليوناً للربع المماثل من العام السابق.



الدوحة- خطار زيدان

اختارت «نيسان الشرق الأوسط» حلبة سباق لوسيل في العاصمة القطرية، الدوحة، لتطلع الإعلاميين على طرازيها الرياضيين الجديدين، مكسيما، و370Z، أيقونة سيارات نيسان الرياضية، التي تحلّ مكان350Z، ولتضعهما تحت الإختبار. وإذا كانت 370Z تستقطب شريحة خاصة من العملاء، فإن سيارة مكسيما، العائلية التي أضيفت إليها صفة الرياضية، حققت في الفترة الماضية شهرة كبيرة في دول الشرق الأوسط، خصوصاً في دول مجلس التعاون، حيث شكّلت قاطرة أساسية لمبيعات المصنع الياباني. وتعوّل نيسان على طراز مكسيما آمالاً كبيرة في رفع مبيعاتها، خصوصاً في السوق السعودية، والتي تراجعت حصتها فيها في السنوات الأخيرة، من المركز الثاني إلى المركز الرابع.

مكسيما: رياضية بأربعة أبواب

تعتبر سيارة نيسان مكسيما «أول سيارة رياضية رباعية الأبواب» لديها، وهي تجمع بين أناقة سيارة السيدان وقوة السيارة الرياضية. ويأتي الجيل الجديد ليحقق قفزة نوعية في التصميم والتجهيزات، ولينقل السيارة إلى مصاف السيارات الفاخرة. وأثبتت التجارب التي أجريت على حلبة سباق لوسيل، قوة السيارة وسرعة تجاوبها، وتماسكها وقدرتها على المناورة بأمان، إضافة إلى هدوء وراحة مقصورتها.

صممت مكسيما ذات الدفع الأمامي على قاعدة D platform الخاصة بنيسان، التي قُدمت للمرة الأولى في طرازي نيسان ألتيما سيدان وكوبيه الحاليين. وقد زوّدت بمحرك «في كيو» VQ معزّز من ست اسطوانات، سعة 3.5 لترات، مع عامودي كامة علويين، و24 صماماً. قوة المحرك 290 حصاناً، وعزم دورانه يصل إلى 35.7 كغ / م، ما يجعل منها سيارة السيدان الأقوى التي تحمل علامة نيسان. كما جهّزت بناقل حركة إكسترونيك ذكي بتقنية التغيير المستمر Intelligent Xtronic CVT، وهو يتضمن إعداداً للتعشيق اليدوي و«إعداد دي إس» Ds mode جديداً، يؤمن نمط «القيادة الرياضية» drive sport، إضافة إلى مقبضي تعشيق على عمود المقود.

تصميم مقصورة الركاب يحمل مفهوم «حجرة القيادة الخارقة» Super Cockpit، التي تؤمن للسائق والركاب شعوراً بالعملانية، والراحة والأمان. وقد جهّزت بنظام ملاحة مع شاشة للرؤية الخلفية، ونظام بوز Bose® للترفيه الصوتي، ومفتاح ذكي مع خاصية تشغيل المحرك بلمسة زر، ومقاعد جلدية فاخرة بتحرك آلي مع وظيفتي تبريد وتدفئة.

التعليق الأمامي يتألف من قائمة انضغاطية ونابض لولبي يرتكزان على هيكل جزئي، وأجزاء خفيفة الوزن من الألمنيوم بشكل مكثّف. ويوفر غطاء علوياً على شكل «X» يؤمن الصلابة المطلوبة للجسم الأمامي كي يتمّ تثبيت التعليق. ويرتكز التعليق الخلفي متعدد الوصلات على هيكل جزئي أيضاً، يؤمن تماسكاً وتوازناً مميزين.

وإضافة إلى بنية الجسم لامتصاص طاقة الاصطدام، تتوفر مكسيما 2010 قياسياً بـ «نظام نيسان المتطور للوسائد الهوائية» (AABS)، و«نظام التحكم بديناميكية السيارة» Vehicle Dynamic Control (VDC) مع «نظام التحكم بالتماسك» Traction Control System (TCS)، إضافة إلى نظام الفرامل المقاومة للانغلاق (ABS)، ونظام توزيع قوة الفرملة الكترونياً (EBD) و«مساعدة الفرملة» (BA).

تتوفر مكسيما لدى وكلاء نيسان في أسواق منطقة الخليج (لن يتم طرحها في الوقت الراهن في دول المشرق العربي، لأسباب تسويقية) بنسختين، «إس في» SV و«إس آر» SR، بأسعار تتراوح ما بين 113 و129 ألف درهم إماراتي.

370Z كوبيه: «التطور الخارق»

أطلقت نيسان مؤخراً طرازها الرياضي الجديد «370Z» ليحل مكان 350Z الذي طرح في العام 2003، وأعطته لقب «التطور الخارق». أعيد تصميم سيارة 370Z بالكامل، وزوّدت بقاعدة عجلات أقصر، وتمّ اعتماد مواد خفيفة الوزن للجسم أكثر من السابق، ومحرك جديد، وتم تحسين معدل استهلاك الوقود. وتتوفر 370Z بعلبة تروس يدوية من ست سرعات أو أوتوماتيكية من 7 سرعات مع مقبضي تعشيق على عمود المقود.

تصميم «370Z» يتضمن ملامح سيارة «240Z» التي قدمت لأول مرة في العام 1970، لكنه أصبح أكثر عصرية وانسيابية وديناميكية، وإطلالتها أكثر جرأة ووقاراً.

زوّدت 370Z الجديدة بمحرك VQ37VHR، وهو الجيل الرابع من

محركات نيسان «في كيو VQ»، من ست اسطوانات على شكل «V»، بسعة 3.7 لترات، وقوة 328 حصاناً عن 7 آلاف دورة في الدقيقة، وعزم دوران يبلغ 37.0 كلغ / م عند 5200 دورة في الدقيقة. ويتضمن المحرك تقنية «التحكم المتبدل بتوقيت عمل الصمامات ومسافة فتحها» Variable Valve Event and Lift (VVEL).

ويتوفر في خيارين من علب التروس، وتتضمن العلبة اليدوية الجديدة، المؤلفة من ست نسب متقاربة، أول «نظام متزامن لملاءمة دورات المحرك» SynchroRev Match في العالم، وهو يعمل أوتوماتيكياً على التحكم بسرعة دورات المحرك وتعديلها إلى السرعة الملائمة تماماً عند تبديل التروس. أما بالنسبة إلى علبة التروس الأوتوماتيكية الجديدة من سبع سرعات مع مقبضي تعشيق من الماغنيزيوم، فقد صممت لتوفير تعشيق بفارق زمني يبلغ 0.5 ثانية فقط.

كما أعيد النظر في نظام التعليق من أجل تقليل الوزن وتحسين القوة الإجمالية. ويستخدم التعليق الأمامي نظام طراز الجريدة المسننة والترس (الذي يحل محل الترتيبات متعددة الوصلات المنخفضة في 350Z) وأذرعاً أقل وزناً من الألمنيوم وحاضنة من سبائك الألمنيوم الصلب، مع قضيب مثبت أخف وزناً مع تحسين بنسبة 35 في المئة في نسبة العتلة. وأصبح التعليق الخلفي بأربع وصلات أقوى وأقل وزناً، مع الحاضنة الخلفية التي تمّ دمجها كلياً في جزء واحد (من دون لحام). وتستخدم مخمدات الصدمات الجديدة كلياً وذات «الاستجابة العالية» في كل زاوية، مما طوّر مستويات الراحة من خلال تقليل الاحتكاك الذي تتسبب به الصدمات.

مونال زيدان: التزام راسخ بأسواق المنطقة

أكد مدير عام إدارة التسويق والإتصالات في شركة نيسان الشرق الأوسط **مونال زيدان** على التزام نيسان تجاه أسواق المنطقة، واستمرارها في دعم وتقوية تواجدها من خلال طرح طرازات جديدة متطورة، تلبي متطلبات وأذواق العملاء، ودعمها بالخدمات اللازمة. وتوقع أن تنمو حصة نيسان من إجمالي سوق السيارات في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3 في المئة في السنة المالية 2009 (أبريل 2009، مارس 2010)، لتصل إلى 18.3 في المئة، وأن يبلغ حجم مبيعات نيسان في أسواق الشرق الأوسط نحو 171 ألف سيارة، بتراجع نسبته 17.4 في المئة، مقارنة بالعام المالي 2008، بسبب الأزمة المالية والإقتصادية العالمية. واعتبر أن سيارتي مكسيما و370Z تلبيان تطلعات العملاء.

وأشار **زيدان** إلى أن أسواق الخليج هي الثانية بعد الأسواق الأميركية التي يتمّ فيها طرح طراز مكسيما، نظراً للسمعة الجيدة التي يستفيد منها هذا الطراز والشهرة التي حققها حتى العام 2006، والتي لا ينافسه عليها أحد. وقال إن مكسيما هي اول سيارة رياضية من 4 أبواب من نيسان، وتوقّع بيع 2000 سيارة منها خلال ما تبقى من السنة المالية 2009 (تنتهي في نهاية مارس 2010).

أما بالنسبة لسيارة 370Z، توقع **زيدان** بيع أكثر من 140 وحدة في أسواق المنطقة حتى نهاية مارس 2010. وأشار إلى أن السوق السعودية تعتبر الأكبر والأهم بالنسبة لسيارتي مكسيما و370Z، يليها الإمارات العربية المتحدة، وباقي أسواق الخليج.

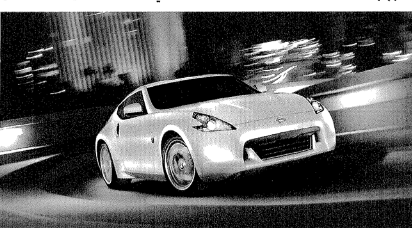
وإضافة إلى هذين الطرازين أعلنت نيسان الشرق الأوسط رسمياً وللمرة الأولى توفّر مجموعة من قطع أكسسوارات «نيسمو» NISMO للسباقات، لطرازات «370 زي كوبيه» الجديدة و«ألتيما» سيدان و«تيدا» المدمجة.

قاعدة العجلات في نيسان 370Z الجديدة أقصر بـ 100 مم من الجيل السابق المتمثل في سيارة 350Z، بينما تمّ تقليل الطول الاجمالي بـ 65 مم. وفي الوقت نفسه، زاد العرض الاجمالي بـ 30 مم، والمسلك الخلفي بـ 55 مم وتقليل الارتفاع الاجمالي بـ 5 مم.

كما تمّ تطوير نظام المكابح المتقدّم في السيارة الجديدة لتحسين قوة الفرملة وتحسين مستوى الضجيج والاهتزاز والخشونة (NVH). ويشمل النظام القياسي للأقراص المهواة في العجلات الأربع نظام الفرامل المقاومة للإنغلاق (ABS) مع نظام توزيع قوة الفرملة الكترونياً (EBD) ونظام مساعدة الفرملة (BA). وتضم مكابح نيسان الرياضية في سيارة 370Z دوارات أمامية ذات قطر أكبر (355 مم) وخلفية (350 مم) مع مساميك من الألمنيوم، بأربعة مكابس في الأمام ومكبسين في الخلف. وزودت السيارة بعجلات قياس 19 بوصة (RAYS)، مصنوعة من سبائك الألمنيوم المعززة ذات الوزن الخفيف وإطارات بريجستون (P245 / 40R19) في الأمام و(P275 / 35R19) في الخلف.

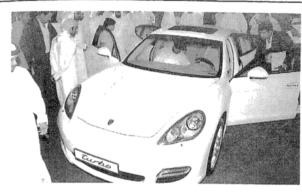
جُهزت السيارة بنظام ملاحة بشاشة تعمل على اللمس، ونظام المفتاح الذكي مع التشغيل بكبسة زر واحدة ونظام صوتي من بوز من 6 أقراص و8 سماعات (مع ووفرز فرعية وثنائية) وأنظمة ام بي3/ دبليو ام أي، ونظام الهاتف بلوتوث من دون استخدام اليدين، وتقنية التحكم بالسرعة وأدوات التحكم المضاءة والمركبة على عجلة القيادة.

بدأ وكلاء نيسان في دول الشرق الأوسط في تسويق سيارة «370Z» بنسخة كوبيه، ويبلغ سعرها نحو 203 آلاف درهم إماراتي، على أن تطرح في أوائل العام 2010 نسخة رودستر المكشوفة. ■



طراز نيسان 370Z الجديد





بورشه باناميرا في المنطقة

باناميرا Panamera عضو جديد في عائلة سيارات بورشه الموجودة في أسواق المنطقة، إلى جانب طرازات: «911»، «كاين» Cayenne، «بوكستر Boxter وكايمن Cayman». وتنتمي باناميرا إلى فئة سيارات غران توريزمو، ذات الأربعة أبواب، وهي بالتالي أول سيارة سيدان رياضية فاخرة من بورشه، وتتوفر بثلاثة اشتقاقات، هي: «س»، «4 س» ونسخة القمة «توربو».

سعة محرك باناميرا «س» 4.8 لترات، من 8 اسطوانات، قوته 400 حصان. وهو ينقل القوة إلى العجلات الخلفية الدافعة عبر علبة تروس من سبع نسب ذات قابضين (PDK). ويبلغ عزم دوران المحرك 500 نيوتن / متر ما بين 3500 و5000 دورة في الدقيقة. ويمكن للسيارة التسارع من صفر إلى 100 كلم / س في غضون 5.6 ثوان فقط، وتصل سرعته القصوى إلى 285 كلم / س.

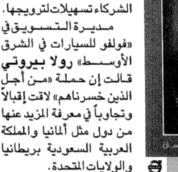
جهزت «باناميرا 4 س» بعلبة تروس قياسية PDK وبمحرك سعته 4.8 لترات وقوته 400 حصان. وتتوفر هذه النسخة من باناميرا بنظام دفع رباعي دائم ذكي، هو «نظام بورشه للتحكم بالتماسك». ويبلغ عزم دوران محرك 4 س 500 نيوتن / متر ما بين 3500 و5000 د / د. وتستطيع 4 س الوصول إلى 100 كلم / س في غضون 5.0 ثوان فقط، وتحقق سرعة قصوى تبلغ 282 كلم / س.

تتوفر باناميرا توربو بمحرك من 8 اسطوانات مع شاحني هواء توربو، يولد 500 حصاناً. ويأتي هذا المحرك قياسياً بقوة الدفع الدائمة إلى العجلات الأربع وعلبة تروس بقابضين PDK. ويولّد المحرك عزم دوران يبلغ 700 نيوتن / متر ما بين 2250 د / د و4500 و779 نيوتن / متر. تبلغ سرعة السيارة القصوى 303 كلم / س، مع زمن تسارع إلى 100 كلم / س خلال 4.2 ثوان فقط. ولزيادة توفير الوقود وتقليل انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، تحتوي جميع نسخات باناميرا المزودة بعلبة تروس PDK، على نظام «انطلاق - توقف» أوتوماتيكي جديد.

"فولفو الشرق الأوسط": مبادرة لتعزيز السلامة على الطرقات

أطلقت شركة «فولفو للسيارات في الشرق الأوسط» في بداية شهر سبتمبر الماضي مبادرة سلامة تحت شعار «من أجل الذين خسرناهم» بالتعاون مع مؤسسات شريكة مثل معهد الإمارات لتعليم قيادة السيارات، وجمعية سلامة الطرق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENARSP. وقامت شركة «ميماك أوجيلفي» بتطوير مبادرة السلامة، وقدم الشركاء تسهيلات لترويجها.

مديرة التسويق في «فولفو للسيارات في الشرق الأوسط» **رولا بيروتي** قالت إن حملة «من أجل الذين خسرناهم» لاقت إقبالاً وتجاوباً في معرفة المزيد عنها من دول مثل ألمانيا والمملكة العربية السعودية بريطانيا والولايات المتحدة.



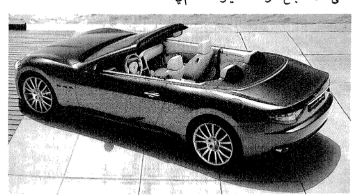


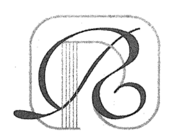
مازيراتي تطلق "غران كابريو"

عرضت شركة مازيراتي مؤخراً سيارة «غران كابريو» (GranCabrio)، المكشوفة ذات الأربعة مقاعد، من تصميم بينينفارينا. وقد زوّدتها بمحرك 8 أسطوانات بشكل V سعته 4.7 لترات، بقوة 323 كيلو واط، وبجهاز لنقل الحركة من 6 سرعات.

صنع هيكل السيارة من قطعة واحدة، وصنع غطاء المحرك والدعامات المعترضة من الألمنيوم، وصندوق السيارة من مركب الصفائح الملحومة.

زودت «غران كابريو» بنظام لمساعدة الكبح، وبسقف متحرك مصنوع يدوياً من القماش ذي الطبقات الثلاث، يمكن فتحه بالكامل خلال 82 ثانية، حتى عندما تبلغ سرعة السيارة 30 كلم في الساعة.





REGENCY
TUNIS HOTEL
LES CÔTES DE CARTHAGE, TUNISIA

Business & Relaxation
the perfect Setting !

Accomodation
- 201 rooms and 26 suites
- Sea viewor lake view, outstanding comfort
- High speed Internet Access via Satellite and Wima

Food & Beverage
- 6 restaurants
- 3 bars, moorish café

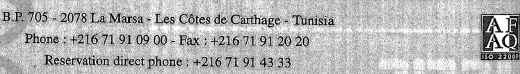
Conference center
- Welcomes up to 700 persons

Lounge Club
- Customized VIP service

Relaxation & Entertainements
- 2 outdoor swimming pool
- Indoor heated swimming pool
- Private beach
- Fitness club
- Turkish bath & sauna
- Massage, hydromassage
- Water sports

Near at hand : golf, orseback riding, diving, tennis, thalassotherapy, casino, archaelogical sites.





فورد توروس 2010 في معرض "جيتكس 2009"

قدمت فورد الشرق الأوسط خلال مشاركتها في معرض «جيتكس» في دبي مؤخراً، سيارة فورد توروس Ford Taurus 2010، بتصميمها الجديد، وتقنياتها المتطورة، ومنها نظام السيطرة على السرعة، ونظام التحذير من التصادم مع دعم المكابح، المفتاح المبرمج، لوحة سيكوريكود الإلكترونية لفتح الباب بلا مفتاح، وغيرها.

تمّ تزويد سيارات فورد توروس 2010 بمحرك ديوراتك 6 أسطوانات بشكل V سعة 3.5 لترات، بقوة 263 حصاناً، وعزم دوران صاف 249 رطل / قدم، مع إمكان الاختيار بين نظامين أوتوماتيكيّن جديدين لنقل السرعة.



طرح الجيل السادس لـ "غولف جي تي آي" في أبو ظبي

طرحت شركة علي وأولاده، الوكيل الحصري لسيارات فولكس واغن في أبو ظبي الجيل السادس لسيارة فولكس واغن «غولف جي تي آي Golf GTI». وتم تجهيز السيارة بمحرك توربو مطوّر TSI، من أربع أسطوانات، سعة لترين، بقوة 210 أحصنة أو 230 حصاناً، وتصل سرعتها القصوى إلى 240 كيلومتراً في الساعة. ويمكن للسيارة التسارع من صفر إلى 100 كم / ساعة خلال 6.9 ثوان. كما زودت بالنظام المعياري للغالق الإلكتروني العكسي (XDS).

يذكر أن عدد سيارات جي تي آي، المباعة منذ إطلاق الجيل الأول وحتى الجيل الخامس فاق الـ 1.7 مليون سيارة حول العالم.



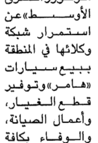
بي أم دبليو "X5 M" و"X6 M" في الشرق الأوسط

أعلنت بي أم دبليو BMW عن وصول طرازي «X5 M» و«X6 M» إلى أسواق الشرق الأوسط، وقد زود الطرازان بمحرّك M Twin Power Turbo من 8 أسطوانات بشكل V، يولّد 555 حصاناً عند 6000 دورة في الدقيقة، مع سرعة قصوى محدّدة إلكترونياً تبلغ 250 كلم / ساعة. أما علبة التروس الأوتوماتيكية من ست سرعات فتسمح بتعشيق سريع جداً وسلس. كما جهز طرازا «BMW X5 M» و«BMW X6 M» بمجموعة واسعة من التقنيات من مجموعة Efficient Dynamics التي طوّرتها BMW لتؤمّن تخفيضاً في استهلاك الوقود وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

وزود الطرازان بتقنية «xDrive» مع جهاز التحكّم بالأداء الدينامي ونظام Adaptive Drive وموازر المقود المطوّر Servotronic. ويمكن للسائق أن يضبط أو أن يعدّ بشكل مسبق نمط القوّة (Power Mode) ونظام التحكّم الدينامي بالثبات (DSC) ونظام التحكّم الإلكتروني بالمخمّدات (EDC).

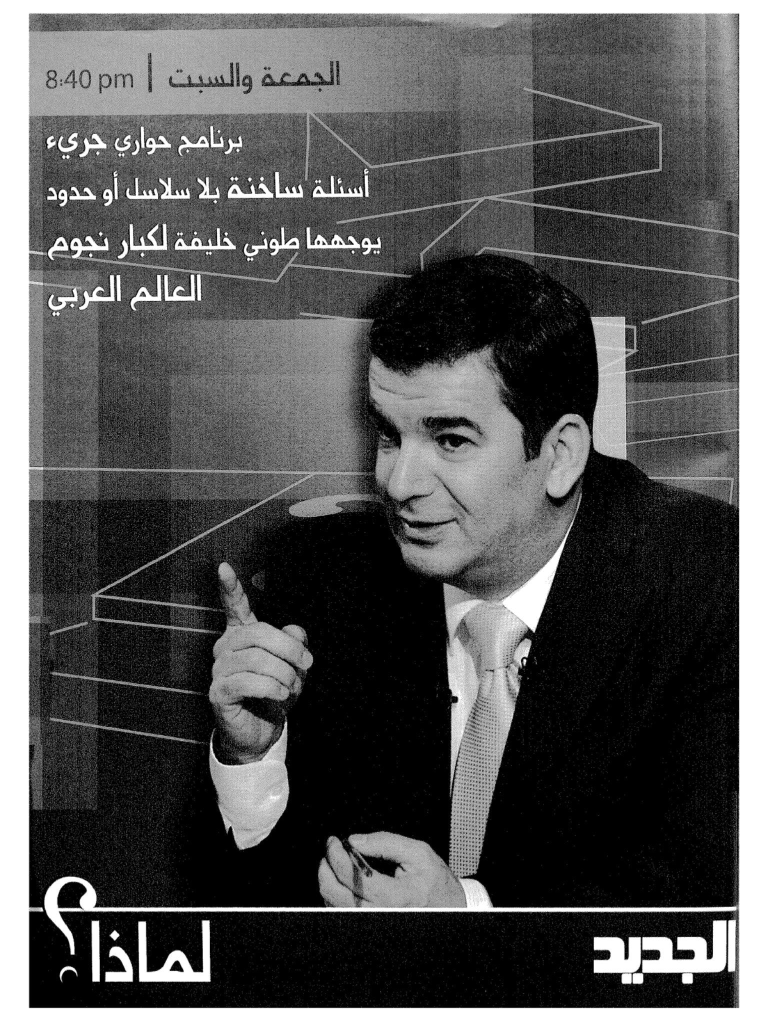
وسيّارتا «BMW X M» و«X6 M» هما الوحيدتان من فئتهما المجهزتان قياسياً بعجلتين أماميّتين بقياس يختلف عن العجلتين الخلفيتين.

هامر تواصل عملياتها في الشرق الأوسط



أعلنت «جنرال موتورز الشرق الأوسط» عن استمرار شبكة وكلائها في المنطقة ببيع سيارات «هامر» وتوفير قطع الغيار، وأعمال الصيانة، والوفاء بكافة الضمانات الحالية والمستقبلية.

ويأتي هذا التأكيد إثر الإعلان عن إتفاق تبيع بموجبه «جنرال موتورز» لعلامة «هامر» لشركة صينية لصناعة المعدات والآليات الثقيلة «سيشوان تينغزهونغ». وستحصل «هامر»، بموجب الاتفاق، على عقد من «جنرال موتورز» خلال الفترة الانتقالية لتصنيع المركبات والمكونات الأساسية وتقديم الخدمات التجارية. كما سيستمر فريق الإدارة الحالي في إدارة «هامر»، ولن تطرأ تغييرات على شبكة العملاء حول العالم.


8:40 pm | الجمعة والسبت
برنامج حواري جريء
أسئلة ساخنة بلا سلاسل أو حدود
يوجهها طوني خليفة لكبار نجوم
العالم العربي
لماذا؟
الجديد

بمكو العربية تفوز بعقد توسعة محطة كهرباء القرية

فاز كونسورتيوم بقيادة شركة بمكو العربية للمقاولات بعقد «تحويل دورة توربينات الغاز المفتوحة إلى دورة مجمعة في محطة كهرباء القرية» من الشركة السعودية للكهرباء. وضم الكونسورتيوم الفائز كلاً من شركة بمكو العربية وشركة دوسان للصناعات الثقيلة والإنشاءات المحدودة.

ينص العقد الذي وقعه نائب وزير الكهرباء السعودي ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء **صالح العواجي** والمدير التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء **علي صالح البراك**، على تحويل الدورة المفتوحة للتوربين الغازي إلى دورة مجمعة في محطة كهرباء القرية (المرحلة الثالثة)، وهو امتداد لمشروع محطة كهرباء القرية ويشمل إضافة 5 توربينات بخارية و 15 مولد بخار استردادياً.


صالح العواجي وعلي صالح البراك

ويضيف هذا المشروع الستراتيجي 1300 ميغاواط إلى شبكة الكهرباء الوطنية في السعودية، على أن يتم الانتهاء منه بحلول شهر فبراير 2015. وستزيد عملية توسعة الدورة المجمعة من قدرة محطة كهرباء القرية لتصبح 3200 ميغاواط.

اتفاقية تعاون بين "أبسكو" السعودية وبتروناس ماركتنغ السودان

وقّعت الشركة العربية لتجارة المواد البترولية «أبسكو» السعودية وشركة «بتروناس ماركتنغ السودان» العاملة في مجال زيوت التشحيم اتفاقية تحصل بموجبها «بتروناس» على حق خلط وتعبئة وتصدير منتجاتها من زيوت التشحيم عبر مصانع شركة «أبسكو». وقّع الاتفاقية كل من مدير عام الزيوت والشحوم في «أبسكو» **خالد الطيب** والمدير التنفيذي لـ «بتروناس ماركتنغ السودان» **عبد المتعال محمد عثمان**. وبموجب هذه الاتفاقية، سيتم تعبئة احتياجات «بتروناس ماركتنغ السودان» من زيوت التشحيم بعد خلطها وتصنيعها وتعبئتها وتغليفها في مصانع «أبسكو»، ومن ثم تصديرها إلى السوق السودانية مع إمكانية التصدير إلى بعض الأسواق الأفريقية مستقبلاً.



من اليسار: خالد الطيب وعبد المتعال محمد عثمان عقب توقيع الاتفاقية

وأوضح **عثمان** أن «اختيار مصانع أبسكو السعودية لخلط منتجات بتروناس يعود بالدرجة الأولى إلى قرب المصنع من ميناء جدّه الإسلامي إضافة إلى اعتماد «أبسكو» احدث التقنيات ضمن معايير الجودة الخاصة بـ «أكسون موبيل» العالمية وخبرتها في مجال الخلط والتصدير». في المقابل، اعتبر **الطيب** أن «هذا العقد يؤكد الثقة بالمصانع السعودية العاملة في مجال إنتاج المواد البترولية ومشتقاتها والتي باتت تحظى بثقة عالمية». وكانت شركة «أبسكو السعودية» بدأت نشاطها في العام 1961 بمشاركة زيوت موبيل العالمية، لتصبح في ما بعد شركة سعودية بالكامل ومورد رئيسي لوقود الطائرات والسفن وزيوت التشحيم في المملكة.

"الكابلات السعودية" تحصل على عقدي توريد بـ 186 مليون ريال

كشف الرئيس والعضو المنتدب لشركة الكابلات السعودية **وهيب لنجاوي** عن توقيع اتفاقية توريد كابلات ذات ضغط عال جداً لأحد مشاريع «أرامكو السعودية» في المنطقة الشرقية بقيمة بلغت 83 مليون ريال.


وهيب لنجاوي

يأتي ذلك في وقت حصلت فيه الشركة على عقد مع «الشركة السعودية للكهرباء» لتأهيل كابلات فائقة الجهد 380 كيلوفولت، اضافة الى حصولها على عقد تسليم كابلات ضغط عالية وفائقة الجهد من دولة في شمال أفريقيا بنحو 103 مليون ريال.

يذكر ان «الكابلات السعودية» أعلنت نيتها الاستحواذ على حصة رئيسية في المشاريع التي سوف تطرح خلال السنوات المقبلة في مجال كابلات الضغط العالي فائق الجهد، ما سينعكس إيجاباً على نتائجها نظراً لمحدودية المصنعين المنافسين في هذا المجال.


جديد بانوراما
إسمعها عالإنترنت
في المنزل، في العمل، في المقهى... أو في أيّ مكان آخر
أصبح بإمكانك، في أيّ وقت، الإستماع إلى بانوراما عبر
الإنترنت، والإستمتاع ببرامجك المفضلة.
اليوم، شبكة برامج بانوراما أصبحت على شبكة الإنترنت.
www.mbc.net/panoramafm
بانوراما fm
خليك بالجو



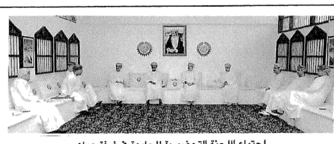
عبد العزيز الغرير (من اليسار) وعبد الباسط الجناحي

إطلاق الدورة الخامسة من "جائزة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب"

أطلقت «مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، بالتعاون مع بنك «المشرق»، الدورة الخامسة من «جائزة محمد بن راشد لدعم مشاريع الشباب». وتأتي هذه الخطوة ضمن توجهات المؤسسة لدعم وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك «المشرق»، **عبد العزيز الغرير**: «إن التمثل بستراتيجية قياداتنا الحكيمة في دعم وتنمية المواهب الشابة وفتح آفاق العمل أمامهم هو من أهم أولوياتنا».

ومن جهته، اعتبر المدير التنفيذي لـ «مؤسسة محمد بن راشد»، **عبد الباسط الجناحي** أن الجائزة تعبر عن رؤية سمو الشيخ **محمد بن راشد آل مكتوم** نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، الذي يحرص دوماً على توفير بيئة مثالية جاذبة لأصحاب المواهب المبدعة.



اجتماع اللجنة التحضيرية للجامعة في غرفة عمان

تأسيس جامعة مسقط الأهلية بدعم من غرفة تجارة وصناعة عمان

عقدت اللجنة التحضيرية لجامعة مسقط الأهلية اجتماعاً في غرفة تجارة وصناعة عمان برئاسة رئيس الغرفة، **خليل بن عبدالله الخنجي**، للاطلاع على الدراسات التي أجريت لمشروع إنشاء الجامعة والتي سيتم الانتهاء منها قبل نهاية العام الحالي.

وأشار **الخنجي** خلال الاجتماع بأن اللجنة تتعاون مع بيوت خبرة ومؤسسات متخصصة محلية وعالمية لإنشاء جامعة مسقط. وأوضح أنه ستتم مواصلة برنامج العمل وفق ما هو محدد له، مشيداً بالدعم المتواصل من القطاعين العام والخاص.



عبد الله القاسمي وبارت أوتين مع بعض مسؤولي الشركتين

مركز تدريب مشترك بين "تمكين" و"جنرال إلكتريك"

وقّعت مؤسسة «تمكين» وشركة «جنرال إلكتريك لأنظمة الأمان» عقداً تقوم بموجبه «تمكين» بتقديم الدعم المالي لمشروع مركز «GE Security» في الشرق الأوسط، المقرر إقامته في البحرين، بالإضافة الى تأسيس «جامعة التدريب»(Training University)، التي تخطط لتوظيف الموارد البشرية البحرينية وتقديم خدماتها للعمليات التشغيلية التي تقوم بها الشركة على المستوى الإقليمي.

وتأتي هذه الاتفاقية التي وقعها الرئيس التنفيذي لمؤسسة «تمكين» **عبد الله القاسمي**، ورئيس GE Security في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا **بارت أوتين**، في إطار جهود «تمكين» الرامية إلى دعم ستراتيجيات «مجلس التنمية الاقتصادية» في البحرين، الذي يسعى إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة، وتوفير فرص عمل مميزة للمواطنين. وستتيح الاتفاقية لشركة GE تعزيز تواجدها والاستمرار في تطبيق ستراتيجيتها في توطين الوظائف وتبادل المعارف على مستوى المنطقة.

"الموج، مسقط" يدعم برنامج تنمية المواهب الشابة

في إطار التزامه بدعم الجهود الرامية إلى تطوير مهارات الكوادر العمانية الشابة، تبرع مشروع «الموج، مسقط» بمبلغ 6 آلاف ريال عماني لصالح برنامج «تحدي أوتوارد باوند عمان»، وهو مبادرة مشتركة بين «وزارة التربية والتعليم» ومؤسسة «أوتوارد باوند» التعليمية.

وقام نائب الرئيس التنفيذي لـ «الموج، مسقط»، **عبد الله الشيدي** بتقديم الشيك إلى مدير عام «تحدي أوتوارد باوند عمان»، **مارك إيفانس** بحضور عدد من كبار المسؤولين.

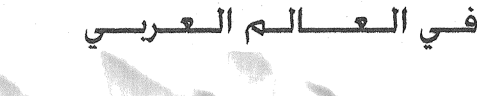
وتم اطلاق البرنامج من قبل مجموعة «بي جي عمان»، وشركة «دنتون وايلد سابت»، وشركة «شل عمان لتنمية النفط» ومجموعة «سهيل بهوان».

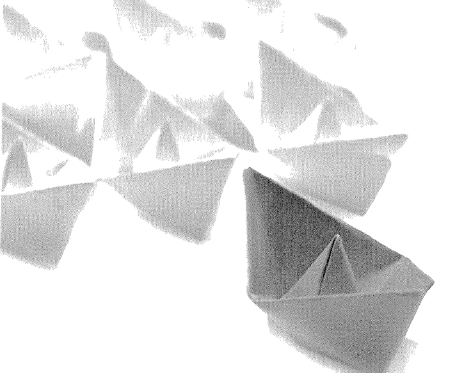




09-10

in the arab world





CAN YOU MEET THE CHALLENGE?



The MIT Arab Business Plan Competition is organized by the MIT Enterprise Forum for the Pan Arab Region and is open to all Arab nationals with a business idea to be implemented in the Arab world. The winning teams receive **prizes up to $50,000** and the needed support to launch their own businesses.

The website opens for online application forms on October 12, 2009 and the deadline for submissions is **January 12, 2010**

Organized by

MIT ENTERPRISE FORUM
PAN-ARAB REGION

www.mitarabcompetition.com

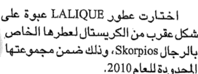
CHARRIOL تطرح
عطراً للرجال

بمناسبة مرور 25 عاماً على تأسيسها، طرحت دار CHARRIOL عطراً خاصاً بالرجال.

يجمع هذا العطر في تركيبته البهار الأسود القوي والقرفة والمندارين الإيطالي بخصائصه المنعشة. وتمنح رائحة الياسمين هذا العطر مسحة أنيقة لتضفي إليها رائحة نجيل هايتي وخشب التيك، والباتشولي والجلد الأسود والعنبر القوة والرجولة. زجاجة العطر مربعة الشكل، أنيقة، باللون الأسود يتوسّطها اسم الدار وشعارها.

يتوفّر هذا العطر بعبوتي رذاذ سعة 50 و100 مل.

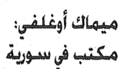
LALIQUE تقدّم
Skorpios



اختارت عطور LALIQUE عبوة على شكل عقرب من الكريستال لعطرها الخاص بالرجال Skorpios، وذلك ضمن مجموعتها المحدودة للعام 2010.

يجمع العطر الجديد بين رائحة البرغاموت، والمندارين الإيطالي ونفحات من خزام الألب والروماران. ويكتمل هذا المزيج مع إضافة عطر الياسمين والإيريس المعزز بأرز فيرجينيا، والباتشولي الأندونيسي، والصندل الهندي وهلام السنديان بنكهة العنبر والفانيلا.





ميماك أوغلفي:
مكتب في سورية



من اليمين: شفيق دروبي و إدموند مطران

افتتحت شركة الإعلان والعلاقات العامة «ميماك أوغلفي»، مكتبها في دمشق بحضور تحت اسم «ميماك أوغلفي دروبي» وستقوم الشركة بتقديم ما وعدت به لناحية توفير جيل جديد من الإعلانات والعلاقات العامة وإدارة علاقات الزبائن ومجالات إضافية مثل تنشيط الماركة التي ستكون متوفرة اعتباراً من العام المقبل.

وعبّر رئيس مجلس إدارة ميماك أوغلفي **إدموند مطران** عن تقديره للشريك **شفيق دروبي** وأثنى على احتراف شركته وفهمها التام للشوق السورية والمستهلك السوري، وقال: «هذا حدث تاريخي بالنسبة إلينا كمجموعة وهو يأتي بعد سنوات من البحث عن الشريك المناسب، فميماك أوغلفي دروبي تلتقي معنا بآداب مهنتنا ومفاهيمها، وأنا على ثقة من أنها ستزدهر وترتقي إلى قمة في مجالها خلال زمن لا يذكر». واعتبر ان هذه الشراكة التي نشأت أوائل هذا العام مع شركة محلية كانت تدعى «دروبي وهيلرت» Droubi & Hillert، هي جزء من خطة توسع إستراتيجية بهدف توفير الدعم للائحة ميماك أوغلفي من الزبائن الإقليميين في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومن خلال شبكتها الآخذة بالتوسع والتي باتت تضم حاليًا 12 مكتبًا.

وأطلق مطران على سوريا لقب «العملاق الناشئ» مشيرًا إلى دورها الإستراتيجي في تقدم المنطقة، وأضاف: «إننا متفرغون كليًا لفريقنا في دمشق وسنتابع العمل بفعالية لتعبئة الطاقات والموارد والأساس المطلوب لتطوير أعمال زبائننا في هذه السوق».

أما **شفيق دروبي** فقال ان: «فريق ميماك أوغلفي الحالي مؤلف من 12 موظفًا محترفًا ونحن نعمل على استقطاب مواهب عالية من المنطقة والغرب، على أن نوفر لهم جميعهم التدريب المطلوب سواء تم ذلك في المنطقة أو الخارج، مع الأخذ بالاعتبار أن تمكين الموظف هي مسألة تأسيسية في تكوين فريق ناجح من الملتزمين المندفعين».

GERALD GENTA تطرح
Biretro

تقدم دار GERALD GENTA ساعة Biretro ضمن مجموعة Octo. وتمتاز هذه الساعة بميناء أسود مع خطوط جريئة في العلبة وهيكلية عرض مبتكرة للساعات والدقائق والتاريخ. يتخلل الميناء حواجز رقيقة تحمل توقيع Octo ونافذة للدقائق والتاريخ بعقارب عكسية وضعت فوق بعضها البعض.

يمتاز هذا الطراز بهندسة معقدة لكنها سهلة القراءة وهو يعمل بحركة أوتوماتيكية يمكن مشاهدتها بواسطة الخلفية المصنوعة من الكريستال السفيري الشفاف. صدرت مجموعة Octo بكمية محدودة مصنوعة من الذهب الأبيض أو الأحمر بمقاسين للقطر 39 ملم (15 قطعة فقط) و42.5 ملم (95 قطعة).

السوار من جلد التمساح باللون أسود.



■ **أيمن عرفة**



تم تعيينه من قبل شركة بترول الإمارات الوطنية «اينوك» مديراً عاماً لشركة «خدمات التكنولوجيا العالمية» (GTS).

ويمتلك **عرفة** خبرة تتجاوز الـ 22 عاماً في قطاع تقنية المعلومات. وقبل انضمامه الى المجموعة، كان يشغل منصب مدير العمليات في شركة «الفارس الوطنية للإستثمار والتصدير» (Optimiza).

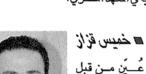
■ **هلا مسعد**

عيّنتها شركة «روتانا» مديراً عاماً لفندق روتانا–الحازمية في لبنان. وتتمتع **مسعد** بخبرة واسعة في إدارة الفنادق، حيث شغلت خلال مسيرتها المهنية العديد من المناصب الإدارية في فندقي «الفندوم» و«فينيسيا». وقبل تسلّمها المنصب الجديد، كانت تشغل منصب مساعد تنفيذي لمدير فندق سيتي سنتر روتانا في الدوحة.

■ **عيد فليح العنزي**

عيّن «بنك البلاد» **عيد فليح العنزي** مديراً عاماً للموارد البشرية.

ويحمل **العنزي** درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المملكة المتحدة. وآخر منصب شغله هو مدير مركز دراسات الخدمات المالية في المعهد المصرفي.



■ **خميس قزاز**





عُيّن من قبل مجموعة «رزيدور» الفندقية مديراً عاماً لفندق «راديسون بلو»، مرسى دبي. ويتمتع **قزاز** بخبرة تفوق الـ17 عاماً في صناعة الضيافة تولى خلالها العديد من المناصب كان آخرها منصب مساعد المدير العام في فندق «راديسون ساس تالاباي العقبة».

■ **حسام قطيفان**

ومايكل كيد

عيّن بنك رسملة الاستثماري كلاً من **حسام قطيفان** رئيساً لوحدة تمويل الشركات و**مايكل كيد** رئيساً لوحدة الملكية الخاصة.



وقبل انضمامه إلى «رسملة»، عمل **قطيفان** رئيساً لوحدة الاستملاك والاندماج لدى «سامبا كابيتال» في السعودية.

أما **كيد** فينضم إلى «رسملة» قادماً من «إنتاج»، وهو صندوق متخصص في الملكية الخاصة للشركات متوسطة الحجم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

■ **كافيه سميع**

إنضمّ **كافيه سميع** إلى «بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود»، ليتولى منصب الرئيس التنفيذي ورئيس قسم الأسهم والاستثمارات الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط، وهو منصب جديد قام بنك HSBC باستحداثه مؤخراً.

وقبل إنضمامه إلى HSBC، شغل **سميع** منصب الرئيس الإقليمي المشارك لخدمات الأسهم والاستثمارات الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «مجموعة سيتي غروب».

■ **رامي فرحات**

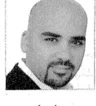
تم تعيينه مديراً للمبيعات والتسويق في فندق «فريج شرق» الفاخر عند شاطىء الدوحة.

إلتحق **فرحات** بالفندق بعد 12 عاماً من الخبرة أمضاها مع مجموعة من العلامات الفندقية العالمية من بينها «الماريوت» و«الميتروبولتان» و«الحبتور».

تعيينات جديدة في «أيه أم دي»

عيّنت «أيه أم دي» كلاً من **زيد غطاس** في منصب مدير تطوير الأعمال، و**فادي حلو** في منصب المسؤول عن إدارة علاقات الشركات، و**رامي الصالح** في منصب مدير مبيعات للقنوات في الشرق الأوسط وأفريقيا.

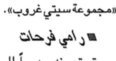




وسيكون **غطاس** مسؤولاً عن تطوير برامج ونشاطات من شأنها أن تدعم متطلبات واحتياجات الشركات العالمية والمصنّعة للحواسب الشخصية في المنطقة. وقبل انضمامه الى الشركة، عمل في شركة «إبسون» كمدير لتطوير الأعمال.



أما **حلو**، فسيكون مسؤولاً عن إدارة علاقات «أيه أم دي» مع الشركات في المنطقة. وعمل، قبل انضمامه الى الشركة مع «فوجيتسو للحلول التكنولوجية» حيث كان مسؤولاً عن المبيعات للشركات في دولة الإمارات.



وبالنسبة الى **الصالح**، فقبل انضمامه إلى «أيه أم دي»، عمل في شركة «مايكروسوفت» حيث قضى 10 أعوام في تطوير وتنمية عملياتها مع الشركات المصنّعة للحواسب الشخصية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

GIRARD- PERREGAUX تقدم

Vintage 1945

طرحت GIRARD– PERREGAUX التشكيلة الكلاسيكية Vintage 1945 لمحبي الساعات الفاخرة.

علبة الساعة من الذهب الأبيض أو الزهري ذات انحناءات متناغمة. ميناؤها من العاج المزخرف أو باللون الأبيض المزخرف وزجاجها وخلفيتها من الكريستال السفيري، وهي تتمتع بقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 30 متراً.

تقدم الساعة الجديدة وظائف الساعات، الدقائق، الثواني، مؤشر الطاقة، والتاريخ. وتحتضن علبتها حركة جيرارد بيراغو GP01900 الميكانيكية وأوتوماتيكية التعبئة باحتياطي طاقة مدته 46 ساعة كحد أدنى.

صمم سوارها من جلد التمساح.

VACHERON CONSTANTIN:

طراز فريد من Quai de l'Ile

بمناسبة المزاد الخيري في موناكو ONLY WATCH 2009 قدمت دار VACHERON CONSTANTIN طرازاً فريداً من ساعة Quai de l'Ile ذات العلبة المصنوعة من التنتالوم والبلاديوم 950.

خلفية العلبة شفافة من الكريستال السفيري وكذلك الزجاج المعالج بمادة ضد انعكاسات الضوء.

تتمتع هذه الساعة بقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 30 متراً.

صمم الميناء من الكريستال السفيري ومؤشرات الساعات 3 و6 و9 و12 من النيكل مع طبقة من الروديوم ،أما باقي المؤشرات فمنقوشة باللونين الأبيض أو الأسود. عقربا الساعة والدقيقة من الذهب الأبيض عيار 18 قيراطاً مصقولاً مع مادة بيضاء مضيئة، وعقرب الثواني من مادة البفينودال المصقولة.

تعمل هذه الساعة بحركة 2460H410QH ميكانيكية ذاتية التعبئة بسرعة 28.800 تردد في الساعة واحتياطي طاقة مدته نحو 43 ساعة.

سوار الساعة من الجلد الأسود المقطع المشغول يدوياً مع مشبك ثلاثي الطيات من البلاديوم. كما زودت الساعة بسوار إضافي من المطاط المقوى.

CLERC تقدم

Hydroscaph Limited Edition Gold Tourbillion

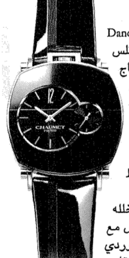
طرحت دار CLERC ساعة Hydroscaph Limited Edition Gold Tourbillion بكمية محدودة جداً مؤلفة من 28 ساعة فقط.

علبة الساعة من الذهب الزهري عيار 18 قيراطاً مع التيتانيوم بأبعاد 44.6 ملم / 49.6 ملم، وهي تحتضن حركة كليرك الحصرية توربيون 60S Twin Barrel يدوية التعبئة مع احتياطي طاقة مدته 120 ساعة. الزجاج من الكريستال السفيري المعالج ضد انعكاسات الضوء. تتمتع هذه الساعة بقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 500 متر، وهي تحمل رقماً فردياً من 0 إلى 28. إطارها دوّار وقد زود بتاج متحرك لتشغيله.

ميناء الساعة يكشف عن جسر التوربيون عند الساعة 9، والتاريخ التنازلي ما بين الساعة 12 و3، ومؤشر احتياطي الطاقة ما بين الساعة 4 و6. صمم السوار من المطاط المقوى مع مشبك قابل للطي.

CHAUMET تطرح

Dandy Edition Arty



تقدم CHAUMET ساعة Dandy Edition Arty المصنوعة من الستانلس ستيل المصقول بقطر 40 ملم. زجاج الساعة من الكريستال السفيري الأسود المحدودب المعالج بمادة زرقاء اللون ضد انعكاسات الضوء.

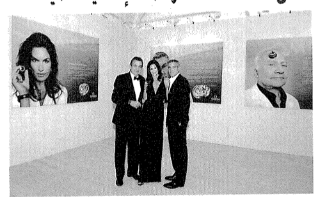
أما التاج فهو من الستانلس ستيل عند الساعة 12. وتتمتع الساعة الجديدة بقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 30 متراً.

الميناء أسود اللون مصقول تتخلله خطوط على شكل أشعة الشمس مع تخطيط Badayère، وعداد ثوان لازوردي عند الساعة 3، في حين أن العقارب ومؤشرات الساعات ومؤشر الساعة 12 مطلية بالروديوم.

تعمل الساعة بحركة ميكانيكية أوتوماتيكية التعبئة معيار CP12V– V مطورة من قبل CHAUMET باحتياطي طاقة مدته 42 ساعة.

السوار من الجلد الأسود مع شريط من الساتان على مشبك من الستانلس ستيل المصقول.

OMEGA
تطلق Constellation وحملة إعلانية عالمية



من اليسار: ستيفان أوركهارت، سيندي كراوفورد وجوج كروني

شاركت العارضة **سيندي كراوفورد** بإطلاق ساعة Constellation الجديدة من OMEGA خلال حفل خاص أقيم في نادي ألمادا في مقاطعة مايفير في لندن بحضور مشاهير من عالم الرياضة والفن.

جاء ذلك على هامش إطلاق الدار حملة إعلانية عالمية لمناسبة مرور 10 سنوات على ابتكار تقنية الـ «Co–Axial»، والذي جرى في معرض ساتشي في لندن منتصف أكتوبر المنصرم، بحضور رئيس الدار **ستيفان أوركهارت** وسفراء العلامة المشاركين في الحملة من بينهم **جورج كلوني وكراوفورد**.

BOVET تطرح
SPORTSTER Saguaro Tourbillon

طرحت BOVET ساعتها الجديدة «SPORTSTER Saguaro Tourbillon» بعلبة مصنوعة من الذهب الأحمر عيار 18 قيراطاً والتيتانيوم الأسود بقطر 45 ملم. زجاجها من الكريستال السفيري المعالج ضد انعكاسات الضوء، والميناء من مادة الـ PVD سوداء اللون تتخلله فتحات ويعلوه عداد احتياطي الطاقة عند الساعة 9. مؤشرات الساعات مضيئة على شكل مثلّث. عقربا الثواني ومؤشر الطاقة أيضاً على شكل مثلّث وعقربا الدقائق والساعات ذات رأس مضيء. تتمتع هذه الساعة بقدرة على مقاومة المياه حتى عمق 300 متر.



تحتضن العلبة حركة ميكانيكية ذاتية التعبئة معيار 13BA05 بسرعة 21.600 تردد بالساعة مع احتياطي طاقة مدته 7 أيام.

صمم السوار من المطاط الأسود مع مشبك من الذهب الأحمر عيار 18 قيراطاً.

تتوفر هذه الساعة أيضاً بقطر 51 ملم وبكمية محدودة مؤلفة من 100 ساعة فقط.

TAG HEUER تطرح
إصدار أبوظبي الخاص

أطلقت TAG HEUER تشكيلة من ساعات الكرونوغراف الرياضية الخاصة بمدينة أبوظبي بإصدار محدود مؤلف من 100 ساعة فقط، وذلك لمناسبة استضافة أبوظبي لسباقات «الفورمولا-1».

تعمل الساعة الجديدة بحركة TAG HEUER معيار S وهي آلية الكتروميكانيكية مسجّلة للدار توفّر الدقة في الوقت حتى 1 / 100 جزء من الثانية.

يعلو الميناء الأسود ثلاثة عدادات شبه دائرية يدوية التركيب ونقوشات «Laptimer Retrograde». صممت العلبة من الستانلس اللماع بقطر 43 ملم والإطار من الألمينيوم الأسود. يتوسط الميناء الرئيسي عقرب أحمر للثواني. مؤشرات العدادات مضيئة مع عقارب ذات رؤوس حمراء اللون. وتم تركيب شعار الدار يدوياً على الساعة التي تتمتع بقدرة على مقاومة المياه حتى عمق 100 متر. السوار أسود اللون مع خلفية وقطب بارزة باللون الأحمر.

FREDERIQUE CONSTANT تقدّم
The Heart Beat Triology

طرحت دار FREDERIQUE CONSTANT مجموعة ساعات The Heart Beat Triology المؤلفة من 3 طرازات لمناسبة المزاد الخيري الذي أقيم في موناكو تحت اسم Only Watch 2009.

ويعتبر طراز Heart Beat Manufacture Automatic Pavée الأكثر أنوثة والتحفة الجوهرة ضمن هذه المجموعة. تعمل هذه الساعة بحركة أوتوماتيكية صُممت ونفّذت بالكامل داخل الدار، وتكشف الفتحة الفريدة على الميناء عن ميزان الحركة الأوتوماتيكية معيار FC-930.

الميناء فضي تعلوه مؤشرات مرصعة بـ 52 ماسة زنة 0.16 قيراط وعقارب من الفولاذ.

صممت علبتها من الستانلس ستيل بقطر 41 ملم، ورصّعت بـ 235 ماسة زنة 2.54 قيراط. زجاجها من الكريستال السفيري المحدودب المعالج ضد انعكاسات الضوء، وهي تتمتع بقدرة على مقاومة الماء حتى عمق 30 متراً.

السوار من الساتان الرمادي ومبطن لمقاومة المياه.

OFFICES AND REPRESENTATIVES

Al-Iktissad Wal-Aamal Offices

LEBANON (head office)

Minkara Center, Mme Curie St.
P.O.BOX: 113/6194 Hamra, BEIRUT
1103 2100 LEBANON
TEL: + 961 1 780200 - 353577
FAX: + 961 1 780206 - 354952
E-MAIL: info@iktissad.com

SAUDI ARABIA

RIYADH
Al Olaya str., Al Nemr Center (B),
3rd Flr., Office # 302
P.O.BOX: 5157 RIYADH 11422
TEL: + 966 1 293 2769
FAX: + 966 1 293 1837

JEDDAH
Adham Trade Center, Al Madinah Rd
1st Flr, Office # 105
TEL & FAX: + 966 2 651 9465
+ 966 2 614 1855

U.A.E. (Regional office)

P.O.BOX: 55034 Deira - DUBAI
TEL: + 971 4 294 1441
FAX: + 971 4 294 1035
E-MAIL: info@iktissad.com

KUWAIT

P.O.BOX: 22955 SAFAT
13090 KUWAIT
TEL : + 965 2409552
FAX: + 965 2409553
MOBILE: + 965 7835590

QATAR

MOBILE: + 9745112279
E-MAIL: raed.chehaib@iktissad.com

TURKEY

I. E. MURAT EFE
Emlak Bankasi Bloklari C-4
No. 15 34330 1. Levent - ISTANBUL
TURKEY
TEL: + 90 212 281 31 69
FAX: + 90 212 281 31 66
MOBILE: +90 533 212 5444
E-MAIL: turkey@iktissad.com

International Media Representatives

FRANCE

Mrs. VICTORIA TOWNSEND
85 Ave. Charles De Gaulle
92200 Neuilly Sur Seine
FRANCE
TEL: + 33 1 40883574
FAX: + 33 1 40883574
E-MAIL: vt22@wanadoo.fr

JAPAN

Ms. MAYUMI KOBAYASHI
SHINANO INT'L
Akasaka Kyowa Bldg, 2F
1-16-14 Akasaka Minato - Ku,
TOKYO 107-0052
JAPAN
TEL: + 813 35846420
FAX: + 813 35055628
E-MAIL: mayumi@bunkoh.com

MALAYSIA

SHALLIE CHENG
PUBLICITAS INT'L SDN BHD
S105, 2nd Floor, Centrepoint,
Lebuh Bandar Utama, Bandar Utama,
47800 Petaling Jaya, SELANGOR,
MALAYSIA.
TEL: + 603 7729 6923
FAX: + 603 7729 7115
MOBILE: + 6012 287 3092
E-MAIL: scheng@publicitas.com

RUSSIAN FEDERATION CIS

Mr. YURI A. LASKIN
LAGUK CO.
Krasnokholmskaya Naberezhnaja
Dom 11/15, App. 132
109172 MOSCOW,
RUSSIAN FEDERATION
TEL: + 7 495 911 2762, 912 1346
FAX: + 7 495 912 1260, 261 1367

SOUTH KOREA

Mr. Y S JO
BISCOM
Room 1232, Kwanghwamoon Officia Bldg.
163, Shinmoonro - 1ga, Jongno-gu,
SEOUL. 110-999 - KOREA
TEL: + 82-2 739 7840
FAX: + 82-2 732 3662
E-MAIL: biscom@unitel.co.kr

SWITZERLAND

LEADER MEDIA S.A
Cace Postale 166,
Route d'Oron 2
CH-1010 - LAUSANNE 10, SUISSE
TEL: + 21 654 40 00
FAX: + 21 654 40 04

UNITED KINGDOM

Ms. MARIA NOVIELLO
PUBLICITAS LTD.
Gordon House, 10 Greencoat Place
LONDON SW1P 1PH
TEL: + 44 20 7592 8300
FAX: + 44 20 7592 8301
E-MAIL: maria.noviello@publicitas.com
E-MAIL: johanna.krantz@publicitas.com

U.S.A, CANADA, PUERTO RICO

AD/MARKET INTERNATIONAL
136 East 36th Street.
NEW YORK, NY 10016
TEL: + 1 212 213 8408
FAX: + 1 212 779 9651
E-MAIL: info@admarketintl.com
WEBSITE: admarketintl.com

The Marcom Bldg.
105 Woodrow Ave.
SOUTHPORT, CT 06490
TEL: + 1 203 319 1000
FAX: + 1 203 319 1004

ADVERTISERS' INDEX

اجتماعات الكل في واحد

اجتماعات ناجحة مصممة خصيصاً لك

استمتع بما نوفره لك من عروض الاجتماعات اليومية والاجتماعات مع إقامة، لتختصر نفقاتك وتوفر وقتك - **كما** يمكنك اختيار قيمة مضافة دون تكلفة إضافية من الخيارات التالية:

- حضور مجاني لشخص واحد من ٧ أشخاص
- ضعف نقاط «بيزنيس كلوب»*
- وجبة إفطار مجاناً
- ترقية الغرفة
- خدمة الإنترنت اللاسلكية مجاناً في غرفة الاجتماع (أينما توفرت)

اتصلوا بنا اليوم على

+٩٧١ (٠)٤ ٤٢٧ ٨٦٨٦

أو زوروا crowneplaza.com/meetingspackage



crowneplaza.com/meetingspackage

يتوفر العرض في فنادق ومنتجعات كروان بلازا المشاركة في الشرق الأوسط وأفريقيا، عند الحجز يجب أن يكون عدد الوفد مكوّن من ١٠ أشخاص على الأقل على أن يتم الحجز قبل ٣١ أغسطس ٢٠١٠. تُطبق جميع الأحكام والشروط. لمزيد من التفاصيل زوروا أسعار العروض www.crowneplaza.com/meetingspackage *يخضع برنامج «بيزنيس كلوب» لمدى توفره في بلد الإقامة. يُرجى الاستفسار من مندوب الفندق عن التفاصيل و/أو الخيارات البديلة.